بسم اللہ الرحمن الرحیم

محرم آفندی

شرح

شرح ملا جامی

تالیف

الحاج عبداللہ بن صالح ابن اسمعیل

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ فون: ۲۶۶۲۲۲۳

الجلد الثانى من محرم

اعاظم علمادن بر ذات محترم تصحيحنه همت بيورمشدر

معارف نظارت جليله سنك ٢٩٥ نومرولى وفى ٢٩ جمادى الآخر ٣١٨ وفى ١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخلى رخصتنامه سيله طبع اولنمشدر .

سنه

١٣٢٠

مکتبۂ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ فون ۸۴۳۲۶۴

الجزء الثاني من حاشية محرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ۰ والصلاة والسلام على من لا نبى بعده ۰ وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندى عامله الله تعالى بلطفه الخفى حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى قدس سره العالى على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البدل ومدلول البدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكون الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما نقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو ممن نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير ونسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير ۰ والله على كل شئ قدير ۰ قال الش ناقلا عن الشيخ الرضى (قال الش الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الا بدل الكل) واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد خالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا وه ومبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحيثية يعنى فى كونه مقصودا

الاقسام لكن لا يخفى على احد انه لا يعرف بذلك تلك الاقسام على الوجه المطلوب وتعريف المستثنى بانه المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفياً واثباتا كذلك فانه تعريف للمستثنى بحيث يصدق على كل من المتصل والمنقطع ولا يميز احدهما من الآخر وقد صرح المص بامكان تعريفه كذلك وانما قال يتعذر تعريفه على وجه يميز احدهما من الآخر به وهذا كما قال ممتنع بالضرورة وقوله ثم نقول آه باطل ايضا لما عرفت من عدم حصول الامتياز المطلوب بالتعريف ح واذا تمهدت هذا عرفت فساد قول القائل انه ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك لانه من قبيل المفهوم العام المنقسم الى قسمين المتقابلين وليس بلفظ مشترك موضوع لكل واحد من المعنيين المختلفين وضعا مستقلا وبه تبين بطلان قول الهندى ان قيل هذا تقسيم الكل الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلى الى الجزئيات لانه ح يكون متواطئا لا مشتركا قيل يمكن من الاخير بارادة ما هو مشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز فانه كلى متواطئ كالحيوان وكل من المتصل والمنقطع من جزئيات ذلك المفهوم الكلى كما ارشدك المص الى هذا حيث قال وهو فصله

من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جئ لبيان متبوعه لا لكونه مقصودا من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لا نسلم ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا) بدل (الغلط) اى فانا نسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكر الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر المقصود فى الثانى وجاز ان يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما ح يشتركان فى ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الش من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما فى بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) (اى انت فيه) اى فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى) اى بلفظ زيد (تتمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثانى) جواب ان اى قصدت ذلك فاللفظ الثانى التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى) اى الى زيد قصدا اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للخاطب اخ غير زيد (ومبالغة فى الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثانى بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وح) اى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثانى) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملابسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ما تقع بينهما ملابسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبنى

الذى يتميز به عن المنقطع (قوله) عن متعدد قيل اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله فى الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه ولك ان تريد به انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ اليه فتأتى بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة بالنسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لى فى تحقيق المقام ولا تجد فى كلام غيرى الا اطالة الكلام وان شئت الوصول فاستمع لما يتلى عليك بالقبول واعلم ان فى تحقيق معنى الاستثناء ثلثة اقوال منهم من يقول الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل التخصيص عند هؤلاء فى المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة وهو غير مستقيم لجوازله عندى عشرة الا درهما والعشرة نص فى مدخولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم بعشرة اراد بها تسعة وذكر الا واحدا ليبين مراده لبطلان النصوصية واجماع النحويين على ان الاستثناء

زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى فى صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابسة المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (اى تكون تلك الملابسة) للاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه او جزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابسة بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله بغيرهما (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزءً من البدل) اى بعكس النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزءً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الش رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزءً من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال) وليست هذه المناقشة بمعتبر فان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزؤ البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام

(المذكورة)

المتصل اخراجه مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت لتسعة عبارتين احديهما تسعة والاخرى عشرة الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم بقوله عندى عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها الذى هو خمستان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد عن انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقم فهم هذه المعانى المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى آخر ثم هو بطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى تعرب فى وسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب قال المص والذى حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب فى كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندى عشرة وقصد اليها الى انفرادها بجملتها ثم اخراج الدرهم منها كان ما اقر به اولا نافيا ثانيا فيلزم الكذب فى احد الامرين فعند ذلك يتعذر الاستثناء فى كلام الله تع فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة جميع مدلولها يكون المعنى لبث الخمسين فى جمله

المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح الفجدوانی فی هذا المقام ولعل التقسيم الذی ذكره العلامة السكاكی مستبد ای مستقل باخراج مثل هذا لنقض حيث قال فی المفتاح ووجه الحصر عندی هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح الذی نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فی كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) ای ليست بشواهد بها علی وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقی فی النقل يعنی ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله (والرابع) ای من انواع البدل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (ای بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذی هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذی هو صفة المخاطب لم تحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره علی وجه يحصل به ارتحاد بينهما فقال (ای يكون) يعنی الرابع الذی هو بدل الغلط هو اللفظ الذی يوجد (بان تقصد انت) ای بسبب قصدك (اليه) (ای الى البدل) هذا تفسير للضمير المجرور العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجه الش بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) ای بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرهما بخلاف القصد فی بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت فی بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان تقصد ای قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب من الاسباب كالسهور والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول الش (ای بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم شرع المص بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فی بيان مسائله واحكامه التی تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (ای البدل والمبدل) منه للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير وقوله (معرفتين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنی ای معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول اخاك المعرف بالاضافة مدلول زيدا المعرف بالتعريف وانما مثل الش بهذا لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبنی زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يلبث تلك الحسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا وهذا الذی ذكروه ويلزمهم فی هذا الباب من الابدال كبدل البعض وبدل الاشتمال ويستحيل علی ذلك ايضا وقوعه فی كتاب الله تعالى ولله علی الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب علی جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما يدل علی انه واجب علی بعضهم اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض فی وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس ههنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين ليتبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم علی ما تقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير فی منهم راجع الى الناس فيصير المعنى ولله علی المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا مما يجزئ المسلم علی تجويزه وان زعم الفريق الثانی ان المراد بما سمی بدلا ومبدلا منه عين ما يفهم منه اخر كما فی المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير فی منهم المذكور لانه يعود عنده علی بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدی الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين

الغلط جاءنی زید حماره (ونکرتین) ای ویکونان نکرتین مثاله من بدل الکل (نحو جاءنی رجل غلام لك) ومن بدل البعض اعجبنی رجل رأس له ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنی رجل علم له (ومختلفین) ای ویکونان مختلفین فی التعریف والتنکیر یعنی فی کون احدهما معرفة وکون الاخر نکرة ومثاله من بدل الکل (نحو) قوله تعالی (بالناصیة ناصیة کاذبة) وقوله مختلفین شامل الصورتین احدیهما کون المبدل منه معرفة والبدل نکرة کما فی المثال المذکور وثانیتهما بالعکس ومثالها ماذکره الش بقوله (وجاءنی رجل غلام زید) ثم شرع فی بیان شرط مختص بالقسم الاولین من المختلفین فقال (واذا کان) وقوله (البدل) تفسیر لاسم کان وهو الضمیر المستتر تحته وقوله (نکرة) اما خبر منصوب لکان ان کان من الافعال الناقصة کما هو مختار الش حیث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للاشارة الی انه خبر بعد خبر ویحتمل ان یکون کان بمعنی وجد وقوله نکرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنکرة (فالنعت) تفسیر الش له بقوله (ای نعت البدل النکرة واجب) لبیان ان الالف واللام فی قوله فالنعت عوض عن المضاف الیه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة الاسمیة جزائیة وقوله (لئلا یکون المقصود انقص من غیر المقصود من کل وجه) دلیل للوجوب یعنی انما وجب توصیفه لئلا یکون البدل الذی هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غیر المقصود الذی هو المبدل منه من کل وجه لانه لو کان کذا یکون غیر المقصود لکونه معرفة اتم من کل وجه والبدل مع کونه مقصودا انقص من کل وجه من وجوه الافادة لکونه نکرة محضة وهذا خلاف المرضی للزوم نقصان المقصود وکمال غیر المقصود (فاتوا) ای اورد اصحاب اللغة (فیه) ای فی مثل هذا البدل (بصفة) حیث وصفوه بصفة (لتکون) ذلك الایراد (کالجابر لما) ای للنقص الذی (فیه) ای فی البدل حال کونه (من نقص النکارة) ای من نقص النکارة المحضة ولما وصفت النکرة زالت النکارة المحضة التی هی انقص الوجوه ومثله المصنف بالایة لیکون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالی (بالناصیة) وهو المبدل منه المعرفة (ناصیة) وهو البدل النکرة (کاذبة) وهذه صفة البدل النکرة ثم شرع فی مسئلة اخری من مسائل البدل فقال (ویکونان) ای المبدل منه والبدل من ای بدل کان (ظاهرین) ای اسمین ظاهرین غیر مضمرین (نحو جاءنی زید اخوك) هذا مثال لبدل الکل ایضا والامثلة من غیر ظاهرة (ومضمرین) ای ویجوز ان یکون المبدل منه والبدل ضمیرین غیر ظاهرین سواء کان متکلمین او مخاطبین او غائبین ومثال کونهما ضمیرین (نحو الزیدون لقیتهم ایاهم) فان ایاهم ضمیر بدل من ضمیر المفعول المتصل بقوله لقیتهم وانما مثل الش بالغائبین لما سیجیء من الاتفاق فیه دون غیره (ومختلفین) ای ویجوز ان یکونا مختلفین بان یکون احدهما ظاهرا والاخر ضمیرا وذلك یشمل صورتین احدهما کون المبدل منه ضمیرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زیدا) وثانیتهما کونه بالعکس نحو (اخوك ضرب زیدا ایاه) فان ایاه ضمیر منفصل منصوب علی انه بدل من زیدا الذی هو الاسم الظاهر ثم شرع فی مسئلة غیر جائزة من الصور فقال (ولا یبدل

جمیعا عبارة عن المستطیعین وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقیم المندفع عنه الاشکالات کلها مافروا منها ومالزمهم ان المستثنی منه وکذا المبدل منه مراد به الجمیع بالنظر الی الافراد والمستثنی داخل فی المستثنی منه والباقی بعد بدل البعض داخل فی المبدل منه والتناقض بمجیء زید وانتفاء مجیئه فی جاءنی القوم الازیدا غیر لازم وانما یلزم ذلك لوکان المجیء منسوبا الی القوم فقط ولیس کذلك بل هو منسوب الی القوم مع قولك الازیدا کما ان نسبة الفعل فی جاءنی غلام زید ورأیت غلاما ظریفا الی الجزئین معا لکنه جری العادة بانه اذا کان الفعل منسوبا الی شیء ذی جزئین او اجزاء قابل کل واحد منهما للاعراب اعراب الجزء الاول وذلك لان المنسوب الیه الفعل وان تأخر عنه لفظا لکن لابد له من التقدم له وجودا علی النسبة التی یدل علیها الفعل اذا المنسوب الیه والمنسوب سابقان علی النسبة بینهما ضرورة وبذلك التفصیل تبین انه لایصح تفسیر المتعدد بالمراد منه کما فعله القائل هذا مع کونه تعسفا لایرتکب مبنی علی الثانی من القولین المزیفین وفیه فساد آخر

ظاهر من مضمر بدل الكل) (من الكل (يعنى لايجوزان يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اى الايجوزان يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا فى هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرعه الش فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى) فى المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر) بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل ما يكون مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيها) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع فى امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز ان يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال فى بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالته على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله

وهو انه ادعى الاخراج عن المراد من المتعدد وزعم المراد منه ما عدا المستثنى على ما عليه القول الثانى كما دل بقوله بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ ولم يدر ان الاخراج لانه لا يكون داخلا فيه حتى يكون مخرجا فادرى وهمه الى القول بما معناه ان المستثنى غير منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك المواقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى نحو جاءنى القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولا فى نحوله على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على

تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لان المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لا انه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع المتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد او من المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالته على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته ابا حفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (واتى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله ريش بشت وهى على وزن حمراء صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها لاغر (نقباء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطنى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (والله ما نقبت الناقة اى ليس بها علة النقب كما زعمت (ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب مأيوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل يمشى خلف بعيره ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ ما مسها من نقب ولا دبر ❊) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان فجر ❊) وهذا اعتذار

بنصب استخفه لذاته لكونه نائب مناب المستثنى منه فح لابد من قيد تام ليتم الضابطة وليس بشئ وايضا فيه ان انتصاب اليوم فى المثال المذكور ليس لوقوعه موقع المستثنى منه (قوله) الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا قيل نقضه المص بقولنا القوم الا زيدا اخوتك ولعل الشارح لم يلتفت اليه لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا وليس الامر كما زعمه اذ لا كلام فى جواز هذا التركيب والمراد هو النقض بجواز هذا ليس الا بل عدول الشارح عن ذلك لقبوله ما اجاب به الرضى وتفصيله الكلام ان المص قال فى الايضاح العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيد اخوتك قال الرضى هذا الايراد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا هذا جوابه

(الاعرابى)

للاعرابی من طرف عمر رضی الله عنه یعنی یارب اغفر لعمر رضی الله عنه ان حلف هذا الحالف کاذبا لانه یکون حینئذ یمینا غموسا من الکبائر فیکون فاجرا به واعلم انه لیس فی الواقع من طرف عمر رضی الله عنه فجوز لانه یمین علی ظنه فیکون یمینا لغوا لا یؤاخذ به ولذا قال الاعرابی الادیب ان کان فجر یعنی ان عمر رضی الله عنه مع ظهور عدالته و شفقته لا یحلف کاذبا ولو فرض انه کذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلی الوادی) فی مکان یسمع مقالته (فجعل) ای فشرع عمر (اذا قال) الاعرابی (اغفر له اللهم اللهم ان کان فجر) ای فی وقت قوله هذا (قال) عمر رضی الله عنه (اللهم صدق صدق) کرره لاهتمامه ای اللهم صدق الاعرابی یعنی تقبل اعتذاره من طرفی وهذا بناء علی کمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلی الوادی الی مکان الاعرابی (حتی التقیا) ای التقی عمر والاعرابی (فاخذ) عمر (بیده) ای بید الاعرابی تلطفا به (فقال) عمر رضی الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا الصدقه (ضع) امر من وضع (عن راحلتك) ای انزل ما علیها الحمل (فوضع) ای الاعرابی امتثالا لامره (فاذا هی نقبة) ای الناقة ناقة نقباء (محجفاء) علی ما اخبر به (فحمله علی بعیره) ای فاعطاء بعیر نفسه (وزوده) واعطا زادا (وکساه) واعطاه کسوة ثم اراد المصنف ان یبین الفرق اللفظی بین ترکیب یجوز فیه کون الاسم عطف بیان وبین ترکیب لا یجوز کونه بدلا فقال (وفصله) ای فصل عطف البیان ثم فسر الشارح معنی الفصل بقوله (ای فرقه) وقوله (من البدل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسیر الشارح بقوله (ای من حیث الاحکام اللفظیة) یدل علی ان قوله لفظا تمییز من الذات المقدرة فی اضافة الفصل الی الضمیر ای فصل شیٔ من عطف البیان وهو لفظه لکن لما لم یکن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله ای من حیث الاحکام اللفظیة یعنی الفرق بینهما من حیث ان الحکم النحوی الذی یجوز فی عطف البیان لا یجوز فی البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الی ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فی مثل انا ابن بان یکون ظرفا مستقرا او متعلقه واقع (فی مثل ❋ انا ابن التارك البکری بشر ❋) ثم اشار الی بیان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بیان للبکری) ای الذی جعل مضافا الیه التارك (جاز) ای جاز کونه عطف بیان من البکری وهذا حکمه اللفظی الذی یجوز فی عطف البیان وهو انه لا یشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) ای ان جعل لفظ بشر فی هذا الترکیب (بدلا منه) ای من البکری (لم یجز) ای لم یجز کونه بدلا وهذا حکمه اللفظی الذی لا یجوز فی البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فیه وحاصله ان کل ترکیب یجوز فیه قامته مقامه جائز وکل ترکیب لا یجوز هذا لم یجز کما بینه الشارح بقوله (لان البدل) ای انما لم یجز ان یکون بدلا لان البدل یکون (فی حکم تکریر العامل) وهو لفظا التارك ههنا (فیکون التقدیر) ای تقدیر البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) ای ترکیب التارك بشر (غیر جائز کما ذکرنا فیما سبق) ای فی بحث الاضافة وقوله (فی الضارب زید) بدل من قوله فیما سبق ای ذکرنا فی بحث الاضافة بان ترکیب الضارب زید لا یجوز وهو کون المضاف صفة معرفا باللام وکون المضاف الیه اسما مجردا عن اللام وکونه مضافا

ولا یخفی ان ثبوت معنی الفعل فی اخوتك ممنوع والتأویل بذلك تعسف غیر صحیح وعلی تقدیر التسلیم یکون العامل ح فی غایة الضعف ومثله لا یعمل فیما قبله بالاتفاق فالحق ما ذهب الیه المص قوله عطف علی قوله بعد الامر کذلك وما قیل من انه یوجب ان یجب لنصب فی المستثنی فی قولنا ما جاءنی غیر زید القوم وفی قولنا جاءنی القوم غیر حمار لیس بشیٔ لثبوت قوله ومخفوض بعد غیر فهذا قد سد سبیل ذلك التوهم ومنه یعلم ان قوله بعد الا المتوسط بین منقطعا ونحو مما یناسب حذفه واعلم ان المص نبه فی الشرح علی ان شرط ان یتقدم احد جزئی الکلام مثل قولك ما جاءنی الا اخاك احد فلو قلت الا زیدا ما جاءنی اخوتك لم یجز (قوله) وما فی محل النصب علی الحالیة هذا متعین وما قیل الاحسن ان خلاف تقدیر زمان مخالف ای زمان خلا زید کما فی مذ سافر فیطابق فی المعنی ما خلاوهم ومن هذا القبیل وما قیل فی قوله قدس سره ای النصب بهما انما هو فی اکثر الاستعمالات الانسب ان یجعل

باضافة لفظية لان شرط جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى فى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط او فى كليهما وفى هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لايجوز ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته ثم اراد الش ان يذكر مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (وآخره) اى آخر البيت قوله (❁ عليه الطير ترقبه وقوعا ❁) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا او بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيان اراد الش ان ينبه عليهما وعلى اعرابه فى كل من المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثانى مفعولى التارك) يعنى على تقدير كون التارك بمعنى المصير اى بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل على انها مفعول ثان له والمعنى انا ابن الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعل له والآخر ان يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله (وقوله ترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله تترقب بتائين فحذفت احديهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا حال كونه (فاعلا لعليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشار الى الاعراب على الوجه الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف وكان فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه اى) الطيور مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعة حوله) اى حول البكرى (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اى لاخراج (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لاتقربه) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لوكان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولا يخفى مافى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جبناء كمثله حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بان البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما) اى كل

المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب (قوله) تقديره خلو زيد وعدو عمرو ولاحاجة الى هذا البيان لانفهامه مما يأتى فى آخر الكلام على انه يرد عليه ان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار فى تقدير المصدر يكون فى تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوهم من زيد (قوله) اى وقت خلوهم قيل الظ خلو بعضهم وكذا فى قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضميرما خلا الى الجائى ولا وجه لهذا القول لان الفاعل المذكور هو القوم فلا يصح تقدير البعض وكان منشأ توهم عدم دخول زيد فى القوم وقد عرفت فساده ودعوى لزوم تقدير الجائى ايضا مما لا يصدر عمن له ادنى مسكة (قوله) اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الاقيل لاخفاء فى مجنة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف فى هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال فى محل واقع بعد الا ولا معنى لايقال فى محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه فى يجوز كما نقله الشارح

(لفظ)

افظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللازم فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلايجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان لمراد المصنف مماهو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريد به ما هو مثله فى تلك الهيئة اراد الش ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل ٭ انا ابن التارك البكرى بشر ٭ كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيد وزيدا) فقوله ياغلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصدا معينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المص فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محلة هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (وياغلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المص لم يقل نحو انا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالته على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اى اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية

فقوله فيما بعد الابدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكلام وليس مما يلتفت اليه ارباب النهى لان ما استدل به على هجنة التكرار لايناسب بالمقام وذلك لان المص لم يقل ويجوز فيه النصب بعد الابدل فيما بعد الا فاحتيج الى تصوير المعنى فى صورة الحال كما ذهب اليه قدس سره او بيان انه بدل كما قاله الهندى ولايخفى على الاريب رجحان مختار الشارح قدس سره وان لم يرض به القائل (قوله) ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولا مقدما ماذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص لستثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافى للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضى تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم والمنقطع فى كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب لغوا لافائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه لئن يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن

ان الثانى شامل الى صور اخرى من المنادى (وغيره كما عرفت (المبنى) ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسره الش بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) لاحد (الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا لمن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرفه ماهية المبنى المطلق (اذا) اى لانه (لو لم يعرفها) اى لو لم يعرف ماهية المبنى على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى لفظ المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقرينة تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافة لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قيل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى عم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده بانا لا نسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يراد به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغة (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث فسر الش قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة والمثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة هى المشاركة فى الكيف

فى المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا فى المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط فى الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ماهو الشايع فى ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم كذلك قيل وقد اراد الشارح قدس سره بذلك الرد على الهندى حيث قال فى قول المص ويختار البدل اى فى المستثنى متصل مؤخر ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه بان حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه وحكم المنقطع قد بينا بانه لا يجوز فيهما الا النصب فبعد هذا لم يبق حاجة الى التقييد كذلك لاخراج ذلك اذ لا يخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وكون البدل فى مختار فى هذين القسمين لمناقضة هذه الخاطرة لما تقدم نعم لقائل ان يقول فى هذا التوجيه نظر لانه ح يلزم الاستغناء عن قوله فى كلام غير موجب ايضا لانه احتراز عن كلام

والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم الاهم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذ فسر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباين كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة ولذا اورده على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة فى تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزؤ معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (او شبهه) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة اما بشبه الاسم المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحرف فى الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (او الصفة) عطف على قوله الى الصلة كما ان الموصوف من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرهما) اى او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع فى المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا فى موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اى المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يا فاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (او وقوعه) اى او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يا زيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولو قدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

موجب وقد علم حكمه فيما سبق ودفعه ظاهر لاصحاب الفطرة السليمة (قوله) فالمراد بالمفرغ المفرغ له ولك ان تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل المفرغ عامله وان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له هكذا قيل والوجه ما قاله الشارح قدس سره قال المص وهذا الذى يسميه النحويون الاستثناء المفرغ لانه فرغ له العامل قبل فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمى باسمه وان كان فى المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم قال ومما يدل على انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند وامتناع قام هند لان هند فى قولك قام هند فاعل فى التحقيق وقولهم

مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة للمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة امابا ضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ يومئذ (بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه تحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (تحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه تحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سيأتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام والموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافة وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه

ماقام الا هند الفاعل فى التحقيق هو المستثنى منه وهند مستثناة ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل فيه عمله فى المحذوف (قوله) وهو اى والحال ان المستثنى قيل ولك ان تجعل الواو للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائد الى المستثنى منه بل ما هو فى غير الموجب حقيقة المستثنى منه دون المستثنى ثم قيل والاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعنى وعدم الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر فى الموجب فصح ح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام لاى يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى وانت خبير بان الحال متعين وما ذهب اليه القائل سمح لا يلتفت اليه الا من له عرج (قوله) بان

قال المبنى على نوعين احدهما ما ناسب مبنى الاصل و الثانى ما وقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فيه) اى فى المعرب (امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الاضافة المعدودة كما ذكرنا وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او يصدق احدهما وكذب الاخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله او غير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب مبنى الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يحمل او لمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ما ناسب انه ما ناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم

يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كان عليه قدس سره ان يكتفى بهذا القدر لان ما ذكره من المثال خارج عما نحن فيه وقوله او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين غير محتاج اليه بل غير صحيح لانهم صرحوا باعتبار العموم فى مثل قرأت الا يوم كذا ولم يجوزوا كون المستثنى منه بعضا معينا فى هذا الباب مطلقا قال المص والكثير فى هذا الباب الوقوع فى غير الموجب لان المستثنى منه محذوف ولا بد من تقديره معنى وانما يقدر عاما من جنس المشترك او هذا التقدير يستقيم مع النفى الاترى اى انك اذا قلت ما ضربنى الا زيد استقام تقديره ما ضربنى احد ولو قلت ضربنى الا زيد لم يستقم مثل افراده ذلك بوجه وقد جاء قليلا فى الموجب حيث استقام المعنى كقولك قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ الايام كلها الا يوما بخلاف ضربنى الا زيد فانه لا يستقيم ان يضربه كل احد ويستثنى زيدا هذا كلامه وعليه غيره وانما اوقع الشارح فى ذلك عدم صحة كون المراد بالمقدر فيه جميع ايام الدنيا وانت خبير

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بنائه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تمييزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان مطلقان من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى) وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثار ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس فى بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يا زيدان والواو فى يا زيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول والواو فى الثانى ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير رجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الا قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقق معنى العموم هنا لا يتوقف على اعتبار ايام الدنيا بل على عموم ايام القارى وهو المراد من غير اعتبار الاسبوع او الشهر وما اتى به من الا لا يتجه شئ منهما ولا يحتاج فى دفعهما الى ما ذكره من الوجه الغير الصحيح وذلك لانهم لا يجوزون نحو قولك ما مات الا زيد وما خلق الا بشر العدم صحة تقدير العام المنضبط بذلك الباب وعدم توجه الثانى ظاهر عما قلناه لان مبناه فاسد فما ظنك بالمتنى على ان هذين السؤالين لا يجتمعان لان الاول مبنى على ما هو الصحيح من وجوب عموم المستثنى منه والثانى على عدمه وجواز خصوص المستثنى منه فان كان الامر هو الثانى لا يجوز الآتيان بالسؤال الاول متعينا فلا يجوز الثانى « قوله » فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الصحيح دام زيد على جميع الصفات (قوله) وقال الشارح الرضى يمكن اه عبارة الشارح الرضى هكذا ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض

ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرو مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لا يذكرون القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الخ اراد الشارح ان يبين ما هو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنهما (لا يعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الا بهذه الالقاب) اى لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يا زيد مثلا مرفوع وان لا رجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لا ان) اى لا المراد به وان هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات والسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اى كالاطلاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قال اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولو لم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم لما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان بآخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه)

واستثنى من جملتها العلم كما قيل فى ما زيد عالم فى الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف ولا يخفى ان الاول يخرج المستثنى منه عن العموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثانى مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف من انه اذا حمل قولنا ما زيد الا عالم على البالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الا صفة العلم ويلزم من ان ذلك يجعل سائر صفاته الموجودة له فى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حمل ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه فى حكم الموجود له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه سماجة (قوله) واذا

وقوله (اى حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب على بنائه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالاثر يلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معانى الحكم لانه اذا قيل ان حكم كون فجار مثلا انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنيا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين فى بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اى آخره المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقا) توطئة وتربية للفائدة من التقييد حيث قال (بل) (لاختلاف العوامل) يعنى ليس المراد من حكم المبنى الا يختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل اولا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافى هذا اختلاف آخره فى بعض المواضع لعلة اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا القيد اى وانما قيد المص عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اى آخر المبنى (لا لاختلاف العوامل) بل لعلة اخرى (نحو) اختلاف سكون من فى قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقى على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع فى تعداد انواعه فقال (وهى) وقوله (اى المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد ان يصححه بقوله (والتأنيث) اى جعل ضمير المبنى مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اى باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على الاسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اى قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اى لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اى انما يكون كذلك وقلنا به لتصدير المص (بحث الاصوات فيما بعد) اى فى مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوت) ولو كان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المص فى مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده فى الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اى المبنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه فى قوله بعض الظروف حيث قيده بالبعض بخلاف اخواته اراد الش ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اى المص (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كما فى امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنية ولو قال الظروف اوكل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الش الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اى الابواب التى ذكرها المص فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلا لا بد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب) دليل لقوله لا بد

(الخ)

تمذز البدل قيل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل ثم قيل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وكانه لم يتفطن لكون الغرض المسوق له الكلام بيان احوال المستثنى من الابدال والعمل بمقتضى العامل وكون بيان حاله احق بالتقديم من بيان حال شئ من احواله فتدبر (قوله) اى برأة الله قيل يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التنزيه من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأ المجئ زيدا عن نفسه جعل امتناع المجئ وانتفاؤه عنه بمنزلة تنزيهه اياه وهذا على

الخ اى وانما لزم لها ذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الاصل فى البناء فقط (واذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احديهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فانا) لا (صل) فى البناء السكون) فاذا مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لا بد منهما فى بناء المبنى على الحركة هى علة البناء (للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لما) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منهما بان يقال مثلا ان انا من الضمائر لم بنى على الفتح دون الكسر والضم وياز يد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم بنى على الكسر ثم اعلم ان الش اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يا فاعلة ليست من اسماء لافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر ونعليك فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب فى اصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تحصر فى مسئلة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين ثم المص شرع فى التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هى عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يوجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ما ورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم واما مفهومه وهو ما وضع لمتكلم مثلا آلة لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المص ما وضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل من المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل

تقدير صحة فى مثل جاءنى القوم حاشا زيدا لا يصح فى مثل ضرب القوم عمرا حاشا زيد لان الضرب لا يكون فيه فاعلا وان اعتبر على سبيل التجوز كما لا يخفى (قوله) منكور اى منكر لا يعرف باللام قيل يشعر كلامه بان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءنى هؤلاء الا زيد او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه وليس بشئ لظهور كون المراد بهذا القيد اخراج المعرف باللام نحو ما جاءنى الرجال او القوم الا زيد فانه احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به

متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الش المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) الى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيد بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيدا او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بالا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الش اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الش لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (با) لمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع له الضمير من (يتكلم به اى من يتكلم بانا مثلا (او) (المخ) اطب اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له من (يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الش من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الش هو حمل قوله ما وضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد حد وكلام المص يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى يخروج بقيد ان المضمر ما وضع حد هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التغير بين الموضوع والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة

الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا كما قاله قدس سره وصرح به الرضى والهندى وغيرهما واما نحو هؤلاء فان احتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فيكون بهذه الحيثية داخلا فى هؤلاء ولو سكت عن المستثنى الا انه لا يدخل فى اطلاق الجمع المعرف فلا يصح الاحتراز بالجمع المنكور عنه ولا يلزم من ذلك الاخلال به لظهور امره بعد هذا اللهم الا ان يقال الجمع المعرف انما يقابله الجمع المنكر لا المنكور وح كان على القائل ان يمنع سداد قوله اى منكر وقد قبله وقوله ان الناس الا الذين آمنوا لفى خسر فى تمثيل كون المستثنى داخلا فى الجمع المعرف الواقع اسم موصول سهو وما زعمه اوجه مخالف لصريح عبارة المص فتبصر (قوله) نحو جاءنى رجال الا واحدا القائل ان يقول هذا غير داخل فيه لانه لو سكت عن

للغائب) ای موضوعة للغائب (مطلقا) ای من غیر اشتراط تقدم الذکر نحو المتکلم زید والمخاطب عمرو والغائب بکر وهم اخوة (اوغائب تقدم ذکره) ای والمضمر ماوضع للغائب الذی تقدم ذکره (ویخرج بهذا القید) ای بقید تقدم ذکره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنی رجل واکرمت الرجل وقوله (وان کانت) الخ وصلیة ودلیل للخروج بهذا القید یعنی ان الاسماء الظاهرة تخرج بقید الغائب بتقدم الذکر لان الاسماء الظاهرة ولو کانت (موضوعة للغائب) مطلقا کما ذکر فیما قبل لکنه باشتراط تقدم الذکر فی ضمیر الغائب خرج من التعریف (اذلیس تقدم ذکر الغائب شرطا فیها) ای فی الاسماء الظاهرة کما کان شرطا فی الضمیر لان الفرق بینهما هو اشتراط تقدم الذکر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذکر فی بعض صور الاسماء الظاهرة لکن وجوده فیها لیس لکونه شرطا لها واما فی الضمیر فتقدم ذکره شرط له وقوله (لفظا او معنی او حکما) اما تمییز من ضمیر ذکره او مفعول مطلق مجازی لقوله تقدم اما بتأویله بالاسم المنسوب ای تقدما لفظیا او معنویا او حکمیا فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف ای تقدم لفظ وتقدم معنی وتقدم حکم فحذف المضاف فیه (اراد) ای المص (بالتقدم اللفظی ما یکون) ای تقدما یکون (المتقدم) ای اللفظ المتقدم (ملفوظا اما مقدما تحقیقا) بان یذکر المرجع اولا والضمیر ثانیا (مثل ضرب زید غلامه) فزید فی هذا المثال مرفوع علی انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمیر الغائب المضاف الیه راجع الی زید الملفوظ المتقدم تحقیقا علی الضمیر (او تقدیرا) ای او التقدم اللفظی یکون تقدما تقدیرا لا تحقیقا بان یذکر الضمیر اولا والمرجع ثانیا لکن ذلك المرجع مقدم علی الضمیر تقدیرا یعنی ان رتبته ومقامه قبل الضمیر وان کان متأخرا فی الذکر (مثل ضرب غلامه زید) فغلامه فی هذا بالنصب علی انه مفعول للفعل والضمیر المجرور المضاف الیه راجع الی زید المتأخر الذی هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم علی الضمیر تقدیرا لانه وان کان متأخرا عنه فی الذکر لکنه مقدم علیه فی الرتبة وموضعه قبل الضمیر لکونه فاعلا وانما حمل الشارح کلام المصنف علی ان مراده بقوله لفظا انه شامل علی تقدم اللفظی التحقیقی والتقدیری لان التقدم اللفظی التقدیری وهو تأخر المرجع فی اللفظ وتقدمه فی الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان یدخله فی احد هذه الاقسام فناسب ان یدخله فی قوله لفظا لانه یقال المقدر کالملفوظ واما ماقیل انه محل فحل لان المصنف لما ذکر لفظا مقابلا للمعنی والحکم ظهر ان مراده باللفظ ههنا مالا یکون معنی وحکما هذا لاینافی ان یکون اللفظ مقابلا للتقدیر فی مواضع آخر ولا یعترض ایضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زید فی المتقدم المعنوی لان الاقسام فی متنه اثنان ای التقدم لفظا ومعنی بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوی) ای اراد المصنف بالتقدم المعنوی (ان یکون المتقدم) ای المرجع (مذکورا من حیث المعنی) فقط (لا من حیث اللفظ وذلك المعنی اما مفهوم من لفظ بعینه) یعنی بان یکون المرجع جزء للفظ المتقدم (کقوله تعالی اعدلوا هو اقرب للتقوی فان مرجع الضمیر) ای مرجع هو فی قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) ای هو لفظ العدل الذی یفهم (من قوله تعالی اعدلوا) لکونه مصدره الذی هو الحدث وهو الجزء من الفعل واذا کان العدل منفهما من اعدلو (فکأنه)

المستثنی فی هذا المثال لم یتعین دخوله فی المستثنی منه لانه لا یشمل جمیع الرجال واحتمال دخوله غیر مضر بل هو المطلوب والا لخرج جاءنی رجال الا زید من الباب (قوله) ویتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فی آلهة بتعین قیل فان قلت ما ذکره لایفید الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لایکفی فی الحمل علی الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فینبغی ان یقول وعدم خروجها عنها بیقین قلت نفی الدخول یقین افاد الدخول بشك فافاد ماذکره المطلوب وبعد فیه نظر لان عدم الدخول بیقین یحتمل الدخول بطریق الظن وهو یکفی فی الاستثناء وحمل الیقین علی ما یقابل الشك بعید فان قلت تعذر الاستثناء لایوجب الحمل علی الصفة فلیحمل علی البدل قلت رده المص بانه لایکون الا فی غیر الموجب ولیس النفی الضمنی المستفاد من کلمة لو کان لصریح والنفی الضمنی الذی هو کالصریح انما

اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا او قوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السباق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سباق الكلام اى من ما قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا و يدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى سورة النساء وهى آية. يوصيكم الله فى اولادكم. ولم يذكر فى هذه الاية مرجع ضمير ولابويه لا حقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (موروثا) اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا موروثا لازما للميراث (فكأنه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الاية ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الاية داخلة فى المتقدم الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا والتزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى. حتى توارت بالحجاب. اذ العشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى. انا انزلناه فى ليلة القدر. اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى. شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن. وكذا قوله تعالى. ما ترك على ظهرها من دابة. فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى. كل من عليها فان. وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الايات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى فتصديرا ما ولعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فيه اللفظى والمعنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المص لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ماذكر فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخر الفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد مانقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى مجاز انتهى وغاية ما فى الباب بعد التى واللتان الحكم يأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او

هو للماقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضى ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم فى كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء وفيه انه لا وجه للنظر اذ المعتبر فى دخول المستثنى دلالة اللفظ المستثنى منه عليه عند عدم التعرض لذكر المستثنى ولا يخفى ان هذه مرتبة اليقين دون الظن فقوله وطريق الظن يكفى فى الاستثناء ثم قوله لان التعدد يستلزم المغايرة قيل فعلى هذا معنى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله) لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشئ ان لكل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة فى وصف الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف

معطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لا يلزم فى المجاز الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى مافى الامتحان ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة او مجاز الاشتباه وكلام المص محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الش العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جئ واللام فى التعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (ليعظم وقوعها فى نفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كأنه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان قصد التعظيم لا يوجد الا فى فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعد وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتدء وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ماقبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ماقبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمنفصل) هو (استقل بنفسه) وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المنفصل فى التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه

الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا البيان وهذا من جملة الاوهام اما اولا فلان كلامه قدس سره لا يقتضى كون الجميع من حيث الجميع غيره تعالى كون وهذا مما لا سبيل اليه لانه يجوز ح ان يكون فرد منها ثابتا غير مغاير له وهذا محال بالضرورة بل مقتضى ما قاله انه لو كان فرد منها غيره تعالى موجود الحصل التعدد المستلزم لثبوت المغايرة اى وجود غير الله من الالهة وقد انتفت نصا فهو صريح فى ان الا صفة لها باعتبار كل الافراد كلا افراديا لا مجموعيا واما ثانيا فلان الكلام فى معنى قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا

كالملكة للمتصل والملكة ومقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج فى تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كون كالجزء (سواء كان) اى الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما فى هذا هى المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا او محتاجا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ والا يكون كالجزء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك) لان اياك وان لم يكن مجاور العامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا الالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ باياك ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل) (بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمر (به) اى بعامله وانما قال فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيا فى الاول وكان ما قبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو للاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصرا فى الاتصال بالعامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ما قبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لا انه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدءً وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقرا فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لايخفى انما زعمه من وقوله ذا وجه الالهة يكون كل منها غير الله لايكون معنى النظم الجليل فانه لا يبقى معنى لقوله لفسدتا وبهذا ظهر عدم صحة قوله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله لان الاستدلال لم يكن بهذا الطريق وبذلك سقط ماوهمه من جواز الاستثناء المنقطع فان مبناه هذا المعنى المخالف الصريح النص (قوله) قال فى البيت شذوذان آخر ان قيل الاولى فى قوله الا الفرقدان شذوذان آخر ان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيها الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مالم يتحاش فيه من استعمال ليتأكد كون الا صفة فيه شاذا وكان لشاعر قصد الظرافة فى جعل لفظ الفرقدين شاذ رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول

(يضرب)

يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كماسيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الالمانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصل مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا (والثالث) وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمر تفسير) للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المنفصل اى) المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ماضربت الا اياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال (النوع) (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كماسيأتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كأن المتكلم على صيغة (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كان الاول معلومه يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المص (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كماسيأتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

يحتمل ان يكون الا شرطا اى الايكون الفرقدان اى الا يوجد فالمعنى ان يوجد الفرقدان لكان اخ مفارق اخيه فلا شذوذ فى البيت اصلا وانت خبير بانه لوجعل المتمسك به الاالفرقدان لكان الاولى ذلك واما اذا كان المتمسك بالبيت الحادى فلا وجه لان يقال فى قوله الا الفرقدان لما تراه من التفاخر وماجوزه من كون الا شرطا فهو بحيث لايذهب اليه وهم ذى فهم (قوله) وعند الكوفيين الخ قيل يعنى فى نصبهما على الظرفية خلافا للكوفيين فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية حالة الظرفية فى بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان فى قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى

فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن مفيا لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) بضم التاء المعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لتثنية (ضربتم) لجمعه ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لتثنيتها ايضا (ضربتن) جمع المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لتثنية (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد والراء والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستترة ايضا (ضربتا) لتثنيتها (ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتهيا (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنية (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما) لتثنيته (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المص ثم لما كان انت مركبا من ان ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما والاخر لبيان احوالها اراد ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن هو ان) اى النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيها اجماعا (والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخر انت واخواتها من التاء المتحركة بالحركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوال) اى على احوال الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا الفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف فى الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على موصوفه الذى هو الظرف ثم قيل قال الرضى ما تقدم ان سوى فى الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت الى مكان عمرو اى بدله ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء ثم جرد من معنى البدل لمجرد الاستثناء وقد عرفت من هذا التحقيق انه ظرف فى الاصل لا فى حال الاستثناء ولا يخفى عليك ان قوله هذا اعنى وقد عرفت من هذا التحقيق انه ظرف فى الاصل ينافى ما سبق ان سوى صفة الظرف فى الاصل فنصبه بناء على موصوفه الذى هو الظرف وكذا قوله

الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربنى) منتهيا (الى ضربهن) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنية (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) (انى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب المنفصل وقوله النوع فى الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث والرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب (المنفصل) تفسير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع فى اياه واخواته فقاله (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنيه على ان الضمير فيها هل هو ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقيل الخليل والاخفش والمازنى ان الاسم المضمر هو ايا و ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الثواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فاياه وايا الثواب شاذ وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كفاؤها وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة باياوايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة قال الرضى وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه وهو المختار ان الضمير هو ايا و ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح فى هذا مذهب سيبويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق) اى و ما يتصل به بعده من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اى اتدل على انه متكلم كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والخطاب) كالكاف فى اياى (والغيبه) كالهاء فى اياه (والافراد) كاياك واياه (والتثنية) كاياهما واياكما (والجمع) كياهن واياهن وكاياكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا المذهب وذلك ان اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على احوال

فمنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا مما يساعده هذه الدعوى فتبين كون الامر كما فسره الشارح قدس سره عند القائل ايضا وان مخالفته هذه من قبيل وقوعه فى حيص وبيص على ان المص قد صرح بان انتصابهما فانه قال هذه مذهب سيبويه وهو عنده ظرف من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك التزام فيه النصب ثم انه تحقيق الرضى صريح فى انه فى الاصل ليس وقد استفاد القائل منه ذلك (قوله) ومعرفها اى الاخوات ومنهم من جوز رجوع الضمير الى كان واخواتها لان كان التى يثبت لها الخبر لم تعرف بعد وفيه ما فيه (قوله) والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها قيل فيه ان اخذ الخبر فى

المقصودين كما ان ايامشترك ثم شرح فى بيان النوع الخامس الذى هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الش ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامى) وهو خبر للخامس وقوله (مثال المتصل بالاسم اى لفظ غلامى مثال المضمر المجرور المتصل الذى اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامى وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ماذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامى) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقى الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامه غلامهما غلامهم وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التى ذكرها المص بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائزة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان تكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعوا المتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين بطلان) بالاشتراك المعنوى (على ستة معان كضرب وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشترك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة اى) ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من اربعة اى احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمثنى المؤنث) اى تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وثالثها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة (وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقبل (وواحد) اى وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما

تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية بحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها ولا يخفى انه من قلة التأمل لان الشارح قدس سره ليس بصدد تعريف الخبر بل كلامه صريح فى بيان المراد بالبعدية المأخوذة فى تعريفه وما اتى به القائل ليس امرا وراء ماذكره قدس سره واما نظره الثانى فغير وارد لان المراد بكون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية انها من دواخل ذواتها وما صدق عليه هذه الجملة دون مفهومها الحاصل بعد تحقق الاسناد وهذا ظاهر فانه لولا كذلك لما يتيسر لنا ان نتكلم بقولنا كان زيد قائما مثلا الا بعد ان نقول زيد قائم وهو ضرورى البطلان (قوله) وذلك اذا

(مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن ثم شرع فى بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا للمعنيين ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان متغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (فى مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربتا (حرف تأنيث) اى لبيان تأنيثه لا انهما ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان ما به الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اي بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها مغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنية (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل (اى اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات اثنى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (فالمرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر بوزن العافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ على مذهب من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقد المقدرة اى قد خص خصوصا وتاؤه اما للتأنيث او للنقل

كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا قيل اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغى ولا من تقييد ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استثنى منه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فان ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول؟ ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب اه والظاهر ان مراد الشارح قدس سره ليس الاعتراض على المص بل بيان اشتراكه مع خبر المبتدأ فى جميع الاحكام السالفة الا فى صورة التقديم فلا يتجه الاعتراض بذلك وقوله ولا بد ان يقول اه يشهد بسوء الفهم لان المراد بيان مادة الخلاف بين الجزئين وذلك عند كون الاعراب فيهما او فى

او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة فى كلام لا عمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعية (وهو) اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء والجزء لابد من ذكره فالفاعل لابد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا الوجوب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوز النحاة (فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتى وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع الحذف لان الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى الاستشهاد له (كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقى) من الحروف (دليل على ما) اى على الحرف الذى (القى) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ما مضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بخلاف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز

احدهما لفظيا واما اس جواز التقديم باعتبار تحقق القرينة المعينة للخبر وعدم جوازه باعتبار عدم تحققها فهما متوافقان فيه كما ارشدك اليه الشارح قدس سره فلا يصح ان يقال وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر (قوله) خبر كان وهو من لا خبر كان واخواتها اشارة الى رفع ما اورده الرضى بعد ان فسر عامله بقوله اى عامل خبر كان واخواتها من انه ما كان ينبغى لمص هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعترض عليه بان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعد لاسيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها قال المعترض ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله فى مثل الناس مجزيون قيدا له يخصصه بكان وانت خبير بان الاعتراض عليه بعد ما ذكره

الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغة اراد الش دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ما ذكرها المص بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الش للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احترازا ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (للواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الش فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الش الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير او المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار فى المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شئ زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء فى ضرب ضميرا بارزا فاعلا له اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة فى آخره (علامة التأنيث لا الضمير المرفوع) اى لا انه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (فى نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما فى هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفى) (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفى الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا فى متكلم المضارع وقوع وقوله (سواء كان) مثنى او مجموعا (واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر فى المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكور والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه فى تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى او مجموعا سهو

عن الفهم واختيار ما لا يستقيم لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى مما يتعجب منه (قوله) ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة قيل جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم قيل فاحفظ هذه النكتة الجليلة وعلمك محيط بانها لا تليق بالحفظ لان الامر ليس كذلك بل المثل المضاف الى هذه الجملة يراد به مثل هذه الصورة دون ما هو اعم منها بدليل قوله ويجب الحذف فى مثل اما انت الخ فلا يصح ان يقال بانه اعم من مثلها وانما قال كذلك لان المعنى على ذلك اى ان هذه المسئلة ونظائرها يجوز فيها اربعة اوجه وهذا لا يستفاد من قولك فيه ظاهرا كما لا يخفى وبه ظهر سر تفسير الشارح الضمير بهذه

من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس فى عبارة الشارح قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندى عن قوله مثنى او مجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المغير و بين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على اثنين فى العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله (و) (للواحد المذكر) (المخاطب) عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا فى المضارع للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون المضمر فيهما بارزا وقوله (المذكر) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب واضرب) فان فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما ايضا معطوفان على ماقبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة له لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جاز ان يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد بان استتاره فيها ليس مثل ماقبلهما بل الضمير مستتر فيها (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب الغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما وقوله (والصفة مطلقا) معطوف على ماقبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقته لذى الحال امابتأويل الصفة بالوصف وبالنعت او على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ماقاله المحشى عصام الدين فى ماقال فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا او غيره والاحسن ماقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقائم الزيدان) فلا يكون مستترا فان اقائم لكونه معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربت مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا

الصورة دون هذه الجملة (قوله) اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير قيل ينبغى ان يجعل ضمير جزؤه الى المظروف لا الى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ماقاله الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم ومابصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف وهو من جملة الاوهام لان كلام الرضى لا يندفع بهذا التعسف الخالى عن الفائدة بل يتأكد به ويتقوى لظهور ان مراد المتكلم بالجزاء ليس الا جزاء العمل وذلك ان الرضى قال التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرأ مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول تنظر فيه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما فى قوله الناس

(والزيدون)

(والزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر ان الاستتار فى مفردات الصفة مسلم ولكن فى التثنية والجموع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف (فى ضاربان والواو فى ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ ياؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لا تتغير عن حالها) فى جميع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين هذا التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تتمة الابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون فى يضربن) وكذا فى تضربن (والواو) اى وان الواو (فى تضربون) وكذا فى يضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لا تتغير) اى هذه المذكورات من الضمائر لا تتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكورتان (بضميرين) اى على ان تكونا اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لا من اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الش بقوله (اى لا يجوز) لان السوغ بمعنى الجواز وبقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وموصوفه

مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه اوفى عمله خير جاز فى الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه اوفى يده سيف وان كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده اوفى صحبته وقت القتل سيفا قال وهذا الذى قلنا فى المعنى ضعيف فانظر هل ترى سبيلا الى اندفاع ذلك بما زعمه القائل واقعا كلا (قوله) اى لان كنت قيل رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جائت بمعنى ان الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا فى معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق

الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل عنه الا لعلة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الا لتعذر المتصل وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الش فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا فتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى تقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقديم على عامله لا يمكن ان يتصل به دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذ الاتصال) به (انما يكون باخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير انما يكون باتصاله باخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقدم قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لعل فائدة الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد لا يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقدم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف

(وقوله)

الاستعمال فما قال الشيخ الرضى لارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة الافظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشه اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع لمجئ فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اى لا تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك فيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات التركيب فيما بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة قال الرضى ما فى حيثما ليست مزيدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها وفيه اغلاط

وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به بعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدءً او خبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه ح يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله (او) (يكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقيد المص يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف للمسند وقوله (صفة) بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الش (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله (له) وايذان بكون هى مبتدء وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها . قوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

منها ان الرضى لم يقل بما نقله عنه من بيان مساعدة المعنى واللفظ ومنها ما زعم ان قوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها يقتضى كون ما زائدة فاعترض عليه وليس كذلك بل هو صرح بانها ليست بزائدة وكانه وقع فيه من قوله زيدت حيث وهم ان التعبير كذلك يدل على كون ما زائدة ولا يخفى ان امثال هذا مما لا يليق بشان المحصلين ولنقل كلام الرضى بعبارته لينكشف نور الحق ويضمحل دجى الباطل قال ويجب حذف كان بعد ا ، معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف الجر جواز على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما مزيدة لا عوض ولا يسند ذلك الى سماع ثم ادغم النون لساكنة فى الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا

فى تلك الصورة يعنى لو لم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضارب ه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو قوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل لزيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) اى فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضارب ه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيدا وعمرو) يعنى التبس ان ضمير ضارب ه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو وبان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضارب ه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضارب ه (بخلاف) اى هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى القول (اذا قيل ضارب ه هو) بابراز الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان يتصل به لما عرفت ان الاصل الضمير فى هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ما هو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى قريبه الذى هو عمرو وههنا وقوله (والا لا حاجة) اشارة الى ان المقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (اليه) اى الى انفصاله هنا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه لاطراد الباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف لفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المص (من هى له لا) اى لم يقل (ما هى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل ما هى له بلفظ ما كان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء انتهى وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر جانب الش باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائم قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان فى قوله تعالى ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض عن الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما لمعنى فلان معنى (قوله) اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجئ الفاء فى هذا البيت وفى قوله اما قمت واما انت مرتحلا فالله يكلاء ما تأتى وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما قمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا حذف قال والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه و بين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص
ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذا لا يحصل الا بالفصل بالا
و بمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر (لحذف العامل) المحذوف هو ماقدره
بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا
واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون
العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدءً كان عامله
معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى (وماانت قائما) (مثال كون العامل
حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان
الضمير المذكور فيه (مرفوع) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد
ضاربته هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه
(صفة) وهى ضاربته (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى
على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح
(فانه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو
غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبرا له) اى الزيد (وهى) اى
والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة
لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة
(اذا كان هى) اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لا تأكيدا) اى لا يكون هذا
المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا
تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان
يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال على ذلك التقدير
(داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك
يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل
هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه
لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لا انه فاعل لما اسند اليه الصفة
المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والعمرون (ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل
لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير
مختلفة بالغيبة والمخاطبة والمتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظا تم ولفظ
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم
فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لا يلتبس غير الفاعل بالفاعل
(وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن
اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ماروى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ
نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون

لازما ولما كان معنى
الشرط ههنا ظاهرا
قال سيبويه دخل فى
ان معنى اذ فاما بمعنى
اذما واذا ما شرطية
بلا خلاف قال ولا بد
عند البصريين من
تقدير فعل يعمل فى
الجار والمجرور اعنى
فى اما انت ذا نفر الذى
هو بمعنى لان كنت
ولا يصلح ان يكون
ذلك لم يأكلهم لان
معمول خبر ان لا
يتقدم عليها وايضا ما
بعد الفاء لا يعمل فيما
قبل الفاء الا مع اما
الشرطية اما ظاهرة
او مقدرة فيقدر
البصريون اما انت ذا
نفر تفتخر وتتكبر
ويبنى على هذا ان
يكون قوله فالله يكلأ
جواب اما فث
والعامل فى اما انت
مرتحلا محذوف اى
يكلاك الله لاجل
ارتحالك قال وكله
تكلف والاولى ان
يقول ان ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع
كان الناقصة فان
حذف شرطها جوازا
لم يغير حرف الشرط
عن صورتها نحو ان
سيفا فسيف وان حفا
وان كذبا وكذا
حذف شرطها وجوبا
مع مفسر كما فى ان زيدا
كان منقطعا وان

مفردا مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لايساعداه، قوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعني الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة بالفظ ضاربهم بالافراد ولا التباس في كون نحن فاعلا لتعينه في هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (في صورة اللبس بالطريق الاولى) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة لالبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعني كون نحن في هذا المثال كما قال به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربته هي لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك) فان في اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه) اى فصار كانه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثاني) اى وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المص في بيان حكمها على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الش هذه المسئلة بقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثاني عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاخذ والمفضل عليه هو ما فسره الشارح بقوله (من الاخر) وكون احدهما اعرف من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدهما في اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او غائبين (نحو اعطاهاایاه) فان كلا الضميرين في هذا المثال غائبا وليس احدهما اعرف من الاخر فيتغير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سيأتي وهو قول المصنف والا فهو منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال في الثاني) اى في ثان الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال في صورة كون احدهما

(اعرف)

حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان يقائلها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت من حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من ماتكون كالكافة لها من مقتضاها اعني الشرط ثم لايخلو لها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف مع اسمها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء وذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية نجئ بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وان سقط على سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اى اما يكن في الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا يوجد الطلاقه اى هو منطلق لامحالة فلابد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط

اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وجب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة عرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى جواز الانفصال فى الثانى هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احد الضميرين اعرف واردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين) تفسير اضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافته للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله (على الاخر) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف موخرا) لنكتة اقتضت تأخيره امابان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف اوبان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولى اعطيت ضمير غائب وثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذى هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اى ليعذر المتكلم ولئلا يلحقه (طعن فى اول الوهلة وان كان) لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به اوانما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيبويه. تجويز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جواز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ماحكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع مثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار)

لانه لم يبق منه شئ كما يجئ فى حرف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومى واما فتح الهمزة ان الشرطية من دون حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور هذا كله من كلامه اوردناه بطوله لتضمنه استيفاء الحظ من المحل مع كون ما تفرد به حقيقا بالقبول (قوله) اسم ان واخواتها وستعرفها اى الاخوات (قوله) اى لنفى صفة الجنس وحكمه قيل يكفى تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها لان الحق فى لاغلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره بهذا التفسير الافادة ان النفى ماجرى

جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا فالظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا اى ويجوز لك ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان توردہ منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار الاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بما) هو اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما اورد المص مثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربيك) ثم الش اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فح قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (ليس احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فح يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الش دفع هذا التوهم فقال (بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا والاعتبار بمحله القريب فيقال انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجاز لك (الفصل) اى بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المص من

عليه وهذا سر العطف وماذكره القائل من قوله ولك اه ليس امر وراء هذا فان الصادق على ما ذكره ليس الا ما ذكره قدس سره (قوله) لكن اكثر منها قيل فى كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا ثم قيل والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لامخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعا ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوب فان المنصوب منها لم يخص باسم والاول ليس بشئ لان اسم لا لايكون منصوبا الا باجتماع ثلثة شرائط فلو احتمل واحد منها لم ينتصب بخلاف سائر المنصوبات فان بعضها بلا شرط وبعضها بشرط شئ فظهر من ذلك قلة هذا وكثرة ماعداه واما الثانى فليس ببعيد بل هو مختار المص فانه قال لما كانت ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب وجب ان يحد بما يكون معه منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرائط فلو ترجم باسم لا لاستغنى بان يقال

المسئلة التى حكمها بالتخيير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (ولا) وفسره الش بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (اويكن ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الاخر اويكون احدهما اعرف ولكن ماارد ت تقديم ماهو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدء والجملة جزائية وقوله (لاغير) تاكيد له اى لايجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان فى الباب السابق ثم شرع الش فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الاخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الاخذ فى باب اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح فى صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى تعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصاله ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف ولكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما فى ضربتك او معنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الوحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا مرجح اى زائد على الاعرفية فيورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيته اياه) كما قال الش (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الش باعطيته للاشارة الى ان قوله اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ماقدمته) للنكتة السابقة ولما فرغ المص من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما فقال (والمختار) اى الذى يكون مختار النحاة من الامرين (فى خبر) (باب) (كان) اى اذا وقع الضمير خبر اله وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد دخولها لكن اولويته غير ظاهرة بل الظاهر كون مختاره قدس سره اولى لانه يظهر به وجه ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب بلا قوله ولايبعد ان يقال اشارة الى امكان تزييف ماهو المعتبر المعمول به من كون المنصوب بلا بمضامن اسم لا وفيه ان اعتبار كون المبنى منه منصوبا محلا يستلزم ان يكون المرفوع ايضا كذلك لانه ايضا فى محل لو وقع فيه الاسم الحاوى على تلك الشرائط لانتصب وايضا لوكان المبنى داخلا فى المنصوب بلا لماصح الاحتراز عنه والاخراج عن حده وقد فعلوا ذلك (قوله) لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين قيل هذا بعيد جدا اذ لايقال لاغلام رجل لك بل لاغلام لك فالاولى انه قصد فى احدى المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ماسبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف وذلك القول سديد كما ترى (قوله) والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نوقش فى العبارة بان ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره فى تعين ما ينصب به غير

بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا الايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك وكنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختارو الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الش فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما او كنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لا انه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول) فى مثل زيدا (ضربته واجب الاتصال) ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لا حكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للانفصال يعنى تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ما ذكره المحشى عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقة لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (فى الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله (انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد لولا) منفصلا فى اكثر الاستعمال ثابت (لكون ما) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا مبتدءً) هذا بالنصب خبر الكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ما ينصب به فان قلت كان الاظهر الا خصر ان يقال على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالعدول عنه قلت ليشمل بالتثنية والجمع كما نبه عليه المص حيث قال هذا اولى من قولهم مبنى على الفتح فانا نقول لا غلامين لك وليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ما ينصب به يشمل ذلك كله (قوله) والياء المفتوحة ما قبلها قيل والانسب ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الذى بنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامى رجل لكان منصوبا بالياء وما فيه ظاهر (قوله) لان الاضافة ترجح جانب الاسمية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المص قائلا وانما بنى المفرد معه لما تضمنه من معنى الحروف ولم يبن المضاف ولا المشبه به لان الاضافة مانعة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فكره تركيب اكثر من كلمتين والاول اقوى وما قيل فى تفسير قوله لان الاضافة اى الاضافة الى المفرد ليس كما ينبغى (قوله

قوله الى آخرها فقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله آخرها (لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولاه ولولاهما لولاهم لولاهى لولاهما لولاهن لولانا لولانحن) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدء واخبارها محذوفة وجوبا كما سبق فى بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلولا لها وداخلا فى مفهومها لانها لامتناع الشئ لوجود غيره ثم المص لما ابتدأ فى بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب اراد الشى ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان الاسلوب الاوفق للمص وقوله (بما سبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان الاوفق ان يقول المصنف (لولانا لولانحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخرها) اى الانتهاء بالغائب ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه توهم انه لا وجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المص (غير اسلوب) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم (ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره ولما كان الاكثر فى باب لولاهو الانفصال وفى باب عسى بخلافه شرع المصنف فى بيان الحكم المذكور فى باب عسى فقال (و) ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الش ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق فى لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر (فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه) اى لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بعامله اللفظى المذكور (نقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال (عسيت الى آخرها) يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مستترة كما فى سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جمع صيغ الغائب مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع فافهم ثم المص لما بين ما هو الاكثر فى البابين اراد ان يذكر ما هو غير الاكثر فقال (و) (قد) (جاء) ولما كان هذا المجئ مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ما عطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرهما) اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولا لولاكم كالولا كما لولاكن لولاه لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا والثانى عساك عسا كما عسا كم عساك عسا كما عسا كن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا ولما كان توجيه الضميرين فى البابين على هذه اللغة التى هى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الش ان ينبه على توجيه الامامين

والتكرير قيل وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذ الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها فح لا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه وانت خبير بانه لا يخرج ذلك بقوله بعد دخولها لان النكرة المتصلة بلا التى الغيت عملها مسندا اليه بعد دخولها لا قبلها لا يقال اراد القائل بمعنى دخولها كون دخولها لافضاء اثر فيها لانها لا تخرج بذلك ايضا فان اعتبار هذا المعنى على كون الافضاء اعم من ان يكون لفظا او معنى كما يكون لفظا او معنى كما سبق فى المرفوعات ولا خفاء فى حصوله اثرا فى تلك النكرة بحسب المعنى كيف وللتنبيه على ذلك وجب التكرير سلمنا الخروج بكلا المعنيين لكن يلزم خروج المعرفة والنكرة المنفصلة ايضا بذلك القيد اذ لا فرق بين هذه الامور من جهة هذا الاعتبار جدا وهذا باطل بشهادة قيود التعريف ومعانيها

فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما فى بك وضربك (وقع) اى لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكون فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) كما تصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ما سبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب المسبب اى نون هى سبب الوقاية او بيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او

والتحقيق ان المحدود هو المنصوب بلا وذلك ليس الا النكرة المتصلة المفردة ولا يلزم من ذلك وجوب انتصاب ما هو كذلك فلا يلزم المحذور ولا يحتاج الى قيد يخرج تلك النكرة فى صورة وجوب التكرير بل لا يصح لان مبنى ذلك الجواز فكما يجوز اعمال لا كذلك يجوز الغاؤه عن العمل وتفصيل ذلك على ما قاله الرضى ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة فى النفى لانها لنفى الجنس فلما توغلتا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشابهة الفعل بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقارنة فعلى هذا نقول انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ

من الضمير المستتر فى قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم) وباعث التفسير ظاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى اى وضع الضمائر يحتاج اليها وافاده بانها يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها فقصد آخر والله اعلم وقوله (فى الماضى) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبيه على ان لزومها للماضى ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب للزومه واسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى اى) آخر الذى هو مبنى امام على الفتح كما فى المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو ضربنى وضربتنى وضربتنى او السكون كما اذا اتصل به الواو او الالف او التاء فى المفرد الغائبة نحو ضربتنى وضربانى وضربونى او على الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتنى او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (على الكسرة المختصة) اى عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التى) صفة ثانية للكسرة التى واحترازعن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن الكسرة التى (هى اخت الجر) اى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة وعلم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت بالجر لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذى فهم من مجموع قول المص والش (نحو ضربنى) وكذا ضربانى وضربونى وضربتنى وضربتانى وضربتنى وضربتنى وضربتمانى وضربتمونى وضربتنى وضربتمانى وضربتنى وضربتنى وضربتانى وقوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفى المضارع عطف على قوله فى الماضى والمعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله ولذا فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المص يعنى ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع (عريا عن نون الاعراب) وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين واما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضربنى) وكذا تضربنى ويضربننى واضربنى ونضربنى وانما لزمت تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) وهى الكسرة

جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل فى المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل فى البعيد عنها وكما لم يجز العمل فى المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن قال ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب فى المواضع الثلثة اى التى الغيت فيها لا اما وجوبا كما فى المعرفة والمفصول واما جواز كما فى النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعند الالغاء لا يحصل ذلك الا بالتكرير بخلاف النصب والبناء فانهما لا يكونان الا مع لا التبرئة وجملة القول ان النكرة المفردة المتصلة بلا انتصابها ويجوز الغاء لا عن العمل فيها لضعفها فاذا اعملتها فلا تكرير فاذا الغيتها فالتكرير واجب ليكون قرينة دالة على معناها اعنى نفى الجنس فان نفى

المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جمع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لا حقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقهما فى الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هى نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) (مع) (لدن وان واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر الامرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية) يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات اتيان نون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها بياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع فى كل من تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وكأن واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا

النفى فى الحقيقة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا فى المواضع الثلثة وانما يتعرض المص لصورة كون هذه النكرة غير معمولة لان المق بيان كونها معمولة منصوبة فلا مساس لهذه الصورة بما هو فيه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة قيل وعلى التعريف بانه غير جامع وتخاسبق مايرشدك الى فساده فانها بحسب التوجيه تزيد على ما بينه الشارح قدس سره فى اثناء بيان تلك الوجوه الخمسة (قوله) عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما محذوفان تنبيها على ان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما ان زيدا وان عمرا قائمان وقيل لا حول ولا قوة فى حكم لا ولا حدة اذ ماله لا شئ من الامرين الا بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان وهذا غير مستقيم لان المعنى الحق لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله ولا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا من مشقة الدنيا من الشئ يؤمر لنا فى اداء

حكميا بان يجتمع مع النون الحكمى (كما فى لعل) لانه ليس فى آخره نون بل فيه لام و لكن اللام فى حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام (من النون) اى من مخرج النون و قوله (فى المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك فى ليت فقال (و حملا على اخواتها) يعنى و انما يجوز ترك النون فى ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس فى آخره نون و لا ما هو فى حكمها بل فيه تاء و لا قرب لمخرجه من النون و جواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملا على اخواتها (كما فى ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين و ان استويا فى الجواز فقال (و يختار) و قوله (لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يختار يعنى و يكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (فى ليت) و قوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميزا من سائر الحروف المشبهة و انما كان مختارا (لعدم مانع) و هو اجتماع النونات الذى هو علة الترك و هذه العلة معدومة (فى ذاتها) اى فى ذات ليت لانه ليس فى آخره نون و لا ما هو فى حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (و الحمل على اخواتها خلاف الاصل و لا يصار) اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه و لا يخفى ان قول و يختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير (و) (فى) (من و عن و لدو قط) اى و يختار لحوقها ايضا فى من و عن و لما كان لفظ قد محتملا للحرف الذى يختص بالفعل و هو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (و هما) اى لفظ قد و قط يراد بهما ما هو (بمعنى حسب) اى الاسمان لا ان المراد بقد هو الحرف و هذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا و انما كان اللحوق مختارا فى الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اى على سكون اواخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء) و لما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى لا نسلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف و حروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ما هو المختار فى لعل فقال (و عكسها) (اى عكس ليت) هو مبتدأ و قوله (لعل) خبره و قوله (فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان ليت ليست بالعكس فى معناها او فى غيره من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها و يكون العكس ههنا بمعنى النفى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو ان المختار (فيها) اى فى لعل (ترك النون) الذى هو عكس الاتيان و انما كان ترك النون مختارا فى لعل (لثقل التضعيف) و هو تشديد اللام فى آخرها بخلاف ليت لانه ليس فى آخرها تضعيف (و كثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين ثقل ليس فى غيرها ثم شرع فى مسئلة ضمير الفصل فقال (و يتوسط بين المبتدأ) اى يقع او يدخل بين المبتدأ (و الخبر) قال بعض الشراح و انما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشيئين و لهذا يحمل التوسط على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين و قوله بين مشترك بين الزمان و المكان فههنا متعين للمكان فتأمل و قوله (قبل العوامل) اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ الان

الزكوة و الصدقة و غيرهما الا بالله قال الرضى و يجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر الهما معا اى لا حول و لا قوة لنا اى موجودان لنا ان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ و القدر مرفوع منه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد و عمرو ضاربان و يجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اى لا حول موجود لنا و لا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين و اما على مذهب غيره و هو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا و ذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى و الثانية معا و هما و ان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا و ان عمرا قائمان كانهما شى واحد و انما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من

وبين اقائم الخبر الان (وبعدها) (اى) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدائية والخبرية حقيقية فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير مرفوع فعدل المص عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استينافية بان يكون جوابا للسؤال المقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائى بالاول والفرا بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع هو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتانيثا وتكلما) نحو انى انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الش ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المنفصل المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى بين كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (نعتا) لما قبله (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا للتميز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لا يلتبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدء بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر

مؤثرين ويجوز عندهم ايضا ان يقدر لكل واحد منهما على حياله هذا كلامه وبذلك كله ظهر انه كان اللازم للشارح قدس سره ان يأتى بموجود ان بدل قوله موجود وان يقول فى الصورة الثانية من الوجه الاول اى لا حول موجود ولا قوة موجودة الا بالله لان المقدر هو الخبر دون الاستثناء والظاهر من قوله قدس سره فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية ان الخبر هو الاستثناء وهذا سهو كما ترى ومن العجائب ما قيل على قولك ذلك اى فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية من انه يستفاد من هذا ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقال سابقا وخبرهما بالله فانه كفر لانه اذا قيل لا حول ولا قوة بالله يكون المعنى نفيهما عن الله تعالى علوا كبيرا (قوله) فلان لا زائدة قيل جوز الشيخ الرضى كون لا للنفى فتكون ملغاء لجواز الغائها بشرط التكرير والتكرير ولا يجب الالغاء فى كلتيهما بل يجوز الاختلاف بينهما

(فيحتاج)

فی هذا الترکیب بالنعت فیحتاج الی التمیز و اما فی الترکیب الذی لم یصلح فیه ماوضع فی موضع الخبر ان یکون نعتا بان لم یوجد فیه شروط النعتیة فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) ای اعطی الرخصة فی الاستعمال (فادخل) ای ادخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتیاج الی التمیز (فیما) ای فیما فیه الالتباس و قوله ما نائب فاعل لادخل ای ادخل فی انواع الترکیب الذی فیه لیس الترکیب الذی (لا لبس فیه و ذلک) ای سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) کما فی قوله کان زید هو القائم مادام منصوبا علی انه خبر کان لا یحتمل ان یکون نعتا لزید المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فی الاعراب) و کون المبتدأ) ای و ذلک عند کون المبتدأ (ضمیرا) فانه لا لبس فیه ایضا الا ان الضمیر لا یوصف به (وغیر ذلک) ککونه نکرة مع کون المبتدأ معرفة و قوله (بالحمل) متعلق باتسع ای اتسع ذلک بسبب حمل الصورة التی لا لبس فیها (علی صورة اللبس) ای علی الصورة التی لها لبس من قبیل حمل النقیض علی النقیض واعلم ان الش انما حمل قوله لیفصل علی کونه سببا للتوسط و لم یحمل علی کونه سببا للتسمیة لقرینة السیاق لان السبب للتمیز بین کونه نعتا و خبرا انما هو التوسط لا التسمیة و لذا قیل انه هو الظاهر و بعضهم جعله سببا لوجه التسمیة حیث قال و انما تسمی فصلا لانه فصل بین کون مابعده نعتا و کونه خبرا لانک اذا قلت زید القائم جاز ان یتوهم السامع کون القائم صفة فینتظر الخبر فجئت بالفصل لتعین کونه خبرا وقال الخلیل و سیبویه سمی فصلا لفصل الاسم الذی قبله عما بعده بدلالته علی ان مابعده لیس من تمامه بل هو خبر ومال المعنیین الی شیٔ واحد الا ان تقدیرهما احسن من تقدیرهم والکوفیون یسمونه عمادا لکونه حفظا لما بعده حتی لا یسقط عن الخبریة کالعماد فی البیت الحافظ للسقف عن السقوط و لما کان جواز التوسیط بشرط شیٔ لا مطلقا شرع المص فی بیان ذلک الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الش الضمیر المجرور بقوله (ای شرط الفصل بذلک المرفوع) وانما فسر الضمیر بهذا و لم یقل و شرط التوسیط لان الفصل قریب و الارجاع الی القریب مع عدم المانع و شرط الفصل علی ماذکره احد امرین و لهما (ان یکون الخبر معرفة) فی تأویل المفرد و هذا خبر لقوله و شرطه ای و شرطه الاول کون الخبر معرفة ثم ذکر الش علة الاشتراط بذلک فقال (لان الفصل) یعنی انما اشترط الفصل بکون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر و انما یصار الیه للاحتیاج الی شیٔ آخر و الفصل الذی هو خلاف الظاهر (انما یحتاج الیه) ای الفصل (فیها) ای فی المعرفة و فی صورة کون الخبر معرفة و ثانی امرین الذی هو شرط له ایضا ماذکره بقوله (او افعل من کذا) الخبر صیغة افعل التی استعملت بمن لا بالف و اللام و لا بالاضافة و قوله (لالحاقه بالمعرفة) دلیل لاشتراط الفصل فیه یعنی انما اشترط الفصل فیه لان افعل اذا استعمل بمن یکون ملحقا بالمعرفة فاعطی حکم المعرفة الملحق بها الذی هو الاحتیاج الی الفصل لهذا الاسم و قوله (لامتناع اللام) دلیل للالحاق یعنی انما الحق افعل من بالمعرفة لاشتراکهما فی عدم جواز لام التعریف فیهما لان المعرفة بعد کونها معرفة باحد اسباب التعریف لا یجوز دخول اللام فیها و کذا افعل من بعد کونه مستعملا بمن لا یجوز دخول اللام فیه ثم بقوله (مثل کان زید هو افضل من عمرو) و لما کان هذا القسم

فی الالغاء و الاعمال وفیه غلطان احدهما ان الرضی لم یجوز هذ الوجه کون الثانیة لنفی الجنس بل قال و الثانی فتح الاول و نصب الثانی علی ان یکون الثانیة زائدة لتأکید نفی الفعل کما فی قولک ماجاءنی زید ولا عمرو وثانیهما انه لا تکریر فی هذه الصورة لان الملغاة ح تکون لا الثانیة و التکریر انما یتصور لو کانت الملغاة لا الاولی وانما وقع القائل فیه من عدم ضبطه الوجوه فان ما قاله من تجویزه الرضی واقع لکن فی الوجه الخامس دون الثانی کما ستقف علیه (قوله) ویجوز ان یقدر لهما خبر واحد هذا علی مذهب غیر سیبویه واما عنده فلا مساغ لذلک لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء و خبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فی الخبر کما هو کذلک عند غیره فیرتفع الخبر بعاملین مختلفین ولا یجوز فیجب ان یقدر لکل منهما خبرا علی حیاله (قوله) وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه یجوز ان یکون رفعه لالغاء عمل لا قیل وله وجه ضعف اظهر مما ذکروا و هو انه یجوز ان یکون لا

منقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المص مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار وايضا يلزم على المص ان يأتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا الا انه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه الاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا (عند الخليل) وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى للاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيقتضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا وتقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المص على تقدير

بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس ههنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها ثم قيل وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول فى الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف فى الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته وكلاهما من الاوهام اما الاول فظاهر لان الاعتراف بكون لا بمعنى ليس فى التركيب ونفى عملها فيما بعده من الاسم المرفوع والخبر المنصوب المقدر لا يتصور اجتماعهما فيمن له حظ من العربية او اقتدار على اعمال الفكر والروية واما الثانى فلان كلام المص صريح فى ان ضعف الوجوه وقوتها من جهة اللفظ من غير نظر واعتبار الى طرف الاستعمال وكيف يتصور جواز هذا التوهم مع ثبوت قوله واما رفع الاول وفتح الثانى فوجهه ان الاولى جعلت لا المشبهة بليس فلذلك قيل على ضعف لان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثانى فواضح هذا

ان لایکون له محل ثم شرع فی نقل المذهب الذی علی تقدیر کونه اسماله محل من الاعراب فقال (وبعض العرب یجعله مبتدء) ای بعض اهل اللسان من العرب ولما کان المراد من الجعل المسند الی بعض العرب لیس معناه الحقیقی بقرینة کون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبیر بان اصل العرب لم یسموا الالفاظ بالالقاب التی اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغیرهما بل اطلاق هذه الالقاب علی تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الش ان یفسر الجعل بتفسیر یصحح اسناده الی العرب الواضعین فقال (ای یستعمله) ای بعض العرب یستعمل ذلك المرفوع المسمی بالفصل ملابسا (بحیث) ای بالحیثیة التی (یحکم النحاة) ای یحکم النحویون الذین وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بکونه) متعلق بقوله یحکم ای یحکمون بکون ذلك الفصل (مبتدءً) لما رأوا فیه من المعنی الذی یقتضی الحکم بکونه مبتدءً ثم اشار الی القرینة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) یعنی وان لم یکن الجعل بمعنی الاستعمال علی ما فسر به وابقی علی معنی الحقیقی واسند الی العرب اسنادا حقیقیا فلا یصح هذا الاسناد لان العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) ای الاسم الذی وضع بالوضع الصناعی علی الفهم الذی یحصل فیه المعنی المقتضی للاعراب فلا یصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال الملابس بتلك الحیثیة صحیح وقال العصام هذا التفسیر انما یحتاج الیه اذا کان الجعل بمعنی الحکم بکونه مبتدءً واما اذا کان المراد بالجعل استعماله فی افراد المبتدأ کما هو الظاهر فلا یحتاج الی تفسیره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم یعرفوا استعملوه والحقوه فی عداد المفهومات التی وضع النحاة علیها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهی خلاصة ما فی العصام ولما لم یظهر کون الفصل مبتدءً لعدم الاعراب فیه وظهر جعله مبتدءً بالاعراب الذی فیما ذکر بعده فقال (وما بعده) ای والاسم الذی بعد الفصل (خبره) ای خبر ذلك الفصل ثم شرع الش فی بیان الاعراب الجائز فی قوله خبره فقال (فقوله خبره) ای لفظ خبره فی قول المصنف یحتمل اعرابین احدهما قوله (اما مرفوع علی انه خبر) ای خبر للموصول (والجملة) ای وجملة ما بعده خبره (حال) ای جملة اسمیة حالیة والواو فیها للحال من قوله مبتدأ یعنی بعض العرب یجعل الفصل مبتدءً حال کون ما بعده خبرا له وثانی الاعرابین ما قال (او منصوب) ای فقوله خبره اما منصوب (عطفا) ای حال کونه معطوفا (علی ثانی مفعولی یجعله) وهو قوله مبتدأ فتکون الواو عاطفة والموصول معطوفا علی المفعول الاول لقوله یجعله یعنی ویجعلون ما بعد الفصل خبرا له فهذا الاعراب جائز ایضا لکونه من قبیل عطف الشیئین بحرف واحد علی معمولی عامل واحد ثم اراد الشارح ان یذکر العلامة التی یعرف بها جعله مبتدءً فقال (وانما یعرف من العرب جعله مبتدءً) مع ان العلامة التی هی الاعراب مفقودة فی ذلك الفصل فلا یعرف فی نفسه بل یعرف (برفع) ای برفعهم (ما) ای الاسم الذی (بعده) ای یقع بعد الفصل کما قرؤا (فی مثل) قوله (کنت انت الرقیب) برفع الرقیب وکما قریٔ بروایة شاذة فی قوله تعالی وما ظلمناهم ولکن کانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفی قوله تعالی ان ترن انا اقل منك برفع اقل والمراد بقوله فی مثل قوله ان یتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظیة المقتضیة للنصب فیما بعده فان الرقیب

کلامه وبه ظهر وجه قول الشارح قدس سره وضعف وجه ضعف رفع الاول واختیار هذا علی وضعف ضعف علی ان الضعف نفسه لا ینسب الی الضعف فلو قیل کذلك لما صح بدون تقدیر الوجه واعلم ان المضعف والمعترض بذلك هو الرضی ولا یخفی علیك ان الغرض من وجوب التکریر افادة ان لا لنفی الجنس ملغاة عن العمل فی اللفظ کما صرحوا به واعترف نفسه بذلك وهذا انما یکون اذا لم یرد بلا الثانیة معنی قط وهذا لا یتصور الا فی صورة کون لا الثانیة زائدة ولا یجوز ان یکون ملغاة مثلها الا انها تکون ح مثلها فیجب التکریر ولا یحصل تکریر الثانیة بالاولی لان التکریر ذکر الشیٔ مرة اخری فهو انما یحصل بالذکر الثانی واذا تمهدت هذا عرفت انه لا مجال لحصول شرط لا الملغاة بذکر لا النافیة العاملة فیما بعده وان قوله وتطابق الاسمین اعرابا لیس بمستقیم (قوله) والا یلزم ان یکون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا یرید انه یلزم فی صورة اعتباره جملة واحدة

فی هذا المثال یقتضی عامله ان یکون هو منصوبا لکونه خبرا لکنت اذا رفع علی تقدیر وجود قراءة الرفع فیه تعین کونه خبرا للمبتدأ الذی هو الفصل (و) فی مثل قولك (علمت زیدا هو المنطلق) لان المنطلق فی هذا المثال ان قرئ بالنصب یکون مفعولا ثانیا لعلمت وان قرئ بالرفع یکون خبرا للمبتدأ الذی هو الفصل ولما کانت النسخ مختلفة بوجود الواو فی بعضها وعدمها فی البعض الاخر وکان ماذکره الشارح من التوجیهین بناءً علی النسخة الواردة بالواو اراد ان یذکر التوجیه الذی تقتضیه النسخة الواردة بغیر الواو فقال (وفی بعض نسخ المتن) ای وقع فی بعض نسخة هکذا (مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو) فی اول قوله ما بعده (وحینئذ) ای وحین اذا کان بلا واو او حین اذ لم یکن بالواو (الرفع) ای رفع قوله خبره (متعین) لانه لا یجوز حینئذ کونه معطوفا علی المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فیه فتعین کون الموصولات مبتدءً وخبره خبرا والجملة الاسمیة حالیة بدون الواو کما فی قوله کلمته فوه الی فی اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولی مع کون الثانیة اخصر لیصرف العبارة علی الاستعمال القوی وهو استعمال الاسمیة الحالیة بذکر الواو علی تقدیر جعلها حالیة وانما قدم کونه مرفوعا لمطابقته النسخة الثانیة والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمیر الفصل شرع فی مسئلة ضمیر یقال له ضمیر الشان فقال (ویتقدم قبل الجملة) ولما اورد فی الحواشی الهندیة بان لفظ قبل حشو لا فائدة فیه اذا الغرض یحصل بان یقول ویتقدم الجملة ضمیر غائب اراد الشارح ان یدفع هذا الایراد فقال (ویراد لفظ قبل التأکید التقدم) یعنی انه لیس بحشو زائد کما قیل ولما کان الظاهر کون هذا التأکید تأکیدا معنویا لکونه بعد تکریر اللفظ الاول وکان فائدة التأکید اما دفع توهم التجوز او عدم الشمول اراد الشارح ان یذکر بیان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمیر) یعنی انما یحتاج الی هذا التأکید لدفع توهم التجوز فی التقدیم وانما یتوهم التجوز فیه لان تقدیم الضمیر (علی مرجعه غیر معهود) ویکون هذا قرینة مانعة عن ارادة المعنی الحقیقی ثم ذکر وجها آخر لدفع توهم کونه حشوا بحمله علی التأسیس فقال (ولا یبعد) فی دفع توهم الحشو بان یحمل لفظ قبل علی بیان الفائدة اللازمة ههنا وهی (ان یقال معنی الکلام) ای معنی قوله ویتقدم قبل الجملة ضمیر غائب (ویقع) ای الضمیر الغائب المسمی بضمیر الشان (متقدما) ای حال کونه متصفا بصفة التقدم وقوله (من غیر سبق مرجع) لیس بداخل فی المراد لدفع الحشو وانما هو تخصیص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زید قائم کما سیصرح به الشارح بقوله لو لم یحمل التقدم علی ما ذکرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زید قائم فلما قید التقدم وخصص بکونه متقدما من غیر سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة علی مثل هذا الترکیب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمیر فی ذلك الترکیب وقع مقدما لکنه بسبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك) ای وقوع الضمیر متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان یکون) ای تقدمه (قبل الجملة اولا) ای قبل المفرد وان کان بحسب التحقق مختصا بقبلیة الجملة لکونه مفسرا بها (فلذلك) ای فلکون التقدم المذکور اعم بحسب المفهوم محتاجا الی قید یخصصه بالتقدم قبل الجملة (قیده) ای المصنف قوله

ان یجعل العطف من قبیل عطف المفرد علی المفرد ان یکون قوله الا بالله خبرالهما فیکون منصوبا لکونه خبرا للاول ویکون مرفوعا ایضا لکونه خبرا للثانی وشئ واحد لا یکون مرفوعا ومنصوبا فی حالة واحدة وهذا مبنی علی ما نبهت علیه من السهو الظاهر فان الا بالله لا یکون خبرا للاول بل هو استثناء بعد تمام الکلام بتقدیر الخبر لها والعجب من الشارح قدس سره انه صرح فی عدة مواضع من تلك الوجوه بجواز ان یقدر لها خبر واحد وان یقدر لکل منهما خبر علی حدة واذا کان الثابت عنده ذلك ای کون المستثنی مع اداة الاستثناء خبرا فی هذه الصورة کیف یقول بتقدیر خبرا وخبرین فانه ح ان اعتبر جملة واحدة لا یکون الخبر فیه مقدرا بل مذکورا وان اعتبر جملتین یکون المقدر خبرا واحدا دون خبرین ولا عزو فی ذلك فان الانسان جبل علی النقصان ولکن رفع عن الامة الخطاء والنسیان (قوله) اما الاستفهام حقیقة تنبه الشارح قدس سره بذلك علی ان مقصود المص حصر المعنی فی

يتقدم (قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سياتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة هنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الاتى ويفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى لتربية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بها بعد ولما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المص بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيدا للتقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من كلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الش التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه الش من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشان) ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشان وقول الش (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له ليسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشى من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين

الثلثة وليس كما زعمه الهندى من انه قصد الى العموم حيث قال ونحوها كالانكار والتقدير وغيرهما من مولدات الاستفهام فان هذا ليس بثبت (قوله) فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه قيل فى وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الان بتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير وكانه لم يسمع كلام الاندلسى وقوله قد قلتم ان لا فى العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر وهذا غير صحيح لانها اذا كانت عرضية من حروف الافعال كان ولو حروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها كما فى قولك الا زيدا تكرمه ولا يكون من قبيل ما ذكرتم فهل يتصور صحة قول القائل بعد ذلك كلا فانه لا مساس لهذا بصورة كون الفعل متعديا اولازما ولا سبيل الى ارجاع دعوى الوجوب الى صورة الاضمار على شريطة التفسير كما لا يخفى على المتأمل (قوله) ونعت اسم لا المبنى قيل يعنى

مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف و بين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا لتسمية بالقصة يعنى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقه فى الجملة لانه لو سمى ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمى بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى فى الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى فى الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما فى الجملة الاسمية او فاعلا او مايقوم به الفعل كما فى الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا الا ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيثه وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة فى استحسان هذا الايراد لانه لو كان المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا اختار تأنيثه بل يكون الامران متساويين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشئ بعد وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع فى النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة فى قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير فى اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة فى اختياره

المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اقسام اسم لا وح خرج عنه نحو لا ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبنى فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا ولا وجه لهذا القول فانه من قبيل التصريح بما علم ضمنا والتفصيل لما سبق من الاجمال (قوله) مفردا حال من ضمير مبنى قيل لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبنى اول مفرد يليه ثم قيل ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير فى الاول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقيدات كلها للموضوع والاول ركيك كما ترى والثانى فاسد بحسب اللفظ والمعنى (قوله) اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا قيل زاد فى كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان

(الظاهر)

الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المص (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (جملة معترضة) اى جملة معترضة فى اثناء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا فى بيان القاعدة) كالتأكيد لما يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيدا احترازيا عن خروج فرد ودخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل فى الجملة المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ما ذكره بقوله (فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لا نسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزم لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لا تحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ما له دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروجه شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشان فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعد مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير فمجرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ما افاده قوله يفسره فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل فى القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما الظاهر فى الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على

العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكم ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام ولا يذهب عليك ان الشارح قدس سره لم يرد بذلك التنبيه على وجوب ذكر هذين القيدين واخلال المص بهما بل اراد بيان المعنى بان امر جواز الامرين فى اى صورة ولا ينفى جواز الامرين فى مثل لا حول ولا قوة ايضا كيف وجوازهما مذكور فيما قبل بل يقول صورة التكرير لا تختص بجواز الامرين بل فيها امور وراء هذين وقد سبق بيانها على التفصيل فالغرض الان يتعين بافادة غير ذلك (قوله) ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل قيل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف اصلا اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان وليس بمستقيم لان التعليل بذلك لم يكن لمنع البناء كيف وقد صرح قدس سره بان

معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقدم) فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرنا) فى اثناء قوله ولا يبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى ضمير فى هذا التركيب (مبتدءً راجعا الى الشان) اى الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملة (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم على الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لا نسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة لا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون منعا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لا شان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشان والقصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمى بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا) قسمان من المتصل لا انهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدءً كان) اى يقع حينئذ ذلك

امتناع البناء لكان العاطف بل علل وجه عدم كونه فى حكم المتصل كما ان يا زيد وعمرو كذلك وجود العاطف لا يمنع حكم الاتصال كما فى هذا المثال بل المانع له الفصل بلا كما لا يخفى (قوله) يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين قبل طوى ما اشتمل عليه الشروح فى هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامى له مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه محل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما فالحق بان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال وهذا من عجائب الاوهام فان الشارحين لم يذهبوا الى ان جواب سؤال مقدر على ما ذكره وكيف يوجه العدول من تقدير السؤال بعدم الدلالة على اعرابهما مع ثبوت الاجماع عليه بل عدم التقدير انما هو لعدم ظهور السؤال قال الرضى يعنى المص بقوله ذلك ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكر وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا وكان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار (مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدءً وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على راى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال قائم ومثال الربع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظى حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الش اراد ذكر ما هو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدا اى حذف ضمير الشان ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لا نسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكر (مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدءً والعمدة لا يجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز

الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا هذا كلامه وبه تبين المقام واتضح المرام (قوله) اى مشاركة اسم لا حين يضاف قيل لا فرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف اظهار اللام وبارجاع ضميره له الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره له الى تركيب يشتمل على الاضافة وهو اختصاص فقوله فى اصل معناه اشارة الى ان التعريف فى الاضافة زائدة على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى

الحذف فی المنصوب مع کونه عمدة ایضا لکونه اسم ان (فلکونه) ای فلکونه المنصوب (علی صورة الفضلات) لکونه ضمیرا منصوبا صورة وان کان عمدة حقیقة والفضلة یجوز حذفها بلا قرینة (واما ضعفه) ای واما کون جواز حذفه ضعیفا (فلانه) ای فلان ذلك الحذف (حذف ضمیر مراد ای) یلزم لحذفه حذف الضمیر الذی یراد ایراده (بلا دلیل علیه) ای بغیر قرینة دالة علی وجوده وارادته وقوله (لان الخبر کلام مستقل) دلیل لقوله بلا دلیل یعنی ان هذا الحذف حذف بلا دلیل لان الخبر الذی یفسره لیس بدلیل علیه کما یتوهم لانه کلام مستقل مشتمل علی المسند الیه والمسند والضمیر المذکور مفرد والکلام المستقل لا یدل علی اللفظ المفرد ثم شرع فی التمثیل استشهادا بقول الشاعر علی جواز الحذف فقال (مثاله) ای مثال المنصوب الذی حذف مع ضعف شعر (❁ ان من یدخل الکنیسة یوما ❁ یلق فیها جآذرا وظباء ❁) ای انه من یدخل فاسم ان ضمیر شان ومن من کلم المجازاة ویدخل بکسر اللام فعل شرط والکنیسة مفعول فیه له وقوله یلیق مجزوم بحذف الالف فی آخره علی انه جزاء الشرط والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقر والمراد ههنا فتیان یشبهن فی الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشیة والظباء ومعنی البیت ان الشان من یدخل معبد النصاری صادف هناك ولدانا یشبهن باولاد البقرة وانما عملت فی ضمیر الشان المقدر لانه لو لم یقدر بل اعمل ان فی من لبطلت الصدارة لان کلمة من تقتضی الصدارة فلهذا لم یدخل ان علی کلم المجازاة ولما کان الجواز مع الضعف علی تقدیر کون الضمیر منصوبا بان المشددة اراد ان یذکر حکمه فی حالة کونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما کان هذا استثناء من المواضع التی یجوز فیها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان یشیر الیه بقوله (مع ان) (المفتوحة) یعنی جاز حذفه فی کل موضع یکون ذلك الضمیر منصوبا علی انه اسم لان الا مع کونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) ای فی وقت کون المفتوحة مخففة ولما کان المستثنی منه مرکبا من الجواز والضعف وکلمة الا ناظرة الیهما وکان الجواز ههنا بمعنی الامکان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فیحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمیر المنصوب بقوله (ای حذفه بنیة الاضمار) یعنی حذفه من اللفظ لا من النیة کما سبق (ههنا) ای فی موضع یکون مع ان المفتوحة المخففة (مع کونه) ای مع کون الضمیر (منصوبا) بان وعلی صورة الفضلات (لازم) ای المراد بنفی الامکان الخاص الذی لیس طرفاه ضرورة وبین هو الوجوب لا الامتناع وان کلمة لا لیس لنفی الضعف بل لنفی الجواز ومثال فی التنزیله (کقوله تعالی وآخر دعویهم) ای آخر دعوی اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنی وهو الدعوة لانها لو کانت خبرا عن اسم الذات لکانت مکسورة نحو زید انه قائم واسمه ضمیر الشان لان قراءة رفع الحمد تدل علی ان لفظ الحمد لیس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمین) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح فی بیان وجه کون لزوم تقدیره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) ای ذلك اللزوم اعنی لزوم تقدیر الضمیر المذکور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) ای الشان (قد خففت ان) بالکسر (وان) بالفتح

اصل معناه واصل الاختصاص او یکون فائدة ادراج الاصل انه لا مشارکة فی خصوص معنی الاضافة لا بین الاختصاصین تفاوتا فیکون قول الشارح الا ان بین الاختصاصین تفاوتا من مضمونات کلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقیید المعنی بالاصل ان مشارکة فی خصوص معنی الاضافة لانه اختصاص تقییدی والاختصاص المفهوم من هذا الترکیب خبری وهذا اظهر کما لا یخفی علی من فهمه اظهر ومن البین انه لا سبیل الی اعتبارهما واحدا بحسب المآل فان حاصل الوجه الاول کون التشبیه لمشارکته للمضاف بعد جعله اسم لا فی هذه الصورة ای زیادة الالف وحذف النون فی الاختصاص وحاصل الثانی عکس الاول لان اعتبار التشبیه ح لمشارکته له حال کونه فی صورة لا اباله ولا غلامین بدون زیادة الالف وباثبات النون فی الاختصاص فعلی هذا یکون المشارکة لا اب له ولا غلامین له وعلی الاول یکون هو مشارکا بل المشارك

اوبالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة ولم يبغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كونها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان) اى المقدر والتزموه (لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها فى الملفوظ مع نقصان مشابهتها وتمهل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظ ان (اجدر به) اى بالعمل ولما كان فى المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما قد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير الشان ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا اظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين على مطلوبية التخفيف فى ان المشددة ولما كان قوله اولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الش بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الش بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حاله تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع مبنى شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها فقال (اسماء الاشارة) واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق

ح لا اباله ولا غلامى له وهذا انما الا سبيل الى الشك فيه وان كنت فى ريب بعد ذلك نمليك بالتامل فى كلام الشارح قدس سره واذا وعيت ذلك فاستمع لما هو الحق واعلم انه لا يستقيم الكلام على ما ذكر قدس سره اولا لان التشبيه بالمضاف واعطاء حكمه له انما يكون بعد حصول المصحح لذلك وهى المشاركة فى اصل المعنى فلا بد من حصولها قبل ذلك والا لما صح التشبيه به فالك فى متمين بحيث لا سبيل الى احتمال آخر جدا قال المص تشبيه بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه فيجوز على ذلك ان تقول لا اباله ولا غلامى له فتعطى هذا المنفى احكام المضاف من ثبات الالف وحذف النون وهو على هذه اللغة معرب لانه اجرى مجرى المضاف بخلاف اللغة الاخرى اعنى لا اب لك فانه فيها مبنى لانه غير مشبه بالمضاف وان كان مشاركا له فيجرى مجرى المفردات قال وانما شبه بالمضاف فى هذه اللغه المقابلة لمشاركته للمضاف فى اصل معناه لان معنى قولك ابوك اب لك فقد اشتركا فى

ذكرها ولكون المهد الخارجي اصلا فى مقام التعريف ولا يعدل عنه الا للضرورة اراد الش ان يذكر القيودات التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشاة المعدودة فى المبنيات) قوله اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى وانغيره لقوله المعدودة فى المبنياة يخرج منها مالا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين المبتدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ماوضع) اى الموصول خبره يعنى اسماء الاشارة ماوضع ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافياله ولم يوجد له مفهوم كلى يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صفية الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسر الش بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه ى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف معنا (ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فاما اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى تلك الجنة التى (مما) اى اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل مافى هذه الاية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التى هو مبنى الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع

هذا المعنى وهو نسبة الابوة الى المذكور بعد اللام مثلها فى الاضافة وان اختلفا فى ان الحذف يفيد قوة الخصوصية حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك فلما اشتركا فى اصل معنى الاضافة حمل على المضاف فاجرى مجراه فلذلك قيل لا اباله ولا غلامى له انتهى كلامه فى وقال فى الامالى كل نكرة نسبت الى منسوب اليه باللام وحكمها يختلف باعتبار افرادها وباعتبار اضافتها فالقياس استعمالها مفردة لان اللام قطعتها من الاضافة لفظا ومعنى كما فى سائر الابواب ويجوز على غير القياس وهو مع ذلك ليس بالكثير فى الاستعمال اجرؤها مجرى المضاف فى الحكم لا فى المعنى فتعطى احكام المضاف من اعراب بحرف او حذف نون حتى كانها مضافة فتقول فى لا ابالك وفى لا غلامين لك لا غلامى لك تشبيها له بالمضاف لمشاركته له فى اصل معنى الاضافة من حيث كونه منسوبا الى الثانى على اصل معنى تلك النسبة لا على الا ختصاص التعريفى الذى جعلها لواحد

(الثانى)

الثانى الذى هو غير المركب ثم شرع فى تقسيمها فقال (هى) (اى اسماء الاشارة) (ذا) فقوله هى مبتدأ و مجموع ذا وماعطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند الش بقرينة انه جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اى حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الش ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الش قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص حيث عرف الحال فيما سبق بما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اى ذا (المبتدأ) يعنى هى فيكون معناه نسبة ذا الى هى فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذه يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هى محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدء وللمذكر خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزينى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمثناه ذان) معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونها لمثنى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اى ذان بالالف فى حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال (اى ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر) ولما كان لفظ لمثناه حالا وحقها ان تكون موخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم لمثناه مع ان رتبته تقتضى تاخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية) وهى قوله للمؤنث تا وماعطف عليه والمثناه تان ولجمعها اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ماعطف عليه مقيدا كل واحد منها) اى من ذا وماعطف عليه (بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذا وماعطف عليه (خبر اله) اى للفظ هى ولما كان فى لفظ ذان لغتان احديهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله

معين قال ومن ثم يعنى ومن اجل ان هذا الحكم كان من اجل تشبيه باصل معنى الاضافة انهم لم يفعلوه فى لاب فيها لان هذه النسبة ليست نسبة الاضافة فلذلك لم تعط حكم الاضافة باعتباره بخلاف النسبة التى هى بمعنى اللام (قوله) لفساد المعنى قيل قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره فى المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر ونقول قال فى الشرح مذهب سيبويه ومن تابعه ان ما ذكرناه مضاف واللام لتأكيد الاضافة فلذلك كانت فيها احكام الاضافة وانما غره من ذلك وجود احكام الاضافة فظن انه مضاف وليس بمستقيم لامرين احدهما انا نقطع بان قولهم لا ابالك بمعنى لا اب لك ولا خلاف ان لا اب لك غير مضاف فوجب ان يكون الاخر مثله والوجه الثانى ان لا هذه اعنى التى تنصب ما بعده لا تدخل الا على

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الاية الكريمة وقال بعض المحشين المراد بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشان محذوف والجملة خبر لضمير الشان مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلته وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة تاهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يثن منها) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة انما تكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب المؤنث لمقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكن اداة التأنيث كما فى تضربين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال (وللقول) اى ولو قوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قدمتا على سائرهما) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف من (ياء) وهى ثالث اللغات (وته وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تا فى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تا مقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمثناه) (اى لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مفيد ان لمعنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنيه (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الا لغة تا دون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة

النكرات ولو كان مضافا لكان معرفة وح يمتنع دخول لا عليه وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف وذكر فى الامالى وجها ثالثا وهو انه لو كان معرفة لكان لواحد مخصوص ونحن نقطع بان قولك لا اخالك ليس لواحد مخصوص وانما هو نفى لجميع الاخوة اما باعتبار اللزوم واما باعتبار نفسه كما فى لا رجل افضل منك ولما كان اعتبار جانب المعنى اقوى اكتفا هناك بالتنبيه عليه وماذكره القائل من المعارضة لا يصح لضرورة ان القول بان هذا الشئ غير داخل فى حقيقة ذلك الشئ والا لكان لوازمه باسرها موجودة فيه بل اثبت بعض احكامه له تشبيه به لا يكون معارضا بانه لو لم يكن هذا داخلا فى حقيقة ذلك لما ثبت فيه هذا الحكم وما ذكره فى الاعتذار عن سيبويه واكثر النحويين مأخوذ من كلام الرضى فانه قال بعد نقل كلام المص واعتراضه عليهم وجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل

دورها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرهما حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما وجرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب) اى لا ان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشى من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها عقلى لوجود علته والسلوك الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (وجمعهما) (اى لجمع المذكر والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الش بقوله (اى ممدودا ومقصورا) اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالا من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظى وحال كون لفظ اولاء مقرؤا بالمد اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف بان يكون مبنيا على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف باولها اوباخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسماء الاشارة) تفسير لمرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الاخر اراد ان يفسره على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه (يدل على اوائلها) بذكره اللحوق الاخص وارادة الدخول الاعم اوبذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحوق) وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير للحوق لان اللحوق هو

باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وهذا الجواب ليس بمستقيم لان اسم لا المعرب بحرف اعراب المحذوف منه نون التثنية لا يكون فى صورة النكرة (قوله) والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر قلنا هذا الغرض ينافى قولهم زيدت اللام تأكيد اللام المقدرة كتيم الثانى فى يا تيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل وكيف يصح كون اللام زائدة لذلك الغرض وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين فى المنادى كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام وقال الرضى فى جواب قوله لا اباك يعنى لا اب لك باتفاق فوجب ان يكون غير مضاف مثله قد اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المعنى من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لا اباك محذوف اى لا

لعروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة يعنى لاعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه (كلمة ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى الخطاب جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزء من اسماء اشارة فى الحقيقة وان كان جزء منها فى صورة الخط (وانما هو) اى انما لفظ ها (حرف جئ به) اى الحق باوائل اسماء الاشارة (للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه) اى لافادة تنبيه المخاطب (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها لكونها من الامور التى يجب ويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم) وقال البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها اى يلحق بعضها الا ان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورده الشارح الغجدوانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وجد فى اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ باخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان الواقع ههنا هو الثانى اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر اسماء اشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) والحرف الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة لا قوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر

ابالك موجود واما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجود او الثانية بمعنى لا كان لك اب فحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه فى احديهما معرفة وفى الاخرى نكرة وهذا ايضا ليس بمستقيم لضرورة انهما ليسا سيين بحسب اللفظ فاذا ثبت الاتفاق على الحكم باستوائهما ثبت كون ذلك بحسب المعنى اذ لا واسطة بينه وبين اللفظ سلمنا ان المراد بالمعنى ما هو اخص من الفحوى وانه واسطة بينهما لكن لا نم اتحاد هذين التركيبين بحسبه ايضا لظهور ان حاصل قولك لا كان ابوك موجود انتفاء وجود اب مخصوص وحاصل قولك لا كان لك اب انتفاء جنسه اعم من ان يكون واحدا او كثيرا والتغاير بينهما ظاهر جدا فلا يصح عند ارادة احدهما التعبير بما يؤدى الاخر وعدم تعدد الاب بالنسبة الى شخص واحد لا عبرة به لانه امر لا يستفاد من اللفظ بل من الخارج على ان مادة الخلاف لا تختص بهذ المثال بل تم نحو لا اخالك فليفرض الكلام فيه (قوله)

والضمائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولو كان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت اللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولا يخفى هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انيت بسكون الباء فحينئذ لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم خطه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تاكيدا لانه متباين ولا جعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان واشار اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع فى بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمسة) خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتانيثه وانما ترك ما هو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقر الحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطبة ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة (فى خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم قيل فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره فى شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه ولا ريب فى ان الامر كما قاله قدس سره وان القائل يحرف الكلم عن مواضعه فان الشريف قد صرح فى ذلك الشرح بان سيبويه اعلى كعبا من الخليل وغيره من علماء العربية كما لا يشتبه على من نظر فى اول سورة البقرة قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين قيل لا يخفى بعده عن العبارة وليس كذلك بل الظاهر ذلك فانه لو كان المراد بيان المخالفين لوجب تعدادهم ولم يفعل ذلك فى غير هذه المسئلة ايضا والعجب ان القائل نفى كلا الاحتمالين ولم يبين ما يحمل عليه فالظاهر ان الثابت عنده ذهول المص عن كون هذا مذهب جمهور النحاة وذلك من قصور اطلاعه فان المص صرح فى الامالى وغيره بان ذلك مذهب اكثر النحاة (قوله) وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين قيل الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتأكيد النفى وهذا مناقض لما سبق من كلامه ان ما الزائدة ما لا يتعلق بها غرض اصلا (قوله) اى اسم اشتمل ليخرج آه قيل جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه فاحتاج

لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الش الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وتهِ وذهِ وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المص فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا فى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداؤها ذاك منتهيا (الى ذاكن) (يعنى) اى المص يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (واذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (واذاكم) اى احدها ذاكم (اذا اشرت لى مذكر) اى المفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الرا (و) (على هذا القياس) (ذانك) وتوسيط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تبين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المص معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى ذانك فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعا مؤنثا (وكذلك البواقى) (يعنى) اى يريد المص بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد مذكر امنتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكما تاكم تاك تاكما تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تا وتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن

لاخراج الحروف الا واخر الاثنين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا مذكورا لافادة معنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الا واخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف الاواخر وجزء آخر لاشتماله على الجار كاشتماله الاسم وليس كذا فان معنى اشتمال الشئ على آخر تحققه فى ذلك الشئ ليس الا ولا يخفى ان محل الاعراب يشتمل على علم المضاف اليه لتحققه وثبوت فيه فاحتيج الى جعل ما عبارة عن الاسم لاخراج ذلك وليست الحروف الاوائل والا واسط تشتمل على علم المضاف لان محله الاواخر فلا يصح الا الاحتراز الا عنها (قوله) والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به قيل اشارة بقوله وان كانا مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا لظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامى غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف

اى منتهيا الى تيكن تيك تيكم تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى النصب والجر اذا اشرت الى تثنيه المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولاتكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت اشارة الى المشار اليه الذى يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان التوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر جانب التحقق ولما كان عادة المصنف فى بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخر بين منها)) بان يستعمل ذا للبعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله فى القريب (مذهبا) اى مذهبا حاصلا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) فى صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحوه من العبارات كما هى عادته فى غير هذا المقام ثم شرع فى بيان احوال الكلمات التى تستعمل فى البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وتانك) اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف (وذانك) اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين) تفسير لقوله (مشددتين) و بيان على انه حال من ذانك وتانك يعنى انهما تدخلان هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولالك) اى الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان فى ان قوله (مثل) (وكلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ

اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل وقوله قدس سره وان كان مختصا بما عرفه به عدة بعين تلك الاشارة والعجب من القائل انه تصدى لتمشية وهمه ذلك بالحاق لفظ لا دليل عليه وتوهم انتقاض تعريف المجرور بمثل غلامى عجيب فانه ليس بمشتمل على العلامة لا حقيقة ولا صورة والقول بكون المراد بلفظ العلامة مجردا لكسرة اوالفتحة اوالياء سواء كانت من حركات اوائل الكلم او اواخرها وسواء كانت من حروفها الاصول او زوائدها ففساده اظهر من ان يخفى ودعوى ن هذه مراد الشارح قدس سره ومبنى كلامه فرية بلا مرية فان قلت يلزم المصير الى ذلك من ادخاله نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه قلت نظر الشارح فيه انه وان لم يكن بمضاف اليه لكنه مجرور بواسطة حرف الجر وكل ما هو كذلك فهو مشتمل على علامة المضاف اليه فهل يلزم من ذلك اخراج العلامة عن معناها كلا واعلم ان كلامنا هذا مسوق لبيان مراد الشارح ونحن لانم ذلك بناء على انه لا يقصد بالحد الا ما ليس بزائد لان الحد باعتبار المعانى لا يدخل الامور التى لا معنى لها فيه لانه

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل و بين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (فى افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ماذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك فى ان كل واحد منهما اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان فى قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع وان كان احتمالا بعيدا فى نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه فى تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ماذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذاك بدون اللام يعنى بما استعملا فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وتانك وذلك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وتالك وذالك المخففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تاك) اى حال كونها بغير اللام (وتانك وذانك) حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (فللمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح ابيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الياء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (كسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهنا بلغتيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما قال هذا

يؤدى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المص فى الامالى وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه تفيد الاختصاص فلا يدخل فيه اى فى تعريف المجرور ما لا يدخل فى المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه فيه نظر لان المص صرح بدخول اللفظى فى التعريف كما ستقف عليه وكان الشارح قدس سره بنى كلامه على عدم التسليم (قوله) وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه قال فى الشرح والمجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور الى زيد بواسطة حرف جر ولذلك سمى حرف جر لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء قال الرضى بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور ولان من اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث المعنى فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر وانت خبير بان العامل على ذلك احاطة افراد المجرور فلا يحصل الغرض بمتابعة المشهور (قوله) مرادا قال المص احترزت به عن مثل

المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور وهذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الا مجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان فى القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل فى المكان) كالمذكورات ههنا فى نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا فى غير المكان فى نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل فى المكان حقيقة وفى غيره مجازا بخلاف البواقى فانها مستعملة فى المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقى فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع فى مسائل الموصولات من المبنى فقال (الموصول) وقوله (اى الموصوت المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام فى قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (فى اصلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (ما لا يتم جزء) وقول الش (اى اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء تمييز من الذات المقدرة فى نسبة لا يتم الى فاعله يعنى لا يتم جزئيته وقوله (يعنى لا يكون جزءً تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزءً) اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزءً (تمييزا) اى ان كان نصبة على التميز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير) عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزءً تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان فى التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك

قولك قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد واعترض عليه الرضى بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية فيه ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيه وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كانت قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكر من حدهم المعرب بانه يختلف آخره ويفضى الى الدار كما الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انا نحده ليعرف فيرفع وقد جعل معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مراد باقيا عمله اى الجر والجواب ان المراد هو الثانى كما دل عليه صريح عبارة قوله فيكون على نحو ما انكر من حدهم المعرب ويفضى الى الدار قلنا هذا ثم وانما يكون كذلك ويلزم الدور ان لو حد بما ظهر الجر فيه فتأمل ثم قال الرضى اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف جر

الاشارة او لانه لما فسره على التقدير الاول بلا يكون فسره فى الثانى بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول (ما لا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (فى كونه جزءً اوليا تحل اليه) بحيث تحل اليه (المركب اولا) اى انحلالا اوليا لانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزءً ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء الذى لا يحتاج فى كونه جزءً اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلا جزؤ اولى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتج الى انضمام امر آخر نحو زيد فى قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر فى كونه جزءً اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدءً يحتاج فى كونه مبتدءً الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف ما لا يكون جزءً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدءً لا يكون مبتدءً فلا يكون جزءً اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) فى التعريف (كونه جزءً تاما) بناء على ان النفى يرجع الى القيد (لا جزءً مطلقا) يعنى سواء كان تاما او لا (لانه) اى عدم نفى الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءً من المركب) بعد كونه جزءً تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اى كما كان المجموع (جزءً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءً تاما) لكونه جزء الجزء (اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اولا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا اظهر فائدة تقيد الكون والانحلال بقوله اولا قوله (الا بصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشئ الا بصلة (وعائد) ولما يوهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى فمعرفتها) اى فمعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لا نسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا كلامه وليس مبناه الغفول عما قال المص والغرض ان يندرج فيه اللغوى واللفظى ولا يمكن التشريك بينهما الا بذلك التعريف واذا فصل باخص من ذلك بل يريد الرد عليه بان قولك هذا وقصدك التشريك بهذا الحد بينهما ليس بمستقيم ونقول وبالله التوفيق ان الاسم لا ينجر بنفسه والاسم لا يعمل الجر الا النيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فى الاضافة اللفظية فكيف يكون المضاف اليه مجرورا والنحاة متفقون على اعتبار حرف الجر فى الاضافة اللفظية فانهم يقولون بان العامل فى المضاف اليه مطلقا اما الحرف المقدر او المضاف لنيابته عن الحرف ولا قائل بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة اللفظية وبينه بالاضافة المعنوية والشيخ الرضى لوقوعه فى تلك المخالفة قد اضطرب فى هذا المقام وتعيين ما هو العامل فى المضاف اليه بالاضافة

المرادبها) ای بصلة (معناها اللغوی لا الاصطلاحی) هی (قوله) ای قول المعرف (وعائد فانه لو اریدبها) ای بالصلة (معناها الاصطلاحی لکان هذا القول) ای قوله وعائد (مستدرکا) لکنه لیس بمستدرك فلایکون المرادبها معناها الاصطلاحی وقوله (لانه لاخراج) الخ دلیل للمقدمة الاستثنائیة یعنی ان قوله وعائد لیس بمستدرك لانه قید لازم لاخراج (مثل اذوحیث) من تعریف الموصول لانهمالیسا بموصولین لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لکن (لیس لهماصلة اصطلاحیة) لعدم العائد فیها واذا کان لفظ عائد لاخرج شیٔ مغایر للمعرف لم یکن مستدرکا واذالم یکن مستدرکا یکون قیدا لازما واذا کان القید لازما لم یکن المرادمن الصلة معناها الاصطلاحی لانه لوکان المرادبها الاصطلاحی لم یلزم ذکر العائد لکونه مندرجا فیه ثم شرع فی احتمال جواب آخر عنه بتغییر التعریف فقال (والقائل) ای ویجوز لقائل (ان یقول فی الجواب عنه (یمکن) ای لایمتنع (ان یعرف الصلة بما) ای بتعریف (لایتوقف معرفته) ای معرفة التعریف (علی معرفة الموصول بان یقال) فی تعریف (الصلة جملة متصلة باسم لایتم) ای ذلك الاسم (جزء الامع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة ای الصلة جملة متصلة مشتملة (علی عائد الیه) ای الی ذلك الاسم (فعلی هذا) ای بناء علی تعریف الصلة بهذا التعریف (یجوز ان یکون المرادبالصلة) فی تعریف الموصول (معناها الاصطلاحی ولایلزم الدور) المحذور فانه لمالم یکن الموصول مذکورا فی هذا التعریف الذی عرف به الصلة لم یلزم الدور لانه لم یتوقف معرفة الصلة علی الموصول فی التعریف الذی عرفناها به ولما توجه علی هذا التعریف ایضا انه وان اندفع بهذا التعریف لزوم الدور لکنه بقی فیه محذور آخر وکون ذکر العائد مستدرکا فانه لما اعتبر فی الجملة التی اریداتصالها بالموصول کونها مشتملة علی العائد وکان العائد ایضا مأخوذا فی تعریف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحیة علی هذا المعنی یکون ذکر العائد بعدها مستدرکا لامحالة لکون هذا التعریف مغنیا علی ذکره اجاب عنه بقوله (وذکر العائد مع انه مأخوذ فی مفهوم الصلة الاصطلاحیة) علی تعریف هذا القائل لیس بمستدرك وانما کان مستدرکا اذالم یحصل منه فائدة اصلا ولیس کذلك بل فی ذکره مکررا فائدة وهی (تصریح بما) ای بالمعنی الذی (علم ضمنا) ای فی ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصریح ای قد تصریحه بعد ماعلم فی ضمن التعریف لقصد المبالغة (فی الاحتراز) ای فی الذی قدحصل فی ذکره ضمنا (عن مثل اذوحیث) ای عن الاسماء التی التزم ذکرا لجملة بعدها ولیست بموصول فان ذکر العائد فی هذه الجملة التی وقعت بعد اذا وحیث لیس بملتزم وبهذا حصل الفرق بینهما وبین الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التی یلزمها الجملة بذکر العائد ولکن لما کان ذکره فی التعریف علی طریق الفضلة اعنی بقوله مشتملة علی عائد ذکره ثانیا للاهتمام بشانه ومن البین انه لایلزم من ذکر الشیٔ مرتین بل مرات اذا کان للاهتمام استدراك منکر وقال العصام ولایخفی مافی کلام هذا القائل الذی غیر التعریف من التکلف ومع ذلك یلزم علیه ان یکون ذکر مالایتم جزء فی تعریف الموصول لغوا لدخوله

اللفظیة فقال وفی العامل فی المضاف الیه اللفظی اشکال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذلاحرف مقدر او کذا ان قلنا ان العامل معنی الاضافة لانا نریدبها مطلق الاضافة اذلو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وکل معمول الفعل بل نرید الاضافة التی یکون بسبب حرف الجر وکذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم لایعمل الجر الا لنیابته عن الحرف العامل فاذالم یکن حرف فکیف ینوب الاسم عنه قال ویجوز ان یقال عمل الجر لمشابهته المضاف الحقیقی تجرده عن التنوین اوالنون لاجل الاضافة فقد ظهر بذلك وقوعه فی حیص وبیص وکونه کمن اثبته علیه الشؤن واختلط به الظنون فان ماذکره فی امتناع کون العامل فیه الاضافة اوالمضاف یدل دلالة قطعیة علی کون الاضافة اللفظیة مشارکة للمعنویة فی اعتبار حرف الجر وقدنفی ذلك وایضا تجویز کون العامل هو المضاف مع قطع النظر عن الحرف ومعناه مناقض لقوله الاسم لایعمل الجر الا لنیابة عن الحرف العامل وانما وقع فی هذه الورطه من ان القوم یقولون فی المعنویة ان الاضافة بمعنی اللام او بمعنی من ولا یقولون کذلك فی اللفظیة بل یصرحون بان مفادها لیس الاالتخفیف لکنه

فی مفهوم الصلة یعنی مفهوم الصلة التی عرفت بهذا التعریف فهرب هذا القائل من محذور ووقع فی محذور آخر وهو اشتمال تعریف المص للموصول علی اللغو وهو ذکر مالایتم جزءً اذ اللازم علیه ح ان یکتفی بقوله مالایکون الا بصلة او ان یقول مالا یذکر الا بصلة ثم ان قوله وذکر العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع للزوم الدور والاستدراک علی تقدیر أرادة المعنی الاصطلاحی من الصلة یعنی انا لا نسلم لزوم الدور اذا ارید بالصلة معناها الاصطلاحی وانما یلزم اذا عرفت بالتعریف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعریف فلا دور ولا نسلم ایضا لزوم الاستدراک بذکر العائد انما یلزم لو کان ذکره من غیر فائدة ولیس کذلک، وقوله (ولما کانت الصلة) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الی هذه التوطئة لدفع ایهام کون المقصود من قوله وصلته تعریفا للصلة لکونه فی صدد التعریف حیث عرف اولا الموصول فیوهم کونه فی صدد التعریف ان قوله وصلته شروع فی تعریف الصلة لوجود التضائف بینهما فاراد الش ان یدفع هذا الایهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته لیس تعریف الصلة کما توهم لانه لو کان کذلک لزم بطلان التعریف بکونه غیر مانع لکونه تعریفا بالاعم بل المقصود من ذکره انه لما کانت الصلة ای المذکورة فی تعریف الموصول بقوله الا بصلة (بمعنیيهما) ای بالمعنیین اللذین یجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوی ومعناها الاصطلاحی الذی عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان کانت مساویة بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق فی الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهی اعم (من ان یکون) جملة (خبریة اوغیر خبریة) بان تکون انشائیة طلبیة اوغیر طلبیة لذکر الجملة فی التعریف مطلقة (ولا تکون بحسب الواقع) ای ولا یجوز ان تکون الصلة فی الواقع (الا) جملة (خبریة) فان هذا التخصیص لا یفهم من التعریف قوله (والعائد) عطف علی والصلة ای ولما کان العائد المذکور فی التعریف (اعم) ایضا بحسب الفهم (من ان یکون ضمیرا اوغیره) بان یکون الالف واللام اوغیره من العائدات (واذا کان ضمیرا) ای وایضا اذا کان العائد ضمیرا (اعم من ان یکون) ذلک الضمیر (للموصول) بان یکون راجعا الیه (اولغیره والواجب) ای والحال ان الذی وجب فی الضمیر الذی اشترط فی الصلة (ان یکون ضمیر اللموصول) وانما ذکر الش والواجب اهتماما بشان کون الضمیر ضمیر اللموصول لانه متفق علیه بخلاف وجوب کون العائد ضمیرا لانه مختلف فیه حیث ذهب المالکی الی جواز کونه اعم من الضمیر لما ذکره فی التسهیل بعدم الفرق من ان العائد الی المبتدأ اعم اتفاقا من ان یکون ضمیرا اوغیره واذا قیس علیه عائد الموصول بقی علی عمومه ورجح العصام کونه عاما ههنا ایضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عینهما) جواب لما یعنی ولوجوب التخصیصات الغیر مفهومة من التعریف عین المص الصلة (بقوله) (وصلته) (ای صلة مالایتم جزءً الا بصلة) وعائد تفسیر لمرجع ضمیر وصلته وانما فسر الضمیر بها اولم یجعله راجعا الی الموصول کما هو الظاهر لانه قریب بالنسبة الی الموصول ولان السبب لتعین الصلة انما هی الصلة التی ذکرت فی تعریف الموصول والتصریح بها فی المرجع انما یحصل بذکره مفصلا بذکره مجملا ولا یحصل الذکر التفصیلی الا بالارجاع

(الی)

غفل عن اثبات ذلک فیه ونفیه عنه مبنی علی اعتبار معنوی وهذا انما یکون بعد تحقق الاضافة وثبوتها وهو یتوقف علی اعتبار الجر کما عرفت فلا یلزم من قولهم اللفظیة لا تکون بمعنی من واللام وعدم تقدیرهما لافادة معنییهما عدم اعتبار حرف الجر مطلقا الا تری ان بعض افراد المعنویة من نحو غلام زید لا یجوز فیه تقدیر اللام لفساد المعنی ولزوم کون غلام زید نکرة کغلام لزید فاذا وجب اعتبار حرف الجر فیه لتصحیح اللفظ فی اللفظیة بطریق الاولی (قوله) تنوینه او ما یقوم مقامه قیل هذا فی الاکثر فلا ینتقض بالحسن الوجه لان الخفة فی الاضافة فیه بحذف متعلق المضاف الیه ولا ینتقض بکم رجل وحواج بیت الله والضارب الرجل لان المراد بحذف التنوین لاجل الاضافة کونه بحیث یجب حذف تنوینه لاجلها لو کان فیه تنوین ولا یلزم صحة اضافة الغلام الی زید لان الغلام لیس بحیث لو کان فیه تنوین لسقط بسبب الاضافة لانه لو کان فیه تنوین لسقط لاجل اللام وفیه ان قولک الضارب الرجل وقولک الغلام زید الغرضی سواء فی علة حذف التنوین المقدر وایضا هذه الدعوی تنافی ما سبق من قوله هذا فی الاکثر فلا ینتقض بالحسن الوجه لان الخفة فی الاضافة فیه بحذف

الى المذكر فى التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صلته وقوله (او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها الا ان الجملة نكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها قوله (والعائد) مبتدأ ضقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتهما فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فحملت لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نايب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة او فى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت فى محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه ح يكون البيان كليا ويندرج نحو الحسن الوجه تحت الضارب الرجل والتحقيق هنا بحيث يظهر ما وقع القائل فيه ان الرضى ذهب الى صحة التقدير فى نحو المعرف باللام ايضا حيث قال فى شرح قول المص مجردا تنوينه اى التنوين او ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل فعلى هذا يكون شاملا للكل ولا يتجه السؤال بجواز الغلام زيد لان الكلام فيما جاز وثبت والمص ايضا صرح بذلك قائلا اردت التنوين وما قام مقامه وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها لكنه اراد تقديره فيما ليس باللام فلا يشمل عنده نحو الحسن الوجه والضارب الرجل ويقول بان ما يقوم مقامه اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل نحو الحسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضيف اليه فاعل الذى هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكأنه حذف من المضاف لمكان الجزئية واما نحو الضارب الرجل فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكونه محمول على الحسن الوجه فكان فى

يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوهما او وامثالهما فهم منه الحصر ولهذا قال المحشى والاولى ثم شرع المص فى تعداد الموصولات فقال (وهى) وفسره الش بقوله (اى الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة فى اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذى) اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) (والتى) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لمثنى المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (لمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف فى كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (فى حالة الرفع) تعيين لكنهما بالالف يعنى لا مطلقا بل اذا استعملا فى مقام الرفع (والياء) ان يكونان بالياء (فى حالة النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما فى اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعنى انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (الا انه) اى لا فرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاولى (فى جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله فى جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسور ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا فى الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين فى التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (لجمع المذكر) يعنى الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثانى جمع من غير لفظه كما قيل فى الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الش ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكره فى الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان فى غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور فى هذا الاهمال لاهمال المص فيه (واللائى) (بالهمزة والياء) اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها (واللايى) (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعنى حال كون تلك الياء مكسورة (او ساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ فى مسكنهم بسكون الهمزة فى لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (فى جمع المؤنث اشهر) من استعمالها فى جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حال كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء فى اللاتى

حكمه وذلك لان سقوط التنوين من المعرف باللام لا يكون لاجل الاضافة عنده بل لاجل اللام (قوله) ثم المتبادر من هذا التعريف قيل انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما ولا يخفى ان هذا التأويل لا يدخل اللفظ على رأى من لا يقول باعتبار الحرف فيها وكلام الشارح مبنى عليه بل معنى المتبادر ان الظاهر من كلام القوم هو ان لا مساس للحرف باللفظية والتعريف مبنى على اعتباره فهى غير داخلة فيه والعجب من الشارح انه قال نظرا الى كلام القوم فان الظاهر من كلام القوم ليس عدم الدخول بل هو مما تفرد به الشيخ الرضى وكانه قدس سره لم يلتفت الى قول الهندى اعلم ان كلام النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر (قوله) لانها تفيد معنى فى المضاف قيل يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف

(اللات)

اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفى اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللواتى (الاوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ماذكره الشارح ان المص قد ذكر ههنا سبع لغات وهى الاول والذين واللائين واللاء واللاى واللاتى واللواتى مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللاتى مع فرعيتها اشهر فى المؤنث (وما) عطف على ماقبله اى الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنا الذى وهذا بيان ما به الاشتراك بين ومابين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لايعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لايعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لايعقل بانها اكثرى لاكلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال الاستعمال الغالبى فيما لايعقل لان معنى مافى عرفته ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ماقال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ مابعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء ومابينها) حيث ورد فى هذه الاية ومابينها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن) عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان ما به الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الش فى بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر واحد او حجران او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد او زيدان او زيدون او هند او هندان او هندات (واى) عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية) للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار) (وذو الطائية) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الش لفظ الطائية بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجئ ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغة بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (والتى) اى بمعنى التى استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر • وبئرى ذو حفرت وذو طويت •) فان الماء ماء ابى وجدى • وقوله بئرى عطف على قوله ماء ابى فيكون ذو صفة او مبتدء او خبرا له وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على ذو حفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبئرى ذو حفرت من الحصر الادعائى المستلزم للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعدما) اى بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعدما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا

والثانية الى لفظه ومن الظاهر ان الخفة لاتكون معنى اللفظ لانها صفة اللفظ من حيث انه لفظ بخلاف التعريف والتخصيص فان الحاصل من ذينك الامرين معنى له باعتبار الدلالة عليه وما اختاره باطل لاستلزامه ان لايكون المخصص والمعين هو المضاف ولك ان تقول فى بيان وجه النسبة لما وجب فى الاضافة من اعتبار الحرف اما الداعى اللفظ والمعنى جميعا او الداعى اللفظ فقط نسبوا الاول الى المعنى والثانى الى اللفظ تمييزا بين قسميها بهذا الوجه (قوله) الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه اه قيل لاحاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لامحالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا وانت خبير بان الاستغناء عن هذا الاشتراط والبيان انما يكون فى صورة سبق ما يعلم منه امتناع اضافة الاخص مطلقا (قوله) واما مساو كليث واسد قيل ان اريد المساواة التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لايصح التمثيل بالليث والاسد لترادفهما وان اريد المساواة فى الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لايلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على

صنعت اى ما الذى صنعت) وسيجئ اعرابه فى مقام التفصيل (والالف واللام) اى وبعض الموصولات الالف واللام واشار الش بتفسيره بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى لانه اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال كهل كذا فى الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكرين (او التى) او بمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثنى) اى بمعنى اللذان واللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (او المجموع) اى بمعنى الذين واللاتى اذا دخلا على جمعهما مذكرا او مؤنثا ايضا ولما فرغ المص من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرعا فى بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اى العائد الذى لا يتم الموصول) جزأ (الا به) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ماسبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزءً تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ماضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا المانع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفى علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذ لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله (لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز احذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله (لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غيره المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الش العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدء بشرط ان لا يكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدءً فى صلة اى نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن اى ايهم هو اشد كما سيجئ واذا كان مبتدءً وطالت صلته كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز

مابلا بهافيلزم تكلفات كثيرة وذالك القول قوى لارافع الا ان يقال تسامح فى التمثيل لتنبيه على حال المرادف ايضا (قوله) فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف قيل اشارة الى انه ينبغى ان يقيد عبارة المص فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله فى جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن فى ثلثة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمأة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مأة هى رجل بل يجب هى رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مأة هى هذا الجنس والكل باطل لان الشارح قدس سره لم يرد بذلك افادة قصور كلام المص بل اراد مايستفاد منه وذلك لانه لما شرح جنس المضاف بصحة الصدق والحمل عليه وكان ذلك اخلالا به وتعميماله لما ليس منه ازال فساد العموم بالتنبيه على ان ما سبق من الصدق والحمل معتبر فى صورة الاصل كما هو مقتضى لفظ الجنس فاذا قلنا خاتم لافضة يستراب فى كون الثانى جنسا للاول واصلا له واذا عكسنا ذلك وقلنا فضة خاتم لا يكون الثانى جنسا للاول ولا اصلا له كما هو الظاهر فكل مضاف

حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان يجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولاتعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى بما تؤمر به او بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنه لما عداه خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدءً ومجرورا وصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثر اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الش العلامة عن المصنف بحمل القصر على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور والمذكورين فى جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلته فشئ آخر ولاشك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز فى العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدءً يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاؤه) يعنى ان المفعول العائد الى من محذوف فى هذه الاية ثم المص لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الش بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اى واما يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس مرنه تمرينا فتمرن دربه فتدرب انتهى والتدرب التعود اى القاه فى المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما نعلمه فى هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لا بد فى الاخبار بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

اليه هو اصل المضاف فهو جنس له وكل مضاف ليس باصل فليس بجنس وبالعكس فبينهما تلازم بعد هذا عرفت ان الكلام المص لا يقبل التقييد كذلك وان مثل قوله ثلثة رجال ومأة رجل مما يعتبر فيه كون المضاف اليه جنسا للمضاف معتبر على ان يكون هو اصلا له فلا محذور (قوله) فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك قيل الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه والامر ليس كما زعمه القائل بل كون الاضافة فى هذه لامية متعين بحيث لا سبيل الى البيانية وذلك لان شرط البيانية كون المضاف اليه جنسا للمضاف والاخص لا يكون جنسا للاعم وايضا من شرطها صحة الحمل وانت خبير بان الاخص لا يحمل على الاعم (قوله) قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى اه قيل هذا كلام ظاهرى اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل الظرف الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذ التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام

وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذقالو الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له انه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لابدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى مما يجوز فيه التقديم والتاخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لابدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمتنع) كما ستطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الش لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لايختلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم تحقق بعد بل ستحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق تخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او اتى او الالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بالته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام ان قوله ومايقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لامخبر بها قوله لان الذى (مخبر عنها لامخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبراً به فح تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او مايقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار انما فسر صدرتها بقوله اوقعت الى آخرها العدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد

وليس هذا الوجه جاريا فى نحو خاتم فضة فافترقا ومن الظاهر ان الذاهبين الى المعنوية فى قسمين يدعون ان الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام يقولون معنى ضربت اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهى لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة كما صرح الرضى وغيره فشرح كلامهم بما يخالف صريح مقالهم ليس بمرضى نعم فيما ذكره الشارح قدس سره نظر لان شرط البيان ان يكون المضاف اليه جنس المضاف محمولا عليه وشرط اللامية ان لا يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف فلا يمكن ادراج احد المتباينين تحت الاخرى بخلاف الظرفية فانها ليست بهذه المثابة بل وافقت شرط اللامية على ان ما ذكره قدس سره فى الجواب ضعيف لايدفع السؤال الترجيح بلا مرجح بالكلية الا ان يقال هذا الارجاع محمول على التجوز وارتكاب مجاز كثير مردود فلذا لم يجز ارجاع البيانية اليها (قوله) اى ضرب واقع فى اليوم قبل الظان فى يوم فيما هو

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (!) استعانة (الذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تقصير المخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار مايؤل اليه لانه باعتبار وجوده فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقى ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله (يعنى) اى يريد المص بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى كان) اى ذلك الموضع (له) اى الذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية اى فى المال وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعا له فى الجملة الاولى وقوله (ضميرا اليها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى لكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى (خبرا) (نصب على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (او ضمن اخرته) يعنى يحتمل اى يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشىٔ مؤخرا عن الشىٔ الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اى جعلته خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى يحصل بهذه اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع الاسم الذى اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له مثالا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المص موضوع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الش ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (او قعتها) اى اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بهذا الجعل المخصوص (وجعلت فى موضعها) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة) اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة الاول) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول لا ذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت فى موضع ما هو

اصل ضرب اليوم اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع فى اليوم وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره افادة ان الظرف مستقر وذلك متعين لضرورة استحالة كونه لغوا كما هو الظ (قوله) موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان وضعها على ان تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف مثلا اذا قلت غلام راكب غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزية خصوصية بزيد واما بكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية قال الرضى فلا تظنن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله) وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك قيل ينبغى ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين

مخبرعنه سواءكان موضوع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضميرالذى) اى راجعا الى الذى (واخرت المخبرعنه يعنى زيدا) فى المثال المصنوع (وجملته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلايقتضى الواو واما باعتبار مزج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو ولانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجمل اراد المصنف ان ينبه عليه فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء خبريته ويبعد ان يكون مبتدء لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس الامثال الكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام اوظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر المخبرعنه خبراله مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام بدات الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربه انا زيد والثانى المضروب الى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المص بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اى من الجملة الفعلية والا فليس من دأب المص تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد الش ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لاتكون الا اسم الفاعل اواسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلاتكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل اوالمفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لايمكن اخذهما منه لايجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسمية لاتجوز ان تكون صلة لهما الا انها مما لايمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لايجوز بناؤهما بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيدا اوالمواخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيك والضمير لايصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغير فى عدم افادة الاضافة التعريف فيهامع ان الاستعمال فرق بينهما فى تعريف وصف الاول دون الاخرين والباعث لهذا الكلام قلة التأمل فان تعريف وصف الاول باعتبار ماهو عليه فى الحال والاصل اوالاصل فقط وكلاهما منفيان فى الاخرين لتوغلهما فى الابهام فكيف يصح القياس (قوله) اوالمراد بالتجريد تجرده وخلوه على انه مصدر المبنى للمفعول فالمعنى وشرطها ان يكون المضاف مجردا من التعريف خاليا عنه ومن العجائب ما قيل والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلاتعريف فانه مآل ذلك المعنى وان اراد انه منطوق لفظ المتن فكلا (قوله) وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان كليا للادنى وهو التخصيص قيل استعمل التخصيص فى المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرة وما هو بمنزلة التخصيص فى النكرة يسمى فى المعرفة توضيحا وهذا من عدم فهم المحل فان المراد ان مفاد المعنوية امر ان التعريف والتخصيص ولايطلب شئ منهما باضافة المعرفة فليس المضاف الا نكرة قال المص وانما شرط تجريد المضاف من التعريف لان الاضافة ان كانت الى معرفة ادى الى

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبنى للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجئ منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه) اى من غير المتصرف (اسم الفعل ولا المفعول) فاذا لم يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين اوسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدم كون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفى وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذى يتحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جاز فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف

الجمع بين التعريفين وهو مطروح فى لغتهم وان كانت الى نكرة لم يستقم لان تعريفه ابلغ من تخصصه وقال الرضى وانما يجرد المضاف عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين فانظر هل ترى بين الاقوال الثلثة شيئا من التخالف (قوله) ولو اضيفت الى المعرفة لكان تخصيص الحاصل قيل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة لان المؤدى الى المح مح فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة وليس كذلك بل المحال حصول الحاصل وما يكون تحصيلا وطلبا للحاصل غير محال كيف وقد نفعل كثيرا امورا تعد من قبيل تحصيل الحاصل فالمعنى ان اضافة المعرفة الى مثلها لا يكون الا لطلب التعريف وهو حاصل بدونها فلا ينفع الاضافة لان حصول الحاصل محال وكأن القائل لم ينظر الى شرح الرضى فانه مع كونه قائلا بان اضافة المعرفة الى مثلها تحصيل للحاصل يجوزها معللا بانه لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله) لانه فى هذه الامثلة تعريف

مايستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفى لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد محصول فلابد ان لا يلا خط فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفى ثم شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة فى الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التى هى تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (وتعذر الاخبار) اى لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين اولم يوجد ثم شرع المصنف فى اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم فى امتناع الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) والجار متعلق بالمذكور بعدها على منها تعذر سبيل التنازع والمشار اليه بثمة هو مافسره الشارح بقوله (اى ومن اجل انه اذا تعذر اخبار) يعنى ان الحكم بامتناع الامر الانى يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفى هذا التفسير اشارة الى ان من فى من ثمة تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمة هو تلك القضية ولا يخفى مافى اطلاق الاسم الموضوع للاشارة المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذى) قيد وقوعى (فى الضمير الشان) ثم شرع الش تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع اخبار الذى يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذى) اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذى (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهوم من ظاهر الكلام ان الممتنع الذى يقتضى الاخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة) فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فكونه سببا موجبا للتأخير يعنى ان هذا الامتناع لترتب الامرين المنافقين على ضمير الشان لانه ترتب على كونه ضمير الشان تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشان موجبا للتقديم والا تقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى) (الموصوف) اى فى الاسم الذى كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذى عن هذه الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع صفة لم يمتنع وقوله (و) (فى) (الصفة) عطف على قوله فى الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا فى الصفة التى اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد) اى عن الذى هو الموصوف (بدون العاقل) الذى هو الصفة

العرف بل فيهما زوال التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر قيل يتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة فى ازالة تعريف اللام الموجودة فى الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر هذا وذاك انما يكون شيئا ان لو كان مفاد المبدل عين مفاد المبدل به وليس فليس (قوله) واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قيل اى ابدا ثم قيل والاخصر الاوضح فلانه مع ماثبت من الفصحاء لا يخفى بطلانه فان الاستدلال ليس بعدم ثبوت ذلك من الفصحاء بل بانه ثبت منهم تركه فى موضع ذكره فلو كان الاستعمال به لما تركوه وليس الداعى انهم التزموا تركه ولم يجز واذكره صلاحتى يقيد بابدا فان هذا غير معلوم فلا سبيل الى هذه الدعوى ولا يصح الاستدلال بهذا الطريق قال المص واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب قال ثلث الاثافى والديار البلاقع وقال قسما وادرك خمسة الاشبار هذا كلامه وبه ظهر حقيقة ماقلناه مع فساد وهم القائل (قوله) تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا قيل يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال تفيد

(و)

(ولاعن العاقل) اى ولايجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لايجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف (لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير الصفة) فى الشق الثانى (او موصوفا) فى شق الاول وفيه لف ونشر مشوش كما لايخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبر اللموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فح يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن الفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لايجوز كونه موصوفا كذلك لايجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لامحذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط بدون المعمول فلايجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب) ناصبا له فلايجوز اعمال الضمير (بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلامحذور فيه (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلايجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى

تخفيفا فى اللفظ لاتعريفا ولاتخصيصا وكان القائل اراد ماذكر فى بعض كتب البلاغة من ان النفى بلا العاطفة لايجامع النفى والاستثناء لاشتراطهم فى لا ان لايكون منفيا قبلها بغيرها ويجامع انما بناء على ان النفى فيه غير مصرح به لكن لما كان هذا الفرق اوهن من بيت العنكبوت كيف وقد جوزوا اجتماع غير لا من ادوات النفى بالنفى والاستثناء لم يكن مقيدا به كما صرح به التفتازانى حيث قال وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين واعلم ان مراد الشارح قدس سره بقوله لاتعريفا ولاتخصيصا ليس ان هذا من تتمة ماذكره المص فان ذلك مما لايجوزه العارف باساليب الكلام وطرقه بل يريد افادة ان القصر انما وقع بالنسبة الى معنى الاضافة التعريف والتخصيص فهو فى قوة ان يقال اى لاتعريفا ولا تخصيصا (قوله) فى اللفظ لا فى المعنى قيل اشارة الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لايوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لاتفيد الاتخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا تفيد انه لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا فانما يقال ان ذكره فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لاتفيد الاتخفيفا

الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب على محله وقلب الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى والى كلمة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى) (الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائد) وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استئنافية وما مبتدأ والاسمية صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لا لها هى الموصولة (لا) ما التى هى (الحرفية فانها) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان (اما كافة) اى مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكانما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضرب زيد او) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المص لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصوله فائدتين احديهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون اسمية تكون حرفية وثانيهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليصل به الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيانا لما ليس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا بالزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو

تبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فى المضاف فصرح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه لتعميم والاول مم فان القليل مطلقا يوصف بالخفة بملاحظة القلة والثانى مدفوع بان المقام يعين المرام ولا يساعد العمل بذلك الظ وما زعمه اقرب مخالف لرضى المص فانه صرح بما ذكره الشارح قدس سره حيث قال شارحا لقوله لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لان المعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيدا فعلم انهم لم يقصدوا الا التخفيف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه فى اصل هذا (قوله) والمراد ان اشار اليه بما اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخفيف واجيب بان عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة وذلك الايراد لا يندفع بهذا الجواب لان ما ذكره من الاستلزام مم ودعوى

عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بنيها وانما اكتفى الش بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثيله فى الاجمال (واستفهامية) اى ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول (نحو ما عندك و) مثال الثانى نحو (ما فعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب مه عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كمه وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة) بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو ❋ ربما تكره النفوس من الامر ❋ له فرجة كحل العقال ❋) وفسره الش بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة نكرة صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة ليمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ما تكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ما الاسمية تكن تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجئ بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كما فى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرها به وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيرا حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على والشئ المعرف) اى وانها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحدا فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص جميعا ضرورى البطلان بل الدافع بارتكاب التجوز كما فى قولك فلا قتيل تلك القبيلة (قوله) فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قيل قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار يريد ما سبق آنفا من الوجه الم (قوله) ومن جهة انها تفيد تخفيفا قيل الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز وما فيه من الفساد اظهر من ان يخفى (قوله) واجاب المص عنه فى شرحه كلامه هذا وقد اجازها الفراء اما لانه توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافة فحصل التخفيف بالاضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه مثل قولهم الضارب الرجل والضاربك وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلان الالف واللام هى السابقة والاضافة انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبة حذف التنوين اليها واما الثانى فسيأتى الكلام عليه (قوله) وضعف قيل الاولى ان

الى مذهب ابى على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى فنعماهى) فاذافسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شيئاهى اونعم الشئ هى) بان يكون فاعل نعم هوماوانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرف وسيذكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحواضربه ضربا ما) ثم فسره الش بقوله (اى ضربا اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلا مامثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ماهذه اما التحقير او التعظيم او التنوين فمعنى اضربه ضربا ماهو ضربا حقيرا اوعظيما اونوعا من الضربات اوضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كما فى كونها مشتركة بين ماذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لاتجئ حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ ومابعده خبره اوعلى العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (ه وكفى بنا فضلا على من غيرنا ه حب النبى محمد ايانا ه اى) على (شخص غيرنا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمتم خبره وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لاتكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لاتجئ تامة ولا صفة) واشار بقوله لاتجئ الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجئ كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجئ نكرة تامة فاختار المص عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لايعلم وانما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وماسواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف بمعنى ضعفه النحاة فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لايتوجه المصادرة وهذا من قلة التدبر لان المراد من الفصحاء ليس الا العرب العرباء وتضعيف التراكيب وتقويتها لا ينسب اليهم بل هو فعل الادباء ومتمسكهم فى ذلك ماثبت من استعماله الفصحاء قوله) لما عرفت من امتناع الضارب زيد قيل يعنى امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يرد من يخالفه وان كان الاعشى فلايمكن ان يرد بقول الاعشى وح لاشوب للمصادرة وليس ببعيد فان قلت بل فاسد لان اثبات امر ونفيه فى كلام العرب انما يكون باستعمالهم وعدمه فلا يجوز لاحد ان يخالفهم ويرد استعمالهم فانهم ارباب هذا اللسان ولا لنا فيه شئ سوى القبول والاذعان على ان هذا المعنى الفاسد لايمكن اخذه من اللفظ بل فيه مايرده وهو قوله ضعف اذلو كان كذلك لوجب ان يقال امتنع قلنا لم يرد القائل رد ما ثبت من استعمالهم بامر من عنده غير ثابت عندهم حتى يتجه ذلك بل ان امتناع هذا التركيب ثابت بشهادة استعمال اهل اللسان ودلالة اصول المستفاد منهم بحيث يرده من يخالف فى ذلك وان كان ممن يستدل بقوله وذلك لاستحالة الجمع

(فى)

فى الاية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الاية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت مافعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لا انه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المنتفى فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الش ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى ضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له اسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الاية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكر فى اول الاية من قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف ان يقول واى كما الا فى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اى عن حاله التى تكون سببا لعظمة لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

وتعين ذلك واما انه لم يقل امتنع فلما ستعرفه من حال التابع والمتبوع ولا ريب فى ان مراد المص ضعفه لرجوعه الى الضارب زيد الممتنع لا غير قال فى الشرح وانما حكمنا بضعف الواهب المأة الهجان وعبدها الا ان قوله وعبدها معطوف على المأة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكأنه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد قال وانما جوزه بعد البصريين انه ليس مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع كما فى قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم يجز هذا كلامه وسيأتى لهذا المحل مزيد تحقيق ان شاء الله تع

(قوله) اللهم الا ان يقال قيل اشار الى صفة الواضع لوضوح كمال بعده عن العبارة ثم قيل ولقوله وضعف الواهب المأة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا نظائره يريد القائل انه لاجل اعتبار هذه الامور الثلثة وجودا وعدما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كما سيجىء قوله فانه يحتمل النصب على المحل قيل فيه ضعف لان

هو الجهل فى ذات المسؤل عنه او فى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل اطلاق المسبب على السبب وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان فى الحكم الاتى اراد الش ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسره بقوله (اى كل من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الش كونهما معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى ان تقييد المص بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير الش بقوله (لايشاركها) اى لايشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونها معربة (غيرها) اى غير وكل احدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الا على اختلاف) اى لايشارك فى كونهما معربة الا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذوالطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذوالطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمال اية نحو قوله. فامارجال موسرون اتيتهم. فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا. يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى تكفيين من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذوالطائية مبنية فى اشهر اللغات لاتتصرف تقول جاءنى ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرهما اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذو اعرف وهاتان ذوا انا اعرف وهؤلاء ذوو انا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى، واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذوالطائية يعنى انهما ليستان بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان ايجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذوالطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لايشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعرب كل واحدة من اى

مدار الاستدلال على ان النقل الموثوق به الجر ولولاه لاحتمل المأة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى النصب العبد حملا على المحل وفيه انه لاينظر الى مراد المستدل بل الى ما استدل به فاذا احتمل وجها غير ما اراده يجوز حمله عليه لامحالة وليس الكلام فى اضافة الواهب الى المأة حتى ينصب المأة لدفعه لانه من قبيل الضارب رجل المحمول على الحسن الوجه من جهة انهم شبهوا الحسن الوجه فى النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل فشبهوا الضارب الرجل فى صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك انما كان فى الحسن الوجه لمجئ الالف واللام فى الثانى فينبغى ان يشبه به ما كان مواقفا له فى ذلك فهو جائز بالاتفاق ولا يلزم من جوازه جواز الضارب زيد وما يشبهه مما ليس فيه اللام من المعارف لما ذكرناه (قوله) لزوال التنوين باللام قيل لايكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما الحسن الوجه وهذا سهو من لان الكلام ليس فى بيان سبب انتفاء مطلق التخفيف من جهة الاضافة فى بيان انتفاء تخفيف الضارب الرجل من هذه الجهة وذلك انما يكون بيان ما كان

(واية)

واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اى فى كل واحدة من كلة اى واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله الاضافة الى المفرد فح لا يرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجئ ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما كل واحد منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها التاكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصلة كانت مشابهة للحرف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الاخر فتاكد احتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) ويبينا لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحال التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها فى المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها الا انه اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اى واية او غيرهما (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعنى سيبويه واتباعه ذلك مخالف لما فى شرح الرضى من قوله والضاربه عند سيبويه لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة (قوله) فانه لا يحتاج جوزه الى حمل قيل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا وهذا مع قطع النظر عما فيه يزيفه تصريح المص بان ذلك اشارة الى ان الجواب كذلك انما يحتاج اليه على قول هذا القائل واما من ذهب الى انه مفعول وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع عنه من اصله (قوله) فاتحد فاعل المفعول له قيل كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا على المختار والاول ليس بشئ والثانى بين البطلان لفساد المعنى (قوله) وبيانه قال المص واما الضاربك فلانهم حملوه فى صحة

لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال (وفى) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد ان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول فى محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ماصنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر أيعنى ان ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة اذا الموصوله ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجع اليه توجيهان فى معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسيط الش قوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (ماالذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ماالذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لايقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائما اوقاعد فيقتضى ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ماالذى قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ماالذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى صنعت) فقوله اى شئ مأخوذ من ماالاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلة فيقتضى العائد فسره الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (اوبالعكس) بان يكون ماالاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدءً مؤخرا ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) اى حين اذ كان ماذا بمعنى الذى (جوابه) ان يكون المناسب فى جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله (اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك ان تجعله فعله مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبراله ولا يخفى ان مااختاره الش اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل فى الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اى على ان اللفظ الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف ما فسره بقوله (اى الذى) وهو المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعنى انما يكون

الاضافة على ضاربك الاترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف لانهم اثبتوا فيه التنوين والنون لجمعوا بين النقيضين لان التنوين والنون مشعر ان بالتمام والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فيصير متصلا منفصلا فى حالة واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقق تخفيف فى ضاربك حملوا لضاربك عليه باب واحد فقد ثبت انه لايعتنى فيه تخفيف لمانع منع فحصل من ذلك انه لايلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضارب زيد هذا كلامه وانا ذكرناه ليتبين كون المراد ما ذكره الشارح قدس سره اولا ويظهر سقوط ما اتى به ثانيا فان الكلام فى افادة هذه الاضافة وعدمها اعنى اضافة الاسم الى الضمير المتصل مع قطع النظر عما كان عليه اولا فانه لايفيد فى هذا المقام شيئا الاترى انك اذا قلت اصل ضاربك ضارب اياك فقصدوا التخفيف فجعلوا المنفصل متصلا وقالوا ضاربك هل يكون الاضافة الى المنفصل مفيد التخفيف كلا (قوله) ولم يحملوا الضارب زيد عليه اه قيل يتجه عليه انه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم شرع فى بيان الوجه الاخر وفى جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الاخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الاخر الذى هو اسم التفضيل اى الوجه الاخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى (ماذا مطلقا) (اىّ شیٔ) ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فما وحده يدل على معنى اى شیٔ من قبيل لفظ واحد دال على معنى المركب وذا وحده يدل على معنى الذى لم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الش (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل التعبير ان (احديهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكمالها) اى بمجموع ما وذا يعنى بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شیٔ) اى بمعنى اى شیٔ مأخوذ من المجموع لا ان اى شیٔ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية من العبارتين المحتملين (ان ما) وحده (معناه اى شیٔ) اى مجموع اى شیٔ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) اى و ح تكون ذا زائدة لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما عن الاخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكمالها) اى بمجموعها (بمعنى اى شیٔ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشان (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شیٔ ليس معنى ما وحده والا لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منها واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شیٔ) وفى العصام والاولى ان ذا لا تجیٔ موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن استفهاميتين والاولى فى ماذا هو اومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم اشارة انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ماذا بمعنى اى شیٔ (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال بماذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه المناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور فى الثانى رفعه على ان يكون

زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك ورد بان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل المورث للانتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء والممتازين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف ولكن شاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ثم قال الراد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى حسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شیٔ بل بتبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف وانت خبير بان كليهما ليسا على شیٔ بل قد خبط خبط عشواء وركبا متن عمياء لا سيما الراد اما القائل فلان حمل الضاربك على ضاربك وان كان لمجرد تشاركهما فى كون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعولا من مضمرات متصلات لكن لا يقاس هذا عليه حتى يمكن ان يقال ان الضارب زيد وضارب من جنس واحد فيما

خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى فى جوابه او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لفوات المطابقة بين السؤال والجواب) مغن عنه لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هى امر استحسانى لانه قد تخلف ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المص من مسائل الموصولات شرع فى مسائل اسماء الافعال التى هى معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ و قوله (ما كان) خبر وقول الش (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجئ وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا معنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج فى دفع ما قيل (ان اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى اتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعنى هما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لا نسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من اتضجر واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى باتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث لغات احديها (بفتح التاء) وهو (فى) لغة (الحجاز وبكسرها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى) لغة (بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو

يجوز فى احدهما يجوز فى الآخر اذ المصحح هو الاتحاد الجنسى وذلك لما عرفت من ان حمل الضاربك على ضاربك انما هو من جهة جواز ضاربك بدون حصول التخفيف بالاضافة فحمل عليه ذلك ما هو من جنسه وجواز ضارب زيد لحصول التخفيف بها فلا يجوز حمل ما ماليس كذلك عليه لمجرد كونه من جنسه وبهذا ظهر توجه السؤال على ما عنونه الشارح بقوله ولقائل بحيث لا سبيل الى دفعه ولكن قد عرفت انه خلاف المراد بل هو خارج عن الباب فلا عبرة به واعلم ان اول من وقع فى هذه الورطة الرضى فانه قال معترضا على المص بعد نقل كلامه من عدم صحة القياس على الضاربك لانه محمول على ضاربك الممتنع فيه اعتبار التخفيف ولا يحمل عليه الضارب زيد لانه ليس من بابه فيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها لما له فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهل اجاز لى بحمل ذى اللام فى الضارب زيد على

(فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعناه) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلف اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضى بان يكون علما له اراد الشارح يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها) من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى مع اى كلا منها يؤدى (معانى) الافعال من الامر والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفى الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغ هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على العام يعنى وان هذا الامر الحامل ان تلك الاسماء (لا تتصرف تصرفها) يعنى انها لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لا انها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو (ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان وبمادته على الحدث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لا لمعناه) اى ليس اسما الا على معناه فقوله ماقال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفظهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذ العربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى الخالص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله (وربما) ترقى يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير موضوعة لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل

المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعله حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد واما الراد فلضرورة انتفاء التخفيف بالاضافة فى ضاربك بكلا جزئيه وانتفائه فى الضاربك ايضا اذ لا يتصور فيه حصول ذلك فى المضاف اليه كما انه لا يتصور فى المضاف وقد دل بقوله بخلاف الضارب زيد وضارب زيد على انتفاء التخفيف فى كلا هذين التركيبين ولا يخفى انه اظهر بذلك كونه ممن لا يدرى باب الاضافة اصلا فان العارف بشئ مما ذكروه وفى اللفظية من تحقيق المسئلة ومخالفة الفراء والحامل عليها والجواب لا يقرب الى التقول بمثل هذا القول المخالف لما صرحوا به من نفس الامر ومن فروع هذه الغفلة قوله ويتقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة فانك قد عرفت انه لا يحمل على الحسن الوجه الا ما كان فيه المضاف والمضاف اليه معرفين باللام وانه لا تخفيف فى الضاربك بالاتفاق ومن فروعها قوله بقى الخ وقد احطت بحقيقة

ما كان معناه الامر او الماضى) ثم اراد الش ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضيعة اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوزن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ وبمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبر التحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا اوغيره كما سيجى وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الش والعصام وضعفه المعرب المشهور بزينى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقعاد فى قم اقعد وليس لاحد يبتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الش ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه هو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يأول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا تأول بعضهم) وهو اندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرته) وفى قوله فكأنه

الحال خبرا (قوله) من غير اعتبار حذف تنوينه ماقبل متعلق بقوله ثم حل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل عكس ذلك (قوله) وتلك ان تجعل كل واحدة منها هذا هو الحق الذى لا مرية فيه وما سبق من البيان ليس كما ينبغى بل هو غير صحيح اما اولا فلانه لم ينقل عن الفراء انه استدل بهذا البيت ووقع فى المخالفة منه الاترى الى قول المص اجاز الفراء نحو الضارب زيدا الا انه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على ضارب الرجل والضاربك فانه اذا جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايض فانه حصر سبب الاجازة فى هذين الامرين ولو كان الغرض من ايراد البيت تزييف ما استدل به لما صح له ذلك واما ثانيا فلان قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ليس بمستقيم لان ذلك الامتناع انما هو الاضافة المعنوية واضافة الضارب الى زيد على قول من جوزه لا يكون من اقسام المعنوية بل هو عنده اضافة لفظية فلا يلزم منه ذلك المحذور ولو قيل فيه كما

اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان انه لا يحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ قياسيا لا يقتضى ان يجئ فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يجئ انعام وكون انتهى ولما كان الخلاف فى كونه قياسيا انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعى فقال (واما فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الا نادرا فلا يجوز لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل فعفال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا خرجوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال • يدعو وليدهم وبها عرعار • قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى الجواب الى المبرد ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار) صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احديهما المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبر المبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فجار لكن الزينى زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما خفى كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعنى انهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور واشار الش ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث والمذكر وايده بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) اى هذا الوزن (على ماقيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه) وانما قال هذا الان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى العصام وتحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجئ وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله • انا اقتسمنا خطتينا بيننا • فحملت برة واحتملت

هو لصواب من امتناع مثل الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بالاضافة لما صح ايضا لزوم المصادرة على المط لان المدعى ذلك وقد جعل دليلا واما ثالثا فلظهور انه لو كان المراد تزييف دليل الفراء لكان الواجب ان يقول وامتنع لان الحكم بضعف دليله لا من جهة الاستعمال اعتراف بجواز قوله وقد حكم اولا بامتناع ما جوزه وهذا باطل بالضرورة لما فيه من التناقض البين واما اذا حمل على هذا الوجه الصحيح الدال عليه كلام المص على النهج الصريح فلا يتصور ورود شئ مما ذكر ومما لم يذكر (قوله) لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر قيل فيه بحث لان الكل من هيئتى الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل والمعمول وهذا ناش من الغفول عن تصريح القوم بان المعنى فى الاضافة اللفظية كما كان ولذا قالوا بانه لا يفيد شيئا سوى التخفيف وذاك ضرورى التسليم الا ترى اذا قلت مررت برجل ضارب زيد كان فى المعنى كقولك مررت برجل زيدا وتفصيل الكلام الاضافة

فجار ❋ وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة مونثة بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنث والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (لمؤنث) اشارة الى قول الش الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة المؤنث ولم يجئ فى الصفة المذكورة (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرا كما فسره الش بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال مصدرا او فعال صفة هذا احترازا من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى الفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا ووزنه) وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (اما زنة) اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهة عدلا (فلما) اى فثابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى) يعنى ان نزال مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر) هذا بيان لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر ونظيره (كفعال) بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة فى الفاعل) يعنى كما ان فعال وفعول يجيئان لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجئ فعال فى مكان افعل وانما لم يبين وجه العدول فى طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدل ففيها شئ على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لا دليل لهم) اى للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة (فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا (من ٦ فعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

الموصوف الى الصفة لكنت معرفا لشئ بعالم يقصد الذات الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد العالم فالمتعلق بالذات زيد والعالم يجئ الا لغرض الحكم عليه بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضى له حكم التبعية وكونه مضافا اليه يقتضى له حكم المتعلق بالنسبة فكيف يكون الشئ تبعا غير تبع من جهة واحدة وايضا فان الصفة يقتضى ان يكون باعرب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضى ان يكون محفوظا بالاضافة فيؤدى الى ان يكون الشئ محفوظا مرفوعا وهو باطل واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام فى الاول وزيادة وهو انه يؤدى الى تقديم التبع وتأخير المتبوع وهو عكس حقيقتها ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف هكذا فى شرح المص وقال فى الامالى انما امتنع ذلك لانه لا يخلو اما ان تضيف باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارهما جميعا فان اضفت باعتبار الذات كان باطلا لانه يؤدى الى اضافة الشئ الى نفسه وان اضفت باعتبار المعنى فهو ايضا باطل اذ ليس عالم موضوعا لمجرد المعنى بل للذات والمعنى هو المتعلق ولذلك لو قلت رجل عالم جاز وباعتبار

(ثابتة فی جمیع اسماء الافعال وبین) ای الشارح الرضی (وجهها) ای وجه حصول المبالغة فی جمیع اسماء الافعال وعدم اختصاصها فی الصورة المخصوصة حیث بین هذا (فی کلام طویل) وکان المناسب ترکه لطوله (فمن اراد الاطلاع علیه) ای علی ذلك الکلام (فلیرجع الیه) ای الی ما فی شرح الشیخ الرضی وقال العصام فی حاشیته ویرد علیه یعنی یرد النقض علی قوله والاصل فی کل معدول عن شیء ان لایخرج عن النوع الذی ذاك الشیء منه بان یقال ان ثلاث معدود عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مرکب وکل مرکب لیس باسم فالمعدول اسم والمعدول منه لیس باسم واجیب عنه بان المراد ان الاصل ان لایخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله ومادة النقض من قبیل الثانی فلا نقض (و) (فعال حال کونه) (علما للاعیان) وزاد الش بین حرف العطف وبین قوله علما قوله فعال حال کونه للاشارة الی ان قوله علما حال من المستکن فی مبنی کما سیأتی ولما کان لفظ اعیان جمعا ولفظ فعال لیس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله (ای لعین من الاعیان) ای لذات من الذوات ثم بین فائدة قوله علما وقوله للاعیان بقوله (انما قال) ای المص (علما لیخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعیان لیخرج باب فجار لانه وان کان علما کما قالوا) ای بناء علی ما قال النحاة علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشیخ الرضی کما عرفت (لکنه) (علم للمعانی لا للاعیان) ای لانه علم للاعیان والذوات (وقوله) ای المص (مؤنثا) بالنصب (صفة علما) ای صفة لفظ علما ثم بین وجه زیادة هذا القید فقال (وذکره) ای انما ذکر المص لفظ مؤنثا (للتنبیه) ای لقصد التنبیه (علی انه لم یقع) ای لم یقع هذا العلم الذی هو علم للاعیان (الا کذلك) ای الا وقع علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذکرا عند العقل وحاصل التنبیه ان هذا القید قید وقوعی لا احترازی ومثال ما وقع کذلك (کقطام) (علما للمؤنث) ای لامرأة (وغلاب) (کذلك) ای انه علم لامرأة ایضا وقوله (مبنی) خبر للمبتدأ وقوله (فی) (استعمال اهل) (الحجاز) تقیید لکونه مبنیا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الی ان الاختلاف الذی حصل فی بنائه واعرابه انما هو بین اهالیه یعنی ان قوله فی الحجاز مجاز حذفی کما فی قوله تعالی واسئل القریة لان الحجاز اسم ارض ولا یسند الیها الاستعمال والی انه مخالفة فی الاستعمال لا فی الحقیقة ثم بین وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال بمعنی الامر) یعنی انما استعملوه کذلك لکون هذا اللفظ مشابها بباب فعال الذی هو بمعنی الامر (عدلا وزنة) ای من جهة العدل والزنة یعنی ان قطام مثلا معدول عن قاطمة کما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب) عطف علی قوله مبنی یعنی ان مثل هذا من فعال معرب (فی) (استعمال) (بنی تمیم) ولا یحتاج ههنا الی تقدیر الاهل لان بنی تمیم اسم قبیلة لا اسم مکان کما فی الاول وقوله (الا ما فی آخره) استثناء من نائب الفاعل الذی استکن فی معرب یعنی معرب کل ما کان علی هذا الوزن عندهم (ای الا فی فعال) ای الا فی الوزن الذی وقع (علما للاعیان الذی) وهذا التفسیر للفظ ما وقوله (یکون) الخ تفسیر للفظ (فی آخره) واشارة الی انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل للظرف ویجوز ان

مما جمیعا ایضا باطل لانهما جمیعا لیس اللفظ موضوعا لهما علی السواء وهذا الوجه تجری فی منع اضافة الصفة الی موصوفها ایضا (قوله) فلا یقال الی قوله من غیر فرق مما یحذف (قوله) ولا یضاف اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص قیل اراد بالمماثلة فی العموم ان یکون مدلولهما کلیین ویتحدا افرادا ومتساویین وبالمماثلة فی الخصوص ان یکون مدلولهما شخصا واحدا والاحصر الاوضح ولا یضاف احد المترادفین والمتساویین الی الآخر وینبغی ان لا یقتصر علیه بل یضم الیه انه ولا یضاف الاخص من حیث انه الاخص الی الاعم وکأنه اقتصر علی ما ذکر لانه وقع فی اللغة ما یوهم وقوعه من نحو کل الدراهم وعین الشیء وسعید کرز فاراد دفعه وفیه ان المراد بهذا التعبیر اعنی ثبوت المماثلة فی العموم والخصوص لیس الافادة عدم کون احدهما اعم من الآخر او اخص منه واذا انتفی هذان الاحتمالان تبین المماثلة اعم من الترادف والتساوی فتحصیل المراد من ثبوت المماثلة فی العموم وحده ممتنع کیف ویلزم علی هذا تحقق التساوی بین الکلیات باسرها لتحقق المماثلة فی العموم فان کل واحد منها معتبر علی

يكون فى آخره خبرا مقدما وراء مبتدء مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زينى زاده لكن تفسير الش بهذا يأبى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم ما فى آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى ما يكون فى آخره راء (فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بنائه) اى ما فى آخره راء (واقلهم) اى واقل بنى تميم (لا يفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ما ليس فيه راء وبناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر) لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير فيه (البناء) دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى اوضحه الش والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لا سيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل (مثل وها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصادرية ولزوم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل صه ومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدء وفاعلها سادا مسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها

وجه العموم والا لما كان كليا (قوله) واما اذا كان للجنس ففيها خفاء قيل يزول الخفاء بصحة عين الاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو فى اللغة فان الشئ فى اللغة ما يصح ان يخبر عنه وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسى اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد من الطبيعة والطبيعة بخلاف طبيعه فانها لا تصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى فعلا كلا التقديرين يكون العين اعم وليس بمستقيم اذ لا شئ اعم من الشئ كما دل عليه قوله عز وجل وهو على كل شئ قدير واللاشئ فرضى ولا يكون هو اعم منه بل هو اما من افراد الشئ بجعل اللاشئ امرا يصح ان يخبر عنه او مباين له وهو ظاهر ولا سبيل الى شئ سوى هذين جزما فبطل ما زعمه من زوال الخفاء به والتفصيل باطل ايضا لضرورة انه فى صورة الجنس يعم جميع ما افراد ما يصدق عليه فلا يتصور تخصيصه بطبيعة حتى يكون العين منه باعتبار شموله لطبيعة اخرى ايضا وهذا فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور وكان

من الكلام ايضا لان صوتا هذه فى الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فمنها) اى فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اى للانسان من الندامة من شئ او التعجب من شئ (كقول المتندم) اى من تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اى من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ووى لعبد الله وقد تدخل وى على كأن المخففة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هى مفصولة تقول وى ثم تبتدئ فتقول كأن وقال الكسائى هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن مبتدءً ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشئ والخبر ما يمكن ان تحكم به على شئ والامران محالان هنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اى على ذلك الصوت (بشئ) حتى يكون مبتدءً (او) ان تحكم (به) اى بذلك الصوت (على شئ) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار الندم او التعجب او الوجع كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لا سماعه لهذا الصوت لجرى العادة باناخته فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شئ من هذا الباب مركبا فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية) اى هذا الجريان (ب) سبب (ان يصدر من نفسه) اى من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصد الاصدار ما) لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب على نفسك وح لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به) اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى يعرضه له وقوله (اما لزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ا

الانسب للشارح قدس سره ان لا يتعرض لصورة كونه اعم منه فان بطلان هذا الاحتمال ظاهر من عدم حصول المعنى على اعتبار الشئ عاما لا يقال اذا قلت عين الشئ يصح ان تريد به غير مخصوص بان يكون المعنى عين ما يصح عليه اطلاق الشئ او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشئ العام بل عين ما يطلق هو عليه وهو ليس بعام كذا وعلى الثانى لا يكون نحن فيه لان العهد والجنس المستفاد من اللام لا يكونان بالنظر الا الالفاظ ولقد احسن الرضى حيث قال لافادة ذلك عين زيد وكلام المص ايضا ظاهر بل صريح فى كون اللام للعهد فانه قال فى قوله بخلاف كل الدارهم وعين الشئ فان هذا ليس مثله لان كلا صالح للدارهم وغيرها فاذا اضفت الى الدارهم فقد حصلت فائدة لم يكن وكذلك عين الشئ وما كان مثله فان المضاف مختص بهذه الاضافة لما فيه من صلاحية ان يكون المضاف اليه وغيره قوله ويرد على قولهم اسم مماثل قبل الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المص عن وروده ثمه فاخره الى هنا وليس مما يلتفت اليه لانه على تقدير وروده لا يكون

وح) ای وحين اذا كان المقصود منه ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام) ای وهذه الاقسام الثلاثة التی هی اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها) ای فی تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) ای اذا اريد ان يجری واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فی النوع الاول (قال زيد عند العجب وی او) ای اذا قلت فی النوع الثالث (عند) قصد (اناخة البعير) قال زيد (نخ او) ای اذ قلت فی النوع الثانی قال زيد (غاق عند حكاية صوت الغراب) وقوله (فهی) جواب اذا تلفظ ای اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فی هذه الحالة) ای فی حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فی كونها مبنية (لكن) ای لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فی حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) ای من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) ای عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات ههنا) ای فی القسم الذی عد من المبنيات (ما) ای اصوات (كانت باقية على ما) ای على حالها التی (هی) ای الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها التی ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنی ان المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهی بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقوله على سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوی فی التعجب دال بالطبع وان الثانی كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشئ لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو لجری عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنی لان المبنی الذی هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفی الاعم يستلزم نفی الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذی ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغی ان لا تذكر فی عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها ای بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (فی باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) ای لاجراء تلك الاصوات (مجريها) ای مجری الاسماء (واخذها) ای ولاخذ الاصوات (حكمها) ای حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها مرفوعة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنيت) يعنی وبعد اجرائها مجری الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لا بالمعربات (لجريها) ای لجری الاصوات (مجری ما) ای مجری الاسم الذی (لا تركيب فيه من الاسماء ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنی بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا فی اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينة كونها بابا آخر اراد الشارح بعد سرده فی المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد من تعريف المصنف فقال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات

التأخير مبنيا على القول بل على كون هذا الموضع احق به واحرى (قوله) فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما على المدلول الخ قيل يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق فی تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ وليس من سلامة الفهم اذ ليس المراد تنكير المضاف ولا يفهم ذلك من كلامه قدس سره فضلا من المتبادر بل المتبادر الموافق لما صرح به المص والرضى وغيرهما ان المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنی زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنی سعيد كرز ای ملقب هذا اللقب ولا يذهب عليك ما بين (قوله) فتأويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز وبين قوله والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ المقتضى لكون مبنى تأويله هذا اضافة المدلول الى اللفظ من التنافی وفساد تجويز

وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان لتعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم اوغيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نخ اواخ واما بما يشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيان الغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات والجمادات ثم احال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه حينئذ لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال (او صوت به للبهائم) يعنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير التصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير (او زجرها او دعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك

كونه من قبيل اضافة العام الى الخاص ظاهر لاسترة فيه (قوله) واللقب اوضح من الاسم قيل كون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن التكرز مشترك فى القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن عقلمة وابن دبرة وابن جابر وانت خبير بان اللقب ما يفيد تعيين الذات الذى يفيدة الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم وما نقله من القاموس لا يستلزم خلاف ذلك لان الاشتراك كما يكون فى اللقب يكون فى الاسم وانما يلزم الخلاف ان لو لم يكن الاشتراك فى الاسم والمسمى بسعيد اكثر من ان يحصى (قوله) واختلف فى ان ايهما الاصل قيل وفى تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر فى ان السكون هو الاصل وليس كذلك لان معنى قوله وفتحت للساكنين انه لما استحال اجتماع الساكنين وجب التحريك بهذه الحركة لكونها اولى من غيرها وهل فيه ما يشعر برجحان السكون فيما نحن فيه كلام وقد صرح المص بان الصحيح هو الفتح (قوله) مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم قيل لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا

التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان لفظ غاق اعتبار ان احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى يصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى ولما ذكر الشارح فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لا صوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأبى عن الحاقهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالمتعلقين يوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها او يحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من القسمين الاخرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون

(القسم)

يطلب اذا جوابا فينبغى ان يقول وصار مسلى بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء ومن الظاهر ان كلتا الصورتين اى التعليل والتقييد مما لا يناسب المقام او قال بعد قوله وان كان آخره ياء كما فى مسلمين ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مقتصرا على ذلك القدر وقال بدل قوله مثل مسلمون اذا اضيف الخ فاذ اضيف المسلمون الى ياء المتكلم الخ لاحسن (قوله) واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا ثبت وان كان ياء ادغمت وان كان واو اقلبت ياء وادغمت فان كان فى آخره هذه الاسماء الحروف الثلثة فى الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلثة فاستثناؤها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها نسيا منسيا اسما صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو واخى وابى على ما اجازها المبرد ويتجه انه ينبغى انه يتعرض لجرداخى

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير ومالم يتعلق بالغير فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بالطريق الاولى ان لايكون معربا ثم انه لايخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا من القسمين الاخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا لايستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لاتكون اسماء معربة ولامبنية كما فى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزموا كتفى بالنقل والوجه والوجيه لتركه ماعلله فى الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتندم وآه للمتوجع وواح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية فى ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى عنه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا فى القسم الاول وان اريد بها الحكاية بمايشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الش وحمل الحكاية عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فح يحتاج الى ان يقول فى الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الاخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت فى اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كبعلبك صرح بذلك فى المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها ممالايصح فلايصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لايلائم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لايلائم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه فى المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

وابى وفى والتعرض بالباق عارض القائدة هكذا قيل وليس بصواب اذ ليس مما سبق بماثل هذه الاسماء الستة ويباين حكمها حتى يكون هذا من قبيل الاستثناء من الحكم السابق فان هذه ليست من الثابت فى آخره ياء اوواو او الف بل من المحذوف الآخر بحذف صار به نسيا منسيا كيد الملحق بالصحيح وليس حكمه مباين لحكمه حتى يكون مستثنى منه ودعوى ذلك باعتبار بعضها على مذهب المبرد بين البطلان فانه مخالف لصريح المتن الاترى الى قوله واجاز المبرد ولو كان مبنى الكلام مذهب المبرد لقال واجاز وابى واخى وقد صرح فى الشرح انه من قبيل الصحيح حيث قال وتقول فى الاسماء الستة اذا اضفتها الى ياء المتكلم ابى واخى كما تقول يدى لانهم لما حذفوا حرف العلة من آخره كحذفهم من يد ودم صار نسيا منسيا وكذلك اعربوه على ماقبله فقالوا اب واخ فصار وحكمه حكم الصحيح ولذلك قالوا ابى واخى (قوله) فاخى وابى قيل قدم الاخ على الاب لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد

الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسمان من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كبعلبك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا فى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة). حقيقة فلا يصدق ح تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبدالله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبدالله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبدالله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبدالله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار

وانما اجازه المبرد حملا على ماورد من ابى كما صرح به الشارح قدس سره وهو مردود بقول المص واجاز المبرد اخى وابى بتقديم اخى فيه ايضا فانه لو كان مبنى التقديم هذا لكان اللازم هنا تأخيره والتعرض لا مثل ذلك مما يقتضى منه العجب ويراه العاقل اعجب من كل عجيب (قوله) فى اكثر موارد استعمالاته قال المص واما وجه فى وهى اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فم فى المفرد لضرورة تزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فو فقلبت الواو الفا فيجتمع ساكنة مع التنوين فيحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك فى الاسم المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم المقتضى بحذفها واذا وجب ان يثبت العين وهى الواو فقياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصار فى الاحوال الثلث

الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه لمعنى حرف العطف او حرف الجر كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كليه لكون النكرة فى سياق النفى وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا السلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الش بقوله فى الحال ولا قبل التركب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الش لما رد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الان اولم تكن (ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر اليه يعلم انه قد كان فى اصل تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فح يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئية مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الاخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على لهيئة التركبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى ما لم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكأنه خص المضمر بالذكر قيل كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه وليس بشئ لان الكلام فى المضاف الى الياء فلما نفى صورة الاضافة الى المضمر دخل هو فيه دخولا اوليا لا يقال لو قيل وذولا يضاف الى غير اسم الجنس لكان الامر كذلك لان الكلام فى المضمر فلا يناسب التعرض لغيره قال الشارح قدس سره وانما خص المضمر بالذكر مع كون ذو منفى الاضافة الى غير اسم الجنس مطلقا لان الكلام فى هذه الاسماء باعتبار اضافتها الى ياء المتكلم فلم يناسب التكلم على وجه يعم الضمير وغيره لكان احسن (قوله) كل ثان اى متأخر قيل اراد دفع ما يورد على التعريف من الشالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا فى الرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثالث فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب

النسبى ونى الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثانى حرفا) وانما زاد الش لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى عطفا (اى حرف عطف) كخمسة عشر (اوغيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا) (اى الجزآن معا) ثم بين الش علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الاخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا بمبنى الاصل فوجب البناء (كخمسة عشر) اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطفت الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد ما دون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (اواخوات) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى مثال هذا اعنى فى مقام لا يحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (ليعلم) اى للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه مبنيا (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (اوصيغة الفاعل) اى اوكان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما فى احد عشر اوغير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى (لان الثانى) اى لان الجزء الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اى حرف العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى بحادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اى جواب هذا

(النظر)

سابقه ان المراد بالثانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى فى اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع فى الذكر لان كلا منهما ثان فى الاعراب والكل باطل فان الشارح قدس سره لم يرد بماذكره بيان طريق الدفع كيف وهذا مما يساعده اللفظ والمعنى فان قوله ق لوحظ الخ نعت لقوله متأخر ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاق ثان وارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد فمست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليك ورحمه الله السلام لتأخر التابع رتبة وبه ظهر سقوط قوله ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثانى المسبوق ومختاره من جملة الاعاجيب لظهور انه مع ذلك الارتكاب يحتاج اما الى ذكره الشارح قدس سره (قوله) ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم الخ قيل لا يخفى ان ماذكره لا يظهر فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحم والتاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح اوالتأكيد وكذا لا يصح فى التأكيد وعطف البيان وبعض

النظر بتحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن يعنى انا نسلم ان المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقا) يعنى لا نسلم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع المرتبة الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقا) اى لكن لا انه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لا تسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصليه مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لا تسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر وفاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاخذ من احدهما لامتناع اخذها من كل جزم من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على الحق من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى المعروف هو تضمن

المعطوفات وليس عن فهم المحل فانى قول الشارح هى فاعلية زيد العالم شامل للكل بحسب القياس كيف والتابع للمثال المذكور صفة مادحة وتسميع زيادة الكلام المتعلق بهذا المقام (قوله) فليس ارتفاعهما من جهة واحدة هذا الذى ذكره الشارح قدس سره مراد المص كما نبه عليه فى الشرح بان من جهة واحدة خرج به خبر المبتدأ والثانى والثالث من باب علمت واعلمت لانهما ثوان باعراب سابقهما ولكن من غير جهة واحدة والعجب من الرضى انه حل عبارته هذه مع ظهور معناها على وجه لا حاصل له فقال ذكر المص ان قوله من جهة واحدة يخرج خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال من المنصوب والتمييز من المنصوب لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب احد المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تميزا قال وفيه

نفس تركيب الحادى عشر و بنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا من احدعشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه لا مطلقا بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الاحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احدعشر المتضمن حرف العطف) لا باعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى قياس) اى على قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لا فرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاولى بشئ (الا بذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار انه ماخوذ من احدعشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقى فى الاول وقوله (الا اثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من احد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الا اثنى عشر للمذكر ولما اكتفى المص بذكر مثال المذكر اراد الش ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسه عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الاخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنتى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى) منهما وهو العشر (لتضمنه) اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلها اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهاسائر التثنى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما ماتضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى ما لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا مركبا من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف من الحروف (اعرب الثانى) اى اعراب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا قبله بل كان مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الش بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح والافصح والفرق بين الافصح وغيره

نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدتى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود الآية وكذا المسندات نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى القوم الا زيدا الا عمرا الا بتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغى ان ندخل فى حد التوابع وبما عرفت من كلام الشارح ان الابتداء من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه وليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وعلى هذا القياس سقط ما اورده اولا وقوله وان قلنا بتغير الجهات ساقط

(انما)

انما هو فى منع صرفه وفى صرفه فالاول الافصح والثانى غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله وان لم يكن الخ تطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف فى هذا المقام حيث اطلق اعراب الثانى وفى بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين فى كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون بالاضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهة تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كبعلبك وبنى الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعرابه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره فى وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع فى الوسط موجبا للبناء وهو انه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول فى وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء ولما كان الاصل فى البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اى وانما بنى على الفتح (لانه) اى لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال فى الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه فى غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب فى الثانى لكونه فى غاية الظهور لان الاصل فى الاسم هو الاعراب وقوله (فى الافصح) متعلق باعراب الثانى وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق حذف المعمول من الاخر كذا فى المعرب لزينى زاده وتفسير الش بقوله (اى اعراب الثانى مع منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات) وفى هذا التفسير تأييد لكون قوله فى الافصح من التنازع ثم شرع فى بيان اللغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لا يتضمن الثانى فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احديهما) ما يقابل قوله بنى الاول وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما) اى واخرى اللغتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف فى الثانى وهى (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى) ولما فرغ المص من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش فى بيان النكتة فى عدم تعرض المص لتعريفها فقال (جمع كناية) اى لفظ الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها الان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية (فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه) اى على ذلك الشىء المعين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض كالابهام) اى وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشىء المعين (على السامعين) اما لمحافظته عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر

ايضا لانه لا يدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما ذكر وفى نحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بها بل هو من حيث انه كان يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة الخ فجوابه ان ليس شىء مما ذكرته ثانيا رتبة بل لفظا والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات فى العمد والفضلات فان كون الشىء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا او كونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل (قوله) اعلم ان الاعراب الخ قيل الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما فى محلهما ولم يرض باحالتهما الى هذا الباب وليس بمستقيم كما لا يخفى (قوله) ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد قيل وايضا لا

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المص من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين متنفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن ماوبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاء وقال العصام لا فرق بينه وبين كل مايكنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكنايات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطلحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد الخارجى فلابد له من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المص لفظ البعض بان يقول (بعض الكنايات كما قال) اى كما هو دابه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الش وجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوزن الحروف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحروف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظيم على النظير (وكذا)

يصدق على تابع وانه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل وليس بشئ لان الحمل هنا لم يكن على تابع ثم ماأورده الشارح قدس سره وارد لا يمكن دفعه بان يقال انه ليس تعريفا بل تعيينا لمعناه وانه على اى شئ يطلق بالنسبة الى من عرف معنى التابع لان المص اهتم ببيان فوائد القيود اللهم الا ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زايدتان لبيان الجمع والمنع (قوله) والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها يريد قدس سره ان التعريف بالافراد لا يحصل الغرض منه صريحا وهو كون الحد جامعا ومانعا ولقد اشار مرموزا فلابد ان يقال انه لما افاد صدق المحدود على كل افراد الحد ظهر منه انه لا يصدق على غيرها فيكون مانعا لكن لا يحصل بهذا القدر كونه جامعا فيقال الظاهر هو الانحصار اذ لو كان شاملا للغير لكان مذكورا وهذا التكلف على تقدير اعتبار كل غير مقحم محتاج اليه فما قيل هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ ادنى باساليب دقائق التراكيب العربية بل مما يلقيه البحر من وجه الماء الصافى الى الساحل

اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى بهما عن العدد ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر معنى آخر للفظ كذا بحث لم يوجد فى كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء لفظ كذا فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجئ للعدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجئ ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجئ بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذى اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيتة وذيتة على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا فى الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا يكونان الا مفتوحتين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجئ لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء) لانهما من خواص المفردات بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احديهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل فى الاولى البناء وفى الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا

من الاعاجيب مما يلتفت اليه (قوله) يدل على معنى فى متبوعه قيل اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافى دلالتها على معنى فى المتبوع وهذا بعيد من العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان دل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه ولا يخفى على المتأمل الخبير انه لا فرق بين ما ذكره الشارح فيما بعد وبين ما اختاره القائل هنالك الا من جهة الاجمال والتفصيل (قوله) اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه قيل لا يذهب ان اعجبنى زيد وعلمه او اعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرجت

يستعملان الامكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اي على خلاف كونها مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان المفتوحتين بقوله اثقل التشديد ولما كان اللائق بالمص ان يذكر كلمة كأين فتركها اراد الش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت (كأين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وانما بنى) اى ذلك اللفظ (لان) اى لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظة اى بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع فى بيان حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظ اى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه (معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محى) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا بمعنى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اى (معناهما الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية) وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسباله فى البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشبها للاسم المبنى الذى آخره نون ساكنة (كما) اى كالنون الذى وقع (فى) آخر (من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست النون الساكنة التى فى آخر تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل تنوين تمكن استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اى ولكونها نونا ساكنة كما فى سائر المبنيات عليها لا تنوينا (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد يا اى (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون لانه لا صورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبته) اى فرتبة لفظة كأين (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه ثم شرع المص فى تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفى بيان الفرق بينهما وبين مميزهما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الش (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لنسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله (مميزها) اى مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح بقوله (اى الذى يرفع الابهام

بهذا القيد عن التعريف لان دلالة عله على حصول صفة فى زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول فى القوم ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضمير فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ماذكره فى بيان فائدته ونقول ان المراد بقوله يدل بهيئة تركيبه ليس الافادة لزوم الافتراق والانضمام تنبيها على معناه الخاص المعرف هنا وانه بذلك يمتاز من العام كما سنذكره فكل مايكون مركبا مع متبوعه دالا على معنى قائم به داخل فى الحد لانزاع فيه واسر الضمير وعدمه مما لاعبرة به كيف ولو لزم الخروج بذلك الاعتبار لكان مثل ما سبق مررت برجل حسن غلامه خارجا عنه وليس فليس ثم هذه الامثلة خارجة بهذا القيد لكن من جهة اخرى كما ستقف عليه وما اختاره الشارح قدس سره من اخراجها بقيد الاطلاق مخالف لمراد المص قال فى الشرح قولى تابع يدخل فيه النعت وغيره وقولى على معنى فى متبوعه يخرج عنه ما سواه وقولى مطلقا يدفع وهم المتوهم فى مثل ضربت زيدا قائما انه داخل فى ذلك فانه ان سلم انه تابع يدل على معنى فى متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو بتقييده

عن جنس المسئول عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسئول عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التميز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو التميزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر او صفة للمنصوب ثم شرع فى وجه كون مميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) اى وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت) موضوعة (للعدد) وكناية عنه وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجئ فى اسماء العدد ان مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزها) وهو جواب لما اى جعل مميز كم الاستفهامية (كذلك) كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو فى الوسطية مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار حال الوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزاً ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة ثم شرع المصنف فى بيان حال مميز كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الش بتوسيطه بينه وبين العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم المطابقة اللفظية واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدء الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الش على خلاف ما قدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور لكن الش اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة) الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرور الانها نقيضة رب فحملت عليها فى الخبر كذا فى الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لقوله مجرور واشار الش بقوله (تاره) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وقال فى الايضاح الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام مادل على ذات باعتبار معنى هو المق والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال تابع يدل على معنى فى متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست بمستقلة وقولنا يدل على معنى فى متبوعه يخرج ماعدا الصفة والحال وقولنا يدل من غير تقييد يخرج منه الحال هذا كلامه وخروج مثل قولك جاءنى زيد صديقك ونحو اعجبنى زيد علمه وغير ذلك من المعطوف بذلك القيد اعنى قوله يدل على معنى فى متبوعه ظاهر لما تقرر فى محله من ان قيد الحيثية مراد فى الحد وذكر او لم يذكر فالمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه وذكر بهذه الحيثية ولكن بقى كلهم واجمعون فى قوله جاءنى القوم كلهم او اجمعون فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع وقد ذكر فى الامالى انه اورد هذه الاشكال على المص فاجاب عنه قائلا ان كان كلهم دالاً على معنى فى المتبوع فليكن قولك جاءنى زيد زيد دالا على معنى فى المتبوع وليس دالا على معنى فيه وبيانه ان التوهم الذى رفع بزيد الثانى ليس

(كماتقول) فى المميز للمائة ومافوقهامن اسماء العدد التى هى احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الش ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانماجاء) مميز الخبرية (مفردا) اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة ومافوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة ومافوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فماقال (وانماجاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولايحتاج اليه فى اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولماكان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة منه (ليس) اى هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اى مثل ان تلك الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه فى التصريح (بها) اى بالكثرة ثم شرع المص بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز فى بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين مميزهما بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا فى الامتحان ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية) يعنى ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة فى كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما فى قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) فى مميز الاستفهامية فى مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا فى مميز الخبرية بطريق الاقتباس فى مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المص المساواة فى جواز دخول من فى مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ماقاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اى دخول من (فى الخبرية) اى فى مميز الخبرية (كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان فى الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) لمبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جر) بالنصب مفعول المصدر

قائما بزيد الأول ولم يكن موضوعا له وانما جاءنى اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه اوغيره من المنسوبين اليه فالمتبوع ليس التوهم قائما بالبتة بل بالمخاطب ونحن قد قيد وقلنا مادل على معنى فى المتبوع وكذلك قولنا جاءنى القوم كلهم لم يأت المتكلم بلفظ كلهم الا رافعا بها التوهم عن السامع لئلا يقدر ان بعضهم جاء فليس فى المتبوع الذى هم القوم احتمال اصلا مع كلهم فتبين ان مطلقا ليس الا الاخراج الحال وقد اورد على المص الحال المؤكدة فانها تدل على معنى فى صاحبها مطلقا فلتكن كالصفة واجاب بان قال انما اتى بقوله مطلقا على سبيل التبيين لا على معنى انه داخل فى تتمة الحد فان الحال ليس بتابع حتى يجب الاحتراز عنه نعم لو قلنا فى الحال مايبين هيئة الفاعل اوالمفعول لوردت الصفة اذن فنقول فى الصفة من غير تقييد فيخرج هذا مع ان الحال ليس بتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب ما قلناه من الايضاح ان الرضى اعترض عليه بانه ينتقض الحد الاول باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القتل هو المق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بجر اويجوز ان يكون بنزع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى استعمال ذلك المميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشرى فى تفسير الآية فقال (لكن جوز الزمخشري) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشرى جوز (ان يكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الش بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فما قال (و الخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من) انواع (الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهما ههنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفرد والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية

اللفظ على ما فسروزيف ما اجاب به فى الايضاح عن السؤال الذى اورده على نفسه وهو ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع اسماء من ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقى بها الذات وقد احترزنا فى الحد بقولنا هو المق قائلا ان اراد بقوله فى اسماء الاجناس ان المق بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اراد ان المق الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعه لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعها فلابد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب وكالحسن ثم نقول قوله فى الصفات ان المق بها المعنى لا الذات مناقض لقوله فى حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى ولا يذهب على المصنف انه لا يرد على

يعنى انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع فى السنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويليه مبنى على ماشاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح فى رفع الاشكال الثانى وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغى ان يكون مفردا لان لفظ كم واحدا بالذات فدفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا الذى للتثنية مبنى (على تاويل كلاهذين النوعين) يعنى ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد منهما) اى من كم الاستفهامية والخبرية اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزينى زاده فى معرب الكافية قاعدة فى استعمال كلا عن مغنى اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم اوكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدء فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان اوكلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد فى يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من المستكن الذى فى يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفى نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشار الش بتفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبر) الى ان لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصوله توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير واشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعى لفظ كم كما قال زينى زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما قوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الش اراد ان ينبه بقوله (او شبهه فعل) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرا) سيبينه فيما بعد وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعنى فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان الغير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق ضميره واما على النسخة التى زيد فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فقال

الص شئ من ذلك فان ورود اسماء الآلة والزمان والمكان انما يتصور اذا كان المق بوضعها والتلفظ بها افادة المعنى اولا وبالذات وهذا ضرورى البطلان الاترى الى لفظ المقتل فانه لافادة موضع القتل وزمانه ليس الا وانفهام المعنى منه اعنى القتل انما يكون فى ضمنه وبتبعيته وماذكره فى التزييف من الترديد ناش من التردد فى الواضحات فان المراد ليس هذا ولا ذاك بل كون القصد الى الذات اولا وبالذات والى المعنى ثانيا وبالعرض ولا ارتياب فى ان اسماء الاجناس كذلك وقوله ثم نقول اه غريب جدا فانه لا يفهم من كلام المص فى حد الصفة العامة ان المقصود بها الذات لا المعنى حتى يكون منافضا لم ذكره فى الصفات بل قد صرح فيه بان المق هو المعنى دون الذات المدلول بها الاترى الى قوله ما دل على ذات باعتبار معنى هو المق فهل يكون هذا مناقضا لقوله فى الصفات ان المق بها المعنى لا الذات كلا (قوله) فان دلالة التوابع فى هذا الأمثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص موادها قيل ذلك فى اجمعى القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو دلالته على حصول الشمول

المشغول بالضمير نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه وانما زاد الشارح (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل مايعنى ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لماوجد بعده من الفعل اوشبهه (على حسبه) اى على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعدهذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلا ضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لايكون الابحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لايكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنا معينا (لاحد من المنصوبات) وهو المفعول فيه (انماهو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم ان هذا التفسير من الش ووجه تشمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع مااعترض عليه الش الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انماهو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ماقاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انماهو على وجه الظرفية لاعلى وجه آخر ثم شرع الش فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثل كم استفهامية المنصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع ولايخفى ان القائل من من الغافلين ولقد سبق بيان المقام بمالا مزيد عليه فلهلك من الواصلين (قوله) رده قيل بناء على انه لاداعى الى اشتراك الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لاعقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التى ذكرها حتى يتجه ان يقال ان اكثر ما ذكره لايصح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ولقد اصاب القائل فى هذا القول قال المص فى شرح قوله ولافصل الى المعنى يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولافرق بين ان يكون مشتقا وغيره ولكن لما كان الاكثر فى هذا المقوضع المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه (قوله) ولافصل بين ان يكون مشتقا وغيره قيل الاوضح الاحصر ولافرق بين المشتق وغيره بذاك اذليس المطلوب نفى الفرق بين المشتق وغيره كيف والفرق بينهما واضح بل نفيه بين النعتين وان اراد القائل انه لافصل بين المشتق وغيره فى ان يكون نعتا يبطل دعوى

فى قول المصنف (اوشبهه) اى وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (اومقدرا) اى وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم و بين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذا الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والافرفوع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ماذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ماقيل ان كم يقتضى الصدارة والتقدير قبله ممتنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيه على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعد كم فعلا غير مشتغل اى غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان مابعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعد كم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) اى فمثله (من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف فى بيان المحل الذى يكون كم مجرورا فيه فقال (وكل ماقبله) وفسره الشارح بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التى هى عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (وبكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (اومضاف) اى اووقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و) مثال الخبرية نحو (عبد كم رجل اشتريت) فقوله وكل ماقبله مبتدأ والفاء فى قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصـية والقول بانه لو اتى بدل نفصـل بالفرق لكان اوضح مما لا يلتفت اليه (قوله) مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء وضمها وكلمة اى اذا اضيفت الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت بضارب اى رجل لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا هكذا قيل وليس بمستقيم فضلا عن كونه واردا لان قوله مررت بضارب اى رجل ليس مما يتلفظ به فكيف يصح ان يمثل بتركيب باطل بل الغرض افادة كونه تارة صفة وامتناعه اخرى وذلك قد حصل بما ذكره الشارح قدس سره (قوله) وتوصيف النكرة قيل اى النكرة ومافى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم

مجرور خبر للمبتدأ الذى تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذى ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا او اسما (عن المجرور يمتنع لضعف عمله) اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فيجوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم ح ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انا لا نحتاج الى ما قلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الش الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فجوازه فى البعيد اولى (مع المجرور) اى مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ثم شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والا عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الش بقوله (اى وان لم يكن) واشار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل) اى غير فارغ (عنه بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط النصب (ولا قبله) اى قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله (فمرفوع) يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزاء لقوله والا وقوله (مبتدأ) خبر بعد خبر او صفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا فالا كثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدءً وما بعده خبرا له وان كان معرفة يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدءً لا يجوز فى صورة كون خبره معرفة

النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جلعت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة وليس كما ينبغى لظهور ان وصف الخبرية كذلك انما هو باعتبار ما هى عليه فى اصل وصفه ومدار المقام على مطلق الجملة الا انه جئ بقيد الخبرية لما سيجئ ولا ينفهم من المذكور ان المعرفة قد توصف بالجملة الانشائية فلا ورود لسؤال خفاء العبارة على ان حمل قوله وتوصف النكرة على الاحتراز مما لا يصح جدا وقول الشارح لا المعرفة لم يكن لبيان قصد الاحتراز بل لافادة ان عدم التعريف للمعرفة انما كان لاختصاص هذا الحكم بالنكرة ثم ان سبب عدم الصاف المعارف بالجمل انما

عند غير سيبويه من النحاة اراد الش ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدءً على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الا على مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا) اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنده غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدءً (لكونه نكرة و) لكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ما قاله الرضى مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشتغل عنه لا لفظ ولا تقديرا ولا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل احكامهما احال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسره الش بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى اشتراط نصبه بكون ما بعده فعلا واشتراط جره بكون مدخول احد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم يتأت جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الش بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

(الوجوه)

يظهر على ما اختاره المص وهو ان الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم فى المعنى نكرة فان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا فكان الاسم الذى يسبك فيها نكرة وتقريره انك تقول فى الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقدره بقائم ابوه فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذى هو الثانى لا يقال فقد يكون بعض الاحكام معارف فى قولك زيد القائم لانا نقول ليس القائم فى زيد القائم مخبر عنه بالقيام بل لا بد ان يكون القائم معلومة نسبته الى صاحبه عند مخاطب ولو كان الحكم بالقيام اوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر فى المعنى الحكم بان هذه الذات هى هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذى يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم وعلى ذلك الاعتبار المختار عند اكثر النحو بين يكون نظر القائل منه فعامن اصله (قوله) لان الدلالة تعليل لوصف النكرة بالجمل (قوله) وانما قيد الجمل

الوجوه تتأتى (فى جميع هذه الاسماء) لافى كلها وهذا لاينافى ان لايوجد بعض اوجوه فى بعض تلك الاسماء وهذا من الش تأويل لكلامه فى وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بماذكر فى كم من الاحكام لاعرابية فانه يفهم منه ان هذا الوجوه الاربعة تجرى فى كل واحد من هذه الاسماء وليس كافهم لـ تجرى فى بعضها وبجريانها فى البعض يصدق عليه انها تتأتى فى المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تأتى (فى كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله لش وفى العصام ان هذا التأويل من الشارح فى طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث ارادبها ان ماشبه منها بكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله فى التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء لاستفهام انتهى ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اى لفظ من (وماواى واين انى ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الش كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجوه فقال (فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بمابعدهما من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بمابعدهما فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة مانحو (ماصنعت) ومثال كونهما مجرورتين فى كلمة من بحرف الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة مانحو (ماصنعته) ثم بين وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانها شرط الخبرية كامر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اى كماتأتى تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اى مثال النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى مانحو (ماتصنع اصنع و) مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتى فهو مكرم) وفى مانحو قوله تعالى (وماتقدموا لانفسكم من خير تجدوه عندالله ولا يتأتى فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتأتى (فى جميع اسماء الشرط) سواء كانت مما عداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لايتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع

بالخبرية لان الانشائية لاتقع صفة الابتأويل بعيد قيل قيد التأويل بالبعيد لان التأويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التى لها محل من الاعراب فى تأويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ماذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لاتقع صفة وكل ماهو فى صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومعمولها والصواب هو التعليل اما بان الانشائية لاتقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لاثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه ومابان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار فى الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكما ان الخبر لايكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة وهذا ما ذكره المص فى الايضاح ثم ماذكره الشارح فى نفس الامر فان الطلبية قد تقع صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت فى الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى

بالمبدى اومأولا بالاسم فى نحو وان تصوموا (وماهو لازم لظرفية) اى والاسم الذى هو لازم ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كمتى واين وايان وانى وكيف واذ) قوله وماهو مبتدأ وقوله (ان لم يجر بجار) جملة شرطية خبره يعنى ماهو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجر به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلابد من كونها منصوبة على الظرفية) ابدا باعتبار انه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسما صريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية يبقى اسما صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) وقوله (اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الش الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله فلابد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الش الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرتفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذ كان مبنيا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) ايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة ان المتعلق قدر مؤخرا على وفق ما تقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (وما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى الى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة (مجيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (الظرفية) اى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) اى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايهم

مقولا فى حقه هذا القول ومفعولا ثانيا فى باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله لكن يرجع جميع ذلك الى الخبرية فالوجه فى التعليل ما عرفته (قوله) واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية قيل اى فى بادى النظر فالتزام الضمير احتراز عن ان يظنها المخاطب اجنبيه غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى عما يقوم مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى رابطة الحال ايضا فوق المبالغة فى رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه فى الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدأ وفيه ان الحكم باللزوم اعم من ان يكون مذكورا او مقدرا وايضا حذف الضمير الربط فى الصفة احسن من حذفه فى الخبر لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى كما صرح به الرضى فى مباحث خبر المبتدأ (قوله) ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث من بيان كونه جملة

ضربت و) ثانيها الجر نحو (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفى مثل . كم عمة لك ياجرير وخالة .) ثم فسر الش هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التميز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تميزه ان يكون تميزه مذكور اوان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقول فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تميز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التميز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تميز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تميزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تميز ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الش اعنى مالم يذكر فيها لفظ التميز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان يعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المص بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى محل كم مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص اوشخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق) فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقال منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع الثانى وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا اومصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولايخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم

فح قوله يتبعه فى النكرة يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ماجعل حالا له ولو تجوز افزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الاوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ماجعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه اوذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائمه به وليس مما يلفت اليه فان قوله يتبعه فى النكرة لايحتاج الى التأويل لان الجمل نكرات كما عرفت فان كان الموصوف نكرة جاز توصيف بالجمل والا فلا فكيف يكون الحكم بالتبعية فى التنكير محتاجا الى التأويل قوله والمراد بحال الموصوف ماجعل حالا له ولو تجوزا الى آخر ماذكره غلط ناش من قلة التدبير فان الجار والمجرور فى قوله بحال الموصوف فى محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال الموصوف اى هيئته وصفا له كما فى رجل متعلقه اى وقد يجعل حال متعلق قائم ومضروب وحسن وكذا معنى قوله وبحال الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصرى حماره فى حصول الفائدة بذلك على ماصرح به الرضى وغيره كيف ولاسبيل الى ماذكره

(اليق) ن الوجهين الاخرين (بماسبق) فى كلام المصنف (بن وجوه) عراب كم وجه الاليقية از فى هذه التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره مالم يذكر قبله ثم شرع الشارح فى بيان احتمال التوجيه الآخر فى الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (فى مميزها) اى فى مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدءً وحلبت خبراله فح لايكون مميزا لان المميز لايكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (اوخبرية) فيكون المحذوف مجرورا مفردا او مجموعا ولايخفى ان الاعتبار لايكون فى هذا التقدير الابحذف المميز فلايكون داخلا فى الوجوه الثلاثة اللهم الاان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه (والآخران) اى الوجهان الاخران (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية) بان يكون عمة تمييزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة على تقدير كونها اى كون كم (خبرية ولايخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز حذف المميز ~~الدال~~ يشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (تأخير هذا) اى تأخير قوله وفى مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف فى مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز فى بعض المواضع تقديم الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لاعتبار لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف المميز ولم خصص الش الاليقية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة فى نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام بعد اثبات التمحل فى التمييز فى الحمل على التميز فى بعض الوجوه فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك ياجرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف هذا التميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها التميز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفى

القائل لالفظا ولامعنى كما لا يخفى على المتأمل الخبير قوله يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه قيل لااشكل عليه الموصوف بحال المتعلق اذا النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ماهو مأول به اى كان بحيث يحسن غلامه ولايخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءنى رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف فى صدق التعريف عليه بانه يدل بجمله وصفا على معنى اعتبارى حاصل بالقياس اليه فى متبوعه وليس الامر كذا فان ماذكره قدس سره وان تضمن رفع ماحكاه من الاشكال المتوجه من التعريف لكن غرضه بيان كيفية ماهو المجموع عليه من تنزيل حال متعلق الشئ منزلة حاله كما

مثل تميز كم عمة بزيادة ذكر التميز (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الوجه الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير رفعه بالابتدا بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضها فى عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو جريرا بتذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (فدعاء قد حلبت على عشارى) ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء) على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل (صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها) اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول الامر لا لكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة على ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتنى على كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذى من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشراء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفى ذكر عمة وخالة) اى فى ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفى) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظ كم بالمقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير

فى الخبر لحصول الفائدة بذلك على ماذكره المص فى الشرح قال الزمخشرى وقد نزلوا نعت الشئ بحال ماهو من سببه منزلة نعته بحاله وهو نحو قولك مررت برجل كثير عدوه وكأن القائل ذهل عن مرام القوم وكون هذا القسم من باب التنزيل والا لما اعترض على ماذكره الشارح موافقا لما ذكروه بانه يرجع الى ان يكون النعت كائن بحيث يحسن غلامه دون الحسن فيتحد القسمان فان من عرف ذلك عرف ان النعت هو الحسن وان القسمين متغايران ولعله وقع فيه من ظاهر قوله اذ كون الرجل الخ غافلا عن كونه لتصوير ذاك الاعتبار والتنزيل ثم ان ما اتى به من الوجه مآله مآل ماذكره الشارح قدس سره فتبصر (قوله) والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لاغير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح ومافى الشرح فى هذا المقام

النصب) اى نصب عمة خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبرا واحدها خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة استفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكأنه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار شارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى ذلك كثير لا اعراف عدده فى الحقيقة رقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التميز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) ياجرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزا منصورا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا حذفت المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (او كم حلبة) النصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التهكم) كما عرفت (او كم مرة او كم حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تماما (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدءً ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدءً فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدءً (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم (استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير او غيره (تسلطا الظرفية) على تقدير المميز بمرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التميزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفدعاء (واذا خفضتها) اى واذا خفضت عمة على التميزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تميزه شرع فى بيان مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميز كم) لبيان الضمير المستتر

سهو بين وقع من هفوة الاقلام هكذا قيل وهو من جملة الاوهام اذ لا غبار على الشرح فى هذا المقام وكانه اراد بنسبة السهو اليه انه لم يذكر المصدر وافعل التفضيل فى الجملة المستثناة ولا يحمل ذلك على السهو جزما بل لا ينبغى ان يحمل على التقصير ايضا لان المصدر من حيث انه مصدر لا يصير صفة فلا وجه لذكره فى هذا الموضع وكذا افعل التفضيل فان تساوى الامور فيه انما هو من جهة استعماله ببعض ما يستعمل به لا مطلقا على انه قد عرف حكمه فيما سبق والشارح قدس سره قلد فى ذلك الزمخشرى فانه قال وكما كانت الصفة وفق الموصوف فى اعرابه فهى وفقه على الافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث الا اذا كان ما هو من سببه فانها موافقة فى الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها او كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول او مؤنثه يجرى على المذكر نحو علامة هذا كلامه ونعم المقلد (قوله) فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول احق قيل فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق

تحته يعنى اى نائب الفاعل الفعل بحذف مستتر تحته وراجع الى مميز كم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (ومثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (اواخبر عن كثرته) اى كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال اواخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال المتكلم دال (على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (اواخبار) اى اوظاهر الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما اودينارا بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معناه (كم درهم اودينار مالك) بجرهما فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لولم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت اوهل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (اواخبر به فظاهر) اى الراجح فى المراد ان يقدر المرة اوالضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (اوالاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (اوكم مرة) بالجر (ضربت) فى الخبرية (اوالى ضرباتك) يعنى اوبالنسبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (اوكم ضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى اوعلى ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا له ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (واذا كان المصدر)

الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية المسند بلا شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءنى هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى ايضا الا انه لا يظهر فى الوصف بالجملة فان يضربان فى رجلان يضربان بان لا يتبع الرجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة اويقال الجملة التى وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق ولا يخفى على الناظر حق النظر ان القائل ارتكب لدفع السؤال مالا يرتكب اليه وهو مع ذلك لا يفيد شيئا واورد ما هو ظاهر المنع فليس كلامه مما يلتفت اليه (قوله) حسن قام رجل قاعد غلمانه قيل ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه وهذا غلط ظاهر لانه لولم يكن كالفعل لما جاز قاعد غلمانه فضلا عن الوجوب لان المطابقة واجبة فى غير الفعل وكانه وقع فيه من وجوب مطابقة الصفة للموصوف مطلقا اذا لم يكن كذلك كما دل عليه

فى قوله كم ضربة (للنوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه ح لا يشتركان لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فح تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى المصدر مع اتحادهما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) ى المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمين بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا الان هذا زمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضى تعدد ازمنته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقدير كم رجلا) النصب اذ كانت استفهامية (او رجل ضربت بالجر اذا كانت خبرية) (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات (ببعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى ما ذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لا الى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (ما) (اى ظرف) الموصول مع صلة التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا فى المعرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى

بعبارته لكنه لم يدر انه لا سبيل الى هذا التركيب بدون اعتباره كالفعل والعجب منه انه لم يتفطن لذلك من قوله ويجوز قعود غلمانه فان جواز هذا التركيب لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل فان قلت فيلزم اذا لا يجوز هذا التركيب لوجوب المطابقة اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا هى كالفعل ايضا الا انه لعدم مشاكلتها لفظا نظر الضعف فصار سببا لذلك الجواز (قوله) وضعف قام رجل قاعدون غلمانه كما ضعف يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث وما قيل ههنا ولو لم يكن كالفعل لامتنع ناش من الوهم المبين فساده (قوله) اجتمع فيه اه قيل الاولى تركيب فى الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين واذاك القول سديد غير ان هذا القيد لو لم يوجد لكان الاستثناء ناطقا بكون ذلك الابدال خلاف الظاهر ايضا (قوله) او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ قيل الاولى او يجعل الجملة ثم قيل ووجهه ما ذكر العلامة التفتازانى فى المطول انه كثيرا ما يطلق الفعل على

(دون)

دون الحذف من النية و نسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه ح يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المعرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبل ه) فانه لما حذف المضاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضا النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى اسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذى اضيفت هى اليه بلا عوض (صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فعرف وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجئ فى ما بعد من كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع فى بيان السبب الآخر فح ينبغى ان تكون النسخة باو كما ضبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بنائها اما تضمنها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه ح لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل او صفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بها وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المتصل وانت خبير بان عبارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام فى الفعل والمشبه به وليس الملحق به الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة انسب بالمحل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فكلا قوليه من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قيل فيه ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليساوى مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى فى الوضوح فلا نم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقى الضمائر وكأن القائل غافل عن الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ما هو المختار من مذهب سيبويه من ان اقوى المعارف المضمرات وضمير المتكلم والمخاطب فى مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولا علينا ان نفصل فى هذا المقام لتقف على قول المص والموصوف اخص او مساو وتبين عندك ما ذكره الشارح فيه فنقول المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونهما من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس فى غيرها اولى ولما كان فى ما قطع عن الاضافة تجويز وجيه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز فى هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فحينئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا (قال الشاعر ٭ فساغ لى الشراب وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الفرات ٭) قوله فساغ اى سهل وقوله متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم الغصة بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الش بابطال السند بان يقول ان هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لا نية (بين ما اعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كما فى قول الشاعر (وبين ما بنى اى وبين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما اعرب فى تضمنهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعربت لعدم تضمنها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين ما اعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المص فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله

المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم مع المخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب والموصوف كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند

(اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ ما فى قطع عن الاضافة وقوله (لاغير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل وبعد وشبههما (لشدة الابهام) اى لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لا تختص بذات دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولا يحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اى موضوع كان (الا بعد لا وليس) اى فى موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو افعل) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير) وقال فى شرح اللب ان لا فى غير لنفى الجنس وتقدير جاءنى زيد لا غير جاءنى زيد لا الجائى غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التى فى ليس غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر ان غير فى لا غير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اى كما اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير) اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لا وليس (وعدم تعرفها) اى وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والقلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لا غير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام

سيبويه وعند المبرد فان تعريفه المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولدا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رايت الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة اعلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ذو اللام قال الرضى ولعلهم نظروا ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالتعيين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب والعلم الخاص الذى لم يتفق له مشاركة جعلهما فى درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف (قوله) اى الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف اراد بذلك التفسير التنبيه على ان ليس المراد بكونه اخص او

زيد اى مكان قيامه (وقال الاخفش قد يستعمل) اى استعمالا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف للفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسير للجملة النكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ما هو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجم الحركات كما ذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى لان تلك الكلمة (غالبة الاضافة) اى غالبة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة) مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث اليها اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت) هى (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذا) اى لفظ اذا (زمانية كانت) هو وضعها (او مكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ما ذكره الش فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم

(احتاجتا)

مساويا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف فانك تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجب واما فى النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود (قوله) فلا اقل من ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة (قوله) لم يوصف ذو اللام الا بمثله قيل اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا وان اراد المماثلة فى كونه ذو اللام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة ولا يخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل هو المتبادر منه الشامل

احتاجتا الجملة المضاف اليه فشابهتا فى الاحتياج الى الجملة الموصول ولنهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الش اراد بقوله لما ذكرنا ماذكره فى بيان مذهب بعضهم آنفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بنائه اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما فى العلة (وهما) اى كلمة اذا ولما عمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية اى كلمة اذا امازمانية واما مكانية فاذا كانت زمانية فهى (للمستقبل) (اى للزمان المستقبل وان كانت) اى ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بالتأنيث وهى الموافقة لماقبلها وفى بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالاتها) اى فى استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينهما) اى من بين تلك الازمنة المستقبلة (بوقوع حدث فيه) اى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعمالها) اى استعمال لفظة اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) اى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمنة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) اى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) اى عورت اواذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل) اى لفظ اذا (فى الماضى كما فى قوله تعالى) اى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذو القرنين (بين السدين و) كذا قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوى (بين الصدفين اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى اذ جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فاقال (وفيها) (اى فى اذا) يعنى فى كلمة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهى مجئ المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب

للموصول على المختار ولو اكتفى بهذا القدر لما ظهر دخول المضاف الى احدهما فى هذا الحكم وان كان مساويا لانه ليس مستقلا فى ذلك بل هو حاصل له بسبب الاضافة وحال كونه مضافا هذا على مذهب سيبويه واما اذا حمل على مذهب غيره فلابد منه جدا (قوله) بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة قيل لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه ولا يخفى انه مما لا يلتفت اليه (قوله) مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه قيل من قال انه انقص تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه وهذا من العجائب فانه لم يتفطن لمراد التمسك ومعنى ما تمسك به فانه يقول لو كان تعريف المضاف مساويا لتعريف المضاف اليه لما جاز وصف المضاف الى المضمر لعدم الحاجة اليه كما لا يجوز وصف المضمر لذلك ولا يقول بان كل معرف يجوز وصفه بالمضاف الى المضمر حتى يصح توهم القائل

مضمون احديهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الش ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة ذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ابدا المص كلامه (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستئناف كما فى عرب زنى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى و لتضمنها معنى الشرط فقط لا لاصالتها فيه كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احديهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسره به الش وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان اولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين لوجه الغير المختار فقال (وجوه الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط)

(للاشارة)

ويتجه ايراده ذلك (قوله) اى باب اسم الاشارة بذى اللام قال المص اورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف الى مبهم اومضاف الى معرف باللام وهو اخص منهما واجيب عن ذلك بقوله للابهام قيل يجب ان يراد بذى اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا والاظهر ان يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة وليس من باب الافادة فانه لا حاجة الى ارتكاب ما لا يصح من دعوى وجوب عموم ذى اللام الموصول لانه محمول عليه كما صرح به الشارح وما نقله عن الرضى ليس فيه امر واراد ما ذكره الشارح قدس سره فلا يثبت به وجوب كون ذى اللام اعم من معناه كيف وقد صرح الرضى بعيد كلامه المنقول فانه اقتصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذو اللام وما ادعاه اظهر احد معانى المذكور فى الشرح (قوله) بل رجل اراد به فردا من انزاده على ما قال المص من انه ليس من الابيض ما يتبين به حقيقة الذات

للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الش لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يعني انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحه على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بالضم الفاء وانما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجاء من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاء الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لا تشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا رقال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى «كسى را ناكاه دريافتن» وبالمد بمعنى «ناكاه رسيدن» انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ اوغيره فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون مبتدء لا فاعلا للظرف ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى لمعنى الذى هو المفاجاة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولا على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى للسببية ماقبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة

المشار اليها بخلاف قولك مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه رجل فكان فى ضمنه يتبين حقيقة المشار اليه فسقط ماقيل بل رجل متصف بالعلم (قوله) اى قصد نسبته قيل المراد بالنسبة مايعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل وصفا لا معطوفا كما سيجئ يشكل بالمعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة منشأ ذلك الايراد قلة التأمل فان عموم النسبة مسلم لكن الصفة خارجة بكون العطف ماهو الملحق بها فان الصفة غير مقصود بالنسبة ولا ارتياب فى دخول ونصب وجر تحت المحدود لانه من جملة الملحق ولا وجه لجعل النسبة بمعنى نسبة البعضية وصرفها عن الظاهر المتبادر المراد فى هذا الموضع وهو نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا اوغيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا كما صرح به الرضى وغيره بل هو غلط صريح ناش من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجاة زمانية او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها للمفاجاة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى (نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقدمه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقدمر ان الراجح عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلمة ذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه قد تجئ (اى قد تجئ) كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ ههنا لتنزيل المستقبل بمكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

(انيكون)

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصيرة (قوله) فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المق قيل توضيحه انه ليس متعلقا بالمق والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المق بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المق لانه عبارة عن قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المق اومن المق منه وهو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها مناقض لذلك فانه يلزم نفى كون المعطوف مقصودا واثبات كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فعليك بضبط ما هو الصواب وهو ان الجار والمجرور متعلق بمقصود وليس المق المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه ويكون تعلق الجار والمجرور بالقصد المنفهم منه كيف ولو كان كذلك لما خرج به من الصفة

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذقال الله ياعيسى ابن مريم انت قلت كما فى تفسير التيسير (ويقع بعدها) اى بعد كلمة اذ (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجملتين على طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين الماضوية والاستقبالية كما فى اذا يعنى ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كبيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعنى ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ماهو مشتمل على معناه مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين الش استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد تجئ) اى لفظة اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها) اى مجئ اذ فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق مانقل عن الرضى من انه قد يجئ للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولا يجئ بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعى فى جوابهما لكن خطئ فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى اذا للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى ان هذا مخالف لما نقل من انه لا يجئ بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام للوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد فى الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اى ومن الظرف المبنية (اين وانى) وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى ان قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا فى المعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فى الظرف المستقر

والتأكيد وعطف البيان لان كل واحد من هذه التوابع مما قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه بل هو صفة العطف اى المعطوف بالحروف فعدم انتقاض الحد انما هو بان يكون المعنى على ظاهر اللفظ قال المص فى الشرح خرج بقولنا مقصود بالنسبة لصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة الاترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل. فالمق بالنسبة انما هو زيد والصفة انما جئ بها لتوضيحه وشرطها ان تكون معلومة ليصح الايضاح بها وعلى هذا القياس (قوله) فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع قيل لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ لا لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد لاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل ثم قيل فاعرف القصد ولا تعل ولا ريب فى ان القائل قد مال عن القصد والصراط المستقيم ضل بما وجده فى الشرح عن سواء السبيل (قوله) واجيب انه قيل فهم هذا المعنى من كون

وان يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة مابعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اوالوجوه حيث فسره بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناهما كذا فى الامتحان ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل (لتضمنهما) اى لتضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) اراد الشارح ان يذكر استعمالا خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناها الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين الا ان اين مع من فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجئ انى بمعنى متى ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق ماقاله الرضى ثم قال بعدما رجح قول الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى فى قوله تعالى انى لهم الذكر بمعنى كيف على ماصرح فى الكشاف ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الش بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان) اما صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكائنة للزمان او هى للزمان (استفهاما) اى حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مآل كلام المص والى تعبيره بلفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبره مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينها) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة انه لافرق فى المعنى بين قولنا جاء زيد حماره وبين قولنا جاء زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم وليس بشئ بل هو غير مستقيم لان مدار الجواب تعلق القصد بكليهما ومتبوع الغلط غلط غير مقصود اصلا بخلاف غيره مما ذكر الاترى ان المعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الرأى فكلاهما مقصودان بهذا الطريق (قوله) ولما تم الحد بما ذكره جمعاً ومنعاً اردفه لزيادة التوضيح قيل يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف وقد قال المص قولنا بتوسط الخ شرط بعد تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم (قوله) ولم يكتف قيل لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان مايقصد فى ايراد المعطوف ومنها

استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحجاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحجاج فى الماضى وليس هو سؤالا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الش بقوله (والمشهور فيه) اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرها) اى كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرها يتبادر من هذه العبارة اى مجئ كسرها كمجئ فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ماتفيد عبارة الش ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى (و) (منها) (كيف) (الكائنة) (للحال استفهاما) واما صرح الش بتوسيط الكائنة ههنا ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما الزمان فى ما سبق وللحال فى كيف ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على هذا المعنى اراد الش العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (ى) استفهاما (لحال الشئ وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين) وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال او فى حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناها السؤال عن الحال) لا انه السؤال عن حال المسئول عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يجمل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به وليس بذاك لان المص صرح فى الشرح بان عدم الاكتفاء لما ذكره الشارح قدس سره حيث قال ولم استغن فى الحد بقبول تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات وما زعمه من امكان المنع لا يتجه عليه لان الصفات فى نحو قوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب سواء فى صدق حد النعت المعتبر بينهم عليه فنقول لوكانت هذه معطوفات ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين وكلاهما باطل بالضرورة فتعين عدم دخوله فى العطف احد التوابع قوله وحكم المص فى

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقديرك له بقولك فى ای حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (و) هى قد (تستعمل) اى كلمة كيف (للشرط) اى لمعنى الشرط مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ فى بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مر وهو قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل نحو كيف جئت فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذ ومنذ) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذ ومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجئ فى قوله الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى وما قاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذ ومنذ حرفين) اى لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) او الفعل الذى تقدم عليهما وهو ما رأيته فى قوله (نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيتى) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتى اياه وليس الضمير راجعا الى الرائى الذى هو فاعل ما رأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته اى فى المفسر وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتى كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما

شرح المفصل ولاشئ فى شرح المفصل يشعر بكون الصفة من باب العطف حتى يلزم التخالف بين قوليه (قوله) انه قال فى امالى الكافية عبارته هذه عرفوا العطف بانه تابع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وهذا يرد عليه جاء زيد العالم والعاقل فانه تابع توسط بينه وبين متبوعه احد الحروف وليس بعطف فى التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (قوله) قال بعضهم فيه نظر وليس بشئ لان التوابع كل واحد منها ممتاز عن الآخر فلا يجوز ان يكون شئ واحد فى حالة واحدة نعتا وعطفا معا ولا سبيل الى دعوى خروجه عما كان عليه بدخول العاطف لضرورة بقائه على ما كان عليه اولا فهذه هى الضرورة التى تدعو اليه قال الرضى يجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة ويدفعه فى صورة دعوى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز (قوله) فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا قيل

للتفصيله وقوله (المفرد) الفاعل لقوله بليهما يعنى اذ كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا على الفعل المفرد وقوله (لا المثنى و) لا (المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمثنى ولا بمجموع ولما فسر الش المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ماوقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بمايشمل لما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمراد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المقدم) يعنى قوله مارأيته مذيوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردا حقيقة (اوحكما) اى اويكون المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو مارأيته مذاليومان اللذان صاحبنا) بفتح الباء اى كان مصاحبان او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما) اى فى هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو لزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شرع فى بيان ان المق من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد لانه مادام (لايلاحظ هذان اليومان اوامر احد لايحكم عليهما) اى على اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان اول المدة) الخ دليل لقوله لايحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لولم يلاحظ لايحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحد الاشيئين) فى صورة المثنى (او اشيا) فى صورة المجموع، قوله (فى المثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون مايعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى اليومان المذكور فى قوله مارأيته مذاليومان (او) بمعرفة (حكما) اى فى الحكم لافى الحقيقة (نحو مارأيته مذيوم لقيتنى فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لولم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه (لافائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) لوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لافائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون.

فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا لما ذكرت وانت خبير بان ذلك اى ماذكره الشارح قدس سره كلام الرضى بعينه ولا يرد عليه هذا الاعتراض لانه لايحصل للمؤكد معنى بسبب التأكيد حتى يكون هو وللمعطوف يشتركان فيه فانه كان الاعتبار لفظى ودفع محذور كما عرفت بخلاف التأكيد فان معناه قائم به (قوله) لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل هكذا فى النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل قوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ماهو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولقد اصاب فى دعوى ظهور الفصل بدل المنفصل لكنه اخطأ فى الاعتراض على قوله فحسن الاختصار لظهور ان قولك ضربت اليوم وزيدا خصر من قولك ضربت انا اليوم وزيد فحسن قوله الاختصار بترك التأكيد

مفيد الغير ما افادة الاول فاولية وقت مذ معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذ ومنذ فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهم من الفعل ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى تكون مذ ومنذ تارة بمعنى جمع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليهما) (اى مذ ومنذ) اى فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف الغو بل الظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذ ومنذ الزمان الذى قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولو لم يأول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء فى العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فراد الرضى ان يدفع اشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المص المقصود بالعدد يعنى انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المثنى والمجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان لانها ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تقيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسره الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثانى دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله (اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا ازيد ولا انقص) بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق وبينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك

وظهران ما ذكره القائل من قبيل الاوهام فانك اذا اذا قلت ضربت انا وزيد اليوم لا يكون مما نحن فيه او لا يكون اليوم فصلا فان المعنى بوقوع الفصل ان يوجد امر فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وما ليس كذلك فليس بذلك اى ليس فصلا (قوله) والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا كما صرح به الرضى وغيره وما قيل هذا ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله الآية وبقولهم ضربتنى من غير ما جرم فليس بمستقيم لعدم انفصال المجرور فى هذين المثالين بحسب الحقيقة (قوله) بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد قيل هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس كذلك لشيوع استعمال مثل بين زيد وبين عمرو والا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما فى العطف على الضمير وليس من سلامة الفهم لان الغرض اقامة الدليل على كون الثانى كالعدم بانه لو لم يذكر ايضا لظهر المراد وحصل المعنى كما فى المثال المذكور اذ لا يتصور ان يكون ههنا بينان بين بالنسبة الى المتكلم وحده وبين

تقول مذ يومان فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره فسره الشارح بقوله (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى ليخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى مدة ذهابك (او الفعل) اى وقد يقع بعدهما الفعل (نحو ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية او مخففة داخلة على الفعلية على التعيين لا حديهما بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فى الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باو دون الواو كما هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة والمخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان فى هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى او تقع بعدهما الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المص) اى لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلته) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المص قوله (فيقدر) على قوله يقع اى قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فقدر حينئذ (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (زمان) اى لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدتهما القرينه فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا فى حاشية العصام (مضاف) الى احد هذه الامور) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدهما) اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليها الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ما خرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان ذهابك و) قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ما خرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ انك ذاهب او مذ ان ذهبت وقال ابن

آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين ولا مساس كذلك يكون بين زائدا فى صورة العطف على الضمير او فى غير هذه الصورة كما لا يخفى على ذى الفطرة السليمة (قوله) مستداين بالاشعار قيل فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون به والارحام وانت خبير بانه لا اشعار فيه لما زعمه لان مدار ما ذكروه من القواعد النحوية استعمال العرب العرباء واشعارهم وانما لم يتعرض لهذه الاية الكريمة لما قيل من انه غير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم بخلاف قوله فاذهب فمابك والايام عن عجب فانه متعين له لكنه مدفوع بانه شاذ لا يقاس عليه ولا سبيل الى احتمال ان يكون الواو للقسم لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام انما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب قال الرضى ولا دليل لهم فى ذلك اذ الضرورة حاملة ولا خلاف معها اذ

مالك فى نكتة وتقديره هذا فى المصدر وان صحح لانهما مفردان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان ح يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى ولما فرغ المص من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام مابعدهما شرع فى اعرابهما واعراب مابعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج فى النعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين) اى لا حرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى مآلهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جمع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبره مابعده) وقوله (اى خبر كل) واحد (منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعد) اى بعد كل منهما تفصير لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن مابعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره مابعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ منذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويرد عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ او منذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدءً والمعرفة خبرا (غير جائز) بالاتفاق وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لا ان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لا مبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ اذا كانتا مبتدءً او خبرا فهما (اسمان صريحان لا ظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى و اذا كانا كذلك (فلا يصح عدهما) اى عد مذ ومنذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الش (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا للزمان (لا انهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظ فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (لدى) ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحديها لدى

(لالف)

ولا يجوز ان يكون الواو فى النظم الجليل للقسم لانه لا يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء قال وكون الارحام مجرورا انما هو فى قراءة حمزة والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا ثم تواتر القراأت السبع هذا والعجب من الهندى انه قال وقوله تعالى تساءلون به والارحام شاذ فان هذا مما لا يجترى عليه المتقى اللهم الا ان يريد ان هذا فى القراءة الشاذة لكنه غلط لانه من احدى القراأت السبع وقد ذهب اكثر العلماء الى تواترها والاحسن عندى ما قيل ان الباء مقدر والجر بها كما هو المختار فى نحو الله لافعلن فانهم جوزوا اعمال حرف الجر المقدر مطلقا والقول بانه لو ظهر الجار فالعمل للاول ساقط اذ العمل للثانى فى الاصح كما فى المعجم والحرف الزائد فى ثم اسم السلام وكفى بالله (قوله) جاؤنى كلهم اه قيل فيه انه لا اشكال فى جواز جاؤنى كلهم وجواز عجبنى جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا او اعجبت جمالك زيدا وليس بشئ لان الكلام فى الفصل بالمنفصل (قوله) وقوى اورد عليه

(بالالف المقصورة)(ولدن)(بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين فى الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين مابعدهما بقوله (وقد جاء لدن)(بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون النون)(ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولد)(بفتح اللام وسكون الدال)(ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المص فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر فى الدال وانما لم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث مع انه لا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا فى العصام ثم شرع الش فى وجه بنائها فقال (وبناؤها) اى بناء لدى ومابعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع الى لدى ومابعدها كما يدل عليه قوله الاتى والفرق الخ يعنى ان الش مثل فى بيان الفرق بقوله لدى زيدا ولدن زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لد ولد ولد يعنى ماكانت بغير النون والالف موضوعات (وضع الحروف) فى كونها موضوعات على حرفين لمن وعن وان كانت مشتركة فى المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل الباقية) اى وحمل مابقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير فى المعنى ثم اشارة الى اشتراك الكل فى المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى ملابسة بمعناه فى الجملة وانما قيدنا بقولنا فى الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى عند فى اصل اللغة والفرق بينهما فى استعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه وبيته (وفيما) اى ويقال ايضا فى المال الذى ليس عنده بل (فى خزائنه) اى فى خزائن زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز فى باب لدى ان يقال (المال لدى زيدا ولدن زيدا لا فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا او فى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان (وحكما) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع

ان الظاهر ويقوى (قوله) من الاحوال العارضة له بالنظر الى ماقبله اولى ان يقول نظر الى غيره كما فى قوله وكذا المعطوف عليه فى حكم المعطوف فى الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فعمرو فيه فى حكم زيد فى الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثانى اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور فى عبارة المص لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط فى التكلف فى تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى التركيب فكل مايستحقه المعطوف فى التركيب يستحقه المعطوف ففى يازيد وعبدالله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف فى يازيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف والكل كما ترى لان مراد الشارح افادة مادة العروض من اى جهة

الى المجرور المنفهم منه وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) بلدن خاصة على التميزية (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملا وناصبا لتميزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتميز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التميز وكذا نقله الدمامينى عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (يحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما هو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التميز اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتميز (و) منها (قط) ترك الش ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كما هو الاليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات فى لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المص الكل اراد الش ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخر فيه بقوله

حصلت هذه الاحوال له وكلمة غير لتوغله والابهام مما لا يقيده هذا البيان وبعد حصول المطلوب حسن التعبير بما هو ثانيا فقال اولا بالنظر الى ما قبله وثانيا بالنظر الى نفسه وغيره ودعوى حصول بعض الاحوال له مما تأخر عنه باطلة والاستدلال على ذلك بزيد هو القائم وعمرو وباعتبار ان عمرا فيه فى حكم زيد فى الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل فاسد لانه لا يحتوى على الحكم بانحصار القائم فى زيد وانحصاره فى عمرو وهذا تناقض بين وليس مراد الشارح تصحيح كلام المتن وتوجيهه بما ذكره حتى يعد من باب التكلف فانه صحيح فى نفسه بل هو اختصار ما ذكره الرضى فلنذكر كلامه حتى يتبين مراد الشارح قدس سره قال لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى

(وقد تخفف الطاء المضمومة) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعنى لا لاصالتهما بل لجعل القاف فى كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (او المخففة) كما فى اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (و) قد (جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الش بيان حركة القاف لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقوله وانما جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية فى كلام الش لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المص فيحتمل ان يكون حالا او صفة او خبر المحذوف وانما فسر الش بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى) للاشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المص صفة للماضى حقيقة عقلية لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى النفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذه اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق (نحو ما رأيته قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعها) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابها لبعض افراد الحروف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) فى كونه

ماقبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ماقبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك قال وكان يجب على الأصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعان حال كون اللام فى المعطوف جاز كما فى يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان فى نفسه مثله المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى يا زيد وعمرو وان لم يكن حال المعطوف فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب فى المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف فى يا زيد وعبد الله لان ضم النداء ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة هذا وبذلك قد تبين بطلان قوله لان معناه ان المعطوف الى آخره المنقول وكونه من جملة الاعاجيب (قوله) او محمول على نكارة الضمير قيل الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها

لاستغراق النفي ولما بني عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجيء بني قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال اوخبر مبتدأ محذوف كونه بضم الضاد هي اللغة المشهورة (وقد جاء) اي وجاء في عوض (فتح الضاد) في لغة (وكسرها) اي وكسر الضاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل) او حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضي (اي لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفي) مسندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله (اوالزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفي الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا الفائدة زيادة للفظ كما عرفت (نحو لا اراه) بفتح الهمزة (عوض) يعني انه لا تتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اي ووجه بناء عوض (الا الضم لكونه مقطوعا على الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ماقطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع على الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي) يعني انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائضين الذي) اي معناهما هو الموجود الذي (بقي على وجه الدهر) واكثر مايستعمل عوض في مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما الاعراب ثم شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ماقطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة) (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اي يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الش وقوله الش (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعني وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اي لاكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهي الجملة التي هي مبني الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعني المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا اذ او بواسطة كما في كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

ثانيا التقدير التنكير ولا يجعل مدلوله وليس من سلامة الفهم لان معنى تقدير التنكير ان يقدر ذلك منكر القصد عدم التعيين ولا يكون الضمير كضمير ربه رجلا على الشذوذ فكيف يكون هذا وجها له بل هو قسمية كما لا يخفى (قوله) فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو قيل ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رفعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران وليس بشيء لان الانسب باعتبار العطف جعله خبرا مقدما عليه وهو المراد بالتعيين دون الوجوب (قوله) وانما جاز الذي الخ قيل جعل لجواب هذا السؤال ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب وطيرانه واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى

الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذا المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الش ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا بيان لمرجع الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجع الاعراب برد مرجع البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجائز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير او صفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مغن عنه لتكررهما فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل (ومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يأول ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامى مثل ما قام زيد) وهذا مثال للفظ مثل المذكور مع المصدرية (وقيامى مثل ان تقوم) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما عطفه باو لان النسخة التى اختارها الشارح هى ما ليس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالا لان سواء كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء واعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذ او حيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشبهتين لها (نحو اذ او حيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع

عليك ان تكون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف جعل الفاء السببية ولا اشارة ماهو رابطة الجملة الثانية عارابط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحد كذلك التعقيبية لانه فى قوة ويغضب زيد عقب طيرانه ولا يرد ذلك على الشارح قدس سره لانه لم يصرح بتخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن المعطوف والمعطوف عليه سببية ولا يفهم هذا التخصيص مما ذكره حتى يعترض عليه بان هذا الامر جار فى صورة انتفاء السببية ايضا بل لما اجيب فى المتن بحمل الفاء على السببية بين ذلك باحتمالات ثم بيان الشارح قدس سره منظور فيه وذلك لان مذهب المص عدم الجواز فى صورة العطف مطلقا قال فى الشرح تقرير الاعتراض ان يقال يطير صلة الذى وفيه ضمير يعود عليها فيغضب زيد معطوف على الصلة ولا ضمير فيه الصحيح ان يكون صلة فبطل عطفه على يطير فالجواب ان هذه الفاء ليست فاء العطف ولذلك اذا قلت الذى يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق

انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والنكرة) اى المتداولتان فى السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المص عنه كذا فى العصام ثم فسره الش بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة) ليبان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ما سيجئ من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزءً من الكتاب مبينة للمسائل التى كانت جزءً من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمراد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان

(لزيد)

وانما هى فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف هذا كلامه وبه قال فى الامالى وايضا لا وجه لما ذكره ثانيا فانه ان اراد به افهام سببية الاولى للثانية بان يكون الفاء بالسببية فهى الصورة الاولى بعينها اذ لا سبيل الى كون الثانية سببا للاولى وان اراد ذلك الانفهام على تقدير ان يكون الفاء مشتركة بين العطف والسببية فهى الصورة الثانية لا تغاير بينهما قط ثم نقول تجويز ذلك فى صورة كون الفاء عاطفة امامع السببية كما ذكره الشارح او بدونها كما اورده القائل من مذهب الرضى قال اجاب المص عن ذلك بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا فى المعطوف هذا ما قاله المص والذى يقول عندى ان الجملة الذى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة الذباب اولا كما تقول تخبرا عن زيد فى جاءنى زيد

لزيد وعمرو ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما اوالثانى الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجئ اراد الش ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها الا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهى بمنزلة المفهوم الجزئى لاتحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا اولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منهما ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كما فى الاعلام اوعاما كما فى البواقى من المعارف والنكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله (لشئ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشئ والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشئ فقوله ماوضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشئ بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هى لم توضع لشئ بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهره ان الشئ اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقييدهم للشئ بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا فمجئ العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعد عليه اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشئ ونفس الشئ كما فى قولهم جاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ماوضع لشئ نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشئ اذ مامن موضوع لشئ الا انه موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الش ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ماهو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ماسمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشئ) يعنى اذا قيدنا بهذه لان الشئ المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما

فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد هذا كلامه ونحن لانم جوازه والعجب منه انه كيف قوى ذلك عنده بلا شئ تمسك به من كلام الفصحاء فانه لو كان قد ظفر بذلك لاتى به ولما ارتكب الى الاستدلال بما صنعه نفسه وايضا كلامه هذا مناقض لما نقلنا عنه من حكمه بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ماقبله يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة لزم مثله فى المعطوف (قوله) مختلفين اى غير متحدين قيل ماذكره فى توجيه مختلفين فلا عجب ان يقتضى منه العجب والاولى ان لايتكلم بمثله بل وجب فالوجه انه تقرر فى محله ان الوصف قد يكون لبيان الحق بان يوصف الشئ بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيد وعمرا معمولا العاملين هما ضرب واكرم على مانقله عن الفراء انه على تشريك

(والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية) وهى كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشئ) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المص فى تعداد انواعها فقال (وهى) (اى المعرفة) وقوله هى مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الش قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهى اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هى منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها فى مرتبته بان ذكر بعضها اولا وبعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلى مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك للفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليه الش هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هى المضمرات وهى اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى) كما مر لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اولا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الوحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال

العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولى عاملين غير مختلفين بل متحدين فى المعمول ولا يخفى انه من جملة الاوهام لانا نعلم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد واما اذا ذكر فلا يتوهم كذلك جزما فتبين ما قاله الشارح قدس سره كيف لا ومفهوم العاملين عند الاطلاق اعم من المتحدين والمختلفين فالاتيان باحد هذين الوصفين انما هو للاحتراز عن الاخر وقد صرح بذلك صاحب الوافية وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرا فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثانى تأكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولى عاملين مختلفين قال والمراد باختلاف ههنا هو ان لا يكون الثانى تأكيدا للاول وقوله ولا يعمدا الخ مع كونه منافيا لما قبله لانه جزم عليه فاسد لان ضرب واكرم فى قولنا ضرب واكرم زيد عمرا عاملان مختلفان لاستقلال كل واحد منهما فى العمل فلا يجوز العطف على معموليهما وكأن القائل

(زيدا)

زيدا انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدءً يكون لحصره على الخبر ففى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لا انه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعين فيه وهما التأنيث والعلمية ولا يجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ما قال العصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

لم يدر ان علة الامتناع قيام الحروف الواحد مقام عاملين وهذه العلة متحققة فيه الا ترى انك اذا قلت ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا يكون المعنى ضرب واكرم بكر خالدا فيكون الواو قائما مقام هذين وهو المحكوم عليه بالامتناع ولا وجه لتخصيص هذا المثال بتجويز الفراء فانه ممن يجوز العطف على عاملين مختلفين مطلقا كما ستقف عليه (قوله) قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمة معطوفة على تمرة والعامل فيها ما والنار الاولى عطف على الامرأة الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على الامرأة الثانى والعامل فيه تحسبين وعلى هذا القياس فيما بعد فان الحجرة عطف على الدار والعامل فى الدار هو فى عمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء (قوله) وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور قيل رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما تم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاقكرماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الاقكرماني وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و) (الثالث) اي الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ماذكره المصنف في المرتبة الثالثة في الذكر وهو (المبهمات) (يعني) اي يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اي تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اي عند المخاطب (وكذا الموصول) اي كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير صلة) مبهم صرح به الرضي حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان مايعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اي والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعني وانما يكون الوضع هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة) وهي هذا الحجر والذي خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعني بعد ملاحظة التعين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما في العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اي شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذي دخل وللذي اكل مثلا (كليا) اي حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اي وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى المذكر

انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو الحق من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه ثم قيل اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل لمسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما اذا كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ ونقول بيان هذا المقام يستدعي التفصيل فلننقل كلام المص وما اورد عليه اولا ليتضح المسئلة قال في الشرح العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقا وصورته ان زيد في الدار وعمرا الحجرة وجائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا وينقسم امره عند كثير من المتأخرين كالاعلم

اوالمجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع والخامس) (ماعرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ماعرف بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجئ وانما جمع الشارح بينهما بقرينة عطف المصنف فى ماسيجئ فى قوله او النداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم كل من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية والاستغراقية) يعنى سواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لام تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهنى نحو اشتر اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لا يرد على الش انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهنى وههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لا معناها الاعم منهما (وانما لم يقل) اى المص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ماعرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ماعرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمص فى حق العبارة

وغيره فمنه مايجوز وما يمتنع فيجوزون مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو ويمنعون ما عداما ذكروضابط ما جوزوه ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب فاما وجه المانعين له فلان حرف العطف نائب من العامل الواحد قائم مقامه فلم يقول ان يقوم مقام عاملين فاذا قلت زيد فى الدار وعمرو الحجرة فقد اقامته مقام عاملين ولذلك تأولوا مثل قولهم ماكل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على ان المضاف محذوف وترك المضاف اليه على اعرابه ووجه القائلين بالجواز ما ثبت من ظواهر الامثال المذكور وهو ماذكرناه من الترتيب المتقدم فى مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو فوجب تقييد الجواز بالباب الذى ثبت جوازه والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المانعون فى التعميم فثبت ان الوجه فى العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون وان الظاهر من قوله تعالى واختلاف الليل والنهار آيات للموقنين انه مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو وكذلك قوله ماكل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وعليه

ان يقول ماعرف باللام والميم حتى يدل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى)(فى)قوله عليه السلام (ليس من امبر امصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امبرا مصيام فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعد ما) اى لا يعد الاسم المعرف الذى (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ماعرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الش بان يقال انا لا نسلم التناقض لان ماذكره المص فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونها من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة الاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولا شك ان دخول الميم فى افراده ليس بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الش ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الش قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هى امارة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الش بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يا رجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ماهو المعرفة من المنادى وماهو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يا رجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء المعين (بخلاف) نحو (يا رجلا) اى قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يا رجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة ولما ذكر المص المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يا رجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يا رجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى

قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطفا على قوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات عطف على الذين احسنوا وجزاء سيئة عطف على الحسنى وقال فى الايضاح ماهو مثل ذلك وهو ان سيبويه واصحابه لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا وجدوه على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجوز العطف على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجيز منه ماكان مثله وهو ماتقدم فيه المجرور وتأخر غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القران واشعار العرب ولا حاجة الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين مطلقا فانهم لما رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنوا ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه الذى هو المانع فانه لما ظهر له امتناع زيد فى الدار وعمرو فى الحجرة لفقدان وروده وظهور ماعليه ظن ان الباب واحد ثم المنع فى جميع وهو ان النائب لا يزيد على قوة الاصل فاذا لم يعمل الاصل عملين فالنائب اولى هذا وقال الرضى ان الاخفش يجيز العطف على عاملين

احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ماعرف بالنداء انه لايجوز ارجاع الضمير الى جميع ماسبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى) الى (احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المص بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو ان الضمير المذكور لوكان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لاتصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لاتستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحيحا) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لاتصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وماعرف باللام لابالنسبة الى المنادى كما رجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لايضاف اليه) وقال العصام لايخفى ان ارجاع الضمير الا الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الش ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قولنا احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هى الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد تحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلام ابيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شانها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ماسبق) اى فى بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل

مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو بكر خالد فهذا لايجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعد نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءنى زيد واليوم عمرو وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل ومعموله واجاز

او اشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنتقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف امابتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زينى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المص (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (فانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المص تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الش بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم بين المعارف بذكر تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم) ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (او لقبا او كنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان

ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرفع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور سيبويه منعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمر ان الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء ففى كلام المص واحالته نظر وايضا يرى الاشكال على ما وجه به كلام المتأخرين واختاره من ان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل وهو عدم علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون محكما هذا ما اورده ولا يخفى على المنصف الخبير انه لا شئ من ذلك يرد على المص فان

قصد به مدح) نحو صالح (او ذم) نحو صالح (فهو) اى فذلك العلم (اللقب والا) اى وان لم يصدر ولم يقصد به مدح او ذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم ان تخصيص الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا فالتخصيص غير لائق لان ما صدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم منها ان الكنية ما لم يقصد به المدح والا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا فحينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشئ بعينه) فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشئ شخصا (او جنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله بعينه (عن النكرات) لانها وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها المعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت) اى لم يكن التعين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف) اى فى تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين) تكون تلك الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوه له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال لمعين شابه الوضع لمعين فى كونهما لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضع لشئ تعينه غير متناول غير ذلك الشئ) وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف باللام او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا فانها وان وضعت لمتكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يتاتى فى المعروف بلام الجنس فانه

كون الاخفش ممن يجيز ذلك العطف لا يأبى اطلاق القول بان متقدمى البصريين مانعون فان هذا الاطلاق صحيح عند اجتماع غيره او اكثرهم على المنع واجتماع النحويين من البصريين والكوفيين على امتناع نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد لا ينافى حكم بان الفراء وبعض الكوفيين يجيزون العطف على عاملين مطلقا ولا يوجب الاستثناء لان جواز هذا التركيب وامتناعه ليس لجواز ذلك العطف او امتناعه بل الامر وراء ذلك وهو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور فان جاز فجاز والا فلا وكلام المص لا يتجاوز العطف بل يختص ببيان القائلين بجوازه والمانعين له من حيث هو ولا يرد قول المص بان الفراء من المانعين واحالته ذلك بمجرد نسبته ابن مالك الاجازة اليه كما هو الظاهر لمن عرف مراتب الكلام ومتكلميه ولا يرد عليه سؤال التحكم لانه يقول كان القياس عدم الجواز لهذه العلة لكن لما ثبت ذلك فى صورة الترتيب كما سبق صار جائزا بالسماع ومقصورا على هذه الصورة لانتفاء السماع فى غيرها والتأويل خلاف الظاهر وارتكاب تعسف

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق كذا فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا يخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعنى ان هذا القيد فى تعريف قيد مدخل لا مخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الواضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المص (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع اولا وما دونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المص (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مما سوى المضمرات بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرافها) (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها فى الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعتبر فى افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لا من حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس فى كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)

(المضمر)

مستثنى منه ولنرجع الى المتن وكلام الشارح فنقول معنى قوله خلافا للفراء ان الفراء يجيزه مطلقا وقوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى ويجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنه مطلقا وان كان بالضابط المذكور فتبين من هنا انه لا حاجة الى اخذ الفراء فى صورة الاستثناء الا ان الشارح اهم فى المقام بسد سبيل ان يقال انه لا وجه لتوسيط خلاف الفراء بين المستثنى والمستثنى منه بل لا يصح لانه بيان المخالفة قبل تمام الحكم فاخذه فى الاستثناء وح يكون المعنى ان الفراء مخالف لمانعى العطف على العامل فى جميع الصور الا فى هذه الصورة فانه موافق لهم فيها وذلك جائز وان كان السؤال مندفعا من اصله وما اعترض به القائل من قوله يتجه عليه الخ من قبيل التكلم بما لا يعنيه ثم فى اقتصاره على قوله يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب قصور اذ لا بد من ضميمة اشتراط كون المعطوف على ذلك الترتيب وايضا فى قوله بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نظر لان ذلك اى حذف المضاف واضماره لا يتصور فى نحو قولك فى

(المضمر) (المخاطب) اى ثم الاعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الش بقوله (الا يرى انك اذا قلت انا لم يلتبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله ويتكلمه (واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فح يحتاج الى قرينة لفظية او حالية على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعرض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها لبسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) اى التى يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فح يجوز ان يوجد اللبس فى المضمر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب ولما بقى حكم صنف المضمر الغائب اراد الش ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) اى المضمر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف اى وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم المخاطب انه) اى المضمر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب ثم اراد الش ان يذكر وجها لاقتصار المص فى بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) اى المص فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما اثبت) اى لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرها (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضمر ثم اراد الش ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المص بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (انما هو) اى هذا

الدار زيد والحجرة عمرو بل المحذوف فيه عند سيبويه الجار واصل الكلام وفى الحجرة عمرو وتقدير المضاف وابقاء المضاف اليه على ما كان عليه انما هو فى مسئلة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اذ الاصل عنده ولا كل بيضاء فحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف على سوداء ولو قال الشارح قدس سره فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة بل يضمر الجار كما قال الرضى لتم وعم (قوله) فثبت عنده وتحقق قبل الظاهر فيثبت ويتحقق وقد يقال ان التعبير بالماضى ادخل فى البيان وابلغ (قوله) اوالدفع ظن السامع به تجوزا هذا يتصور على ثلثة وجوه اثنان منها ما ذكره الشارح هنالك والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى النسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع واخواته وكلاهما وثنتهم ونحوها وهذا هو الذى نبه قدس سره فى الشمول ومنه يعلم ان المص ارحمه الله لو اكتفى بقوله فى النسبة لتم وكفى (قوله) هذا حاصل ما ذكره المص

الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فاى منها يقع موصوفا فالاخر يكون اعرف بالنسبة اليه (النكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع لشئ) اى لمعنى (لابعينه) وقوله (اى لاباعتبار) تفسير القوله بعينه المنفى يعنى انه وضع لشئ لكن لاباعتبار (ذاته) اى ذات ذلك الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع فى المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومية سواء كان ذلك الاسم منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا لقبا او كنية موضوعا لمعين حدثا او وقتا او لفظا يؤذن به او مرادا به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين فى كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأسك لان ذلك وضع لشئ لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى ما فى شرح الفاضل الهندى ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف فى تعريف النكرة (ما وضع لشئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وبقوله) اى بقول المصنف (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ما سيأتى او خبر لمبتدأ محذوف اى هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الش ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افردها) اى انما افرد المص اياها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى لاسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الش ان تنبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضى عند الش لكون اسماء العدد مع حذف الجزء الاخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهى) اى اسماء العدد (ما وضع) وانما فسر الش الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هى كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت) اى (تلك الاحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (او مجتمعة) كما فى غيره وانما فسره الش به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى الاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف

(غير)

فى شرحه حيث قال قولنا يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة والبدل والعطف وقولنا فى النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يؤت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول ولعل مراد الشارح بذلك التصريح ونسبة هذا المعنى الى المص هو الاشارة الى عدم ما اورده الرضى من ان المص قال دخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع وخرج بقولنا فى النسبة او الشمول وفيه نظر لانه ان كان معنى التقرير تحقيق ما ثبت فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة العالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمى بابى حفص الاثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان شيئا آخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات ومن غفل من ذلك قال لو تعرض لتأكيد متبوعاتها لكن انسب (قوله) ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد

غير شامل للواحد والاثنين لانهمالم يوضعالكمية الاحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المرادمن الاحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين ثم ذكر الشارح المعنى المرادمن الاشياء والاحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (و آحادها) اى المراد باحاد الاشياء (كل واحد واحدمنها) اى من الاشياء (وكمية الاحاد) اى المرادمنها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذاسئل عن واحداوعن اكثر) وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد قوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذاسئل بكم عن واحد واحداى على حدة منفردة اوسئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المرادمن الاحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المرادمن الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق اى ان يكون (كل واحدمنها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الاحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الش بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اخذت الاحاد (منفردة فاذاسئل) اى فعلى هذا اذاسئل (عن معدودمنها) اى من الاشياء (بكم) هو اى بكم آحادهو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان اى لفظ الاثنان مثلا) (موضوع لكميتها اى لكمية آحادها) اذا اخذت اى تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذاسئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى مانهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه مافوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلا فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدهما فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لايكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عدد او هذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان احد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اللفظى قيل على اى تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لايجرى فيها التأكيد اللفظى ثم قيل ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها الشمول للانواع لالجميع الاشخاص وليس بذلك فان اجمع واخواته ادوات التأكيد والكلام فيما عداها من الالفاظ وايضا يجوز ان يكون الاداة الثانية مؤكدة للاولى فى صورة لتكرير فيكون اجمع واخواته مما يؤكد بتكرير لفظه وقد ذهب بعض النحاة الى ان اخوات اجمع مؤكدات له ثم اعلم ان المص صرح بان المراد بالالفاظ كلها ما هو المتبادر منها حيث قال والمراد باللفظى ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءنى زيد زيد وهو جار فى الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر هذا كلامه (قوله) قيل لامعنى لهذا الكلمات الثلاث قيل وعلى هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولذا لم يذكر مثل حسن بسن فى التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ فى التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة فى كلام العرب لابد من ضبطها فى الصيانة عن

اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف اربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الش ان يتعين التعريف المذكور بحيث يندفع هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليها شئ آخر من الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به الجنسية فان المعنى الموضوع له فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى فح لا ينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال كون المعنى الاخر جنسا (او ذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا نفهم) اى لانها لا نفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شئ شانه كذلك ليس بداخل فى تعريف اسماء العدد (اصولها) (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كواحدة واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اى اما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كآت والوف) او مشبهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) او سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الاخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس احدهما مضافا او معطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الاخر (كخمسة

(وعشرين)

الخطأ فى كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى وعلى ضربين احدهما ان تفيد الاول به والثانى ان تقويه بموازنة مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له فى حال فى الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اى استخرجه واستفيد مما ذكره ان مريئا تأكيد لفظى مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان الحق جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد وقد عرفت فى الاول الكتاب ان المهمل ما لا يتعلق به وتخصيص اصلا وهذه الفاظ ذكرت لتحسين اللفظ وتقوية المعنى فهى موضوعات فلا وجه لارتكاب المسامحة والتنزيل فى ادراج هذه الالفاظ فى التاكيد وليس مذكور فى التأكيد معدود منه كما فى هذا التركيب وقد نفاه القائل والاعتراض

وعشرين (لان هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثناعشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثناعشرة او خبره لمحذوف اي هي لفظ واحد منتهيا الى عشرة او مع العشرة يعني واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادي عشر منها (مائة و) الثاني عشر (الف) قال في الامتحان فان قيل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ماوراءها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية الا وهي ان الغاية قد تكون داخلة في المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاورة للغاية كما في قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة في اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان الممتد منقطعا كالنهار المقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كما في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فالسائل بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخروج العشرة والمجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير ثم شرع المصنف في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحد اثنان) (في المفرد المذكر وتثنيته) اي الواحد في المفرد المذكر والاثنان في تثنية المذكر (واحدة اثنتان وثنتان) (في المفردة المؤنثة وتثنيتها) يعني ان واحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان في تثنية المؤنث وقوله (على ما هو القياس) اشارة الى ان هذه الفاظ غير خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء للمونث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا (وتقول) اي فيما زاد على اثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعني ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فاتت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) و (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه

على الشارح بما استفاده ثم الجواب كذلك من فقدان التدبر وقلة التتبع فان ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام الرضي حيث قال وقد تكرر المتصل منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة وما ذكره من الرضي من قسمي اللفظي ليس الثاني منهما ملتفتا اليه لا في المتن ولا في الصرح والحكمي المذكور ليس هو من الثاني بل من الاول على قول الرضي ايضا والقسم الثاني باقسامها الثلثة من باب التأكيد بالاتفاق وثبوت المعنى في بعض هذه الاسماء لا يخرجهما من التأكيد الى الصفة لان معانيها ليست مغايرة لما يستفاد من المتبوعات بل هي لافادة معاني تلك المتبوعات على قياس اجمع واخواتها والا لكانت هي ايضا داخلة في الصفات وكلا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد افسد من اصلح قول المص ذوا اجزاء بتأويله بذي امور متعددة افرادا كان او اجزاء وفيه محال مقال (قوله) اكذلك الضمير او لا قيل كانه دل

معطوف على ماقبله والعاطف مقدر كذا فى المعرب لزينى زاده اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمونث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لماسبق فيجب ان يفرق بينه وبين مايتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق فى الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصر وناصرة والواحد والاثنان واذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى مابالتاء اصل ومابتركها فرع ثم شرع المصنف فى بيان احوال مافوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا للاشارة الى ان قوله (احد عشر) ومابعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدوده وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثنتا عشرة) (وثنتا عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول وبزيادة التاء فى اثنتا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا نحو احد عشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين (وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لمايرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولايستعمل الاحد ولا الاحدى الافى تركيب كماسبق فى احد عشر واحدى عشرة اومضافين نحو احدهم واحديهن ولايستعمل واحد وواحدة فى التركيب الاقليلا وايضا تحذف النون فى اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد واحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة (وتقول) (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا مافوقها من اربع عشرة وخمش عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وباثباتها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصد

(الابقاء)

عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع وهو من جملة الاوهام اذ لا وجه لايراد هذا الحكم متصلا ببيان النفس والعين لانه ليس لبيان ذات المؤكد المعنوى وقد كان الكلام فيما سبق مسوقا لبيان ذوات هذه المؤكدات فالفصل به بينهما كالفصل بين العصا وكانها والتعرض فيما بعد لاكتع واخويه انما كان لبيان ان كل واحد منها لا يوجد بدونه لانها توابع له والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وهذا حكم يحسن بيانه بعد اتمام الكلام وابقاء البيان فلا يناسب تعقيب بيان جهة استعمال اجمع به وتقديمه على شرائط استعمال النفس والعين (قوله) البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع قيل يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضبنى زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وهذا باطل كما

الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما تنزلا منزلة اسم واحد صار آخر الاول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الاخر محفوظا عن التغير ثم اراد ان ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وباثباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (فى المذكر كراهة اجتماع التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرتا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة (اثنتا عشرة) وكذا ثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور (فان التأنيث فيهما) اى فى كل من احدى واثنتا مع العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احد عشر واثنى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احد عشر واثنى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم تمحض) اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا) اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لا مع البدل لان البدل من لام الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتان الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلاين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتدأ لا للتعويض كانتا كجنس آخر انتهى حاصله عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم اراد ان ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال

ستقف عليه (قوله) اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا انما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءنى زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجئ الى الاخ ليست نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضم اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما فى بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع فالتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقرره ولكنه فى الذهن كما فى البواقى ومن المعلوم ان معنى الحد ظاهر لا يلتبس على احد وهو انه امر مقصود بالامر المنسوب الا المتبوع فاذا قلت جاءنى زيد اخوك يكون المقصود بالمجموع المنسوب الى زيد اخاك اى هو المقصود بذلك الحكم وهو المحكوم عليه به فى الحقيقة ولا يخفى ان مراد القوم هذا ليس الا وهل فيه امر من التكلف كلا واذا كان البدل ما قصد بالحكم المنسوب الى المتبوع شمل هذا الحد جميع الافراد المحدود ولا يخرج عنه

(واما تأنيث الجزء الثانى) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المونث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (لانه) اى الشان (لما وجب تذكير ضمير (المذكر) وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لانتفاء المانع وهو) اى المانع المنتفى عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (تميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن افراد لانه لا خلاف فى فتحها وقيده المص بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا تفسير الشارح بقوله (اى من عشرة لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ماقبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا بسكون الشين فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فى دفع المحذور ولكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان العقود الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وتقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعنى وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس

البدل من المنسوب ثم قد تكلف الشارح قدس سره لكن لتصحيح التعريف لانه لا يتوقف عليه كما عرفت بل لتطبيق كلامه لما سبق منه فى حد العطف وقد عرفت ما فيه وستقف زيادة لم تسمع فيه وقد تبين مما ذكرناه فساد قول القائل وبعد فيه نظر الخ (قوله) ولا يصدق الحد على المعطوف ببل دفع لما اورده الرضى من ان هذا لا يطرد فى نحو جاءنى زيد بل عمرو فان المنسوب هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق فان قلت يرد على هذا الجواب ان بدل الغلط قد يكون بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكونه الثانى اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى عند نجم بدر فان اعتبرت هذا من اقسام البدل لا يصح الجواب وان لم تعتبر يصح لكن ينتقض التعريف بخروج هذا القسم اذ لا اعتداد بعدم اعتبارك له عند تحققه ودخوله فى المحدود بحسب نفس الامر قلنا قد اعترف ان المتكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غالطا بما اتى به الاول وهذا اى المعطوف ببل ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد اليه ابتداء

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندى هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدءً وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجملة حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ماقبله اشار الى مااختاره على خلاف الهندى فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات ينبغى ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء فى جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا لا مجرورا ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى نصب محلا (بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذى فى كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى ثم فسر الاخوات بقوله (وهى ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعنى به ستون وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المص عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (فى المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) فى اللفظ بان يزاد فيه حرف فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان ثم شرع المص فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره الش ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءً من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لا فى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غيرا ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

فلا محذور قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد قيل الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر فى شرح التعريف ان ليس الى نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد فى الكلام قلب وليس بذاك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه مندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته فى تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التنبيه على طريق آخر فى الدفع ومن الظاهر ان ما ذكره فى شرح التعريف عين ما ذكره فى هذا الموضع فانه قال فيه اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع وهذا التعبير ليس بمستقيم لان النسبة الى زيد غير النسبة الى اخوك بل النسبة واحدة لكن البدل هو المقصود بها دون المبدل منه قوله اى بدل هو كل المبدل منه قيل لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت

بالقوة لكونه اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال لفظى الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف الى (ماتقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذى تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اى بعين ماتقدم من كون مذكرهما بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال مافوقهما (لم يدرجهما) اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم) كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ماسيجئ ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى جعل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (بماعداهما) اى بماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف) قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم عطف العقود على الزائد عليها نصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مائة والف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على اقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما فى حواشى الهندى اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ماتقدم بالباء وقال فى المسئلة الآتية ثم بالعطف على ماتقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما فى المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ماقبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما على الاخر كما استفيد من تفسير الش حيث قال (اى عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو فى حواشى الهندى وتبعه الش وقوله (كائنا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ماتقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ماتقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود

اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وهكذا فى اخويه وهذه مسامحة شاعت فى كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة فى الاولين بيانية وفى الاخير من لامية لادنى ملابسة بيان ماهو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد فى هذا المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة فى الاولين ايضا لامية فهو بين اذ لمام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فيعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له وفيه انه عطف بعض هذه الابدال على البعض الاخر عطفا معتبرا من قبيل عطف بعض الاقسام على بعض فانها افراد المفهوم كلى معروف واقسام له فلا يصح بالنظر الى الثابت فى الكتاب ان يقال ان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثانى وانه من قبيل المسامحة

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسماء الاعداد) وهذا بيان لما اى المراد من قوله ماتقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر وثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد بكونه بعين ماتقدم انه لايتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اثنا بغير التاء في المذكر وبالتاء في المؤنث وفي كون ثلاثة ومافوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون في المذكر) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول (اثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث) كما تقول اثنتا عشرة فيه وهذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة عشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بالتاء (في المذكر وثلاث) اى وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعني بغير التاء (في المؤنث) ثم قال (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المص في مسئلة مافوقها وجعله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (ونقول فيما) اى في العدد الذي (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما واحدا (مائتان والفان) اى وتقول كذا (في التثنية) اى في تثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى في المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعني تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم مازاد عليهما فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (نقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما) بين العاطف وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ نقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والف اى في العدد الذي زاد على مفرد مائة والف وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو تثنية المائة وتثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لا يدل على عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات والالوف لا يدل على معين من ثلثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى تقييد وتفسير الش بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد (او عطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعني

لانه من قبيل عطف الاسم على آخر مثله بدون المسامحة كما لايخفى على صاحب البصيرة قوله اما اشتمال البدل الخ قيل يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه الاشتمال لاحدهما على الآخر فكأنه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ماذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد رمى بمالا يحتمل وليس كما زعمه لوجهين احدهما ان نحو جاءني زيد حماره ليس من قسم بدل الاشتمال بل هو من بدل الغلط كيف وقد اعترض الرضي على المص بعد ان فسر قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما بقوله اى بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية بان هذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط واجاب الشارح قدس سره بان المراد بالملابسة بينهما هي الملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

ان حكم العطف فى هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ما تقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف او عطفا عليه واقعا او مستعملا على الصورة التى تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما فصله الش بقوله (فتقول مائة وواحدا وواحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) فى المذكر بالتاء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة وواحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم ما يتفرع عليها كما مر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لا على المائة ووجه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فح لا يكون قوله وتثنيته على ما فى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما بالجملة (وجمعهما) اى فى جمع المائة وفى جمع الالف ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز ان يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذ منها فقال (و) (الاصل) (فى) ياء الجزء الاول فى (ثمانى عشرة فتح الياء) اى اذا كان مستعملا فى المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها الدال

اجمالا وليس نحو ضربت زيدا حماره من هذا القبيل لان نسبة الضرب الى زيد تامة فيكون من باب بدل الغلط وثانيهما ان ما ذكره من الوجه المشهور لا يكون اعم مما ذكره الشارح فانه لا يشمل ما وهمه بدل الاشتمال من المثال المذكور كما لا يشمله ما ذكره الشارح فان نسبة المجئ الى زيد تامة ولا يلزم من صحتها اعتبار غير زيد فاين الدلالة والتشويق ثم اعلم ان المص قال انما وقع لبعض النحويين اختلاف فى بدل الاشتمال هل الثانى مشتمل على الاول او الاول مشتمل على الثانى فان اريد بالاشتمال التعلق فالثانى متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال الدخول فالثانى داخل فى الاول فان حسن الدار داخل فى الدار اذا قلت اعجبنى الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتمال الملابسة فكل واحد منهما ملابس للآخر فان زيدا ملابس لعلمه وعلمه ملابس له قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط قيل جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اذ هو الشايع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جئنا بها لمن هو اهلها فنقول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاول من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لما بين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول التثاقل فى هذا التركيب المتعداد (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما سكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى مركما ان التثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التثاقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمان عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الامور وجائز فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذ هى ما اختاره الش واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة ح اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) على غير القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذ يعنى انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (سوغ) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركب) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفرد الوجود سبب واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التى تركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (ليوافق) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوعا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجيء بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شىء من المتروك بلا بدل فاجيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شىء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك وليس بمستقيم اما اولى فلانه يكون الغلط اى المبدل منه مرادا بذلك البدل على قياس ما ذكره فى بدل الكل وبدل البعض وهذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه ح لا يكون توطئة للبدل لان البدل يكون بيانا لما قبله فى جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثالثا فلانه لو كان الكل والبعض

شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقول الآتى وممیز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من ثلاثة) اى من بيان حال مميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح) المص (به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (ومميز لثلاثة) منتهيا (الى العشرة) فى المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المصنف (مخفوظ) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميز مجموعاً بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب اى اختاروا (فيه جر التمييز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التنوين والنونين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ف) ثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الا فى ثلثمائة) منتهيا (الى تسعمائة) (اى استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا امائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخواته) اى اخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييز اللفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع

(المذ كر)

وغيرها فى بدل الكل والبعض وغيرها هو المبدل منه لزم فساد ما اجمع عليه ائمة التفسير والعربية من التعبير ببدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل فالصواب ماذكره الشارح قدس سره قال المص وبدل الغلط انما ذكر ههنا لانه الذى يقال بعد الغلط لانه غلط واضيف الى الغلط لانه كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذ اردت ان تقول اشتريت ثوبا وغلط لسانك الى ان قلت حمارا ثم تنبه كان سببا لان ثوبا فالغلط فى ذكر المبدل منه على خلاف ماهو عليه هو الذى اوجب ذكر البدل فسمى بدل الغلط لذلك واما غيره فى التسمية فواضح هذا كلامه قوله والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه قيل لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم راجع الى المبدل راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من عطف الثانى على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على معمولى عاملين مختلفين بدون ماهو شرط جوازه عند المص ولقد اصاب فى الاول دون الثانى (قوله) بغير مى قيل الاولى

المذ كر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احدا لجمعين (لان للمائة جمعين احدهما فی صورة جمع المذ كر السالم وهو) ای الجمع الذی یکون علی صورته (مئون والثانی) ای والجمع الثانی (جمع المؤنث السالم وهو) ای ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الش لفظ الصورة فی جمع المذ كر السالم ولم یزده فی جمع المؤنث لانه لا اختلاف فی الثانی فی کونه جمعا للمائة واما جمع المذ كر السالم ففیه خلاف بین الاخفش فی کونه جمعا فقال الاخفش انه جمع علی وزن غسلین وقال الاخر انه مفرد فی صورة الجمع فان اصله مئ علی وزن عضی ابدل الیاء الاخیرة نونا فصار مئین کذا فی العصام ثم شرع فی بیان وجه رفض القیاس المذکور فی نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا یجوز اضافة العدد الی جمع المذ كر السالم فلا یقال ثلاثة مسلمین) وانما لم یجز اضافة هذا العدد الی جمع المذ كر السالم لان تأنیث صورة ثلاثة انما یکون بتأویل الجماعة فی المعدود ومسلمون لیس فی تأویل الجماعة ولا یمکن ان یقال ثلاث مسلمین لان الثلاث الی العشر علی غیر القیاس کما عرفت واذا لم یجز الاضافة الی جمع المذ كر (فلم یبق) فی جواز الاضافة الیه من الجمعین (الا مئات) فانه یجوز اضافة الیها لعدم المانع فیها (لکنهم) ای لکن اهل اللغة (کرهوا ان یلی التمیز) فقوله التمیز بالرفع فاعل یلی ومفعوله محذوف وهو العدد المذکور بمعنی ای کرهوا ان یلی العدد المذ كور من الثلاثة واخواته التمیز (المجموع بالالف والتاء) بان یقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا کالعلة لوجه الکراهة ای بعد العادة التی تعود بها التمیز (المجیء بعدما) ای بعد العدد الذی (هو فی صورة المجموع بالواو والنون اعنی) ای ارید بالعدد الذی هو فی صورة المجموع لفظ (عشرین) منتهیا (الی تسعین) فانه یقال فیها عشر درهما فاذا لم یجز فی المذ كر السالم وصار مکروها فی المؤنث السالم (فاقتصر) ای التمیز (علی المفرد) ای علی لفظ المائة دون المئین والمئات (مع کونه) ای مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن کراهته لان ما یجمع بالجمعین المذ کورین یکون لافراده فائدة اخری وهی کون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع فی بیان حال ممیز نوع آخر من اسماء العدد فقال (وممیز احد عشر) فی المذ كر منتهیا (الی تسعة وتسعین) ولما اکتفی المصنف فی ذکر ممیز هذا النوع بذکر مذکره اضرب الشارح بقوله (بل الی تسع وتسعین) لبیان ان ممیز مؤنثه کذلك یعنی احدی عشرة الی تسع وتسعین (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله وممیز وقوله مفرد خبر بعد ثم شرع الشارح فی بیان علل کل من کونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) ای نصب الممیز ما (فی العقود) الثمانیة واما فیما بینهما من الاعداد المرکبات ای فی نحو عشرین وثلاثین (فلتعذر الاضافة) ای لامتناع اضافة العقود امتناعا عادیا الی تمیزاتها حتی تکون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) ای لانه (لا یستقیم ابقاء النون) ای النون الواقع فی آخر کل من العقود (معها) ای مع الاضافة وانما لا یستقیم ابقاء النون مع انها لیست بنون الجمع (اذ هی) ای لان النون الواقعة فی العقود المذ کورة وان لم تکن نون الجمع حقیقة حتی یمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولکنها (فی صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف علی قوله

والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بینهما الملابسة غیرها وهو بین السقوط (قوله) والرابع ان تقصد الیه بعد ان غلطت بغیره قیل فیه نظر لان القصد الی البدل قبل الغلط وانما ذکر خلاف ما قصد بالقصد او النسیان او سبق اللسان فکأنه ارید ان تقصد الی البدل من حیث انه بدل یعنی ان تقصد الی الابدال بعد ان غلطت بغیره وانت خبیر بان ایراد هذا الوهم الباطل الخارج عما نحن فیه ودفعه بما هو المتعین فی صورة الضعف عمل شنیع (قوله) ویکونان معرفتین ونکرتین ومختلفین فیصیر ست عشرة صورة حاصل من ضرب اربعة فالاول زید اخوك والثانی زید رأسه والثالث زید علمه والرابع زید الحمار والخامس رجل غلامك والسادس رجل یدله والسابع رجل علم له والثامن رجل حمار ومن التاسع الی السادس عشر تأخذ الاول من الاربعة الاولی مع الاربعة الثوانی والاول منه لاربعة الثوانی مع الاربعة الاول فتقول زید غلام لك زید یدله الی آخره قوله لئلا یکون المتقض قیل هذا وجه مطرد فی الکل فعمل باطراده ولم یخص هذا ببدل الکل کما فعله المص وقال فی البعض

ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تميزاتها (اذا) اى لان النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما جرى فى نون الجمع ان الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران تعين ابقؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فى ماعداها) اى واما نصب التميز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا) اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التميز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددى (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى مابعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة عشرك) باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الوقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا يخفى ان كراهة شئ لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فمبنى على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبر افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا اثلاثة آحادا واكثر فى كلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان يكون لفظ قليلا مؤنثا لان

والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه ليتخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به ثم قيل ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فخصه بالنعت واعلم ان عبارة المص هذه وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهى هى فى المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمق من غير زيادة على ماهو غير المق وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه فان كان متصلا به رجع معرفة فان كان منفصلا منه رجع موصوفا به قال وهو فى غير بدل الغلط فاما بدل بدل الغلط فلا يجرى فيه ذلك الفوات المعنى المذكور اذ تغلط بذكر زيد وانت يعنى حمارا فقد علمت ان المص لم يخصه ببدل الكل وان الاضافة لا سبيل اليها فيما نحن فيه اذ بها يصير البدل معرفة والكلام فى ابدال النكرة من المعرفة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والاضمار وليس من بقية ذلك التقسيم لانها لا يستقيم ان يكونا نكرتين او مختلفين وهما مضمران فاذا

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال (ومميز مائة والف و) (مميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان (و) (مميز) (جمعه) (اى جمع الالف) وانما زاد الش لفظ المميز فى الموضعين للاشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه حيث افراد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المص (وجمعهما) يعنى لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال جمع مائة) وهو مئين او مئات كما مر (مع مميزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اى كما يجوز ان يقال (ثلاثة لاف رجل) فانه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز ان يقال فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) بنصب المثل على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله الفا رجل وقوله (مخفوض) خبر اقوله ومميز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما فى قوله « اذا عاش الفتى مأتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء » انتهى وانما افرد مميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالاحاد) اى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الاحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مميزهما) اى مميز المائة والالف جاريا (على طبق مميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لمميز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مميزهما مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون مميزهما مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الاحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الاحاد فى جانب القلة وبوقوعهما جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى مميزهما ايضا بان يختار (فى مميزها) اى فى مميز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى مميزهما) اى فى مميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصيل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر ما دل على الكثير فى موضع القليل وذكر ما دل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المص فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التميز

عرفت امتناع دخولهما فيها علمت انه تقسيم آخر وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فالاول كقولك زيد اخوك الى آخر الاربعة الاول والخامس كقولك زيد ضربته اياه والسادس يد زيد قطعته اياه والسابع جمل الزيدين كرهتهما اياه والثامن كقولك بعد تقدم ذكر الحمار والزيدين اياه ومن التاسع الى السادس عشر على ما ذكره من التاسع الى السادس عشر من القسمة الاولى قوله ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح قال المص واشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس هو الحق بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشئ الشئ عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثانى لو افترقا الا ترى انه لو كان جماعة كل واحد يكنى ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحيم فاذا قلت جاءنى ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفرد قوله قال اللهم صدق صدق قيل الظاهر يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا وفيه قوله والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرفة باللام الذى اضيف اليه الصفة الخ بل المراد ما اورده بصيغة

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤنثا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه (مذكرا) وذلك المذكر (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى ففى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تميز فقال (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثنتان) وقوله (يميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيده من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يتميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تميزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد ان تميزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يرد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يرد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنا رجلين) ثم اراد ان يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العددين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تميزا لهما) اى للواحد والاثنان على تقدير) اى على قصد (ذكر التميز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتميز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول لقوله ولا يميز وعلة لعدم ايراد تميزهما معهما يعنى انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ التميز) وانما فسره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التميز المستغنى به هو التميز

(بالقوة)

لامكان قال فى الشرح انما قلت فى مثل اشارة الى انه قد يقع فى غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد وزيد لانه لو جعل بدلا لم يكن بدلا من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المق بالنسبة فى المعنى فكان بحكم المنادى اولى واذا جعل عطف بيان كان المق هو الاول فجرى كما تجرى الصفات فى جواز الامرين هذا كلامه قال الرضى بعد نقل كلامه هكذا قال المص انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحرث وكذا يا غلام زيد وزيدا او جعل بدلا اوجب الضم وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل يريد ما قال لما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعيته الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى يا غلامى بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى وبشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد

بالقوة لا التميز بالفعل يعنى ما من شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتميزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتميز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغة على الواحد) فى نحو رجل (و) على (الاثنينية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التميزان التقديريان مستغنيا (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتميز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجلية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغة هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدلالة على التثنية (الاثنينية فبذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على المميز) وفى بعض نسخ الشرح استغنيا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التميز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وههنا (ان مميز الواحد مغن عنه) يعنى ان يكون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين) اى لا نسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مميزه) اى مميز لفظ الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فى الاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا كما قال اثنا رجل) سند للمنع والدليل (على جواز كون مميز الاثنين مفرد وروده فى الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الش فى الجوابين عن طرف المص لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعة) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعنى ان مميز لفظ الاثنين مستغن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز

وعمرو وغيره مستقل نحو يا زيد والحارث فالعلة المذكورة بعينها واعلم يجز يا زيد وعمرا ولا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له هذا كلامه وانت خبير بانه مبنى على ما تفرد به من عدم الفرق بين البدل وعطف البيان وقد عرفت فى كلام الشارح قدس سره ان ما حمله على تلك المخالفة والتفرد ليس بشئ فهذا ايضا كذلك كيف وتجويز اعتبار البدل غير مستقل بناء على كون اعرابه بتبعية الاول اوهن من بيت العنكبوت فعليك بمتابعة المص فانه موافق للكل حقيق لان يتلقى بالقبول قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق قيل اى هذا الحد الاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه مم لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى وفيه ان الكلام مبنى على ان المبنى ماخوذ فى تعريف المبنى وهذا باطل لان المعرف بالكسر معلوم قبل المعرف بالفتح فهو يستدعى تقديم معرفة الشئ على نفسه وكون مبنى

ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (فى مميز سائر الاحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخالف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التميز الذى (لم يتيسر الجمعية فيه) اى فى ذلك التميز لكونه تميز اللاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى فى تميز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من الفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ماهو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنينية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الاثنينية ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز فى قوله (انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التميز (المصورة) التى صورت (ا) صورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة (للحوق علامة الافراد به اعنى) اى بتلك العلامة (التنوين او علامة الاثنينية) اى القابلة للحوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حروف التثنية) وهما الالف او الياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعنى الرجال مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظ الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر (فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما) اى على الطريق هى الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديهيا نبه عليه بقوله (ولا شك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتميزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ التميز) اى ما من شانه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله

الاصل مما يعلم فيما بعد لا يدفعه بل يقويه ويروجه وتحقيق الكلام ان ماذكره الشارح ههنا من كلام الرضى اورده على المص قدس سره لما رآه ظاهر الورود بمد فى ذلك وليس الامر كذلك لان مبنى الاصل مغاير للمبنى المعرف ومباين له فلا يلزم من اخذه فى تعريفه الفساد الناشى من اخذ المعرف فى المعرف لان العبرة بالمعنى دون اللفظ كما تقرر فى محله فكون لفظ المعرف من اجزاء المعرف بمعنى غير معنى المعرف ليس بمحذور ثم انه لا يخفى على المتأمل الخبير ما بين قوله لا لمن يعرف ماهية المبنى على اطلاق وبين قوله ولا يعرف الاسم المبنى من التدافع والتنافى فالصواب ان يقول الا لمن يعرف مبنى الاصل قوله اذ لو لم يعرفها قيل يعنى او لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه لو سلم انما يكون لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريفا للمبنى المطلق لزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل

اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ما سبق له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسره الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود استغنى فى افادته (عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كما نبه عليه فى الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الش لكونه معلوما بقرينة ما ذكر فى صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه فى نسخته اولا خذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر فى الاستعمال قال وتقول (فى المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الش المراد بقوله (اى فى الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التفسير لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى التصريح بلزوم كون الواحد جزء من المتعدد وقوله (باعتبار تصييره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اى قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا للنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار) وهذا تفسير للباء وقوله (تصيير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى الجعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه على المثل يعنى لا شك لفظ الثانى (انما هو) اى انما يعبر بالثانى (باعتبار تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه ولعلك مستغنى عن البيان بما سبق آنفا (قوله) مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى قيل لم يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتبيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام ولقدمر بيان وجه ذلك التقييد فى صدر الكلام قوله والمراد بالمشابهة المنيفة فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة قيل الاولى هو المناسبة وهذا باطل لانه ان اراد ان المناسبة والمشابهة مترادفان فضرورى البطلان كيف وقد اعترف نفسه فى حد المعرب بكونها اعم من المشابهة وان اراد ان اللام يحمل على العهد فيكون المعنى هذه المناسبة فهو مع ما فيه خلاف الظاهر قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو قيل لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف

اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين اى الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتدأ) اى المص (من الثانى) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشرة (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ما تحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فيما) اى فى العدد الذى هو تحت الاثنين (لما عرفت) يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسيط قوله تقول المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الش الحال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

(قصدك)

فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق فى قولهم غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا من كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها وانت خبير بان ما ذكره من تجويز الحمل على منع الجمع بعيد عن الاعتبار بحيث لا يجوزه اولوا الابصار والقول بنفى كون كلمة او للشك صواب جدا فانه لو كان للشك لفسد التعريف جزما قال المص فى الشرح وليست او هذه بالتى يفسد بها الحد لان المراد ههنا ما كان على احد هذين الوصفين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك وهكذا قال فى تعريف المضمر وما اجاب به عما اورده من السؤال ليس بذلك لما سيقف عليه من كون الاصوات المذكورة فى المبنيات من قبيل الموضوعات كما ترى ومنهم من قال المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الخ قيل نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن شئ جريا على اللغة لا قسيم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها

قصدك (من غيراعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الش ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول او فى اثنائها او فى آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدل على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدلا على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا) اى ونقول هكذا من التاء الثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحادية عشرة) اى ونقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الش ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الاحاد على احد العقود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتائين فى الجزئين ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم فاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب) المؤنث (كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذه وعنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكر والاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لا انه اسم لمجموع الاحاد ثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسماء للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر

منها لا بخصوصها الاشترا كهما بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها وذاك هو الظاهر من كلامه لكنه مستقيم بشهادة قول المص اردت ان الحركات الثلث والاسكان يقع فيه كما يقع فى المعرب فالضم كقولهم منذ وقبل ويازيد والفتح كقولهم اين وكيف ولا رجل والكسر كهؤلاء وامس والاسكان كقولهم من ولم وجعلوها القابا مخصوصة لحركات البناء كما جعلوا الحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة ليكون اللقب اذا ذكر منبئا من انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه دون الاخر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها وكذلك مرفوع ومضموم الى اخرها قال وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفيين فيجوزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المنبين ووافقه الرضى فى ذلك الا انه ايستنبط من قوله ذلك انه يجعل الضم والفتح والكسر القاب الحركات وحدها فلا يقال ان يازيد ان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق

رجلافانه) ای‌هذا الاسم اسم (للجماعة) ای لمجموع الواحدات الثلاثة عشر فناسب فیه اعتبار التأنیث (وتقول‌فی‌المعطوف الثالث‌والعشرون) بترك‌التاء‌فی‌المذكر (والثالثة‌والعشرون) بالتاء‌فی‌الجزء‌الاول فی‌المؤنث ثم‌شرع‌المصنف فی‌بیان‌الفرق‌بین الاعتبارین بقوله(ومن‌ثمة)وفسره‌الشارح بقوله(ای‌ومن‌اجل‌اختلاف‌الاعتبارین) للاشارة الی‌ان‌من‌اجلیة‌بمعنی‌اللام والی ان‌ثمة ههنا مجاز بطریق الاستعارة‌المصرحة لان‌اصل وضعه‌للاشارة الی‌المكان‌واستعمل ههنا للاشارة الی ماسبق من‌الفرق بین الاعتبارین‌یعنی بهما (اعتبارتصییره‌واعتبارحاله)وقوله(اختلف‌اضافتهما)مقدرههنا لیتعلق به الجارحتی یكون‌قوله من‌ثمة‌مفعولاله یعنی‌انما اختلف الاضافة‌فی‌الاعتبارین لاجل ماتقدم‌من‌الاختلاف‌وقوله(فلاخلاف‌اضافتهما) للاشارة‌الی‌ان‌قوله (قیل‌فی الاول) معلل باختلاف اضافة وهومعلل باختلاف الاعتبارین والی ان‌قوله من‌ثمه متعلق بقیل بالواسطة یعنی من‌اجل‌وقوع‌الاختلاف حصل‌الاختلاف‌فی‌الاضافة‌ومن اجل حصول‌الاختلاف‌فی‌الاضافة قیل‌فی‌الاول‌وفسر الاول بقوله (ای‌فی‌المفردمن المتعددالمقول باعتباره تصییره) وقوله (ثالث‌اثنین) نائب‌فاعل‌للفظ‌قیل‌ای‌اذاارید بالعددالاخیرالذی‌یعبر باسم‌الفاعل‌معنی كونه جاعلا للانقص الذی اضیف‌الیه‌قیل‌فیه ثالث اثنین‌ورابع‌ثلاثة وخامس‌اربعة‌وقس‌علیه(بالاضافة) ای‌باضافة‌ذلك‌الاسم‌الذی عبربه‌عن‌العدد (الی‌الانقص بدرجة) ای‌بواحدومعناه (ای‌مصیرهما) وقوله(ای الاثنین) تفسیرلضمیرالتثنیة وهو مفعول‌اول لقوله مصیر ومفعوله‌الثانی‌قوله (ثلاثة) وهو محذوف من‌كلام المصنف‌ای‌ذلك‌الواحدجاعل الاثنین‌الانقص منه‌بواحدثلاثة ثم‌بین‌المصنف مایشتق الثالث منه فقال(من) ای‌هو مأخوذمن (قولهم)(ثلثتهما) (بالتخفیف) ای‌بتخفیف‌اللام‌من‌الثلاثی‌وانماقیدبه‌الشارح‌لانه‌لیس بمأخوذمن‌ثلثتهما بتشدیداللام‌من‌التثلیث‌لانه‌حینئذ یكون مأخوذامن‌قولهم‌مثلث‌بالتشدیدوهوالشراب الذی‌طبخ‌حتی‌ذهب‌ثلثاه‌بل‌انه مأخوذ من‌قولهم‌ثلث‌القوم كماقال فی‌الصحاح‌وثلثهم‌من باب‌ضرب‌اذا كان‌ثالثهم‌وكملهم‌ثلاثة‌بنفسه(ای‌صیرت‌الاثنین‌ثلاثة)وهذاتفسیرللمجموع قوله(و)(قیل)(فی‌الثانی) عطف‌علی‌قوله‌فی‌الاول‌والیه اشارالشارح بتوسیط لفظ قیل‌بین‌العاطف‌والمعطوف‌ثم‌فسر الثانی‌بقول(ای‌فی‌المفردای‌فی‌العددالمفرد(من‌المتعدد المقول) الذی‌اریدالاخباربه(باعتبارحاله)ومرتبته (ثالث‌ثلاثة)(اواربعة) ای‌رابع اربعة(اوخمسة) ای‌خامس‌خمسة(بالاضافة) ای‌باضافة اسم‌الفاعل (الی‌عدد‌یساوی) ای‌ذلك المضاف الیه‌منه(عدده) ای‌عددذلك‌الاسم‌ومأخذاشتقاقه‌كما كان‌فی‌ثالث‌ثلاثة (اویكون) ای اوباضافته الی‌عدد یكون‌ذلك‌المضاف‌الیه‌عددا (فوقه) ای‌فوق‌مأخذ اشتقاقه‌كما كان‌فی‌ثالث‌اربعة اوخمسة اوستة‌ومعناه (ای‌احدها) ای‌المراد من‌الثالث احدمااضیف‌الیه‌من‌الاعدادالمذكورة‌ولماتوهم من‌قوله‌احدها‌ان‌المراد من‌احدتلك

علی‌الحروف ایضافیقال‌فی نحوجاءنی‌زید‌والزیدان والزیدون‌انها مرفوعة فقال‌والذی‌یغلب فی‌ظنی ان‌المتقدمین لم یضعوا القاب‌الاعراب ایضا‌اعنی الرفع‌والنصب‌والجرالا للحركات المعینة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم‌انهم یطلقون علی‌الحروف لقیامها مقام حركات الاعراب اسماء‌الحركات مجازافقولهم‌فی‌نحو‌رأیت الزیدین ان الزیدین منصوب مجاز فای‌شیء المانع‌علی‌هذا‌ان‌یطلق‌علی الحروف القائمة مقام حركات‌البناء اسماء‌تلك الحركات‌مجازافیقال‌فی‌لا رجلین انه مفتوح‌مثلا وهذا كما ترى قوله وحكمه‌قیل حقه ان‌یؤخر عن‌تقسیم‌المبنی‌الاانه‌قدمه لان‌غیره جعله تعریفا للمبنی‌فبین‌علی‌ان حكمه الذی لایعرف الابعد معرفته‌فعقب تعریفه‌بقوله وحكمه تنبیها علی‌وجه العدول ثم‌قیل وفیه‌نظر لان‌حكم‌المبنی‌مطلقالیس ذاك‌بل‌حكم ماناسب‌مبنی الاصل‌منه واماالذی‌بناؤه لعدم‌التركیب فحكمه‌ان یختلف آخره‌باختلاف العوامل وكلاهماردی‌اما الاول‌فلان‌التقسیم‌انماهو للخوض‌فی‌البیان بتعریف كل واحد من‌الاقسام وبیان‌حكمه وهذاحكم‌له

الاعدادهوواحدها سواءاعتبروقوعه فی مرتبة اولا واراد الشارح ان یفیده بحیث یندفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقا) ای لیس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) ای وقوع ذلك المفرد فی مرتبة من المراتب كوقوعه (فی المرتبة الثالثة اوالرابعة اوالخامسة والا) ای وان لم یرد به هذا الاعتبار بل ارید به علی اطلاقه (یلزم جواز ارادة الواحدالاول من عاشر العشرة) لانه یصدق علیه انه احد العشرة مع انه لیس عاشرها بل اولها (وذلك) ای وذلك الجواز (مستبعد جدا) ای قطعا یعنی كونه مستبعدا من المرام قطعی ثم شرع فی بیان مافوق العشرة باعتبار الثانی فقال (وتقول) (فی اضافة مازاد علی العشرة) یعنی فی اضافة المفرد الذی هو فی مرتبة من المراتب التی هی مافوق العشرة (حادی عشر احدعشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادی عشر (الی المركب الثانی) وهو احدعشر وقوله (ای واحد) تفسیر للمركب المضاف وقوله (من احدعشر) تفسیر للمركب المضاف الیه مع الاشارة الی ان الاضافة فیه بیانیة بمعنی من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسیر علی ماسبق من ان المراد بالاحد لیس علی اطلاقه بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الاخیرة بمعنی انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) ای عشر واحدات سابقة علی ذلك الواحد الاخیر وذلك الاخیر فی مرتبة اخیرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الی ان كلمة (علی) متعلق به لكونه مفعولا له لقوله تقول یعنی تقول كذلك فیما فوق العشرة وانما یجوز ان تقول كذلك للبناء علی (الاعتبار) (الثانی) لانه یقال كذا فی اعتبار الاول لانه لا یجوز فیمادون الاثنین ولا یجاوز العشرة كما سبق الاشارة الیه فی قوله الی العاشر والعاشر لاغیر (وهو) ای الاعتبار الثانی الذی یجوز فیه فیمادون الاثنین ومافوق العشرة (اعتبار بیان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصییر وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب اما علی انه حال من الثانی واما علی انه مصدر مفعول مطلق من تقول یعنی الابتداء من الحادی والتجاوز الی مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانی دون الاول وهو الاعتبار بالتصییر لا یتجاوز العشرة كما عرفت) فی قوله لاغیر ثم اشار المص الی جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقید الشارح بقوله (فی اداء هذا المعنی) للاشارة الی ان اداء هذا المعنی كما یكون بالقول الاول ویكون ایضا بقولك (حادی احد عشر) فالمعنی باق فی الصورتین ثم اشار الش الی محل الفرق بین القول الاول وبین هذا بقول (بحذف الجزء الاخیر) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) یعنی حادی عشر فان الجزء الاخیر ثابت فیه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله بحذف ای انما یحذف الجزء الاخیر من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بیان للمستغنی عنه وقوله (بذكره) بیان للمستغنی به یعنی لفظ العشرة فرغ عن ذكره فی لمركب الاول بسبب ذكره فی المركب الثانی) ثم اشار المصنف الی منتهی مایقال فی اداء هذا المعنی بطریق حذف الجزء الاخیر وفسره الش بقوله (وهكذا تقول) لیكون قوله (الی تسع تسعة عشر) مقیسا ویكون قوله حادی احد

مطلقا ای من غیر اعتبار انقسامه الی هذه الاقسام فمحله محله واما الثانی فلانه لاشیٔ من المبنی یكون آخره مختلفا باختلاف العوامل والا لكان معربا فان المعرب لیس الا ذلك علی ما احاطه به علمك فهو حكم المبنی مطلقا كیف لا واختلاف آخر غیر المركب باختلاف العوامل انما یتصور بعد التركیب لا قبله وح یكون خارجا عما نحن فیه بالضرورة قوله وبعض الظروف قیل وانما قال بعض الظروف ولم یقل بعض الموصولات مع ان ای معربة وحدها القلتها ولئلا یتوهم انه علی مذهب من جعله اللذان واللتان معربین لكن ینبغی ان یقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنی من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك وینبغی ان یقول وبعض الكنایات ایضا لیخرج فلان وفلانة ولیس بشیٔ لان مدار الحكم غالب الامر قوله المضمر ماوضع لمتكلم قیل المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقیق وضعها لجزئیات معینة لهذه المفهومات والتعریف اظهر فیما هو التحقیق وبهذا استغنت عما تكلف الشارح لاخراجهما وعلی طریقة النحاة ینبغی ان یحمل

عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (فتعرب)(الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) قال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الاخر وفى الاعراب ساكن الاخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منهما فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ماسيجئ او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الاتى بحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما فى ماعدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكرة بالتاء ومؤنثة بدونها فناسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر الاقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المص المذكر فى الذكر على المؤنث (لاصالته) اى لكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث فرعا له والاصل مقدم طبعا فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ماقبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

التعريف على ان المراد ماوضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يندفع افظا المتكلم والمخاطب وليس من فهم المقام لان وضع الضمائر لذوات المتكلم والمخاطب والغائب بالاتفاق الا ترى انك اذا قلت فخاطب بهذا الكلام المتكلم به لا يكون المراد بانا الا الذات والا لامتنع الحمل والموضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب وبهذا تبين فساد قوله والمراد ماوضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب كذلك فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لان مبنى هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانا انت ليستا كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين لهما باعتبار مفهومها القيد لكون كل منهما موضوعا للغائب وهذا الضمير ان باعتبار ذاتهما فاى حاجة الى قيد الحيثية قلنا الحاجة اليه لاخراج زيد اذا عبر به من المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه وضع لذات المتكلم والمخاطب لكن لا من هذه الحيثية وايضا هذه الحيثية لاظهار ذلك الاعتبار قوله ويخرج بهذا القيد قيل اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة فهذا افراد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير

(المؤنث)

المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شانه انه يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عدم التأنيث عما من شانه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله (لفظ) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ با الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقية او غير حقيقية فالحقيقية اما من العقلاء (كامرأة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقية فهو (غرفة او حكما) اى او كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله (او تقديرا) عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

(نفسى الفداء لسائل وافانى ٭ بمسائل فاحت كروض جنان)
(اسماء تأنيث بغير علامة ٭ هى يأتى فى عرفهم ضربان)
(قد كان منها مايؤنث ثم ما ٭ خيرت فيه باختلاف معان)
(اما الذى لابد من تأنيثه ٭ ستون منها العين والاذنان)
(والنفس ثم الدار ثم الدلو من ٭ اعدادها والسن والكتفان)
(وجهنم ثم السعير وعقرب ٭ والارض ثم الاست والعضدان)

الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد او المراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثانى فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر الغائب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ذلا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به ولا يذهب عليك مافيه من الاضطراب والانحراف عن سبيل الصواب كيف وبيانه ينطق تارة بان خروج المتكلم والمخاطب بما ذكر فيهما من قيد الحيثية واخرى بكون خروجهما بما وصف به الغائب وايضا فسر القيد بانه الوضع لاحد الامور الثلثة ويجب عما اورده على حيثية المخاطب الاولى بالحمل على ماجعله الشارح

(ثم الجحيم و نارها ثم العصا * والريح منها واللظى و يدان)
(والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن)
(وعروض شعر والذراع وثماب * والملح ثم الفأس والوركان)
(و القوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان)
(وكذاك فى ذئب فهد حكمهم * ابدا وفى حرب بكل مكان)
(والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد قط والقدمان)
(وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * سقر ومنها الحرب والنعلان)
(وكذك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها الشمش و العقبان)
(والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان)
(والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان)
(وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان)

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة اللفظ للاشارة الى ما قال المص فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجميع اى فى الثلاثى كنار وفى الرباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة فى تصغير قدم وورية فى تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان ثم شرع فى تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمونث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

رحمه الله حيثية اخرى مقابلة لها وفساد كل واحد من هذه الامور فى غاية الظهور وانما المراد افادة كون خروجها بقيد الوضع لاحدهما وذاك سر الافراد يدل على هذه دلالة قطعية قوله قدس سره فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب وبه ظهر ان ما سبق من قوله وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما مبنى على الفهم السقيم والله الهادى على صراط مستقيم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب الصواب ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهر الموضوعة للغائب قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد قيل جعل التقدم رتبة داخلا فى التقدم لفظا لكن تقديرا لانه انسب به منه لسائر الاقسام ثم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا لقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته ملبس مخل بالبيان وهذا الاعتراض مما اورده الرضى لكنه ليس بشئ لانه لا مانع لكونه مقابلا لكل منهما فهو مبنى على اعتبار المعبر وامر اللبس والاخلال بما لتبين المراد بمعونة لقاء بحيث لا يذهب الوهم الى خلافه قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان المرجع المتقدم ليس ملفوظا به ومذكورا لفظه بعينه وعين الشارح عين

من جملة علامات التأنيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذوانا (وزعم) اى ذلك البعض (انهما) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرهما بدون الياء ولولا الياء للتأنيث فيهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لاحتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء. وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات واخت وبنت لانها تاء التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق اى سواء كانت هاء فى الوقف اولا فلابد من التقييد بعدم الاصالة وايضا ان لم يقيد بالاخر دخل نحو تراث وتكلان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قيد الاخر بالاخر الحقيقى خرج نحو ضاربتين لانهما للتأنيث وليست فى الاخر الحقيقى وان قيد الاخر الحقيقى بالاخر لكائن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هى من الاصول وان اريد ان المراد من التاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثانى ان من المؤنث صيغا موضوعة كهى فى الضمير المنفصل وها فى الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضربين ونون ضربن وتا وته وهذه وهذى وكلتا وثنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخلة فى المذكر والبحث الثالث ان الالف قد يكون للالحاق فان اريد بالف التأنيث الالف مطلقا فلا يكون التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بها الف التأنيث يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول انا نريد بالتاء ما هو الاعم من الحقيقى نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى انا نقدر والتأنيث فى الامثلة المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسلم التأنيث بالصيغة طردا للباب وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف هو الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لا انه تعريف حقيقى يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما فى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث الذى سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيبويه فى الالف الممدودة انها فى الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما فى كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما فى سائر ودائر كذا فى المنهل وقال الجاربردى فى شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة

التسامح والتساهل ولا وجه لما قيل اراد بالذكر لا من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى قيل اى كان لفظ العدل متقدما من اجل المعنى وتقدمه فصير كأنه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغى ان يقول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وهذا عجيب جدا فان الكلام فى اثبات المتقدم المعنوى دون اللفظى حتى يكون سبيل الى هذا الوهم والقول بلزوم القول فكأنه متقدم من حيث اللفظ وبذلك سقط ما قيل على قوله وكأنه تقدم ذكره معنى الظاهر فكأنه تقدم ذكره لفظا فان مبنى القولين واحد قال المص والتقدم المعنوى كقوله تعالى هو اقرب للتقوى فان قوله اعدلوا لما دل على العدل صار كأنه متقدم من حيث المعنى وقد يكون ذلك من لفظ وقد يكون من سباق وسياق كقوله ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه موروثا فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا كلامه قوله فانما جاء فى ضمير الشان قيل لا يصح الحصر ولو كان راجعا الى علة المجىء كان قوله لانه انما جىء

هى الالفان معا دون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف ممدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها موصوفة كما مر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل الظرف وقوله (من) (جنس (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) كما فى غرفة (او تقديرا) كعين (او حكما) كعقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اي بلا وجود تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عيينة) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح اى يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شىء غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (او لفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء)

به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاء فى ضمير الشان قصدا الخ ولا يخفى انه لا سبيل الى احتمال وراء كونه راجعا الى علة المجئ ودعوى لزوم الاستدراك فى الكلام باطلة لان ما زعمه مستدركا مفيد لكونه المجئ به من غير ان يتقدم ذكره ولا يخفى انه لا بد منه وبه ظهر قصور العبارة المحررة قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور قيل الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور الثانى مرفوع ومنصوب وفساد هذا التعبير مستغن عن البيان قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن ويضربن لكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة ثم اجيب بانه اشارة الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يفته الماضى والمستقبل وغيرهما وانت خبير بانه لا سبيل الى كل واحد من السؤال والجواب لان المقسم هو اللفظ الحقيقى اى الضمير البارز قال فى الشرح شرعنا فى تقسيم المضمر لانه يوضع موضع الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك جاء المضمر وايضا قال هذا

(جوابية)

جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الى اذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة الاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ما هو شانه ذلك فهو ليس بواجب وماليس بواجب لايدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان استثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الش فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لايجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران لكون التأنيث (فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله (واستغنائه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء اى وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى

التمثيل الذى ذكرناه فى المرفوع المتصل انما هو باعتبار الفعل الماضى والمفعول مالم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفات لان لتلك الالفاظ تختص بها وكان القائل لم ير قوله فيما بعد والمرفوع المتصل يستتر الخ قوله وضمير المتكلم لفظين يدلان على ستة معان قيل ظاهره انه مشترك لفظى والحق انه مشترك معنوى فانه موضوع للمتكلم مع الغير اياما كان ذلك الغير وايضا دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى ولا شئ فى كلام الشارح قدس سره يشعر بكون دلالاته على معان متعددة بحسب اوضاع متعددة حتى يقال ظاهره انه مشترك لفظى بل كلامه صريح فى كون الاشتراك بحسب المعنى كما لايخفى على المتأمل الخبير وقوله ايضا دلالاته على اكثر من ستة معان وهم ناشى من عدم التأمل فان معانيه لاتزيد بصورة الاختلاف لاندراجها تحت هذه الستة والقياس على المثنى قياس مع الفارق قوله والخامس غلامى الى غلامهن ولى الى لهن قال المص وانما قلت غلامى ولى تنبيها على ان هذا المضمر قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف جر كما قلت فى المرفوع المتصل ضربت

تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا التوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الش الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث الافظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة واسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المص (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الاخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والش جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الش عليها فقال (ولو كان) اى المص (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا يوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى او فى ماسواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تميز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسن فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى كحكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه

وضربت تنبيها على انه يكون فى الفعل الماضى للفاعل والفعل مالم يسم فاعله ق, له كما يحذف فى آخر الكلمة المستترة قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المص وقال لا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ماسبق فى اوائل الشرح وقد عرفت حقيقة الحال قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ماقيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان وجوه استتار المرفوع المتصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا اوفوق الواحد وكأنه سهو من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق فى العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على مافوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا

كما تقول (وحضر القاضى امرأة) وكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لدفع) هذا (الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل لو قال العصام لظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءتنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هو له فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لا تجوز فى فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو حنيفة بعد الافحام كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقى سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا او لم توجد فلم يتناول المونث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعيه لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال (وحكم ظاهر الجمع) وقوله (لا ضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لا حكم الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا بالخيار فى التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار فى الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى

مطلقا اولا منصوبا لقوله يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا وانت خبير بان القائل مصيب فى قوله ذلك ولعل العبارة كما قاله اى واحدا او فوق الواحد وما قيل زائد من الناسخ والمراد بالواحد المتكلم وحده وبما فوقه هو اذا كان معه غير اعم من ان يكون ذلك الغير واحدا او اكثر وح يكون كلام الشارح موافقا لما ذكره القائل وعليه كلام المص فانه قال كقولك اقوم فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان معه ما يرصدك اليه فيجعله كغيره من المضمرات لان الهمزة تدل على انه للمتكلم المفرد والنون تدل على انه لاحد الاربعة قال فان قلت كيف آتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس مغتفر فى غيره من البارز والمنفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن فلان يغتفر مع تحقق الخفة اولى قوله وفى الصفة مطلقا قيل ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفرد الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء (اوجاؤا) اى او الرجال بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للمجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لوكان) علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم لانه لوكان اى المسند اليه جمع المذكر السالم (لم يجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث (او كان واحده (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو ولا غير) اى لا غيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجئ فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك (الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر للعاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايام) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيجئ من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير

(النساء)

سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا اوغيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى وليس بشئ لان قول المص سواء كانت اسم الفاعل لا يشعر بكون مطلقا حالا من الصفة لفساد المعنى وايضا المضمر فى قوله وسواء كان مفردا لا يكون الضمير لذلك ايضا بل هى الصفة كيف والعبارة فى بعض النسخ هكذا وسواء مفردا قوله والا اوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة هذا وهم لان المراد من المفرد والمثنى ذاتهما او ماصدقا عليه اى سواء كانت هذا الشئ او ذلك الشئ وانما يلزم ماقاله لوكان المراد بهما المفهوم ليس فليس وكونه ظرفا بمعنى زمانا مطلقا بعيد من الاعتبار بل الظاهر المتبادر كون التقدير ويستتر فى الصفة استتارا مطلقا قال المص انما جئت بمطلقا ليفيد ان الضمير المرفوع لا يكون فى الصفة الا مستترا كقولك زيد

النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المماثل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولم يكن ذلك الجمع المماثل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين مماثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلا كالنساء او من غير العقلاء (كالعيون) وهو الجمع العين المؤنث سماعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يماثلها) اى يكون مماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون المماثل (جمع المذكر غير السالم) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت وفعلن) ففسر الاول بقوله (اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضمير فعلن) ولما كان الضمير فى فعلن هو البارز فسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته وكان التاء علامة له فسره بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع المؤنث سواء كان عاقلا اولا (واما فى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى الجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل فى المنفى اى لم يوجد اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع قوله لا اصل له وداخل فى النفى اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان فى الثانى كمالين دون الاول فان فيه كمالا واحدا وهو كونه من العقلاء واما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وما ليس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيها يومى الى كون الامر ههنا على وجهين حيث قال (وفى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) هو (ان النون) اى الضير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا (كالواو) اى كما ان الواو (وضعت لجمع العاقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلا كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والعيون على

ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات قوله فلو كانت ضمائر لاتغير الظاهر فى قوله فهما اى الالف والواو فى الصفة حرفا التثنية والجمع قوله او بالفصل الواقع لغرض قيل لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا يدعوا اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل وليس بشئ لظهور ان غرض الشارح افادة ما هو اولى بالتعلق به قوله اى حذف عامله قيل ينبغى ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال كقولك زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله من الاتصال وكان الامر التبس على القائل مع كون اللفظ صريحا فى افادة الحق وهو ان يكون العامل محذوفا فانه يتعذر ان يتصل به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما كقولك ان انت قمت قمت ومنه قوله تعالى قل لو انتم تملكون فكيف يتصور احتمال كون العامل والمعمول محذوفين حتى يهتم بدفعه وبيان ان المحذوف هو العامل فقط قوله لانه لما انفصل الضمير

عكس ماوجهه الشارح وانما حمل المؤنث على غير العقلاء (اذالاناث) اى لان الاناث وقوله (لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (يجرين) اى انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجرى مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ماحققه الشارح ولغير العقلاء على ماحققه الهندى تبعاللرضى فنحو الايام مضين ليس بحقيقة عند الشارح لانهاليست بمؤنث وحقيقة عند الش الرضى لانها من غير العقلاء ولمافرغ المص من مسائل المؤنث شرع فى بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) اى الاسم الذى يطلق عليه المثنى وهو فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم (لحق آخره) ولمارجع ضمير آخره الى ماوكانت كلمة ماعبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ماهو المراد فقال (اى آخر مفرده) يعنى المراد باللاحق مالحق آخر مفرده لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الاخر وبين الضمير المجرور (اوقدر) اى اوالتوجيه فى تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع الواحقه والمعنى على تقدير الاول ان المثنى هى الصيغة التى ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثانى ان المثنى هو المفرد واللواحق اى بمجموعهما فيكون المراد بالاخر هو آخر المثنى فمال الاول ان المثنى كل مفرد لحق آخره الف اوياء مع نون مكسورة ومال الثانى ان المثنى اسم فى آخره الف اوياء مع نون مكسورة ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اى وان لم يقدر المضاف وقولنا مع لواحقه (لايصدق التعريف) اى تعريف المثنى على فرد من افراده (الا على مثل مسلم) اى على لفظ مسلم المفرد الذى هو جزء (من) لفظ المثنى الذى هو لفظ (مسلمان) مثلا فى حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) فى حالة النصب او الجر (كمالايخفى) لان الملحقات انما تلحق باخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل فى افراد المحدود فيكون التعريف مانعا وجد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذى يلحق باخره اى باخر لفظ مسلمان او مسلمين الف اوياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الالف اوالياء باخر لفظ مسلمان او مسلمين ولايخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى هو المسلمانان او المسلمين وكذا ناصرانان وضاربانان فلايصدق التعريف على شئ ولما كان الاحتياج الى هذين التقديرين الا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لااحتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اى فى تعريف المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعنى ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو ان يكون فى آخره الف ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب فحينئذ لايحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه

على خلاف الظ قيل الاولى انه جعل انفصال علامة الى ماهو خلاف ثم وجه بجعل الانفصال علامة خلاف الظاهر اولى لماهو خلاف الظ والاحسن ان المقام يقتضى الاتيان بالظاهر فى مقام الاتيان فالضمير فيه حل محل الظاهر فكمالايتصل الظ لم يتصل المضمر ولايخفى ان مقتضى لما جعل جوابه ماضيا وليس مما يلتفت اليه لان مجرد الانفصال لا يكون علامة الرجوع الى خلاف الظ فكيف يكون القول بانه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ماهو خلاف الظ اولى مما قاله الشارح قدس سره وما زعمه احسن مما لامساس له بالمقام وانما جعل المضارع جواب لما لنكتة هى اظهار استمرار وافادة انه كلما كان كذا كان كذا فتدبر قوله انما قال من هى له دون ماهى له قيل ان الاولى بل الصواب ماهى له وماذكره من النكتة لا يسمن ولا يغنى من جوع مع ان كون العقلاء اصلا فى جريان الصفة عليهم مم اذ الاصل ماهو الاكثر وليس بشئ لان اثبات الاحكام من النعت والحال ماغير مما لذوى العلوم غالبا فهى اصل فى ذلك كما اعترف به حيث

(انه)

انه مالحق اخره مفرده واو اوياء مع انها جمع لامثنى فلايكون التعريف مانعا واجيب عنه بتحرير المرد بان المفرد ههنا يراد به ماهو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع ماهو مفرد للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على مايقابل التثنية وعلى مايقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظا انما مشترك بين تثنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات فلايصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفرده الف ونون لان مفرده من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقديره قولنا مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذى حذفت نونه بالاضافة فى نحو مسلمان بلدة لانه على هذا التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف اوالياء والنون ولانون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لاينافى كونها جزءً من الدال لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون فى حال الاضافة مقدرة ورد بان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لاتقدير للتنوين مع الاضافة كذلك لاتقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون كالتنوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التنوين والحركة لايوجد ان الابعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولامعنى لجعلها عوضا عن الحركة اوالتنوين كذا فى الامتحان وسيجئ فى كلام الشارح مايخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستغناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف لفظ اللحوق كما لم يكن فى عبارة اللب متن الامتحان اما على عبارة المصنف حيث ادخل اللحوق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على وجه اللحوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدود يعنى ان المثنى قسمان احدهما مالحق آخره الف وهو ماكان مرفوعا والاخر مالحق آخره ياء وهو ماكان منصوبا ومجرورا كما فسره به فيما سيجئ ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحترز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح (ماقبلها) ثم اراد يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتى النصب والجر) للاشارة الى محل الياء وهو حال النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ماقبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ماقبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى فى المثنى وبين التى فى الجمع لانها فيه مكسور ماقبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة فى المثنى بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ماقبل الياء فى المثنى ويفتح فى الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونها اكثر تداولا فى الالسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له جموع مكسرة كانت معينة له فى الاستعمال فكان استعمال السالم

قال اذ الاصل ماهو الاكثر ويجوز ان يكون من بمعنى ما كما ثبت فى عدة مواضع وماذكره الشارح احسن قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال قيل لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية من النحاة لامن العرب وحكاية سيبويه من النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانت خبير بانه لا يعلم هذا من ذا وانما يكون كذا ان لو لم يتصور حكاية سيبويه من العرب فى شئ وبانه لايستفاد ضعف ذلك من نقله من النحاة دون العرب وانه كثيرا ماينقله فى كتابه من النحاة مايعتنى به وكثيرا مايقيس مالم يسمع على ماسمع ويحكم بجوازه من غير ضعف نعم يستفاد ذلك من قوله انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها ثم ان سيبويه الزم النحاة القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهانى تجويز منحتيننى اى منحتنى نفسه وهذا دليل على انهم لايقولون به قوله لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى ولو غيره الى

منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية مايعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب ان يتعين لها ماهو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع معطوف على احد الامرين المفهوم من الداخلة فى التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق او حال من النون اى انما لحقت النون فى آخر المثنى على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التى مفرده مطلقا (او) عوضا عن (التنوين) الذى فى المفرد العارى عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى فى الجمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة كون المثنى مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع ثلاث منها موجودة وواحدتها مفروضة اما الثلاث الموجوده فاحديها تحقيقية واثنتاها تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهى (فتحة ماقبل الالف و) اما الموجودة التقديرية فهى (الالف التى) هى (فى حكم الفتحتين و) اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحوق) اى ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء والنون (وحده) بدون الملحوق هذا يلائم لتقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحوق) اى مع صيغة المفرد وهذا يلائم لتقدير مع اواحقه ولما كان بين كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتماله) اى فى اشتمال اللاحق او تعريف المثنى (على لحوق النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحوق النون (على ذلك) اى على ماسيجئ فى قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون لما كانت عوضا عن التنوين او الحركة لم يبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما فى باقى اللواحق (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية مافى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ان يكون ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان يكون دلالها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحوق وبواسطة الالف

ما هو المتبادر فى التصريف لكان اولى وفى تغييره مع فوت كمال الموافقة ابهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم وليس بذاك لان الغرض المسوق له الكلام ههنا غير ماسبق له فى التصريف وامر الابهام هين قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة قيل ونون الوقاية مبتدأ ومع الياء خبره ولازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون اه وقوله ويختار فى ليت الخ وقوله عكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله ويختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل اوقرينة على ان المراد باخوات ان ماعدا ليت ولعل وذلك من عجائب الاوهام لظهور ان لا سبيل الى كون لازمة ومابعده من الجمل احوالا للفساد الظاهر قال المص وهذه النون تلزم ياء المتكلم مع الفعل الماضى لزوما فلا يجوز حذفها بحال وكذلك المضارع العرى من نون الاعراب ومن ذلك علم ان الاتيان بقوله الياء وعدم الاكتفاء بالخبر اعنى لازمة انما كان لافادة لزومها الياء بمعنى انها لا توجد بدونها فانها انما جئ بها لتقى آخر الفعل من الكسرة كما هو الظاهر من التسمية بنون

اوالياء المفتوح ماقبلها لان النون لووجدت مع الواو اومع الياء المكسور ماقبلها تدل بواسطهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لماورد فى الحواشى الهندية حيث اراد بالدالة معنى الملحوق بقرينة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة فى ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلاواسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما اجمع عليه من كونه علامة التثنية الالف اوالياء واما النون فهى عوض عن الحركه اوالتنوين فى المفرد وماذكره على تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف اوالياء والنون الدلالة بل مجرد الحاق الالف اوالياء انتهى يعنى ان قوله على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما اجمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان) متعلق بقوله ليدل اى انما الحق باخره هذه الملحقات ليدل بعضها على ان (معه) (اى مع مفرده) يعنى مع مدلول مفرده وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقرير المفرد فى التعريف انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى ما فى ما لحق آخره كذا فى المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل ذلك المفرد وقوله (فى العدد) بيان لوجه التشبيه المفهم من قوله مثله يعنى ان المراد بالمماثلة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هى المماثلة فى العدد (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كونه ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال فى المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ويجوز ان يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفرده) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المقدر فى التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كما مر ولما كانت المجانسة بين الشيئين تطلق على معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثله دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والمفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون اوالياء والنون وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الاخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصام ان

الوقاية ثم نقول لو ترك الشارح قوله اذا لحقه تلك الياء كان اولى قوله لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر قيل وهى كسرة تكون فى آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الجر لانها لكونها على حرف واحد ليست كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقى الماضى عن الكسرة الخ اتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه وليس بشئ قوله و بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق عروضها لم يعلم مما سبق لزوم الكسرة للاخر حتى يفرع عليه بيان عدم ورود ما كان الكسرة عارضة فيه اللهم الا ان يقال يستفاد ذلك من وصف الكسرة بالمختصة بالاسم فان شانها اللزوم دون العروض ولا ينبغى ان يتوهم من كلامنا هذا الاعتراف بما سبق من القائل لظهور الفرق بين الاعتبارين وما قيل من ان العروض مشترك بينه و بين ماقبل الياء وانه يقوى مما تلشها للجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك

قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما نبينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الش المماثلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلائم لقول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس ولما اريد بالمماثلة هى المماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الاخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به لاسم المفرد الذى (يماثله) اى يماثل المفرد (فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله) اى قول المص (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا مخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف والياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تثنية القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فرد هذه التثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركا بينهما كما فى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران او حيضان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لبعضهم) ثم انه لما ورد النقض عليه بباب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى ينقض (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (بالقمرين للقمر والشمس) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكونه القمر مذكرا والشمس مؤنثا سماعيا وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (الاب و) الاخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض (ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما) اى ذانك المعنيان احدهما (القمر و) الاخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا

بانه كالسكون حيث لم يعد بها المحذوف لالتقاء الساكنين فيه انه ليس المراد بالعروض هناك مجرد ثبوت الشئ بعد ان لم يكن والا لكانت لكسرة المختصة بالاسم متصفة بالعروض وانما المراد ما يقابل اللزوم كما اشير اليه ولا ريب فى لزوم نون الوقاية وما زعمه اولى من التمسك بما تمسك به يرد عليه ما اورده جمله سبب الاعراض وهو حصول القوة بالمماثلة فاذ ما كان امره هذا كيف يكون فى حكم السكوت قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما هكذا قيل وقيل انه من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص وقيل هو مبنى على عدم عموم المجاز يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها قوله ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون

(النقض)

النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لا نسلم ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يأول الاسم) اى اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى بالاب (يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب ادعائى الذى هو الام فاذا كان امر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيثنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذلك الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل القرئين تناف لانه لو جاز اعتبار هذا التاويل فى مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه فى مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسميه لاحدهما بان يكون اسم القرء موضوعا لاحدهما كما فى الاب ويكون الاخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء (موضوع لكل واحد منهما) اى الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (وليأول) اى وليأول مفهوم القرء بهذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل) به (مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر (فيثنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر (قلنا) اى فى جواب هذا الابطال بمنع ملازمة الشرطية القائله بانه لو جاز الاعتبار ههناك للزم جوازه هنا بانه لا نسلم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة فى صحة هذا اعتبار لكن الكلام) ليس فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الائمة (والمص اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص

فيه اختلاف اذ كونه على صيغة مرفوع منفصل متفق وان اختلف فى كونه ضميرا مرفوعا كما سيجئ وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وامرا متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده هكذا قيل والامر ليس كذلك فان المص صرح بمراده قائلا وانما قلت صيغة مرفوع تنبيها على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغة فيجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سيأتى هذا كلامه وهو مراد الشارح قدس سره قوله يسمى هذا المرفوع فصلا قيل الاولى تسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد وليس بذاك قوله اقتصر على مثال العلمن وقيل اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل الاستغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى وليس بشئ قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ قيل لو كان معنى الجعل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله فى الاستعمال من

التى وضع لفظ زيد لها باوضاع متعددة فى المفهوم الذى هو من سمى بزيد لا لانها مشتركة فى لفظ زيد كما فى مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار لكون الاعلام كثيرة الاشتراك فى التسمية فيأول اولا بالمسمى بزيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله (يأول بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هى لاطلاق لفظ عمر على ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والاخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة فى الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان فى الاعلام المشتركة علتين احدهما كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (و) لهذا (قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لتثنيتها) اى لصحة جعلها مثناة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (مجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى مجرد الاشتراك اى مجرد الاشتراك فى اللفظ والاتفاق (فى الاسم) فى صحة تثنية الاعلام وجمعها لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف به المصنف (بخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يشترط فيها الاشتراك فى المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما (فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك فى الاسم (ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المص لانه غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية فى معنى وان كانت علما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالمقصور الخ فقال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد) وقوله (مما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد فى بعض مادة من المواد من الاخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفا مقصورة او ممدودة حيث يمتنع مع وجودهما الحاق الالف (اراد المصنف ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه) اى الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراءه (لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق اليه التغيير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصور) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا خبره يعنى وحكم المقصور ولما كان المقصور فى اصطلاح النحويين مشتركا بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها همزة تقتضى مدها فسره الشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ متصفا بمفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشئ وذلك سقيم اولا فلان مدار هذا التفسير ليس ما زعمه من اعتبار جعل الشئ مبتدأ بمعنى الحكم بكونه مبتدأ كيف ومعنى قوله قدس سره والا فالاعراب لا يعرف المبتدأ والخبر انه ليس معنى مبتدأ الحكم بابتدائية واما ثانيا فلان معنى جعل الشئ متصفا باخر وصفه به ومن المعلوم ان العقلاء لا يصفون شيئا بما لا يعلمون مفهومه قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع الضمير قيل مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متاخر فهو اخرجه فى هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه فى غاية البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم

(للايذان)

للايذان الى ان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا الا انه لو اريد المعنى الثانى لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذوا قفت عليه ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى و بين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (و) اى ويسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس من الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن العنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشرنا اليه آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان لكن لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر فسره بقوله (حقيقة) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان) تثنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا او ياء (ولم يمل) اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة امالة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة وبالالف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمى (بالى) يعنى كونه علما له لا فى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم

من الاسمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه و هو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجل ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل ذكره ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير او بجملة معترضة ومن الظاهر ان مراد الشارح لو قيل وبتقدم ضمير غائب من غير ان يقال قبل الجملة لانفهم منه ان الغرض بالافادة لزوم التقدم بدون سبق المرجع وهذا يكون على وجهين احدهما ان يكون قبل المفرد وثانيهما ان يكون قبل الجملة وعلى كلا التقديرين يحصل المتاخر هناك وهو اما الجملة بتمامها او شئ من اجزائها ولما كان المط هو الثانى اعنى كونه قبل الجملة اتى بهذا التركيب و اذا عرفت ذلك فساد قول القائل اخرجه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع فانه قدس سره قد اعتبر مقتضى التقدم وانما قال كذا ابرازا لكون عدم السبق لازما واظهارا لكونه مرادا فى المقام وعرفت ايضا ان قوله اخرج التركيب عن مقتضاه مما لا حاصل له جدا

ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى) وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسره بقوله (اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرباعى والخماسى لا الثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لما فى قوله غير ما يعنى ان المراد بما فيه هو الرباعى اى المجرد (الثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى المزيد على الثلاثى وللخماسى والسداسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت) جملة جزائية يعنى ان كانت حال المقصور كما ذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب (الفه) (واوا) لتمكن الحاق الف التثنية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى او فى الحكم كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام فحينئذ يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا او ان يكون مجرورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى هو الواو مقطوعا او موهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف المقصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رحى) لان الف التى فى آخر كلمة رحى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصلها ياء لا فى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان) يعنى ان يكون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد (او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل كذا فى الرضى و قوله (وقد اميل) جملة حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه مما لا وقوله (كمتيان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا وهو بفتح الميم والتاء بعدها ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفرده ياء (فى متى) اى فى تثنية متى فانه معدوم

وان قوله التقييد لاخراج المفهوم من الاعمية اخراج لا مقال ذلك واحترازعنها فقد تبين لك مما ذكرناه ان كلام الشارح مما لا غبار عليه واما ماذكره القائل وحكم بعدم بعده فما لا يلتفت اليه قوله اى قبل هذا الجنس من الكلام بمعناه اللغوى اى ما هو اعم من المفرد والكلام والا فهو يتقدم نفس الكلام لانوعا منه ثم اعلم ان الحامل على ذلك التفسير التكرير الجملة فى التركيب فان الظاهر منه ان ليس المراد واحدا والا لوجب الاضمار لحمل الاولى على الجنس والثانية على الحصة منه ولعل الاولى ما ذكره الهندى من ان المص وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن لان عود ضمير انسان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمير فكان من مظان التقرير قوله فانه لا دخل فى التسمية فى هذا الحكم قيل لا يقتضى الدخول فى القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلية لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد ضمير الغائب وتعيينه وانت خبير بان هذا الامر حاصل فى صورة الاعتراض فالقول بدخوله فى القاعدة لذلك هم قوله وايضا يلزم استدراك قوله الخ قيل فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذا

الاصل وقد اميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفرده الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (اوكان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى بينه بقوله والا هو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد الذى كان مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى) فان الفهما اصلية لان كلمة الى على اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف وآخره الف وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحبلى) فانه الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة جزئية لقوله والا والتقدير (اى فالفه مقلوبة بالياء) يعنى ان كانت حال المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما فرغ من حكم الممدود انا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله فالمقصور واعلم ان الهمزة التى فى الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع فى بيان حكم الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعنى المراد بالاصلية هى الهمزة التى ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (تثبت) اى ان كانت همزته اصلية تثبت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (فى الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سيذكره وقوله (لاصالتها) متعلق بقوله تثبت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثاله (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجديد القرآن (او) موضوع (للمتنسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقرأة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو وفى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لايكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ وجمعه قراؤن وقوارئ انتهى وعلى كلا من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى تثبت فيقال قرآن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكى ابو على) يعنى السيرافى (عن بعض

الجملة دون آخر من تميز او حرف تفسير ثم فيلم اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى تفسير ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه فى المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسير الضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين فى المقام وذكره على الابهام فقسر دونه خرط القادر وكلاهما باطل اما الاول فلضرورة ان الضمير المتقدم على الجملة المشروط بكونه ضمير شان الجملة او قصتها لا يحتمل ان يكون مفسرا بشئ سوى هذه الجملة لانه ضمير هذه الجملة فلا يكون له مفسر غيرها فيكون قوله مفسر بالجملة بعده مستدركا لا محالة فيجب ان لا يكون بيان التسمية داخلا فى القاعدة واما الثانى فلما ذكره المص وغيره من ان هذا الضمير على خلاف باب الضمائر وانما وضعوه لغرض التعظيم فى القصة لان ذكر الشئ مبهما ثم تفسيره اوقع من نفس من ذكر مفسرا من اول الامر فقد روا لذلك الحديث المعهود فى الذهن ثم اضمروه لهذا الغرض وجعلوه غائبا لانه الغائب

العرب قلبها) اى قلب الهمزة الاصلية فى تثنية (واو آنحو قراوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا فى نفسه ثم شرع فى بيان الحكم الثانى بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هى مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمرا بالفين) ثم فصل الالفين بقوله (احديهما للمد فى الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدال اشئ بل لمجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التى للتأنيث (همزة) لا للزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الالف الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف اذا وقعت بعد الالف الزائدة تقلب همزة وقوله (قلبت واوا) جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزة للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنية واوا على طريق الايجاب (فيقال) فى تثنية حمراء (حمراوان) وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما فى الاصلية ولم يجز فيها الامران كما سيجئ (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا مخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) اما حال من الضمير الذى فى لفظ ثقيل اوخبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الف اوحرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف ان الهمزة اما الف متحرك اوالف ساكن ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما فى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيلا لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغى ان لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لا تقع تلك الهمزة بين الالفين احديهما الالف الممدودة والثانية الف التثنية ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم ثبتت تلك وقلبت هذه فاراد ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فناسبت الواو الهمزة واشتركتها فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييد لاقربية (الواو) الى (الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة

(مضمومة)

على التحقيق وسماه النحويون ضمير الشان والقصة لانه فى التحقيق اضمار لما فاضافوه الى ما هو ضمير له كما تقول فى زيد ضربته الهاء ضمير لانها المراد بالاضمار فلا يستقيم تفسيره الا بها هذا كلامهم واذا كان شان ضمير الشان ما ذكر كيف يتصور جمله كذلك واعتباره بحيث يخالف موضوعه قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم قيل لما رأى ان توجيهه السابق لقوله يتقدم بعيد ايده يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالات بانتقاض القاعدة به وليس الامر كذلك وانما يقول لو لم يفسر قوله ويتقدم بكون التقدم على المرجع او بان يقال اى يتقدم ذاك الضمير على ما يتقدم عليه من غير سبق مرجع لصدق المذكور فى الكتاب على ضمير سبق مرجعه كما يظهر من المثال قوله واذا كان متصلا يكون مستترا

مضمومة قلبت الواوالبها (فى مثل اقتت) من الافعال (و) فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهماان تكون الواو مضمومة فى اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولمااختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهبان آخران من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (وربما صححت) يعنى ان عند البعض تثبت تلك الهمزة كما تثبت فى الاصلية (فقيل) فى تثنية حمراء (حمرا آن) باثبات الهمزة بين الفين (وحكى المبرد عن المازنى قلبها) اى قلب الهمزة التى للتأنيث (ياء نحو حمرايان والاعراف) اى المسلك الاعرف (قلبها) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهى جملة وان كانت للتأنيث اوعلى البعيد وهى جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الا مركبة من حرف الشرط ومن الحروف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا فى الصحاح من علب فاذا لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو اوياء (فان همزته) اى همزة لفظ علباء (للالحاق) اى الحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو اوياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداى) وهو من الردية وقال فى المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او فى حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حربا آن لكونها فى حكم الهمزة الاصلية والمحذوف العجز نحو اخ واب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفى نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجى وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشئ قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة فى الصورة الاولى) اى فى مثل علباء الذى همزته للالحاق (منقلبة عن واو اوياء)وقوله (ملحقة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملحقة يعنى ان الهمزة فى الصورة الاولى كان اصلها واوا اوياء زيدت للالحاق بالاصل كسين قرطاس (وفى الاخرى) اى وفى الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واو اوياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) فى كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلى والاخرى ملحقة بحرف اصلى

وبارزا قيل فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل وكان القائل لم يدر ان ليس البروز والاستتار من اقسامه الاولية بخلاف الانفصال قوله فان كان عامله معنويا قيل لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا وانت خبير بان مراد المص ما قاله الشارح قدس سره فانه قال فيكون متصلا ومنفصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل واعتبر فيه قياس باب الضمير فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غائب فى فعل فلا يكون الا مستترا واذا وقع منصوبا فلابد ان يكون بارزا الا يستتر المنصوب ثم قال الرضى ويكون منفصلا اذا كان مبتدأ واسم ما لكنه منظور فيه قوله مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة قيل فيه بحث لان ان المفتوحة كمدزنة وان المكسورة كفر وليس مما يلتفت اليه اجماعهم على ان المفتوحة لاقوى شبها بالفعل من

(فثبتت) تلك الهمزة (فى الصورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو اوالياء الاصلية (كما فى قراء) اى كما ثبت فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين هو (قلب الهمزة واو) فيقال علباوان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراء (فشابهت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همزة حمراء) واذا كانت كذلك (فانقلبت) على صيغة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك فقلبت الانقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء (واوا) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفية) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المص حيث قال والا فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشارة الى الوجهين المذكورين فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز ان يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لا يجوز فى تثنيته (الا احد الوجهين اما (ردا آن بالهمزة اورداوان بالواو) ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المص هو اختلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان التثنية فيما اذا كانت همزته منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه (ردايان بالياء) اى بالياء التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بنكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين والجهين الاخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه وقوله (لا اشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) اى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام) فى كلا المصنف فانه للعهد الخارجى ههنا فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى ههنا انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة اعتراضا منه على المصنف فمورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكنا قد تصفحنا) اى تتبعنا وهذا منع قوله لكن المشهور يعنى لا نسلم ان اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تتبعنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها) اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) ان من الاثر الذى (حكم) على صيغة المعلوم اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فما وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدنا فى كلام الرضى هو انه (قد تقلب المبدلة من اصل)

(وقوله)

المكسورة لفظا ومعنى اما لفظا فلانها مثل شد ومد وعلى افظان يأن اتينا واما معنى فلدلالتها على معنى زائد على التأكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التأكيد وهو معنى الزوائد وكان مراد القائل ان جهة كونها اقوى كونه على زنة مد وهذا ليس بتام لان ان ايضا على وزن فر بكسر الفاء وانت خبير بما فيه على انه يكفى لكونها اقوى تحقق الاشبهية من جهة المعنى قوله وهى ذا اى اسماء الاشارة ذا حال كونها قيل فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع ولولا هذه النقضية لكان لتوجيه الفضيلة والجواب أن الخبر المحمول هو المجموع لكن لا يلزم من ذلك عدم صحة الحالية لانه يبين الهيئة الفاعلية باعتبار انه اسم الاشارة لا باعتبار انه اسماء الاشارة قوله ان هذان الساحران على احد الوجوه نقل منه ان ثانى الوجوه كون ان بمعنى نعم وهذا ان مبتدأ ولساحران خبره وثالثها حذف ضمير الشان اى انه هذان لساحران واعترض على الثانى بان لام الابتداء

وقوله تقلب انما ينبى عن ضعف هذا الوجه لا عن قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجه يعنى انه اذا اريد تثنية ما فى آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا اوياء قد تقلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) اى قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء) نحو رداء فيكون الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان اصلها واوا اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المص. والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد تقلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واوا تقلب اليه فقط وان كان ياء تقلب ياء كما تقلب واوا اكتفى الش بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن الاثام فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية فعبارة المفصل هذا وما فى آخره همزة لا يخلو ما ان يسبقها الالف او لا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء او زائدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء ففى هذا الاخير تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس فى البواقى ان لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء اومنقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد تقلب وهو اكثر فى افادة الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى من مسائل المثنى فقال (ويحذف نونه) (اى نون التثنية) (للاضافة) وقد فسره الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليخذف لان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفهوم مالا فيه كما فى المعرب ثم بين علة حذفها باضافة الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها) بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون والاضافة ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقى باقيها على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذفت تاء التأنيث) ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موفقا للقياس ومخالفا له وصفه الشارح بقوله (التى قياسها ان لا تحذف

لا يدخل على خبر المبتدأ وعلى الثالث بان حذف ضمير الشاذ ضعيف قوله وته وذه بقلب الالف والياء اى الالف من تاء والياء من ذى فالاظهر والياء هكذا قيل وهو سهو ظاهر لان الكلام ليس فى الهاء بل فى ته وذه فلا يصح الانفصال قوله ولا يثنى من اثباته قيل اى لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير وفساده اظهر من ان يخفى قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك قيل يبعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك وكأنه غفل من شيوع استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين ثم يبعده الايهام المنافى لمقام البيان قوله او لا يصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة قيل بنى تفسير الكلام على القولين فى الافعال الناقصة القول الثانى انه لا حصر لها والاول انه منحصرة فيما ضبط وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا تنفك من الاحوال فالمنصوبات

عن آخر المثنى كشجرتان و تمرتان) ليكون اشارة الى ان حذفها (فى خصيان واليان) (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الالف التثنية لكن لا وجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا فى جواز الاثبات اتفاقا ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرهما (ان كل واحدة من الخصيين والالين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما (لما اشتد اتصالهما بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والالين بالمفرد الاخرى من كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى (بحيث) اى اتصالا ملابسا بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية او الالية (بدونها) اى بدون الخصيه الاخرى او الالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنين فى منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث تدخل فى الاخر واللازم منه ان يقول خصيينة والينة ولما لم تقع التاء فى الاخر على مقتضى هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلة وههنا مفرد وقع فى وسط الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه) اى فى حشو ما هو بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجها آخر فى حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف ههنا ليس على القياس وعلى عدول عنه بل هو مبنى على اختلاف اللغة فى مفردهاتين الكلمتين فان فيهما لغتين احديهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وثانيتهما (خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا) اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثير وهذا مراد هذا القائل ولكن ضعفه الش اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذفت ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة فيما بين المسئلتين من تغاير العبارة حيث قال فى المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع وفى المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضى فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية فى حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اتى) اى اتى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) فى الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف

بعد ما احوال وقد ما هو الراجح فى البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر فى محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظ والظ انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول بمجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسيرله ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها لا الا مأخوذا معها وعلى هذا ينبغى ان يسلك فى بيانه ما اشتهر فى امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفى البيان والدليل فالمعنى هنا ما لا يكون جزأ الا مع صلته ولا يخفى عن الفطن المصنف ان الحق بيد الشارح فان كون جزأ تمييزا اسد وانسب وليس تم من الملتزم بعده ذكر المنصوب حتى يكون جعله حالا اوفق بما تقرر فى محله ولو قال اى لا يكون جزء تاما لكان عين ما ذكره فى افادة المعنى الاول فيلزم الالتباس ح من جهة اللفظ فاختار بصير ليتضح الحال فى بادى

(قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس فى مادة مخصوصة) وهى مادة الخصية والالية (فلهذا) اى فلوقوع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى) اى المصنف (فى بيانه) اى فى بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع فى بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع (مادل) ولما كان فى المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفرده مع الزائد التى تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفرده فبالاعتبار الاول تكون الزائد حروف معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاعتبار الثانى تكون الزائد حروف مبنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلة فيكون اسما كذا فى شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثانى بقرينة ذكر المجموع فى ابواب الاسماء فسره الشارح بقوله (اى اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل على (جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله فى هذا التعريف كاستعماله فى تعريف اسماء العدد فى كونه اعم من الاحاد جملة ومتفرقة طائفة طائفة اواثنين اثنين اوواحدا واحدا فيدخل فى قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلا هكذا فى العصام وقوله (اى يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الاحاد (القصد) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجئ ان هذا القيد مع قوله (بحروف مفرده) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسره الشارح بقوله (اى بحروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الاحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة (لمفرده الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغيير جملة تلك الاحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملابسة وما صفة للتغيير ذكر للابهام يعنى بتغيير اى تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد اوحرفين اوحروف (اونقصان) كحذف التاء من المفرد (اواختلاف) يعنى اوكان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة اوحكما) كلفظ الفلك كما سيجئ وانما قال هذا ليدخل فى الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفرده ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما فى الحكم لا فى الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار فى قوله بحرف مفرده) وهو

النظر وقد قال قدس سره ان المراد بالجزء التام ولا يحتاج فى كونه جزاء اوليا للتركيب الى انضمام آخر معه كالمبتدأ والخبر ولا ريب فى ان الموصول لا يكون جزأ كذلك بدون الصلة واما اذا انضم الصلة اليه يكون طرفا من التركيب مستقلا فى ذلك مثل المحكوم عليه والمحكوم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون بدونها محكوما عليه ومنع ذلك ودعوى كون الموصول وحده احد هذه الامور امر قبيح والاستدلال على ذلك بانه لا نصيب للصلة من اعراب الموصول كذلك الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ابوه هل تحكم على زيد بالقيام كلا بل تحكم عليه بالقيام ابيه مع ان ابوه لا نصيب له من اعراب قائم على ان فى كلام الشارح ما يمنع ذاك الا يرادوهو قوله اوليا ينحل اليه المركب الا ترى ان ما ينحل اليه قولك الذى يكتب فى الدار هو الكاتب فى الدار لا قولك الذى فى الدار واذا تدبرت فى مقالتنا هذه وتحققت المذكور عرفت انه لا يصح ان يرتكب ما ارتكب اليه القائل مما دل عليه بقوله وعلى هذا ينبغى الخ قوله والمراد بالصلة

الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط (اى بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفا اى مادل بحروف مفرده على آحاد الحروف التى تقصد تلك الاحاد بحروف مفرده واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف الاخيرين لان مادة مفرده كما هى مادة لفرده مادة ايضا للجمع والمدخلية فى الدلالة كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن حروف مفرده المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفرده على وزن فعال بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشيء اذ ما من جمع الاول يقصد آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وتقديره اما فى العصام فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالا حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل بل لها مدخل فى مقصود الاحاد استقلالا (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمتعلقة بما قبلها كما فى الباء الاولى ثم بين التغيير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى اخر الاسم) اى فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض للتنوين وكلاهما من تتمة الاسم وليسا باجنبين (وكذا الالف والتاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات الى صيغة اخرى) لان مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف (مادل على احاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدخل عليها) اى على الاحاد (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الاحاد (استعمالا) فانه كما يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النحل وهو شجر التمر وقوله (واسماء الجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على احاد اسماء التى هى مفرد ولكنها لا تطلق الى على جماعة (كرهط ونفر) وقوله (وبعض اسماء العدد عطف ايضا على ما قبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحرف مفرده) متعلق بقوله خرجت اسماء الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء

معناها اللغوى لا الاصطلاح اه كلام المص صريح فى ان معناها الاصطلاحى قال وليس ذلك اى قولنا الموصول ما لا يتم جزأ الخ مثل قولك العالم من قام به العلم لان حد الموصول فى الاصطلاح لا حد الموصول لغة ولو جعل موضع قولك بجملة لارتفع الاشكال ولكنه جرى فى ذلك على الاصطلاح فى تسميتها صلة ولذلك فسر الصلة ليرتفع الاشكال هذا كلامه قال الرضى يريد ان هذا ليس من باب تعريف الشئ بنفسه وذلك ان المجهول فى قولنا العالم مهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم فى الحد وقال العالم من به قام المهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة دائما الاشكال فى مهية الصلة اى شئ هو فتعرف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ الا هو ثم اعترض على المص بانه قال انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر فيه لان

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفرده مركبا من قيدين احدهما مقصودة والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسماء الاجناس بمعنيه ناظرا الى القيدين اراد الشارح ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصدبها) اى باسماء الاجناس (نفس الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر اى كونه مفردا يعنى ان قصدبها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى الاخر الذى كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فحينئذ تخرج اسماء الاجناس بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفرده فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل المعنى الرجلية مثلا (واذا قصدبها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفرد(استعمالا) اى على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفرده لان الافراد الذى قصد باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفرده لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج (بقوله بحروف مفرده) اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء الجموع) كرهط وقوم ونفر (و) اسماء (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفرده اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسماء الاجناس التي يفرق بينهما وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع اولا ذكر المص ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فنحو تمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فنحو تمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (مما) هو(الفارق) ومن في قوله مما بيانية وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد بنحو تمر هو الاسم الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء) يعنى من غير تغيير في لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء باخره فقال تمرة (و) (نحو) (ركب) وايراد الشارح لفظ نحو للاشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو ركب ايضا (مما) اى من الاسماء التى (هو اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيبويه كما سيجئ ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول) اى نحو تمر (اسم جنس والثاني) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة يعنى كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعنى ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح اذ معنى الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد قوله وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقربان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير هذا كلامه وليس الامر كما زعمه فان المص لم يرد بتعريف الموصول بيان حقيقة الصلة المأخوذ فيه ولا يلزم من كون الصلة المأخوذ في التعريف اصطلاحية كون المعنى الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح حتى يكون هذا بواسطة كون الموصول بمعنى المحتاج الى الصلة تعريف لشئ بنفسه وانما المراد ان ذاك تعريف لمعناه الاصطلاحى وهو ما لم يتم جزء الا بصلة او ولا توجه ان يقال انك قد اخذت الصلة في تعريفه فلزم الاشكال لانه لا يدرى ما هى قال ثم الاني قد دفعت ذلك الاشكال بتفسير الصلة عقيب التعريف واذا تمهدت هذا عرفت ان ما اورده الرضى ساقط لا وجه له وما قاله الهندى من ان المص قال اردت

انهماليسا بجمع فينتج انماليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهمافقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد اوفردين اوافراد (بخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعنى ان قولك فى الفرد بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد واثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفرده الذى هو الكلمة وعلى مثناه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعنى انه لا نسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لا ينافى عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اى لا بحسب الوضع ثم ترقى بالعلاوة فقال (على انه لا ضير) يعنى انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لا نسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمع (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (جمع) داخل فى المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التى هى من اسماء الجموع كلها داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة فى الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعنى كما ان اسماء الجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفرده فيها (كتمر وتمرة ونخل ونخلة) يعنى التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء الجموع داخلة لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع فى بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (مما) اى حال

(كونها)

بالصلة اللغوية فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه اذا المراد بالموصول الاصطلاحى افك عظيم فان المص لم يقل ههنا شيئا سوى مانقلناه لك فلا تلتفت الى اعتراضه بانه لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان مبناه فاسد فما ظنك بالمبتنى قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الخ قيل هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم لغوا لدخوله فى مفهوم الصلة وقد عرفت ان مراد المص ذلك ولا نقول بان العائد مأخوذ فى الصلة الاصطلاحية لان الصلة فى الاصطلاح ليس الا ما فسرها المص به ولا يلزم من ذلك ان يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذاك معتبر فى هذه الصورة من غير ان يجعل لفظ الموصول او معناه جزء من تعريفها الا ان يذكر بعد تمام التعريف لمزيد الكشف والايضاح فقد عرفت من هذا ان بيان الشارح منظور فيه قوله اوما فى معناه قيل لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما مركبان تامان

كونه من الاسماء التى (الجمع والواحد فيه) اى فى ذلك الاسم وقوله الجمع مبتدأ وقوله (متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة مفرده واحدة (جمع) (لصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى مثل لفظ الفلك (فان التغيير المأخوذ فيه) اى تعريفه وقيد معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغيير اعم (وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كما فسره الش بما ذكر فيما قبل واذا كان التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفرد) اى اذا استعمل مفردا كما فى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لاتصافه بالمرد الذى هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما فى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف المجموع شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحيح ومكسر) اى النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون) (لمذكر) (تارة يكون) (لمؤنث) وانما فسره بقوله تارة لئلا يتوهم من العطف بالواو انه يكون لمذكر المؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك الشارح فى التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا التقديرين جائزان كما فى المعرب (ما) اى هو جمع (لحق آخره) (اى آخر مفرده) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ماقبلها) نائب فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (اوياء مكسور ماقبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين صفة جرت على غير من هى له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب الموافقة فى مثلها الى مابعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (فى حالتى النصب والجر) يعنى ان كون ذلك الجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتنوين) اى او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لاتخلو النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشئ آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكر على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو الضاربين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفرده الذى هو الضارب

خبر بان وانت خبير بان اسم الفاعل وكذا اسم المفعول يقال له جملة خبرية بل يحكمون بانه مفرد كيف وقد ذكر المص بعد ذلك صورة كون الفاعل او المفعول صلة وجعلها معطوفة على صورة كون الصلة جملة خبرية ومن ذلك قد ظهر ان الاحتياج الى التعميم انما هو فى صورة الاكتفاء بالجملة عليها قوله والعائد ضمير لا غير قيل لم يفرق المالكى فى التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصوف فالحق ان المراد بالضمير اعم منه ومما ينوب منابه وليس المراد ذلك لان المص قال وانما قلت والعائد ضمير له اذ لم يرد بالعائد الا ذلك واحتيج اليه لان الذى لما وضع لعرض التعريف وضع مبهما فاحتيج الى ربط بينه وبين صلته لئلا يكون اجنبية عنه ومن الموصوف هذا كلامه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول قيل اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل او المفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل فى تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ماعداها بل لاختصاص

وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذ لا حركة فى مفرده لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هى عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضاربين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما فى مثله لان مفرده ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون فى الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ماقبلها بخلاف النون فى التثنية كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علته الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك اللحوق) اى المذكور ضمنا فى لحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (او مع الملحقوق) اى او اللاحق مع المحقوق (على ان معه) (اى مع مفرده وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هى الواحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هى الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف فى تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد الش ان يذكر نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المص (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكره فى التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم فى التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لا لعدم لزومه ههناك ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى توجد الكثرة فى المفضل عليه ايضا ورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الش هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة فى ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (فى المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (فى الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) فى جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى فى المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل فى المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شانه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه فى الحمار والعلم فى الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة فى المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا ثم شرع المصنف فى بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء او الالف فى آخر مفرده فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الش بقوله (اى آخر مفرده) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيده الشارح بقوله (ملفوظة كالقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله

الالف واللام ببعض الجمل وهى اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير وذلك فى حيز المنع كما ترى قوله والذين كالتين لجمع المذكر هكذا وجدنا فى بعض النسخ وهو سهو من قلم الناسخ والصواب كاللائين فان الثابت هناك دون ذلك على انه لو وجد لتعين الجمع المؤنث لانه يكون ح جمع التى قال الرضى وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا وبحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وقد جاء اللاؤن رفعا مثل الذون واللائين نصبا وجرا قال وجمع التى اللاتى على وزن الفاعل وهو اسم كالجامل والباقر واللائى بالهمزة مكان اللاتى وهو كثير فى جمع المؤنث واللواتى واللوائى كأنهما جمعا الجمع وقد يحذف الياآت من الاربعة قال والاولى جمع التى ايضا لا من لفظه فالذى والتى يشتركان فى الاولى واللائى الا ان الاولى فى جمع المذكر اكثر واللائى بالعكس لا اذا كان فاعلا قيل يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل

(حذفت) (ای الیاء) جزاء الشرط یعنی ان کان کذلک حذفت منه الیاء التی فی آخره فان قلت کیف یصدق فی الثانی ای الیاء المقدرة قوله حذفت فینبغی ای یخص بالیاء المذکورة قلت تعود الیاء المحذوفة بحذف التنوین لالحاق واو الجمع اویائه ثم تحذف لالتقاء الساکنین بین علامة الجمع وبینها ولیست علی حذفها الذی کان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساکنین بین الیاء والتنوین وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساکنین بین الیاء وعلامة الجمع کذا فی العصام وتقریر السؤال ان قوله حذف لیس فی محله لان الیاء فی مثل قاض لیست بمذکورة فی جمعه حتی یطلق علیه الحذف وتقریر الجواب ان علة الحذف فی المفرد غیر علته فی الجمع لان سبب التقاء الساکنین فی المفرد هو التنوین وفی الجمع سکون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض فان اصله قاضیون) (فنقلت ضمة الیاء الی ماقبلها) وهو الضاد (بعد سلب حرکة ماقبلها) وهی کسرة الضاد (طلبا للخفة) لان الکسرة قبل ضمة الیاء ثقیلة (وحذفت الیاء) ای الساکنة (لالتقاء الساکنین) احدهما الیاء والثانی واو الجمع الساکنة وهذا فی حالة الرفع (وعلی هذا القیاس) ای وواقع علی هذا القیاس فی الحذف لالتقاء الساکنین (حالة النصب والجر مثل قاضین فان اصله قاضیین) یعنی بیائین بعد الضاد احدیهما یاء الکلمة وثانیتهما یاء الاعراب (حذفت کسرت الیاء لثقل اجتماع الکسرتین) احدیهما کسرة الضاد وثانیتهما کسرة الیاء وهما الکسرتان الحقیقیتان (والیائین) ای ولثقل اجتماع الیائین وهما الکسرتان التقدیریتان (فسقطت) ای یاء الکلمة بعد حذف کسرتها (لالتقاء الساکنین) احدهما الیاء الاصلیة التی اسکنت والثانی الیاء الاعرابیة التی هی علامة الجمع وقوله (وان کان) عطف علی قوله فان کان یعنی ان کان (آخره ای آخر الاسم الذی ارید جمعه) وفسر الشارح الضمیر المجرور ههنا مخالفا لتفسیره فی الاول للتفنن اعلم ان قوله اخره لیس موجودا فی نسخ المتن التی اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما فی النسخ التی اختارها الشارح الجامی فهو موجود فعلی النسخة التی اختارها الاولان فما راجع الی الاسم الذی ارید جمعه اوالی آخر ذلک الاسم کما فی العصام وقال صاحب المعرب اعنی الزینی زاده والاول هو الراجع لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المتمکنة وجعل الاخر مقصورا اما مسامحة او علی مقتضی اللغة لا علی الاصطلاح النحاة واما قولهم فی هؤلاء وهؤلاء مقصور وممدود مع انهما لیسا من الاسماء المتمکنة لکونهما مبنیین انتهی وتفسیر الش قوله (مقصورا) بقوله (ای الفا مقصورة) یدل علی انه یختار ان یکون المراد بالمقصور معناه اللغوی وقوله (حذفت الالف) جزائیة وقوله (لالتقاء الساکنین اشارة الی علة الحذف یعنی وان کان آخره کذلک حذفت تلک الالف فی الجمع لالتقاء الساکنین من تلک الالف ومن الواو والیاء اللتین للجمع (وبقی) (بعد الحذف) ای بعد الحذف الالف وقوله (ماقبلها) فاعل بقی وفسر الشارح بقوله (ای حرف) للاشارة الی ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (کان قبل الالف) للاشارة الی ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والی ان الضمیر المجرور والمؤنث راجع

فلا یرد ان الحذف لایخصه بل یعم المجرور والمرفوع ایضا ولا یخفی ان عذر التقیید ضعیف والاولی ان الحذف فیه آکثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا کان مبتدأ یجوز بشرط ان لایکون الخبر جملة ولا ظرفا وان یکون بعد ای او یطول الصلة کقوله تعالی وهو الذی فی السماء اله وفی الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف علیه وحذف المجرور بشرط ان یجر بحرف جر متعین بطلبه الصلة او باضافة صفة ناصبة تقدیرا نحو الذی انا ضارب زید ای ضاربه والقائل اخذ هذا من الرضی ولنذکر کلامه لیتبین الحال ویفصل تحصیل المقال قال ان الضمیر اما ان یکون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب یحذف بشرطین ان لا یکون منفصلا بعد الا نحو جاءنی الذی ما ضربت الا ایاه واما فی غیره فلا منع والشرط الثانی ان یکون مفعولا نحو الذی ضربت زید لان الضمیر اذن فضلة بخلاف الضمیر الذی اتصل بالحرف الناصب فلا یحذف فی نحو الذی انه قائم واما المجرور فیجوز حذفه بشرط ان یجر باضافة صفة ناصبة له تقدیرا نحو الذی

الى الف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبقى وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذى قبل الالف (ليدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اى على ان فى آخره الفا حذفت لعلة فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا (مثل مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ماقبلها (فى حالة الرفع ومصطفين) بالياء الساكنة المفتوح ماقبلها فى حال كون ذلك اللفظ (فى حالتى النصب والجر فان اصلها) اى اصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مصطفيون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفيين) بفتح الفاء وكسر الياء (قلبت الياء) فيهما (الفاء لتحركها) اى لكون الياء فى اللفظين متحركة بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولانفتاح (ماقبلها وحذفت الف) اى المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال (وشرطه) (اى شرطا) لا (سم) الذى (اريد جمعيته اى اريد جعله جمعا وقوله (جمع الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع ولما اختلف الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله شرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فان ما كان اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهنا وقوله ان كان اسما شرط وقوله (فمذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم) خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسره الش بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدءً وما بعده خبره مركبا من الشرط والجزاء لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون

انا ضارب زيدا اى ضارب به او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اى تأمرنا به ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذى مررت اى مررت به فالجار ان متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذى مررت قال وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد اى مررت به ومذهب الكسائى فى مثل هذا الحذف التدريج ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها قال واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون اذن فى الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف

مذ كرااو لكون علماو ليس فى العبارة مايجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لايجوز فى السعة فاجاب الش بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى مااورده الرضى من انه ليس فى العبارة مايجعله مصدرا الا انه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر فى السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر وبقى ايضا انه هل يسمع منع الهندى لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى شرطه ماسيذكر وقوله فمذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كما فى قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كما سبق فى صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله (من حيث مسماه لا من حيث لفظه) ليندفع به مايتوهم من ان التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا فى صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (لصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفرده (فيه) اى فى ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير بناء مفردها فيه فكل ماليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره اى من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين) فانها مؤنث سماعى ليس بعلم ولا يستعمل فى العاقل فان كلا من معانيها خالية عن الشروط المذكورة وقوله (اواثنان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الاخران وهما التذكير والعلمية (اوواحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الاخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج بلا لام فرس لبنى هلال فيكون حينئذ علما لفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الاخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يجز ان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكثير فتجمع العين بالعيون او بالالف والتاء كما قيل فى جمع اعوجى اعوجيات ولما اورد الرضى على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر ان يقول فمجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة وبخروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يجيب بتحرير مراد

بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما الفاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية ولا يحذف اصلا لضعف عملها قال ويشترط فى المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وان لم يكن فى صلة اى لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء آله وفى الارض آله طالب بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا فى صلة اى كان او فى غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ فى الشواذ على الذى احسن بالرفع ثم نقول لما كان الحال على هذا المنوال استشكل الشارح قدس سره عبارة المص وتخصيصه

المصنف بقوله فذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فذكر (مايكون) اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة او مقدرة فى نحو انار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه (يخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعنى يصدق عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا فى انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اى جازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان) (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل فى وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما يريد بالمذكر مايكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهم انما اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثا بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعيته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتنمحى) وهو بفتح التاء وسكون النون ۞ مضارع من الانمحاء وهو قبول المحو اى اذا انقلبت الهمزة فى الجمع واوا تكون (صورة علامة التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فمجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكر الاصطلاحى الذى هو ماليس فيه علامة التأنيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر مايكون مجردا عن التاء ولو مقدرة

العائد المفعول بجواز الحذف فارتكب عناية للمص مالا سبيل الى ارتكابه مع انه لا حاصل ولقد صرح بانه اراد تخصيص ذلك الجواز بالمفعول فانه قال فى الشرح والآن قد شرعت الى تبين ان العائد المفعول يجوز حذفه للتنبيه على انه انقسم امره الى ما يجوز حذفه والى ما لا يجوز فتعرضت لما يجوز وهو المفعول تقول جاءنى الذى ضربت ويجوز ضربت كل ذلك فصيح ولذلك تقول جاءنى اللذان ضربت واللذين ضربت لما فى الكلام من قوة الاشعار به ولا يحذف المرفوع لانه فاعل والفاعل احد جزئى الجملة فلا يستقيم حذفه ولا يحذف المجرور لان حذفه يستلزم حذف جار فتكثر الحذف هذا كلامه فان قلت لا نزاع فى جواز الحذف فى المرفوع والمجرور ايضا على ما سبق تفصيله فالمصنف مخطئ قلنا بل هو مصيب وذلك لان مراد المص بالجواز كون الشئ مع خلاف هذه الصورة على السواء من جهة الفصاحة والاختيار الا ان يمنع منه مانع وبعدم الجواز ماليس كذلك سواء ثبت جوازه مطلقا

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع فى بيان شرط النوع الثانى فقال (وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح) (ان كان) اى ذلك الاسم (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لا فائدة فيه ولقائل ان يقول اما لا نسلم انه لا فائدة فى ذكره بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شئ من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) (فذكر يعقل) قال فى شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اى بشرط شئ وبعضها عدمى اى بشرط لا شئ (فالشرط الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل لما مر) (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة (افعل فعلاء) (اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستو فى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هى له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف المستو وهذه القيود كلها لمستو المنفى لانها قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة مونثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالتاء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعلان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الش ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها فى الصيغة التى كانت صيغة اؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستو اى لا يكون المذكر فى افعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل احمر حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمرون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعلة كون هذا الشرط شرطا له يعنى وانما

لكن على ضعف اوثبت فى فى بعض الصور بدون البعض لكن لا من حيث هو هو بل باعتبار امر واشتراط شئ وهذا الاصطلاح شايع ذايع وكثيرا ما يحكم المص بامتناع شئ مع تصريحه بانه جائز على ضعف ومما يقطع بانه جرى ههنا على ذلك الاصطلاح قوله فى الايضاح ان الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف قال وانما ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئى الجملة فى غير الجر وفى الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدى الى الاختلاف او لحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فضلة مفرد ثم اعلم انه اراد بقوله فى الشرح ولا يحذف المرفوع لانه فاعل المبتدأ والخبر ايضا الا انه تعرض لذكر الفاعل فى التعليل لكونه اصلا قوله وبعد بيانهم طريقة الاخبار قيل يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق واذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فتذكر فيه مسئلة تصدير الذى وضع الضمير

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعل التفضيل) اى وبين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمرون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغير وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بانه لا يجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعلان فعلى) (اى) والشرط الثالث ان لا يكون (مذكرا غير مستو فى تلك الصيغة مع المؤنث) ووزن فعلان ليس بمساو (بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) وانما لم يصح ههنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعلان فعلانة) اى وبين وزن فعلان الذى مؤنثه فعلانة بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كما ان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعلان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعلانة (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان بغير الضمير وفى بالتا بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ وينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الراجع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمانة بين مذكره ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) وتذكير ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكر مع المؤنث بان يكون كلاهما

موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعاتهم فى هذا الباب ولك ان تقول ان تمرين المتعلم فيما تعلمه من المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل من قبل المعلم حتى يمكن المؤاخذة بعد ذلك فانه اذا لم يبين له طريق الاخبار لا يتم الغرض بالتمرين لانه مضطر الى ان تذكر تصدير الذى ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتأخير المخبر عنه ان كان بسبب التعلم والاخذ من المعلم فهذا عين ما قاله الشارح قدس سره وان لم يكن به فليس مما نحن فيه لان الكلام فى تمرين المتعلم وقوله وليس هذا من مواضعاتهم فى هذا الباب ليس به لظهور ان مسئلة تصدير الذى مع ما عطف عليه لا يوجد فى غير هذا الباب قوله اى باستعانة الذى قيل او بما يعبر عنه بالذى فالباء صلة للاخبار وفساده غنى عن البيان قوله واخرته اى المخبر عنه من الضمير قيل اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة وفيه انه يلزم ح كون الكلام عديم الجدوى فان

على صيغة واحدة واجاب الهندى بان ضمير ان لايكون عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ماذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجابه الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فاذكره الفاضل الهندى وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال واماذكره الش بقوله ان الشرط الرابع ان لايكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لايكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث فى تلك الصفة الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى المجروح (وصبار) مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا فى المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بذكورته ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويا) ز اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع ولذى يستوى يان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى (و) (الشرط الخامس العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان البا فى قوله (بتاء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة) فانه اسم ملابس بتاء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذفت التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فقيل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يغنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا فى لعصام وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فنحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (ويحذف نونه) (اى نون الجمع (بالاضافة) (كما مر فى التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيد الشارح بقوله (بكسر السنين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

لصدرها يستدعى تأخيره لا محالة على ان تقدم الضمير من جملة ما يجب معرفته فيكون بالنسبة اليه لا غير قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها قيل يشعر كلامه بان ذلك فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول الضاربه انا زيد وتقول المضروب لى زيد ثم قيل ونبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل ومن الظاهر ان كلامه ليس بمرتبة الاشعار بل هو صريح فى ذلك ولا يستفاد من تعليله الشروط التى ذكرها الشارح بل المستفاد منه الاختصاص بالفعلية فقط قال فى الشرح وانما حكمنا باختصاص ذلك بالفعلية والاسمية لا يصح بناء ذلك منها لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه قال فالجملة الفعلية يخبر فيها بالامرين والجملة الاسمية لا يخبر فيها الا بالذى قال الا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مسندا الى ضمير غير المخبر عنه فى المعنى فقد جرى اسم الفاعل او المفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير كما هو

حقيقة لفتحت السين كما فى مفرده (وارضين) (بفتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى قد جاء فى بعض اللغة اسكان الراء كمفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذهما) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة فى صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما او صفة) وقال فى حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو «دعانى من نجد فان سنينه» وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت «لقين بنا شيبا وشيبننا مرادا» فان نون سنينه متعقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما فى اللباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه متعقب الاعراب فابقى فى الاضافة على خلاف القياس كما فى هذا البيت وفى قوله «وماذا يبتغى الشعراء منى «وقد جاوزت حد الاربعين» فان نون الاربعين متعقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذهما انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من الجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من الجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك الجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من الجموع التى ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توهما كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل اريضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشروع وكذا فى سنون وثبون وقوله او توهما كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوزز بفكه تحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لا توهما انتهى ما قال فى اللباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق فى دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الضاربه انا زيد لان الالف واللام لزيد والضارب للمتكلم وهو غيره فقد دخل على غير من هو قوله كالسين وسوف وحرف النفى قيل فيه بحث لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التفخيم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لم يقم زيد لا قائم زيد وليس بوارد لظهور امكان انفهام معنى الماضى من الفاعل والمفعول على ان ذلك مما اعتبره النحويون واوجبوه كما صرح به فى شرح الرضى وغيره فالقول بانه جاز ان لا يبالوا من قبيل ما لا يعنيه وما استدل به من جواز اخذ اسم الفاعل المعدول من الفعل المنفى شاهد عليه فانه لو جاز عدم المبالاة بذلك الحرف لجاز ان يؤخذ من الفعل المنفى الفاعل المحصل وليت شعرى لم لم يتفطن للمسئلة

وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولوقال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون ممالم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ولله درصاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقدشذا الخ جواب عن سؤال مقدر وكأنه قيل فى صورة النقض لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين فى جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والشبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقدشذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التأنيث المقدرة كما فى ارض اوعن الاعلال والادغام كما فى سنة وحرة وهوغاية السماجة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله (المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالمذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النون الثانى من الجمع المصحح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر مافيه وقوله (مالحق) شروع فى تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسره ههنا ولم يفسره تعريف المذكر المصحح للاهتمام به لبعد المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اى آخر مفرده) اى مفرد ذلك الجمع (الف وتاء وشرطه) (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفرده اماصفة واما اسم فان كان صفة فاماصفة لها مذكر واماصفة ليس لها مذكر فح (ان كان) فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (مفرده) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو فى قوله (وله) حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر)مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فشرطه ان يكون (مذكره) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون ان كان كذلك فشرطه اى يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالوا و والنون)بان استجمع فيه الشروط المذكورة فى الجمع المذكر الصحيح وحينئذ لم يجز جمع مثل صحراء وسكرى وفعيل بمعنى المفعول وفعول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى المفعيل هذا الامتناع مذكره بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لولم يجمع مذكره بالواو وجمع بجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء احمر وفعلى فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكره به وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى ان لم يكن (له) (اى المفرد) يعنى للمفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفى فى قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعنى

من ان استفادة معنى النفى لا يكون من الفاعل ح بل من حرف النفى المنضم الى الفاعل قوله والمصدر العامل قيل الاخصر الاوفر والعامل وفساده ظاهر لان علة الامتناع هو الادا الى كون المضمر عاملا وهذا مختص به لا يكون فى غيره واطلاق العامل يعمه وغيره من العوامل فلا يصح قوله وما الاسمية قيل تحقيق لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر فى اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول فى بابه تقريبا كما ظن هذا والوجه ذاك الظن كما صرح به المص قائلا لما كان فى المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه وبين فى ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل فى اللفظ من المبنيات فى اسماء الافعال كباب فجار وباب يافساق وباب ياقطام ولو قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضى ان يجعل ابوابا برأسها قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الخ اورد عليه انها قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله ربما تكره النفوس ويجوز ان تكون كافة نقل من المص انه قال

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما فى حمراء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون انتهى ولعل الش اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفى والاثبات مع انه لا تنافى فى مثل هذا اذ يراد به نفى القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعيته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شئ عدمى وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا عن تاء التأنيث) (كحائض) فانه لعدم اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال فى جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال فى جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض والطمث فى الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الان او غدا بخلاف حائضة بالتاء (لانه يقال فى جمع حائضة حائضات) وكذلك فى جمع الطامثة طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا فى شرح اللب فيكون مشابها للفعل فى اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل فى جمع حائض ايضا) يعنى الذى بغير التاء (حائضات لزم الالتباس) اى التباس الصفة التى لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التى اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لنقصان مشابهة للفعل واذا اعتبر فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها الفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه اذا قيل فى جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة ثم شرع فى بيان النوع الذى يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اى قوله والا معطوف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اى وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الا مركب من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اى ان كان مفرده اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان فى الا ونائب فاعله تحته اما راجع الى مصدره كما قوله تعالى وحيل بينهم او راجع الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثانى فبحذف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازى اى جمع جمعا مطلقا وقوله (اى من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع

ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعنى من الامر وذلك قليل الا بشرط فقدهنا ثم قال الناقل والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه ولاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمين تكره يستدعى كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر وعبارة المص هذه والموصوفة كقوله ربما تكره النفوس من امر فتكره جملة واقعة صفة لما كان قيل رب شئ تكرهه النفوس من الامر ولو قيل ان هذه هى التى فى قولك ربما زيد قائم لكان مستقيما وهى المهيئة لدخول رب على الجملة وانما استحسن ذلك اجراء لرب على بابها الكثير ولما يلزم من حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وهى جار ومجرور لان قولك من الامر صفة على هذا التأويل على معنى تكره النفوس شيئا من الامر وما ذكره القائل من حذف المبين والزيادة ليس مما يلتفت اليه والوجهان الآخران مرجوحان كما اشار اليه الشيخ الرضى حيث قال بعد

بالالف والتاء ليست بمشروطة بشروط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لايكون مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة) اى الذى تأنيثه لفظى (و) فى جمع (زينب) اى الذى تأنيثه معنوى ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف فى قوله مطلقا فقال (وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقرينة تخلف الصحة فى بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة) يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثهما غير حقيقى لا يطرد فيها) اى فى تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلايقال نارات وشمسات (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى فى تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع (كالسموات) فى جمع السماء (والكائنات) فى جمع الكائن (وذلك) اى ووجهه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفى تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولاظاهر العلامة) كعزة وسلمى بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهرا علامتها فيه كما فى طلحة قوله ولاظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوهما كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكاسات والشمالات فى الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انها جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة فى الصفة فلاينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا اوغيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة ان يكون بمجهول المضارع من غير يغير والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وتغير صفة فعلى النسخة التى اختارها الش يكون قوله (بناء واحدة) مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه وامور الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ماذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغيير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور فى تعريف

نقل كلامه الاّ ذكره ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بنكره وهى للتبعيض كانى اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه نكره من الامر شيئا ويجوز ايضا تضمين نكره معنى تشمئز وتقبض والقول بان له فرجة جملة فعلية حالية متعلقه بالامر كما يرى والصواب ماقاله الرضى من ان قوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصده ولقد ذكره بعض اصحاب الحواشى فظن الناقل انه يتكلم من عند نفسه فاجترى على رده بمايرد على نفسه قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان قبل اوضربا حقيرا اوعظيما اونوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم اوالتعظيم اوالتحقير اوالنوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كون ماصفة اسمية لاحرفية وفيه انه اذا كان حرفا لايكون صفة وايضا المعنى المعتبر فى صورة الاسمية ماذكره فى الشرع لاغير قال المص والصفة كقولك اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان وهذه عند بعضهم حرف للقليل قوله الا فى التامة قيل من المباحث

جمع التكسير غير التغير الذى ذكره فى تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التى دخلت فى نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير فى نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحيثية معتبر فى التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشئ الثانى غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغير (لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق باللحوق اى بلحوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقض جمع السلامة معنا (بمثل مصطفون) من الجموع السالمة التى يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى فى مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدتين لا قبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير فى نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور فى تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان فى جمع التكسير (ومن حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان فى جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما الابهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم ايراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم فى قوله) اى فى قول المص (بتغير ما) اى حيث وصف التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركه فى تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثانى وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر فى التعريف لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى تغيره تغير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة فى جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير فى تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد فى الاول متغير حقيقة

المهمة التى لا ينبغى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ان من فى وجوهها لذوى العلم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد فى السؤال من صفة وللمجهول مهية وحقيقة ومنه مهية الشئ وهو فى الاصل مائية نسبت الى لفظ ما والهمزة تزاد فى ثنائى مقصورا اريد به نفسه فيقال لفظة ماء ولاء قلبت الهمزة هاء او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا فى الرضى ولا يخفى ان امثال هذه المباحث وان كانت من المهمات لكنها ليست من وظيفة النحويين فالقول بانه لا ينبغى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ليس كما ينبغى قوله واجيب بان اى الواقعة هذا لايراد ودفعه كلاهما من كلام الرضى فانه قال واى تقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادرى لم لم يذكره المص ههنا بل جعلها كمن التى لا تقع صفة ولعله رأى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى برجل اى رجل اى برجل عظيم يسئل عن حالة لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت من الاستفهامية الى الصفة هذا كلامه وانت خبير بان

(بكسر)

بكسر رائه وادخال الالف بين الجيم واللام وفى الثانى بادخال الهمزة فى اوله واسكان الفاء وادخال الف بين الراء والسين (اواعتباريا) اى اوكان ذلك التغيير اعتباريا بلا تغير فى بناء واحده (كفلك كامر) من انه داخل فى مطلق الجمع ولما يصدق عليه تعريف النون الاول ان يكون داخلا فى النون الثانى وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال اعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكون داعيه الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه فى الثانى اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا فى العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور لداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر فى تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبار التغير فى التعريفين وارادته فى الثانى غير ما اريد فى الاول بقرينة المقابلة فمال التعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة ومآل الثانى ما غير بغير الالحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكلف فى اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفرده بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما يطرأ على الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المص فى تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح والصحيح هو الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الش الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو منتهاه (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسر به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر

الزمخشرى ايضا جمل اى كمن ولم يعتبر صورة كونها صفة قوله وهى معربة بالاتفاق وحدها لا يبعد ما قيل نص المص بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح رحمه الله ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق قوله ولم يستثن الموصوفه لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها الخ فيه نظر اما اولا فلان بيان اعرابها لم يكن مطلقا بل بالنظر الى الموصولات كما يدل عليه قوله وحدها فلا يصح استثناء الموصوفة واما ثانيا فلان بناء الموصوفة ليس بوقوعها منادى بل وجه بنائها ما ذكره المص فى الايضاح والتذكر كلامه شاملا له ولغيره لزيادة البيان قال رحمه الله اى معربة فى الاستفهام والجزاء مبنية فى الصفة منقسمة فى الصلة الى معرب ومبنى فاما اعرابها فى الاستفهام والجزاء دون بقية الاسماء الاستفهام فلانهم لم يستعملوها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوى امر الاسمية فيها فردت الى اصلها فى الاعراب واما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها

فى قوله (وافعلة) اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف) (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله (و)(الجمع) (الصحيح) عطف على ماقبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكرا كان) ذلك الصحيح (كمسلين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجح (انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحا للقلة والكثرة (وماعدا ذلك) وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وماعدا الجمع الصحيح (جمع كثرة)(يطلق على ما) اى لعدد الذى (فوق العشرة الى مالانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين وزنا ٭ فعل ٭ كحمر ٭ وفعلان ٭ بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرها كغلمان جمع غلام ٭ وفعلى ٭ كجرحى بفتح الفاء ٭ وفعل ٭ بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقه ٭ وفعال ٭ بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم ٭ وافعلا ٭ كاولياء جمع الولى ٭ وفعل ٭ بضم الفاء وتشديد العين كحيض ٭ وفواعل ٭ كصواحب ٭ وفعلى ٭ بضم الفاء كحبلى ٭ وفعال ٭ بكسر الفاء كرجال ٭ وفعل ٭ بضم الفاء وفتح العين كغرف ٭ وفعلة بالفتحات كبررة ٭ وفعائل ٭ كترائب ٭ وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة ٭ وفعالى ٭ بفتح الفاء كيتامى ٭ وفعلة ٭ بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عنبة جمع القرط ٭ وفعيل ٭ كعبيد جمع العبد ٭ وفعول ٭ بضم الفاء كوجوه ٭ وفعلاء بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء ٭ وفعال ٭ بكسر الفاء كضرار ٭ وفعالى ٭ كمعانى ٭ وفعالى ٭ بضم الفاء كاسارى ولما جاز استعمال احدهما مكان الاخر فى السعة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة (للاخر) لا فى الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة فى الكثير مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء) فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء كفلوس واقرؤ كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ماعدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع انتهى مانقله وقال بعضهم ان الفرق بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها فكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى

غير مضافة واما الموصولة فلانها اذا كانت صلتها تامة فالاعراب وعلته كملة الجزئية والاستفهامية وان كانت صلتها محذوفة الصدر فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الجزء صارت محتاجة الى امر آخر من وجه آخر فقوى شبه الحرفية فيها فبنيت والوجه الآخر انها اعربت لاجل الاضافة على ما تقرر فى الاستفهامية ولم يعتد بهذا التضمن كأنه جعل حذفا من غير تضمن كقولك من قبل ومن بعد فى الوجهين جميعا فانها اذا ضمنت المحذوف بنيت وان لم تضمنه اعربت وبناؤها الافصح وكذلك ههنا هذا كلامه واذا تحققت وجه النظر الاول عرفت ان السؤال بالموصوفة لا يتجه حتى يحتاج الى دفعه قوله فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس قال المص وفيما اذا وصنعت وجهان احدهما ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعته فلا يكون ما الا مبتدأ لتعذر ان تعمل الصلة موصولها او يعمل جزء من الخبر فى المبتدئ ويكون ذا بمعنى الذى فى موضع رفع خبرها قوله ما كان اى اسم كان قبل الظاهر اى اسماء ثم قبل

فى التلويح اعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكسرة انتهى فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بالعشرة فادونها وجمع الكسرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واقول فلعل مراد العلامة من ماذكره فى التلويح من عدم التفرقة انه مسلك الاصوليين وماذكره بعض التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم (المصدر) وهو اللغة امامصدر ميمى بمعنى الصدور اواسم مكان وفى الاصطلاح (اسم الحدث) واضافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد اوتضمنا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث ومن النوع اوالعدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ماهو اعم فقال (يعنى) اى المصنف (بالحدث) اى المذكور فى تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى بفاعله (سواء مصدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشى) فانهما صادران عن الضارب والماشى (اولم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيدا وقصر فانه بمعنى ان الطول اوالقصر قائما به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذالسواد بمعنى «سياهى» ليس بحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا فى العصام وكذ المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر اومن مقولة الانفعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث فى تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له) اى لذلك الفعل (اوبيانا لنوعه اوعدده) اى لنوع الفعل اوعدده (مثل جلست جلوسا) وهذا التأكيد (وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشئ على مايقوم ذلك الشئ به مبتدءً اوموصوفا اوذاحال اومتبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هى له اوعلى غير من هى له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه فى حركاته وسكناته فيقال الناصر مثلا جار على

ومن حق اسماء الافعال ان لايكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ وفاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص فى ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ فى هذا الكتاب ولايذهب عليك ان الظاهر خلاف ما ادعاه ظاهرا الاترى الى قوله كان وكأن القائل وقع فيه من قوله اسماء الافعال ولم يدر انه من قبيل المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وبيان الاختلاف فى ان لهما حظ من الاعراب ام لا مالا يليق بشان المختصرات فقوله وان فاته بيان المبتدئ فى هذا الكتاب كما ترى وقد ذكر هذا الاختلاف الشرح وبين القولين فيه بيان افيد من بيان الايضاح قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى قيل يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن امرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسا لايقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لايجب التوقف فى اخذه على السماع فلك

ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدا له او بيانا لنوعه اوعدده ولما كان المراد هنا هو المعنى الاخر فسره به ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم فى مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام فى التعريف وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى واحد منها كذا فى العصام ولما اعتبر فى هذا الجريان امران احدهما ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعتبرين اوكلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (فمثل القادرية والعالمية) اى مما وجد فى آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المقالان مثال للاسم الذى يوجد فيه كلا الامرين المعتبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الافعال لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله ويحاله) معطوف على قوله فمثل القادرية اى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح ويح اووال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة فى عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدرا فى اصطلاح النحويين لانعدام الامرين فى النوع الاول والانعدام عدم الاشتقاق فى الثانى واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان مثل ويلاله وويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثانى من الامرين المعتبرين لكن لما لا يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المعتبر عليها واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويح مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين فى مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع فى هذه الاية مبتدءً انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا فى كلامهم اذ لا يقال علم عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المص فى بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر حال اما من الضمير المرفوع المستكن فى الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تأويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير المجرور فى عليه فى الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع

ان تأخذ من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فكون فعال قياسا يقتضى ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافى كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسان غير متوقفين على السماع ولا يستراب فى بعد امر الحالية وتقدير المشتق احسن من تقدير الكائن لان المتبادر فى امثال هذا المقام كون من صلة للاشتقاق مع ما فى تقدير الكائن هنالك من هجنة التكرار وقوله ان كون الشئ قياسا الخ سديد لا غبار عليه واما قوله على انه يصح اه فليس به لتعين المراد وظهور امتناع ما ذكره قال المص معنى كونه قياسا ان كل فعل ثلاثى فلك ان تبنى منه فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى اترك قال ولو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثى فعل امر لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا فعال من صيغ الاسماء ولما رأوا دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال

(فعلى)

فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من ثلاثى المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه فى هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها فى كلامهم فى امثاله كذا فى العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين فى كتب الصرف) يعنى فى المراح وغيره على مذهب سيبويه وضبطه على ماذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ اولم يكن فان لم يكن بزيادة شئ فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل اومكسور نحو فسق اومضموم نحو شغل وان كان بزيادة شئ فتلك الزيادة اما تاء اوالف او الف ونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء امامفتوح نحو رحمة اومكسور نحو نشدة اومضموم نحو كدرة وان كانت الفا فالفاء ايضا امامفتوح نحو دعوى اومكسور نحو ذكرى اومضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا امامفتوح نحو ليان اومكسور نحو حرمان اومضموم نحو غفران وفى هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نزوان بفتح النون والزاى وان كان العين متحركا فاما ويكون بزيادة شئ اولا فان كان الثانى فالفاء امامفتوح اومكسور اومضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب اومكسور نحو خنق ولم يجئ مضموم العين بالاستقراء وانكان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لاغير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لاغير نحو هدى اذ اصله هدى وان كان بزيادة شئ اما انيكون تاء التأنيث فقط اولا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة اومكسور نحو سرقة ولم يجئ منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه مدة اما الالف اوالواو والياء فان كانت الفا فاما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب اومكسور نحو صراف اومضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة اومكسور نحو دراية اومضموم نحو بغاية ولم يذكره سيبويه لندرته وان كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لاغير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا اما معها زيادة اخرى اولا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء امامضموم نحو دخول اومفتوح نحو قبول ولم يجئ منه مكسور العين وانكانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هى التاء ولم يجئ الامضموم الفاء كصبوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلاتكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شئ آخر اولا وعلى الثانى فالعين اما مفتوح نحو مدخل اومكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادران ايضا وان كان مع زيادة شئ فتلك الزيادة هى التاء بحكم الاستقراء وعينه امامفتوح نحو مسعادة اومكسور نحو محمدة وقوله (ومن

الكسر فى الافعال قوله واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يأت الانادرا وهو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية الصوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافى فى حكاية الاصوات ان لاتخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارقار وعارعار وارتضاه الرضى وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعى قياس فمعنى قول الشارح لم يأت الا نادرا ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعى الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى وانما الاتى ماذكر من قرقار وعرعار وليس فعال قوله وفعال مصدرا معرفة لما كان من المبنيات مايوافق فعال فى الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل فى ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ماتقدم وهو على ثلثة اضرب ماهو مصدر معرفة كفجار وماهو فى معنى الصفة مثل يا

غيره) حال من المبتدأ المحذوف بقرينة السياق اى وهو حال كونه من غيره وفى نسخة فى غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن فى قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول اى مقيس فلايجوز عطفه على قوله من الثانى وعطف قوله قياس سماع لعدم تقدم المجرور اذ قوله من الثلاثى منصوب المحل وهذا لايجوز عند المصنف خلافا للفراء فانه لم يشترط تقدم المجرور فيجوز هذا العطف عنده كذا فى المعرب (اى غير الثلاثى المجرد يعنى) اى يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد و) الرباعى (المزيد فيه) (قياس) (اى قياسى كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد الش ان يفصل مراده فقال ان مراد المص من القياس انه يجوز لك ان تقول يجوز (كل ما) اى كل مصدر (كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر (على افعل) اى ما يكون على وزن افعل (فمصدره) اى فمصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اى كذلك تقول كل مصدر (كان ماضيه) اى ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل فمصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثى (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) اى تقول اخراجا فى مصدر اخرج واستخراجا فى مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف) اى تقول كذلك فى سائر المصادر التى هى مصدر غير الثلاثى من الاوزان التى حفظتها بها فى فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع فى بيان كونه عاملا فقال (ويعمل)(اى المصدر بالقطع) اى يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له اولفعله وانما قيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيجيئان وبين هذا القسم لان فى هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثانى ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له اولفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهى اى ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذى يناسب المصدر وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة هى مناسبة الاشتقاق اى فعله الذى يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اى حال كون ذلك الفعل الذى اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذى هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذى هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذى هو مفعوله وقوله (و) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اى غير الماضى) اى حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اى مستقبلا (كان) اى ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا اوالان) يعنى ان قيدته بغدا يكون مثالا للمستقبل

(وان)

فساق ويا خباث وبانه هذا ان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما فعال الذى هو اسم الفعل من حيث العدل ومن حيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجرة وفساق معدول من فاسقة واما الزنة فلاتفاقهما معا فى بناء فعال والضرب الثالث وهو ما وضع علما للاعيان مبنى فى لغة اهل الحجاز مشابهته ما تقدم فى العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وغالبة عدل عنها تحقيقا انما وجب المصير اليه للعلم بانهم لايبنون الا لمانع من الاعراب ولا مانع يمكن سوى ما قدر فلزم المصير اليه وهو معرب فى لغة بنى تميم اعراب مالا ينصرف لا ما كان آخره راء فانهم يوافقون الحجازيين فى بنائه الا القليل منهم فانهم يعمون الاعراب فى جميع الباب وهذا جملة ما ذكره المص واختاره اوردناه تسهيلا وتيسيرا قوله ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع اليه ولقد سبق منا تحقيق المقام فى مباحث غير المنصرف فلعله على ذكر منك قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الخ قيل فان قلت الاظهر انه احتراز من قطام اذا سمى به مذكر فانه

وان قيدته بالان يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (لاباعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط يعم الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الش بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المص من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا اصلا) اى صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (فانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا صرفا (فسيجئ حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى ومما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا او بيانا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لئلا يتوهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ مما) اى ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حيز ان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان مصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان للموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المأول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل للابسته اليه

ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكر من التأنيث بقى ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما فى الاصل وصفة من غير نقل عن غير العلم وح تم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز ولا يخفى ان التردد فى ذلك ناش من التردد فى المسئلة وعدم اتفاقها فان الكلام فى الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا فكيف يصح ايراد ذلك ولقد صرح المص بان قيد مؤنثا التنبيه على انه لم يقع الا كذلك قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان قيل بل على لفظ العرب وفساده ظاهر قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قيل قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لا صوت وبه يشعر قول الشارح وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه

فى الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفى نحو قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون والجمهور منعوا مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الايتين ونحوهما كذا فى الشرح اللب واشار اليه العصام ثم شرع فى بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضمر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته او الظرف الآتى واشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضمر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضمر اى لا يضمر معمول فى المصدر وقوله (اويكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى اولا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضمر وقوله (لانه لو اضمر) دليل لعدم جواز الاضمار يعنى انه لو جاز ان يضمر الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لاضمر فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمار الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه يعنى فى لفظ ضربات قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار فى واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثناة وجمعه لكن الاضمار فى مثنى المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جائزا فيهما فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر و) الاخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احديهما ان تثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وثانيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كان كالفعل (فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعة قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات من الفعل وغيره الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيتين والجمعين لانهما مقصوران بالنظر الى الفاعل ماذكر ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) اى المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (فى نفسه) اى فى معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولا شبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان كلام المصنف حال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضمر مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار

لاتفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد نغ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفى الوجه الاول نظر لان الحق من الصوت احضاره بذاته اما ليحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو فى الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يرد انه اسم حكما وفى احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدد قسما من الاسم المبنى وكذا فى الثانى لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج منها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها وباعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكى به صوت او صوت به البهائم وكله من عدم التدبر اما نظره الاول فلان المراد بالمحكم عليه بانه اسم فى

على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير بارزا كما سبق فى ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل اونحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو هما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدته) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذه القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمر (مثل ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لاخراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحثا اما اولا فلانا نمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع فى التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان اراد والاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لابد من علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحدا فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه الممنوعات ما علل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى امر الحكمى انتهى ثم شرع فى ذكر مسئلة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اى فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام فى الفاعل للعهد الخارجى والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا فى الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى وقوله (لا مظهر اولا مضمرا تفصيل للذكر اوعدم اللزوم يعنى انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرا اوحال كونه مضمر الما عرفت انه لا يضمر فيه (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين زيدا فان الضرب فى هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل فى الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل غير مأخوذة فى مفهومه) اى فى مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة فى مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبه) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

هذه الصورة لا صوت افادة ان المراد ح لفظه على ما صرح به المص حيث قال فان وقع شئ مركبا من هذا الباب فانما قصد به اللفظ كقولك نخ صوت البعير وغاق حكاية صوت الغراب وتقول قلت غاق وقلت نخ وتقول تحكى صوت الغراب بغاق وبناخ البعير بنخ فلا يكون من هذا الباب والعجب من القائل كيف اجترى على الحكم بانه صوت ايضا فانه لو كان كذلك لكان قد وضرب فى قولك قد حرف وضرب فعل ماضى من الاصوات وقد تكلم فى اثبات مطلبه بما لا يتكلم به من له ادنى مسكة واما نظره الثانى فلان الهندى انما اتى بالوجه الثانى حيث قال وليس المراد به اى بقوله كل لفظ حكى به صوت حكاية الصوت فى نحو غاق صوت به الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين من حيث يقال ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا لافادة انه لو كان المراد ذلك المعنى لكان قوله او صوت به للبهائم حشوا يجب حذفه واما ما زعمه حقا فقد عرفت بطلانه مما سبق من كلام المص فى ابطال النظم الاول ومما ذكرناه فى شرح كلام

فى مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع فى مسئلة اخر للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اى اضافة المصدر (الى فاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا فى فاعله ولما كان عمل المصدر فى فاعله قسمين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحوا عجبنى ضرب زيد بتنوين ضرب وبرفع زيد والاخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تنوين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا فى اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لا على الضرب المعرفة فانه مع التنوين منصوص بنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس) وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافة الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظة وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا لمحله ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحله المعمول الارجح بان يكون مرفوع المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند اكثر النحاة او عند اكثر الاستعمال وقوله عند الاكثر يقتضى ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثالا بنحو قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاه لانه فى هذه الاية مضاف باتفاق القرا آت والله اعلم ولما بين مسئلة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسئلة اضافته الى غير الفاعل من المعمولات فقال (وقد يضاف) (اى المصدر) (الى المفعول) اورد هذه المسئلة بقد ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الش الى عمومه بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان (ظرفا او) كان (مفعولا له) (وقوله على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاد) مثال لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعه) مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان

الهندى ودعوى القصور
مثبتة لما عنده من
القصور قوله يعنى مثلا
قيل الاولى ان يجعل
ذكر البهائم للتمثيل حتى
يشمل الطيور وغيرها
بل يجعل التعليل للتمثيل
ليشمل دواعى اخرى
للتصويت به من قضاء
تعجب او تسكين توجع او
تخفيف تحسر فيشمل
القسم الاول ايضا
بتكلف واحد لا بد منه
لغيره دخول هذا
القسم واما ما وجه به
الشارح اقتفاء للفاضل
فهو على ما ترى فدع
ما كدر وخذ ما صفا ولا
يخفى على اصحاب البصائر
ان هذا مما لا سبيل
اليه ثم نقول الظاهر
من كلام المص انه لم يذكر
البهائم على سبيل التمثيل
فانه قال بعد تحقيق المقام
ومن جعل نخ وبابه مما
يصوت به للبهائم من
اسماء الافعال فهو
مخطئ لانه ح يكون بمعنى
الامر فيؤدى الى ان
يكون طالبا مما لا يعقل
امتثال الامر بالخطاب
وذلك مما لا يصدر الا
عن غفلة هذا فلا وجه
لادراج الطيور او غيرها
فيه فالاوجه ان
يكون ذلك محمولا على
المقايسة كما ان بعضهم حمل
صوت المتوجع والمتعجب
ونحوهما عليها وتبعهم
الشارح قدس سره ونحن
لا نقول بذلك لان
المص قد اعتبر الوضع فى

ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ما قل فيه اعماله فقال (واعماله) (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان قوله (باللام) حال من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (اى بلام التعريف) لئلا يظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعرف باللام عاملا قليل وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين التباسه باللام لان المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو (مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبنى ضرب زيد هو ان يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعيف العمل واذا كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع الفعل ينبغى ان لا يدخل) اى لام التعريف (على المصدر المقدر به) اى على المصدر الذى قدر بان مع الفعل ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللام منه ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جوز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى ليحصل الفرق (بين شئ) وهو ان مع الفعل ههنا نحو ان يضرب (وبين المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان ان يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده ثم نقل وجها ضعيفا فى زعمه فقال (قيل لم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء فى الشعر وهو قوله «ضعيف النكاية اعداءه» فان النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل فى اعداءه كذا فى الوافية (بل قد جاء) اى فى القرآن (عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع فى النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر مفعولا) (مطلقا) ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسره بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا صرفا بل يكون حكمه ما سيذكر واما ان كان صرفا (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز ان يكون) اى العمل (للمصدر) احتراز عما سيجئ من تجويز ان يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز (اعمال الضعيف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ما سيجئ فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والاخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فلة

الاصوات فليست الالفاظ الدالة بحسب الطبع من قبيل الاصوات عنده فانه قال انما بنى هذا النوع يعنى الاصوات لان وضعه على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم يحتج الى يتركب معه لان وضعه على حكاية لا غير وكذلك اذا قلت نخ وشبهه للبعير وغيره للغنم لم تقصدا لا الى اسماعه هذا الصوت جرى العادة باناخته او غيرها عنده فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يتركب معه هذا كلامه فان قلت على هذا لا يصح ما مر من ادخال الشارح ذلك فى الاصوات وقوله وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء الى آخره قلنا نعم فانه تبع فيه ذلك البعض فوقع فيما وقع اذ لا ريب فى تحقيق الوضع فى كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم لظهور انه موضوع لاحد هذين الامرين قوله قبل ذلك لما كانت هذه العبارة مستغنى عنها زعم بعض الناس ان قبل صيغة المجهول فقال ان قائله الهندى والاظهر انه من الظروف قوله اى المركبات المعدودة من

المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من الموضع التى وجب الحذف فيها ثم شرع فى بيان مايجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر فى كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعنى الذى هو المفعول المطلق بدلا اى عوضا منه (اى من الفعل وهو) اى المصدر الذى وقع عوضا من الفعل (ما) اى المصدر الذى (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعياله وشكرا له وحمدا له) فان كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفا لازما سماعيا وجعلت المصدر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اى فيجوز فيه) اى فى اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقيا له متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافى اى لكون الفعل اصلا فى العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الاخر (عمل المصدر) يعنى سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (للنيابة) اى لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه قيامه مقام الفعل لالمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيبويه حيث جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل (وقيل) اى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والاخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اى لكونه نائبا عن الفعل كامر (و) الاخر (عمله للبدلية) اى لكونه مصدرا فقط لالكونه نائبا عن الفعل (ففى قوله) اى فحينئذ يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) اى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى ففى قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والاخر عمل المصدر لنيابته ولمصدريته اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلا منه لم يلائم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمى المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اى المصنف (بين قسمى المصدر اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى المصدر الذى (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اى والقسم الاخر

المبنيات قيل يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم الخ عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تعريفا لمحذوف اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف فى اخوانه للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان الشارح جعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلايم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المص داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا على المعهودات ولقد سبق فى حد التوابع ان كل لا يؤتى به فى الحدود فاذا وجد فى شئ منها ظهر انه مقحم زيد لغرض يحصل به مثل التأكيد ونحوه فيندفع الاشكال بحذافيره ولا سبيل الى ما ذكره القائل من حمل المذكورات على الاجناس كما لا يخفى على الناقد البصير قوله كل اسم قيل صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما هو فى اخوانه لان القرينة تخصصه بالاسم المبنى لانه فى قسم الاسم المبنى والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبنى الا ترى ان بعلبك معرب

هو المصدر الذى كان (اياه) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم مفعوله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول و انما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (لبيان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمل المصدر فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرت) اى ولو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى تعلق ماذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر و اكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى عن المشترك بعضها لا جميعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التى هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو بسكون العين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لانه اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقترب من فلان او متبعد عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر و قال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

وبهذا سقط ما ذكر الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء على ايهام قولنا كل ماهو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم حتى انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه ولا يخفى ان القرينة اذا كانت مخصصة لما هو اعم من الاسم بالاسم المبنى فهى مخصصة له به ايضا بل هذا اولى بالطريق فكيف يسقط بذلك الوجه الساقط اعترض الرضى على ان ما اراد دفعه بعض منه وتمام كلامه هذا لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء ولعله ذكره البيان الواحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلها مفردة وهذا الاعتراض وارد بهم

مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضارب به وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذا الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ الا على التعيين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين ولما كان لفظ من مختصا بالعقلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان الالائق على المصنف ان يعبر بعبارة شاملة واشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول (بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تأويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى التغليب العقلاء على غير العقلاء كما فى قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدوث) حال من المستتر فى اشتق اى ملتبسا ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال فحقيقة بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف ثم شرع فى بيان فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام فى تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بماعداه اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج

يبين وجه كل بما غير مرة ويقال انه اتى باسم لذلك البيان ولما بلغ الكلام الى هذا المقام ظهر لى وجه دافع للاعتراض ولنورده مبقيا لكلامنا السابق على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به اى العلم وهذا فى غاية الحسن ونهاية اللطف لان المحدود هو العلم الحاصل من الكلمتين الموصوفتين بانتفاء النسبة بينهما فلا يتم الحد بدون الاسم بهذا المعنى قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب قيل رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الردانه عدول عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغنى عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية فحمل على العموم يوجب اعتبار مالا يحتاج اليه فى التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر ونقول لم نصب الشارح قدس سره فى ذلك الموضع لان قول المص ليس بينهما نسبة وصف الكلمتين المركب منهما الاسم اى هو المركب من مثل هاتين الكلمتين

اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى المستفاد من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجميع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجميع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجميع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم المفعول و اسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح حقيقة كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما يأتى ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ماشتق لمن قام به) والذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة ونقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه فخروج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كما ضم فى اسم التفضيل يعنى اوجمات تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضع له) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى فحينئذ لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظنا منهم) اى لحصول الظن منهم (ان الاشتقاق) اى المذكور فى ضمن قوله ماشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتنبهوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم لم يتنبهوا لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ماهو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ماقرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة

لاغير وهذا انما يكون لرد المركب الذى فيه نسبة قبل العلمية اذ لا يوجد النسبة بين المفردات بدون التركيب ولا يساعد اللفظ نفيها باعتبار الحال فحق العبارة ماقاله الرضى وتوهم ان خمسة عشر لايكون علما وهم فان خمسة عشر اسم لمرتبة من مراتب العدد وعلم لها قوله ولايخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر قيل اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف عطف كان او حرف جر كما فى بيت فالا ولى ان يقول فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع مايمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على مايستفاد من كلام لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد اوما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شى ثم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا علم ولا افادة معنى فيخرج نحو تأبط شرا او عبدالله والنجم وزيد ليس وجه

الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اراد الش ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخدشه) من الاخداش وهو من الخدشة والخدشة فى الاصل هو السعى والكسب كما فى الصحاح والمراد به ههنا ازالة السعى بان يكون همزته للازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ يجب السعى الى ازالته ودفعه بادنى سعى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام بمجرد تمام المعنى من غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصارا نما هو مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان نقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لنا بل خروجها لازم وقوله (ويدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيما حصر) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره يعنى ويدل عليه حصره وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل وداخل فيه فان الظاهر ان كلمة من للبيان ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم الفاعل باعتبار انها لمن قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المثنى والمجموع منه ايضا لانه ذكرهما ايضا بعد فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثنى والمجموع على مثنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه العصام ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفية بقوله (وفى الترجمة الشريفية ما معناه) اى وقع فى الترجمة الشريفية كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعنى وفيها ايضا ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به الا على هذه الصيغة) اى ليس على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب) يعنى ان هذا الكلام يدل على خروج صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغه من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال (وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان يقول اى صيغة اسم يقال له

(اسم)

يخرج نحو خمسة عشر وهذا من جملة الاوهام اما اولا فلانه على تقدير ان يكون المراد بنحو خمسة عشر ذلك لا يصح ان يقال فى التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف لضرورة ان ضمير جزئيه يعود على خمسة عشر سلمنا رجوعه الى مثل خمسة عشر لكن لا يصح ايضا لفساد المعنى واما ثانيا فلانه لا يمكن ان يقال فى صورة ارادة خمسة عشر بخصوصه لا صعوبة فى تعيين النسبة على وجه يخرج من هذه النسبة لامكان ان يقال ليس بينهما نسبة غير العطف لان ذلك لا يكون بتعيين نسبة بل بتقدير امر وتقييدها به على انه لو امكن ذلك القول لما اندفع بما قاله لامكان ان يقال نسبة غير مثل العطف واما ثالثا فلان صعوبة تعيين النسبة كذلك انما هو فى صورة ان يراد سلب النسبة التى قبل التركيب وما ذكره من الوجه الاحسن هو ان يراد سلبها بعد التركيب فكيف يرد عليه ما اورده ثم نقول تبع الشارح قدس سره فى ذلك الرضى فانه قال خرج من هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف

اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل علما بخلاف توجيه المصنف فى شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثى) ظرف مستقر حال من المبتدأ او من الضمير المستكن فى الخبر واضافة المجرد الى الثلاثى من قبيل جرد قطيفة يعنى من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا فى المعرب اى صيغة الاسم الذى يقال له اسم الفاعل حال كونه من الثلاثى المجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله من مجرد الثلاثى اى صيغته من غير الثلاثى المجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (ثلاثيا) وهو ما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسره بهذه الصورة ليطابق التفسير بالمفسر لان المفسر معطوف على قوله من مجرد الثلاثى يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثى المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او) او رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع المعلوم لا من المجهول وانما اهمل المص هذا القيد لان قوله (بميم) الى آخره مغن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا) ليشمل مضارع الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كما فى الخماسى والسداسى مثل ينفعل ويستفعل وقوله (و) (مع) كسر ماقبل الاخر) عطف على قوله بميم ولذا وسط الش قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فيها ونعمت وان لم يوجد (فيما) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل مكسورا ايضا (كما) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل) يعنى ما فى اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع فى بيان امثلة من غير الثلاثى المجرد فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اى موضع الحروف التى هى مضمومة فى مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيما) اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم واعلم ان الش تفنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانثها فى الثانى مع انها فى الموضعين مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضمير فحينئذ وجب تأنيثها وانما فسر المثالين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى

نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد الا ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعلبك هذا كلامه وكأنه زعم انه ركب خمسة عشر واستعمل كذلك ثم جعل علما وهذا بديهى البطلان بل هو مثل بعلبك مما ركب لاجل العلمية وليس لقائل ان يقول ان نسبة العطف حاصلة فيه قبل التركيب لضرورة ان النسبة بين الامرين لا تتحقق بدون التركيب ولا تركيب بين الخمسة والعشرة قبل ذلك فلا يخرج خمسة عشر بالحكم بلزوم انتفاء النسبة قبل العلمية واما ما ذكره الشارح من الوجه الاحسن فما يلتفت اليه قال المص فى الشرح انما قلت ليس بينهما نسبة ليخرج عنه باب المضاف والمضاف اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب تأبط شرا فانه محكى على اصله قبل التسمية به وليس الغرض ههنا الا حصل بناؤه بالتركيب هذا كلامه تأمل تهتد قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء قيل لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى نبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد فى

المزيد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا للرباعى المجرد ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعال وقوله (لكانه) جواب لو اقيم يعنى كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان متفاعل، كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الاخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعنى آخر الحروف التى بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) فى المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمى الميم مثال) متعلق بقوله (يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال) يعنى يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمى الكسر احدهما الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع وهو متفاعل وثانيهما الكسر الواقع فى آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة موضع الحرف المضموم فيكون ماقبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثانى الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثانى ايضا على قسمين احدهما مكسور ماقبل الاخر والثانى مفتوح ماقبل الاخر فنحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا الاخير غير مذكور ثم شرع فى بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اى اسم الفاعل) وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهى يعنى يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اى فعل ذلك الاسم (لازما) اى غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اى ذلك الاسم (ايضا) اى كفعله (لازما) فلا يعمل فى المفعول صريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اى فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا) اى اسم فاعل الذى هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اى فعله (متعديا الى اثنين) اى الى مفعولين كاعطى وعلم (كان هو) اى اسم فاعله الذى هو معطى وعالم (ايضا) اى كفعله (كذلك) اى يتعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معط زيدا درهما (وكما ان فعله) اى وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الطرفين) يعنى ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اى المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اى الى سائر ماهى فضلة اى غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اى اسم الفاعل (اليها) اى المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشابهته للفعل كان عمله بشرط شئ وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها او صاحبها فقال (او يعمل) وهو اشارة الى

حكمه بل على تضمن معنى الحرف واذ لم يكن شئ من جزئيه هذا نحو بيت بيت فالاولى ان يقال لورود مثالين احدهما لتضمنه المعدود المعرف بكل اسم الخ ومن الظاهر انه خلاف الظ بل المتبادر من هذا التركيب التركيب العددى فلا محذور قال المص وهو على ضربين ضرب يتضمن الثانى معنى حرف فيبنيان جميعا كخمسة عشر وحادى عشر اما الثانى فلتضمنه معنى الحرف اما الاول فلكونه اشبه صدر الكلمة فوجب ان يكون مبنيا قال وكذلك وقعوا فى حيص وبيص وهو جارى بيت بيت وسهلت الهمزة بين بين وتفرقوا شغر بغر وشذر بذر وجذع مذع وشبهه قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الخ قيل حاصل الجواب ان المراد يتضمن الثانى حرفا اعم من تضمن الثانى فى الحال اوفى الاصل فحادى عشر فى الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادى فمعنى العطف وان لم يوجد فى المغير اليه لكنه موجود فى المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود فى حادى عشر معطوف معنى على واحد تضمنه الحادى لا على الحادى اذ المعنى على

(عامل)

عامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وظرفا مستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى بشئ يشترط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ وقوله (من معنى) بيان لذلك الشى وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المنفصلة حقيقة لانهما لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما ولما كان الزمان المضاف غيره باين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافة الاستقبال (بيانيتان) يعنى ليستا بلاميتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى بمعنى من فيكون معناهما انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع فى بيان وجه الاشتراط فقال (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبهه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها اى للفعل المضارع بالمشبهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعها صفة للنكرة فاذا كان عمله لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له الزمان بان يكون زمانه ماضيا لنقصت المشابهة بينهما ثم ادرج مثالهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان الضارب فى مثالين عمل عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله وهو عمرا لاعتماده على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس مختصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو مامر من زيد ضارب الان (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسطا ههنا) اى فى تلك الاية عامل فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الاية لكنه (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو ههنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجو فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى

ذات له الواحد والعشرة فى كلام الرضى الذى هو اصل الجواب الذى ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره مايدل على ذكرنا حيث قال عطف الثانى لفظا على تلك الصورة يعنى الحادى الذى غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته ولا يخفى على الناظر فى المقام افتضاح القائل بهذا الكلام لضرورة ان حادى عشر واحد من اجزاء احد عشر فكيف يتصور القول بوجود معنى العطف فيه وكونه مرادفا لذا معتبرا بمعنى ذات له الواحد والعشرة وهل يوجد شئ فى كلام الرضى يدل على ذلك الباطل كلا قوله والاعراب الثانى قيل فيه مسامحة والمعنى اجرى الاعراب على الثانى والا فالمعرب بالاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثانى وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد الحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل

الحكاية وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الان) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرفى النفى والاستفهام ثم قال الاول ان الاشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال العصام اقول لا نسلم ان يكون هذا ظاهر كلام النحاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على قوله صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الش لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انهما للعهد الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسره العينى وفسر الشارح لفظ الصاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدءً حالا او منسلخا بدخول النواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على مبتدأ ثم انه لا يخفى انه يرد على الش ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المص من صاحبه غير الموصول لا ما يعمه بقرينة ما سيأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد او لبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط فى العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مسندا الى صاحبه) ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء

الرضى جواز اعراب الجزء الثانى المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المص فى هذا المقام وفى بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله اذ لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبنى قبل التركيب عند المص والامر كذا غير ان المراد بقوله اعرب الثانى حاصل بلا تسامح فيه قال فى الشرح الضرب الثانى من تقسيم المركبات ان لا يتضمن الثانى معنى حرف كبعلبك فيبنى الاول فى هذا الباب لتنزله منزلة الجزء ويعرب آخر الاسمين باعراب المفرد فلا ينصرف للعلتين هذا هو الفصيح قوله فى الافصح اى اعرب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو افصح اللغات قيل تكلف فى عبارة المص تكثيرا للفائدة والا فالواضح منها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثانى على غيره ولا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثانى على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك وتقييد الاعراب الثانى لا تمثيلا فحسب وليس بذاك فان المص صرح بذلك فى الشرح وقد نقلناه بعض كلامه آنفا ولا يعد هذا من باب

الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدا الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم فى العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع فى امثلة كل منهما فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد ذى الحال ومثال للعامل فى الضمير المستتر وفى المفعول فان فرطه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتماده) (على الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر فى الهمزة فسرها الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) واشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة ثم بين لفظ النحو بقوله (من الفاظ الاستفهام) سواء كان حرفا كهل واسماء نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكرات وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصلة والموصوفة ثم قال (ونحوها من حروف النفى كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو فى الاول بالالفاظ وفى الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد فى الحرف وفى الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفى فيوجد فى الفعل كليس وفى الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل فى هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف فى ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام والنفى كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة الاستفهام والى اصالة ما فى النفى ثم شرع بيان توجيه علة الاشتراط باحدهما حين العدام اولا ولتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفى) وقوله (الفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفى على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين فى محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو يا طالعا جبلا فان طالعا عمل فى جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد فى مثله على الموصوف المقدر فمعنى يا طالعا يا رجلا طالعا وهذا اما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفى فى التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ او مقدر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما لزمان الحال او الاستقبال او

التكلف لانه ليس لتصحيح اللفظ بل لبيان المراد وشرح ما هو كذلك فى الاصل قوله ولا كل بعض قيل لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ وانت خبير بانه لا فرق بين ولا بعض مبهم وبين ولا كل بعض الا ان عبارة الشارح قدس سره انسب بالتعبير ههنا وذلك لان البعض المنكر يصح اطلاقه على كل بعض فيؤل اليه وبذلك ظهر الفرق بين المراد بقوله كل ما يكنى به وبين المراد بكل بعض وبعد وان هذا ليس عين ذلك قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات قيل بقى انه ما وجه الاصطلاح فى الكنايات دون الظروف وكأن القائل نسى ان لا مشاحة فى الاصطلاح وان سؤال تعيين الطريق ساقط على ان الوجه ظ وهو شيوع لفظ الظروف دون الكنايات قوله وانما بينا لان كل الخ قيل لا يخفى ان بهذا الوجه لا يصير من شى من قسمى المبنى لان من مشابه مبنى الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر نركها عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل وهذا من قلة التأمل وعدم التتبع قال المص بعد قوله

الماضی وفرغ من بیان حاله فی الاول شرع فی بیان حاله فی الثالث فقال (فان کان) وفسر الشارح اسم کان بقوله (ای اسم الفاعل) للاشارة الی ان اسمه ضمیر مستتر تحته وراجع الی اسم الفاعل واورده وصفا بقوله (المتعدی) للاشارة الی ان الخلاف فی هذه المسئلة فی وجوب اضافته الی المفعول وهو انما وجد فی المتعدی (للماضی) ولما کان کونه للماضی علی وجهین احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده فی الاستمرار اشار الشارح الیهما بقوله (ای للزمان الماضی بالاستقلال) یعنی سواء کان المراد بکونه للماضی انه مقارن للزمان الماضی دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زید امس (او) وجد ذلك الماضی (فی ضمن الاستمرار) بان یراد استمرار وجوده ووجود الماضی فی ضمنه نحو انا ضارب زید ثم الشارح ضم قوله (وارید ذکر مفعوله) قوله فان کان للاشارة الی انه لو لم یرد ذکر مفعوله لم یتم حکم المسئلة (وجبت الاضافة) (ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله) (معنی) وفسره بقوله (ای اضافة معنویة) للاشارة الی انه مفعول مطلق بحازی الاضافة ولبیان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات) الخ علة لعدم کون تلك الاضافة لفظیة مع انها صفة مضافة الی معمولها یعنی انما کانت تلك الاضافة معنویة لا لفظیة لانعدام (شرط الاضافة اللفظیة) وهو کون الصفة مضافة الی معمولها فاسم الفاعل ههنا لیس بمضاف الی معموله لعدم شرط العمل فیه وهو کونه للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زید ضارب عمرو امس) فان الضارب فی هذا المثال لما کان للمعنی الماضی لکونه مقیدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء علی اشتراط فی عمله بکونه مقارنا للحال او الاستقبال (خلافا للکسائی) او خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الکسائی (فانه) ای الکسائی (ذهب الی عدم وجوب اضافته) ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله وانما لا تجب الاضافة عنده (لانه) ای اسم الفاعل (یعمل) ای یعمل فی مفعوله (عنده) الکسائی بلا شرط (سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لکونه ذات الطرفین فزمان الحال وان کان مقدما علی الاستقبال فی الوجود لکنه مؤخر عنه فی الملاحظة فروعیت ههنا الملاحظة للتفنن (فیجوز) ای واذا لم تجب الاضافة یجوز (ان یکون) ای مفعوله (منصوبا) ای لفظا (علی المفعولیة) ویجوز ان یکون مضافا الی مفعوله (وعلی تقدیر اضافته) کما هی الجائز عنده ایضا (لیست اضافته) ای تلك الاضافة (اضافة معنویة) کما کانت عند الجمهور (لانها) ای وانما لم تکن تلك الاضافة معنویة عنده لان تلك الاضافة (عنده) ای عند الکسائی (من قبیل اضافة الصفة الی معمولها) وکل اضافة شانها کذلك فهی اضافة لفظیة فاذا کانت لفظیة لم تکن معنویة (وتمسك الکسائی) ای استشهد علی الحکم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید) حیث کان الباسط عاملا فی مفعوله وناصبا له مع کونه بمعنی الماضی ولو لم یجز اعماله مع کونه للماضی لم یقع المفعول منصوبا فی هذه الایة (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) ای عن قوله تعالی بالتأویل بالحکایة ثم ذکر المصنف تصرف الجمهور فیما اذا وجد لذلك الفاعل مفعول

واما کیت وزیت فانما بنیا لانهما واقعان مما موقع الجملة ولا اعراب للجملة من حیث کونها جملة فاجریتهما مجراها وهذا البناء یصح ان یقال انه مما ناسب الاصل لانه اشبه الجملة التی لا اعراب لها لفظی ولا تقدیری من حیث هی جملة ویصح ان یقال انه مما وقع غیر مرکب لانه لما کان حکایة عن الجملة تعذر وقوعه مرکبا فانه یرکب الترکیب المقتضی للاعراب المفردات واما ترکیبه الجمل من حیث کونه جملا فلا یقتضی اعرابا هذا کلامه وعلیه غیره فخذه حتی تدفع عنك ما سیورده القائل من النظائر واحد ابعد واحد ولا تغفل قوله لانه لو جعل کاحد الطرفین لکان تحکما هذا هو المشهور فیما بینهم وقد قیل الوجه ان یقال نصب ممیز کم الاستفهامیة لانه جعل ممیز کم الخبریة کالطرفین دفعا للتحکم فلو جعل ممیز کم الاستفهامیة مثلها او مثل احدهما لا لتبس بکم الخبریة فجعل کالوسط تمییزا ولم یعکس لان کم الخبریة متقدمة علی الاستفهامیة لکون الاستفهام فرع الخبر فجعل کالطرفین لان الطرف مقدم علی الوسط وفیه ما فیه قوله لکن جوز الزمخشری

آخر منصوبا (ان كان له) (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الاخر اى المراد بذلك المعمول الاخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت (فبفعل مقدر) (اى فانتصابه) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لا باسم الفاعل) للاشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائى قائل بان انتصابه باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) (فدرهما) اى فان لفظ درهما فى هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اى) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم الفاعل المجرد عن اللام شرع فى المسئلة التى هى حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت اللام) واورد الشارح وصفالها بقوله (الموصولة) للتخصيص يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هى اللام الموصولة وقال العصام ان الش قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهى ان اسم الفاعل والمصدر التعدين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام وتسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم كذا فى الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء لقوله فان دخلت يعنى اذا كان كذلك استوى (اى) استوى (جميع الازمنة) من الماضى والحال والاستقبال ولم يشترط فى عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ من الصواحب (فتقول) اى فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا الان او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط فى العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة الاحتياج الى اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة احتياج انما هى لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهتهم العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من خواص الاسم (عليه) اى على الفعل ثم شرع فى بيان احكام صيغة المبالغة فقال

قيل هذا رد لقول الرضى ولا يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لانه دل عليه كلام الزمخشرى فى تفسير الآية ومما يرده ماذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم اللاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما فى الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل فى قوله ويدخل من فيهما وليس من سلامة الفهم لان الشارح قدس سره لا يريد به الرد على الرضى ولا يصح له ذلك لان تجويز الزمخشرى فى الكشاف لا يدفع القول بانه لم يدل عليه كتاب من كتب هذا الفن وكذا تجويز الرضى جر مميز الاستفهامية بشرط انجرار الاستفهامية بحرف الجر وبيان كون الخبر ح اما بسبب اضافة كم الى مميزه او بتقدير من على اختلاف القولين لا يرد منه ذلك لان انجرار المميز بمن

(وماوضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان فى دخول صيغة المبالغة فى تعريف الفاعل تخديش بناء على مافى الترجمة الشريفية وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل بتغيير صيغته الاصلية و ضم المبالغة فى معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان فى المبالغة احتمال كونها فى الفاعل كالكثير الذى فى باب التفعيل اراد الش ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعول ومفعال بكسر الميم وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب ومضراب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيبويه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ماوضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشتراط مايشترط به عمله) تفسير و بيان لوجه الشبه يعنى ان ماوضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبنيا على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال (هذا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراط هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى فى حد اسم الفاعل و مشتركة معه فى المفهوم (معنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) اى مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا) يعنى فلان يجوز ان يقول امس كما لا يجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد عليه المبتدأ ولوجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (ومافيه) اى واسم الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موازنته له فى الحركات و السكنات وقد فات ذلك بتغيره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة

(المعنوية)

المقدرة فى صورة انجرار كم الاستفهامية بحرف الجر لا يقتضى جواز انجراره بمر الظاهرة من غير انجرار الاستفهامية بحرف الجر كيف ولا مناسبة بين هاتين المسئلتين وبذلك تحققت بطلان قوله وبهذا عرفت وجه صحة قوله الخ على انه لا وجه لذلك الاستثناء لعدم دخول حكم المجرورة بحرف الجر تحت حكم المجردة عنه قوله لوقال وكلتا هما الخ قيل نعم مافعل اذفى تذكير كلاهما تذكير لان تأنيث كم كما شاع فى السنة النحاة لتأويلها بالكلمة فقوله كم الاستفهامية فى تأويل كلمة كم الاستفهامية والظ فيه التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما نرى واو قيل بالتأويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين وفيه نظر قوله اى كل واحد منهما قيل اشار الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا مفرد اللفظ وههنا وجه لطيف قد خفى لطفه وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبارى كم ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره بذلك التفسير ليس

المعنوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وماناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون ان ماكان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لايعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فات المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لمافات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال فى شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هى التى بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فتقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافى للفعلية ولما لم يختلف المفرد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع فى هذا الحكم اشار المص الى عدم الفرق بينهما فقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضرابان ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث تبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اى من اسم الفاعل ومما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضرابون (اومكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى وانما لم يفرق بين مفرده وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون اومن الياء والنون (والجمع) اى علامة الجمع من الواو والنون اوالياء والنون ابقاء صيغة المراد فيهما (تقول الزيدان ضاربان اوالزيدون عمرا الان اوغدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (والزيدان الضاربان اوالزيدون الضاربون عمرا الان اوغدا اوامس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقال العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق انما تفى لوجه عمل المصحح لانه لاتتغير صيغة مفرده فيه واما فى عمل جمع المكسر فلاتفى لانه تتغير صيغة مفرده الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون) وتفسير الش للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة فى نون المثنى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بيجوز وظرف له وقوله (فى معموله بنصبه على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز فى الصورة التى عمل اسم الفاعل فى معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المعمولية نحو نحن الضاربو ازيدا زيدوعمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون فى هذين المثالين وقوله (بخلاف ماذا

لتنبيه على وجه افراد الخبر لان الحكم الجارى على كلمة كل انما يكون باعتبار مااضيف اليه ومالايكون خبره بحسب الظاهر الا مفردا بل العبارة لان معناها حسبما يقتضيه الظاهر كل شئ بعده فعل وليس ذلك مراد المص بدلالة قوله فيما بعد وكذلك اسماء استفهام والشرط وبذلك تبين بطلان قوله ومن وجوهه الخ وانما زعمه خفياللطفه معنى فاسد ناشى عن سوء فهمه قوله وعمله لا يكون الابحسب مميزه ضمن كلامه الرد على الشيخ لرضى فى قوله ان المص اراد تفصيل مواقعها فى الاعراب يعنى اذا كان بعدكم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير لراجع اليه كما فى نحو كم رجل ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما فى نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت ضربت وكم غلام ملكت ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل

كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذى كاز (مضافا اليه) الى معموله بان يجره بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الاخر يعنى اشتراط لجواز حذف النون شيئان احدهما كونه عاملا والثانى كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا) واشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين) يعنى العمل والتعريف (لقصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والمقيمى الصلوة) فى سورة الحج (بنصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هى بجر الصلوة وباضافتها اليه واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الى قرأة بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التنكير) اى واما حذف النون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى انكم لذائقوا العذاب) الاليم اذا قرئ لفظ الاليم بالنصب فحذفها) اى فحذفها النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله (والقراءة) جواب للسؤال المقدر كأن قائلا يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (مما لا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما اعترض بعض المحشين بان قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغى لان القراءة اصل فى العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نفى الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب فى الاية المذكورة لم توجد فى المتواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم الفاعل شرع فى مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى حدث موضوعا) (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تمين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به وقلت كم ضربة لا تنصب بكونه مفعولا مطلقا هذا كلامه ويؤيد ما ذكره الشارح قدس سره قول المص فى شرح الامالى من انه منصوب على حسب الفعل المسلط عليه مفعول به اومصدرا وظرف كقولك فى المفعول كم ضربت وكم رجلا ضربت وتقول فى الظرف كم يوما ضربة وتقول فى المصدر كم ضربة ضربت لانه مثل قولك عشرين رجلا ضربت وكثيرا من الغلمان ملكت وعشرين ضربة ضربت وكثيرا من الضرب ضربت واعشرين يوما ضربت وكثيرا من الايام ضربت هذا قوله من ابوك نظير لامثال وقد وقع فى بعض النسخ كم رجلا اخوتك وهذا اولى لان الظاهر فى امثال ذلك التمثيل قيل ينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين هناك كم للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا

المضروب فى هذين المثالين لايصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب اولمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب فى المثالين المذكورين المفعول به وانما ذكرت كلمة فى اللام للظرفية والعليه لالانه نى وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب فى يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لماوقع عليه الفعل وهو الشخص اويقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعا لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا فى بعض الحواشى ولكن اختصاص قيد الحيثية فى تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره فى تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بماتكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع فى تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة الذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اى للذات المبهمة التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لماوقع مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى (مر فى اسم الفاعل) فلايلزم تكراره (فقوله مااشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقه يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة والمشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ماوقع عليه الفعل لان وجود ماوقع عليه الفعل انما هو فى المتعدى ولما كان اسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (اولتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارج بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته ثم شرع فى بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال (وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثى المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه اوالرباعى المجرد اوالرباعى

مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه وكان اخذ ذلك من قول الرضى ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءنى واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبر الا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة لكنه قد غفل عماذكره اى الرضى فى مباحث المبتدأ من ان المبتدأ يقع نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه والثانى المبتدأ الذى هو فاعلا فى المعنى والثالث المبتدأ الذى خبره ظرف او جار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام او مايقع بعد حرف الاستفهام الخامس مابعد واو الحال السادس بعد اما السابع الجواب قال وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له قوله فكم هنا منصوب المحل اولا قيل هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة من الخبر هذا ومافيه اظهر من ان يخفى قوله اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية قيل جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده ولك ان تجعل المشار اليه من قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم يجر

المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها الاسم المفعول فرق وهو ماذكره بقوله (بفتح) اى حال كون تلك الصيغة فى اسم المفعول ملابسة بفتح (ما) اى الحرف الذى (قبل الاخر) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما اومتعديا الى واحد اوالى اثنين اوالى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع فى بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كامر خبر ومشبه به وقوله (فى العمل) متعلق بالامر كذا فى المعرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله فى نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط فى عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اى) فى (عمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله فى العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام فى الاشتراط للعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر فى اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله فى المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه اوالهمزة) اى اوالاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كامر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله) وقال العصام نقلا عن الرضى ان قوله وامره كامر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابى على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس فى كلامهم مايدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكتفى بقوله وامره كامر اسم الفاعل فى العمل لكفى انتهى ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى اسم المفعول (معرفا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضى) اى اذا كان بمعنى الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال اوالاستقبال اوكما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (برفع ما) اى المفعول الذى (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولوكان) اى بعد رفعه لذلك المفعول بالنائبية امان لا يوجد مفعول آخر اويوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبا (يبقى) اى ذلك المفعول الاخر (على نصبه) اى على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد معطى غلامه درهما) فقوله معطى بفتح العطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوبا به على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الان اوغدا) وقد اهمله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ما كان معرفا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفا باللام واورد له مثالا بقوله (اوالمعطى غلامه درهما الان اوغدا اوامس) ثم شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)

الوجوه الاربعة فى كل اسم استفهام اوشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء وجعل غيره التأويل فى التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولايخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لابدان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام يريدان كم الاستفهامية قد مر ذكرها ولكن لمجرد ذلك لا يثبت الحزازة فى التركيب لا لفظا ولا معنى لاسيما على توجيه الشارح قدس سره كما هو الظ قوله اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه فى صورة الرفع لا يكون تمييزا وماقيل والاظهر ان المراد ماهو تمييز بحسب الظاهر مما لا وجه له قوله فكان الاليق تأخير هذا من قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت قيل فى هذا التوجيه مع التحمل فى التمييز بحمله على التمييز فى بعض الوجوه فرأت حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب حمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد

(يعنى)

يعنى الصفة التى ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك الصفة (تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يثنى اسم الفاعل ويجمع ويذكر ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اى اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اي المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعل التفضيل من المتعدى نحو زيد اعلم من عمرو كذا فى الوافية (لمن) اى موضوع لمن وفسره بقوله(اى لما) اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال فى الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الش العلامة ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله (على معنى الثبوت) يعنى انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم واشار اليه بقوله (مما اشتق) وهو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفى الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعل التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميع الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم تجد نفيه فى جميع الازمنة كانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح الخ اقول فههنا ثلاثة اشياء الاول المتجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف والرضى والثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدده حادث وباعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقول (واللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى

بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذى سبق آنفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المصدر كما فى ضربت او المقدار كما فى مالك وهذا من جملة الاوهام لان المراد بالوجوه المتحققة فى التمييز النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على معنى كم مرة حلبت على عماتك كما صرح به الزمخشرى فى المفصل والمص فى شرح الايضاح وغيرهما وايضا الجر مع الجمعية لا يتصور فى هذا المثال فيبطل ما زعمه جدا وكون المراد بقوله وقد يحذف ما افاده مما لا سبيل اليه قطعا قوله والعشارى جمع عشراء هكذا فى بعض النسخ والصواب العشار بدون الياء واما عشارى فى البيت فهو تركيب اضافى

من الباب الذى اختص باللازم (اوعندالاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع اولم يكن بل عرض كونه لازما عنداشتقاقه مثال العارض عندالاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسرالعين) فعند كونه فى هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيدعمرا فلم يكن مااشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لما يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسرالعين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه تعريفه ويمتاز من الرحم الذى هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسرالعين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يجئ من الباب الذى بضم العين فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الواضع) سواء كان اصله كذلك اوبعد نقله حين اشتقاقه حتى لايكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلايكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الواضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للاشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه اوبالاضافة نحو حسن الوجه اومجردة عنهما نحو حسن وجهه بالتنوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الاخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذى اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ماقبل الاخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى ولغيره ويحتمل

فالياء فيها كلة مستقلة اضيف اليها لفظ المشار وليست من نفس الكلمة قوله لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها وكون الفعل بحيث وقع خبر الايمنعه ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا قيل يعنى حذف لان اللام يغنى غناءه ههنا فيكون ذكره ذكر ما لا حاجة اليه ثم قيل ولك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشاراة ومن الظاهر ان لاحذف فى المقام وما جوزه من ازالة الابهام امر لاينساق اليه اوهام ذوى الافهام ثم انه كان على الشارح قدس سره حذف ذاك القول لتعين كون اللام للعهد كما فى الاخوان والمعهود هو الظروف المعبر عنها عند ذكر اقسام المبنى ببعض الظروف كما اعترف به نفسه فانى يتصور ان يذكر البعض ويقال

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثانى المجرد اشار الش بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول وبقوله (او الصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد) الى الاحتمال الثلاثى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله الذى هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يرد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤنثا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا تجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع فى بيان الاعراب الجائز فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع) وفى العصام انه يرد على قوله كائنة على قدره ان وزن افعل من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انهما مخالفان لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبيان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة ممتازة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغتى الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة اختصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اى لكون الصفة

بعض الظروف منها قوله ما اى ظرف فسره بذلك تنبيها على ان المراد بما لا يتجاوز ما اجرى مجراه بدلالة قوله واجرى مجراه لا غير ليس غير وزعم بعض الناس جواز بقاء ما على عمومها اشارة الى ان من الظروف فى باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما فى ما عوض عن المضاف اليه شئ فانه ح كأنه لا قطع فيدخل فى الظروف ما اجرى مجراه قوله لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة قيل العجب ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهام لا يتعرف كغير وفيه انه لو كان ذلك بسبب التقارب فى المعنى او الاتحاد لكان كثيرا من المعربات الموافقة لمعانى المبنيات

المشبهة(مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياه) اى اسم الفاعل (فيما ذكر) فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (كحسن) مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعتها بعضهم فى بيت « هزده آمد بنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان * احول وشكس وصلب وصفر وسليم * پس خلوع وخشن وجنب وعطشان * نفسا آمد ودكر قيوم * پس امام وندس دكر حيوان » ثم شرع فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم وهو رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة لما سيأتى من ان النصب على التشبيه انما هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار الوصف كذا فى المعرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان) اى من الازمنة الثلثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعنى انها انما لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشتراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن المتجدد وقوله (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (لا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كما انه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض كما عرفت تحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست

(ليست)

داخلة تحتها وليس كذلك ووجه التشبيه فى الابهام بالغير دون الغايات كونه ادنى مرتبة منه فيه قوله وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة اليه فيه نظر والصواب ما ذكره المص من ان حيث انما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك لا يضاف الا الى جملة لان وضعها لمكان نسبة فلذلك افتقرت الى الجملة كافتقار الموصول وما جاء مضافا الى غير جملة فشاذ لا يعمل عليه ولذلك بقيت على بنائها قوله ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط وهذا فاسدا لان الثابت بذلك اختيار الفعل وليس فليس على ان القول بان المص نبه بقوله وفيها معنى الشرط على ضعف معنى الشرط الثابت فيه وهم محض كيف وقد اعتبر المص ههنا قيدا

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للاخر عنونه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها اقساما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبنى للفاعل والمبنى للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا باستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها وانما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقساما يبين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية وانما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للملابسة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب المعمول وانما زاد الشارح قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله (مضاف) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبس) (باللام او مجرد عنهما) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثنى فى عنهما والفاء فى قوله (فهذه) للفذلكة يعنى فاذا انقسمت الصفة كذلك فهذه (اقسام) (ستة) (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونها باللام او مجردة (فى الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام ثم شرع فى تقسيمها بحسب الاعراب فقال (والمعمول) وفسره بقوله (اى معمول الصفة المشبهة) للاشارة ان اللام للعهد الخارجى وقوله (فى كل واحد) ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد (منها) (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجه او حسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام (مرفوع) (تارة) (ومنصوب)(تارة)(ومجرور)(تارة اخرى) وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون توطئة لقوله (صارت) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعاريب الثلثة

يبطل ذلك الوهم بجميع اجزائه فان قال وفيها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعدها الفعل وبذلك القيد ظهر وجه قوله يختار فانه لو كان بمعنى الشرط دائما لما كان هذا مختارا بل واجبا وهذا القائل الفاضل حمل عدم الوجوب على ضعف ذلك المعنى وقد عرفت حقيقة الحال فاذا بعد الحق الا الضلال قوله والمراد بلزوم المبتدئ غلبة وقوعه بعدها وقيل لزوم المبتدئ فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله اى حال كونهما لاستفهام وشرط كأنه جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير ذاتى استفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر ان المص جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما والامر كذلك قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما قيل يتبادر من هذه العبارة ان مجئ كسرهما كمجئ فتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونه لغة هذا اواختلف فى اصله فقيل هو ابن زيد فيه

صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان الواسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول) (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة) المشبهة يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شبيها (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التميز) معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول الصفة تميزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى المعمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس فيه الجعل واما ههنا فلما كان التميز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (فى) (المعمول) (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة و بين كونه نكرة بان يكون نصبه فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التميز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التميز) اى منصوب على التميز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احديهما كونه معرفة والثانية كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنيا على عدم جواز التميز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان البصريين مضطرون الى هذا العدم جواز التميز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا الى حكم معمول غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوزون تعريف المميز) اى يحكمون بجواز كون التميز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاخر والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه على التميز فقوله (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

(المجرور)

ياء وادغم الياء فى الياء وعليه جرى اهل اللغة حيث ذكروها فى باب النون وقيل اصله اى اضيف الى اوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الياء فى الياء وقيل اصله اى آن حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجئ الا ان خاليا من اللام ولم يجئ اى مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان وكان القائل اراد انه لم يثبت ايان فى لغة من اللغات بكسرهما معا بل ثبت بالكسر فى لغة بنى سليم وذلك اما فى اوله او آخره على اختلاف القولين مستدلا على ذلك بظاهر كلام الرضى لكن كلامه ليس بنص فيه لانه لا يمنع مجئ الهمزة والنون مكسورتين معا وقوله فقيل هو اين زيد فيه ياء وادغم الياء فى الياء ناقص والتام زيد فى اين بتشديد والف فوزنه وزن فعل وقوله حذف الياء والهمزة وادغم الياء فى الياء غلط والصواب حذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم الواو فى الياء وقد يقال حذفت الهمزة مع

المجرور راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأبى عنه السياق ولان التفصيل انما تمشى فى الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام ثمانية عشر فانها وان لم يكن مذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة فى ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله فتفصيلها مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين انقطع احتمال اضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى فح اذا قرأت معمولها الذى هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اى بكونه فاعلا للصفة (او نصبه) اى او قرأت ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واردههنا بعلى حيث قال على التشبيه وفى الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما بين النحاة وقوله (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه مجرورا (بالاضافه) اى بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها) اى ذكر تلك الامثلة وقوله لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلة القصد المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى امثل وقوله (فى كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة وبمعرفة المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة) اى حال كونه ملابسا بالوجود المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا والصفة التى بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجه) (عطف) اى هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اى هو ايضا) تفسير لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (ثلاثة امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله مجردا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك الواو معطوف ايضا بالعاطف المقدر كذا فى المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال اللام على الصفة ورفع اى وبرفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فاعلا (او نصبه) اى او بنصبه (بالتشبيه) اى بسبب تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا

الواو قوله قال صاحب المفصل وقد صرح المص فى الشرح بذلك قائلا تقول كيف زيد معناها على اى حال هو هذا كلامه وعليه فيره قوله بمعنى اول المدة قيل اى معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغى ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعة الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله او المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص ولا يخفى ان مبنى التفسير كذلك هو الاستعمال دون الوضع وذلك مراد المص صرح به حيث قال اى اول المدة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة فقوله ولا يحسن تفسير قوله الخ مما لا يلتفت اليه قول المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع قيل او اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام اذا لثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد

للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها والمنصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او بجر معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبالاضافة المجرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريدها عنهما كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف واتى فى الامثلة الاتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجها لذلك التغيير فقال (وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى هذه الامثلة كانت مثالا (الصفة ذات لام) فيكون هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها والثانى للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون المعمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع المعمول ونصبه او جره مع كون المعمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح ان يبين لاختياره وجها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فما هو وجودى مقدم على العدمى طبعا فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (قسما واحدا منها مختلف فيه) هو حسن وجهه كما سيأتى (وسائر الاقسام) منها (صحيح) وهو حسن الوجه حسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (اثنان منها) لكلامه يعنى ان اثنين (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

الواحد كما فى قوله فيما سيأتى وتقول فى المرد من المتعدد اى يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المق تمدده وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره جعله مقابلا لهما باعتبار المعنى اى التمدد اللازم لماهيتهما فيكون المراد به الواحد الذى لا يتعدد معناه وان كان فى صورة التثنية او الجمع كما دل على ذلك تصريح عبارته قوله نحو ما رأيته مذ اليومان الاذان صاحبنا فيهما قيل لما دفع يفهم من كلام الرضى انه لا يخص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتأويل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييده المجئ مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عدد او لم يتصرف الهندى فى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يلتفت اليه المص لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة حق الا انه اهمل بيان وجه ملاحظة اليومين امرا واحد بل اوهم بيانه انه بمجرد ملاحظته بهذين

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتطلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق والماتى المصنف فى مثال ذلك القسم الممتنع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل) (الحسن وجه) ضم اليه الش المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما امتنع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه اوالى وجه غلامه (فيه) اى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمو لها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لاتفيد الا التخفيف امافى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفيهما معا لم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التوين) اذا كانت مفردة (او) بحذف (النون) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقد فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلابد ان توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه او بان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضمير ان المزبوران فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجه التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفها معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجهه بالاضافة بحذف التوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكانه قال ان الخفة امافى المضاف فقط اوفى المضاف اليه فقط اوفيهما معا ولا خفة (فيه) اى مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وثانى الوجهين الممتنعين (ان تكون

اليومين يصير امرا واحدا وليس كذلك فتقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى ليتعين انه اى زمان للمصاحبة وليس كما ينبغى فانه لايفهم من كلام الرضى انه لايختص مايليهما بالمفرد لانه معترض يكون المفرد هنا بمعنى غير المتعدد وقد قال ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدود ايضا بشرط انلا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو مارأيته منذ سنة الجامعة ومنذ شهر رجب ومذ يوما لقائك هذا كلامه وهل يفهم منه المخالفة للمص واثبات المجئ المتعدد من المشق والمجموع كلا ولا يرتاب ذومسكة فى حصول الحق بكماله من كلام الشرح ومقاله قوله لحصول التعيين الحق من كونه معرفة الخ قيل الاظهر الا وضح ان يقول يوم لقيتنى فيه فى قوة يوم الملاقاة وليس بذاك لظهور ان هذا القيد لذلك الغرض قال المص وانما وليهما المعرفة ليفيد تعيينهما الذى هو الحق بالذكر فكلال

الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول (واستتاره) اى وباستتار ذلك الضمير (فى الصفة) كما حذف واستتر فى الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا فى الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى نكرة وان كانت) اى ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (لفظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما اضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا فى الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (فى الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف فى الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذه التركيب ممتنع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع فى بيان ما هو مختلف فيه فقال (واختلف فى) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت الصفة فيها) اى فى تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله فى صورة الخ بين حرف الجر الذى هو لفظ فى بين مجروره الذى هو قوله (مثل) (حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورده بلفظ المثل ولم يقل فى حسن وجهه ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها) اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) جواز كائنا مع قبح ولا يجوزونها مع حسن وقوله (فى ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اى انما يجوزونها مع قبحها فى ضرورة الشعر لا فى السعة ولا فى ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون) عطف على فسيبويه اى والكوفيون (يجوزونها) اى تلك الصورة (بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح) اى وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) النحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اى اضافة الصفة المشبهة اى تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخيرين لها وقوله (لقصد التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل القصد الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فيقتضى الحال) اى حال القاصدين (ان يبالغ) اى التخفيف (الى اقصى) اى اعلى (ما يمكن منه) اى تخفيفا لا تخفيف اعلى منه وقوله (ويقبح) بالنصب على ان يبالغ اى يقتضى تلك الحال ان يقبح (ان يقتصر على

الشارح قدس سره من ومما ذكره القائل لحصوله صريحا بدون العكس قوله اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة وقطعة عن المق الذى يطلب صلة الباء لما قاله الرضى انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة فليعلما المق به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المق بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم ويومان ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المق بالعدد من تعيين الافادة وذلك خبط ناش من قلة التدبر فى كلام الرضى ولننقله بعبارة حتى يتبين لك ان ما اجاب به القائل براحل من الصحة والسداد قال رحمه الله معنى قوله المق بالعدد اى المق مع العدد والباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان يقال المق به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون التخفيفين (حذف التنوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقبح مجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التخفيفين وعدم التعرض (لاعظمهما) اى لاعظم التخفيفين (مع امكانه) اى مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيفين ممكنا ههنا لكون المعمول وجه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المجرور فى قوله وجهه او فى قوله غلامه (مع الاستغناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير المجرور وقوله (بما) متعلق بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه وهو الضمير ههنا والثانى المعنى يعنى سبب الاستغناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى الصفة) السبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير مستكنا تحت الصفة حتى يفيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجازها) الخ دليل الكوفيين وقوله (بلا قبيح) متعلق باجازها وقوله والذى مبتدأ وقوله (نظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبيح نظره واعتباره (الى حصول شئ من التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف اهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه لاستقباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والبواقى) اى الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التى خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقى التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اثناها ممتنعان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره ما سيأتى من قوله احسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير المجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لها لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجره) اى بجر الوجه فان هذا القسم

لانك قصدت بالمدة يومين قوله او الفعل قيل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته وليس بمستقيم لان الغرض انما يتعلق بالجملة الفعلية فلا يقيده الجملة وحدها لاشتراكها بينها وبين غيرها ومجموع الجملة الفعلية تطويل بلا طائل لظهور ان الفعل بدون الفاعل لا مقصودا فى الاستعمال ولا يكون مضافا لعدم حصول معناه المطابق بدونه فلا يذهب اوهام العوام المحرومين عن سلامة الافهام الى انه اريد بالفعل ههنا ما ليس بجملة قوله اى ما كتب على هذه الصورة قيل اراد ان يجمع عبارته ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها فى لازم معناها الى ما كتب على هذه ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليست كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون وعليك محيط بانه لا منع فى

الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثا (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ماتكون الصلة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجره) اى بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها) بنصبه اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التميزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه) اى بتنوين الصفة وبنصب معمولها على التميزية مع كون الصفة مجردة اللام والاضافة (فيهما و) سابعا (حسن وجه بجره) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة على اللام ففى كل هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر فى الصفة وقوله (واما فى المعمول) عطف على قوله امافى الصفة اى ذلك الضمير الواحد مايوجد فى معمولها ضمير بارز راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى مثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمعمول فى المثالين اى حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيها) اى فى هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول وغير مجردة عنها فى الثانى (وهما) اى اللذان يكون الضمير الواحد فى المعمول (قسمان) اى هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (والمجموع) اى المجموع من السبعة من القسمين (تسعة) اى مافيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اى يحكم بانها احسن الوجوه فانشعب منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد حسن فهذا التركيب احسن فقس عليه البواقى فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر و[illegible] لها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذى فيه ضمير واحد اى وانما كان ما كان فيه ضمير واحد احسن الوجوه لان الضمير (فيه) اى هذ القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هى للضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرور ايضا اليه المعمول ففى تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اى من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اى ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت فى الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اختلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية فى البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وماكان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقى ماكان التركيب الذى وجد (فيه ضميران) (منها) اى من تلك البواقى ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران فى الصفة معا او فى المعمول معا اشار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اى الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (فى الصفة و) الضمير (الاخر فى المعمول) لانهما يوجدان معا فى الصفة او فى المعمول فانه ممتنع

عبارة الكتاب من هذه القراء وما زعمه حقا انما يتم فى صورة ان يكون عبارة المص هكذا وان مشددة ومخففة وليست كذلك ولا ارى ان احدى قال كذا وانما قيل لم يذكر المص ان المخففة اعتمادا على تصوير ان بالتشديد والتخفيف معا ولا ريب ان حاصل هذا القول ما ذكره الشارح قدس سره من انه اراد ما كتبت او كانت على هذه الصورة على اختلاف النسخ قوله يرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة قيل يمكن دفع الفساد الثانى بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كانا معرفتين فيما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب وهيهات هيهات بعد المطلب بل قال المص وهذا وهم منه لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك مخبر من جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يوما نكرة لا مصحح لها فلا

(مثل)

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين اى حال كونه المثالين ملابسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى فى هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا لمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما فى الصفة والاخر فى المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذا ان المثالان (قسمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقبيح فقال (وما لاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقى الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لا فى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثالثا (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يجز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا القسم (قبيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى اى لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجرور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الا ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة فحذف لمعلومية وقوله (بها) متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون

يستقيم ان يكون مبتدأ وكون خبره اسم زمان مقدما على رأيه لا يسيغ ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا الاترى لو قلت جميع المدة يومان لم يستقيم ان يكون مبتدأ وماتقدمه خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا له قوله ولدن بضم اللام قيل فيها ثمانى لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها مابقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا انه يقال كأنه اكتفى المص فى البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر مما ولم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بالحركات مماثلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقدفات شرح الشارح الانسب وهذا كما ترى قوله وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند صرح بذلك المص حيث قال وانما بنيت لا وضع اد ولد ولد وضع الحروف

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (ح) اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذ لا مرفوع غير الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة المذكورة (ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذى هو وجود الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فهى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اى كما لا يجوز فيه ان يجعل مثنى ولا مجموعا (بتثنية فاعله الظاهر) اى بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وسبب كون فاعله الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث (لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع تثنية (وجمعه) اى وسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان الوجهان ولا الحسنون الوجوه بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه قوله (والا) عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييزية (او تجر) بان جعلت الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف) مبتدأ مؤخر اى فحينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلا لها) اى لتلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (انت) الاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة قوله بها فان وجود بها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فلا غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها فحينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فتعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجها) اى بنصب معمولها على التميز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجها) اى الزيدان حسنان وجها بنصب المعمول على التميزية ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على احدهما اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون

فاجرى بقية اللغات مجراها لاتفاقها معا فى لفظها ومعناها وهذا اشبه مايطلق به بناؤها ولو لم يجئ الا لدى ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند ولايختلف فى اعراب عند هذا كلامه وقيل لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما فى الرضى وكأن القائل لم يتدبر فى كلام الرضى لانه صريح فى كون لدى بجميع لغاتها بمعنى عند كلدى فانه قال ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند بخلاف لدى فانه لا يلزمه معنى الابتداء فلا يلزمها من والقائل لما رأى قوله فهى بمعنى من عند جزم بان هذا معنى لدن من حيث هو ولم يدر انه ابراز لمن المقدرة والعجب انه لم يتفطن لذلك من انه لو كانت من داخلة تحت مفهوم لدن على رأيه لما حكم بلزوم من ظاهرة او مقدرة قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة قبل هذا يقتضى

(حسنون)

حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعدين كحكم الصفة احال مسئلتهما على مسئلتها فقال (واسما الفاعل والمفعول) فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى مابعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظا فصار اعرابه تقديرا وقوله (غير المتعدين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقا من الفعل المتعدى لامحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى مالايكون متعديا الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى كحكم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبرا فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى لانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا بنى) اى فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعدى الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعد له والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (مثل الصفة) اى حكمهما كحكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها ممتنعا وبعضها مختلفا وبعضها جائزا مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرافع اسم فاعل (ومفعول مالم يسم فاعله) ان كان الرافع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وينصبانهما) ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول مايذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام مالم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهية بالمفعول او على التميزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى يجوز ان يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما فحينئذ لاضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيه بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجوه) اى ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

استدراك ذكره بعد ذكر الغايات وذلك الاقتضاء مع قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه قبل الدليل غير محكم لجواز ان يكون مابرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن لاضافة لان نظائره لايكون الا مضموما وليس مما يلتفت اليه وذلك لان المضاف لايصير مبنيا على الفتح وايضا معنى عوض فى صورة كونه مبنيا على الضم هو عوض العائضين فيكون مبنيا لانقطاعه عن الاضافة بالضرورة ولو قال الشارح وانما بنيت لقطعها عن الاضافة لان المعنى عوض العائضين كما تقول دهر الداهرين على ما صرح به المص لا ضل القائل قال المص ولولا ذلك لم تبن كما لم تبن ابدا لما يقصد فيها هذا المعنى والقائل وقع فى ذلك من قول الرضى وجاء فى عوض فتح ايضا وكسرها ايضا لكنه لم يتنبه من ان هذا انما وقع من كلام الرضى بعد قوله وبناء عوض على الضم لكونه

ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فاذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يجز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهية بالمفعول او على التميزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهية (بالمفعول والمفعول الثانى) او على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهة فمفعوله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تميمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهية وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الاخر ومعناه فى الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجئ ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الش ان يفسره على وجه يعمهما فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (او وقع عليه) اى الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قسمى اسم التفضيل)

مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين وايضا لم يدر ان مجئ الفتح والكسر فيه انما هو فى صورة الانفراد وعدم الاضافة وان سبب البناء على هذه اللغة ايضا ليس الا الانقطاع من الاضافة اذ لا مدخل فى علية البناء الخصوص الفتح او الضم او غيرهما لانها الانقطاع لا غير والتصريح بالضم للتعيين قوله لشئ ملتبس بعينه ان بذاته المتعينة قيل فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشئ او نفس الشئ كما فى قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه و ح الباء زائدة فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشئ بنفسه لا لامر متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشئ الا وهو وضع لذلك الشئ بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قوله بعينه فى امثال هذا

اى لوجود قصد المص شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد القسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضا لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشئ ماقام به الشئ لا ماوقع عليه الشئ فالتعميم لايتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون التبادر منه ماقام به لا ماوقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا انتهى وقال فى اللب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال فى شرحه وانما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما الكثر الاشتباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فى ماسيجئ ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم (بزيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه و هو موصوف بزيادة اطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام و تفسير الشارح رحمه الله بقوله (فى اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علما فانه اشتق لموصوف بزيادة على غيره لكن فى المشتق منه كذا وجه العصام ثم قال لافائدة لادراج لفظ الاصل ولايمكن ان يقال ان فائدة الادراج نحو زيد ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان اعراب المتن وفى بيان فوائد القيود فقال (والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف) فيكون المعنى (اى لذات) مبهمة (متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على مامر لان الزيادة اعم من ان توجد فى جانب ماقام به اوفى جانب ماوقع وقوله (او ظرف مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولايخفى مافيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره فتدبر ثم شرع فى بيان فوائد القيود فقال (فقوله مااشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والالة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة) متصفة بالزيادة (ولا ابهام فى تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق لموصوف معين وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العصام انه لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لا سماء الزمان والمكان والالة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

المقام بالمتمين فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان يصرحو ان ولا يخفى عليك ان القائل من قلة بصيرته وقع فى حيص وبيص حيث رد اولا كون معنى بعينه المعين وادعى ان معناه معنى نفسه على ماسبق فى التأكيد والباء زائدة فشرع فى البيان على هذا فلما رأى ان الباطل لا يوصل الا الغلط لان النكرات ايضا باسرها موضوعات لاشياء نفسها فلا يخرج ح النكرة عن حد المعرفة اعترف بعد الانكار بكون معنى بعينه المتعين قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب قيل لا اعتداد بعلم المتكلم فى التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرف المخاطب وليس بمستقيم لظهور ان الشئ لا يكون معرفة ما لم يتحقق فى علم المتكلم فنفى الاعتداد بعلم المتكلم فاسد كما ترى وليس قولهم حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب مبنيا على عدم الاعتداد بل على ضرورة تحققه بحيث لا

لزمان الطلوع والمفتاح لالة الفتح انتهى وانتصر بعض المحشين لجانب الش بما صرحوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلابد وان كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهر لك من ذلك ان كلا من اسماء الزمان والمكان والالة لموصوف فلابد من العناية ايخرج انتهى فحينئذ سقط ماقال العصام من انه لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره فى اصل الفعل بل كل منهما موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كامر وقال العصام ان قوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لايكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع فى بيان صفته وشروط بنائه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام ابانة من حيث الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكر) وزن (فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ماغير من تلك الصيغة اشار الش الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب الاصل) اى اصل الوضع يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى فحين اذا كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى فى وزن اسم التفضيل لفظ (خير) ولفظ (شر) فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخير واشر فخففا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير واشر للجميع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمن انتهى ثم شرع فى بيان شرط بنائه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بنائه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى) وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على

(الثلاثى)

يحتاج الى التعرض له وذكره قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة بقى بعد والنكرة التى كانت علما نكرت بالتأويل وهو مما جعله الرضى من عيب هذا التعريف فعدل عنه الى مالا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوزا لما انه فى حكم النكرة ويعامل به معاملتها كذا قيل والصواب ان يقال ان هذا الحد باعتبار اصل الوضع لا انه الضابط والعلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتها انما خرج عن التعريف بعارض الاستعمال وبذلك يندفع ما اورده الرضى ايضا من ان المضمر فى ربه رجلا وبئس رجلا داخل فى الحد والحق انه منكر قوله واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة قيل اتبع فى ذلك الهندى وليس بذلك فان المبهمات منها ما يساوى اذ اللام والمضاف الى احدهما معنى منه يساوى المعرف باللام ومنه مايفوقه والامر كذلك وفيه امر وراء ذلك وهو انه صرح بعيد ذلك بان هذا الترتيب

الثلاثى ولا يجوز ان يبنى من الرباعى (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط الثلاثى هو الثلاثى المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اى بناء افعل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بنائه منه (اذ البناء) اى فان بناء افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المجرد نحو دحرج (والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيد فيه) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر) اى غير ممكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لا تسع) اى لا تحتمل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا اريد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحيح بنائه (يلزم التباس) اى التباس ما بنى من الرباعى مثلا بما بنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لا يعلم انه) اى افعل او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق من (الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل احرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الحاء والراء والجيم مثلا فى احرج (تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اى ويحتمل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممتزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ما هو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثى المجرد الذى ليس دالا على (اى من ثلاثى مجرد ليس بلون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالا على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجئ فائدة القيد بالظاهرى انما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

الذى ذكره وهو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة وليس فى مذهبه التفات بين ضمير المتكلم والمخاطب بحسب الرتبة وايضا الانواع عنده خمسة وههنا ستة قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص قيل كان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما فاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص لجمل معنى قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلى يستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل فى مفهومه الكلى فمفهومه الكلى مهجور فى الاستعمال واللام فى قوله لشئ بعينه ليس صلة الوضع بل غرضه والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به والامر كذلك الا

لونا ولاعيبا ظاهريا (لانه منهما) فاللام فى لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشان المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى المراد بوزن احمر انه (زائد الحمرة او) بوزن اعور انه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بنائه للتفضيل اراد الش ان يقرر معنى يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بنائه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا تبين) وظهر (ان افعل الصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل الصفة (على افعل التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بنائه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدم طبيعى (على مايدل على زيادة على الاخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد ايكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر لقصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على غير ذلك الاحد ولا شك

ان القائل لم يصب فى الاعتراض لان ماسبق من تقرير الشارح قدس سره صريح فى اختصاص الجزئى الموضوع بالمشخص بحيث لايمكن اعتباره كليا وان اراد ان ذلك متحقق فى غير هذا من ذلك القسم فم كيف وقد صرح منترع هذا المعنى ومذيل بكارته فى رسالته المعمولة لذلك البحث بكونه منحصرا وتفصيل الكلام مما لا يساعده المقام قوله من حيث معلوميته ومعهوديته بل يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن متذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم فى غيبته الابناء قبل رؤيتهم بوضع العلم للشخص

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذى هو افعل لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرد او كونه لونا او عيبا فح ان قصد هذا المعنى بغير افعل (توصل اليه) (اى الى غير الثلاثى المجرد) (باشد) اى بلفظ اشد (ونحوه) اى توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظ اكثر واسرع يعنى اذا امتنع اشتقاق لفظ افعل من مادة الحدث الذى قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشد ونحوه سببا الوصلة هذا المعنى وفى العصام اللام ان فيما فسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثى المجرد للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرد الذى ليس بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب (مثل هو اشد منه استخراجا) واراد الش ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اى هذا مثال (للثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى انه لو اريد ان يدل لفظ على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمرو مع ان اشتقاق لفظ افعل من استخراج ممتنع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى اشد ومرجع الضمير المستتر فى اشد لاستخراج الاشد ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تميزا له فصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجرور من قوله (و) اكثر (بياضا) معطوف على قوله اشد فى المثال الاول يعنى اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمى) عطف على قوله بياضا اى وهو اكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الش قوله ولا عيب بقوله ظاهرى اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) اى بقولنا الظاهرى حيث خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقى فى جواز البناء منه (لا يراد) اى لا يرد النقض على كلام المص (نحو اجهل وابلد) وتقرير النقض ان قوله يشترط فى البناء ان لا يكون عيبا باطل لانه جار على نحو اجهل وبلد وحكم المدعى متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه بتحرير المراد بانا لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مراد بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى كالعور والعمى والعرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لا يرد يعنى ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقض المذكور ولكن لا يدفع الايراد الاخر الذى يرد على هذا التقييد فانه (يرد) عليه (انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احمق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احمق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق) اى وبين الحمق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صحا

مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم تشخصه حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ بهذا الخصوص ومامنعه من المتبادر هو كونه معلوما للمتكلم والمخاطب وما احال عليه من تحقيقه هو ماسبق من عدم الاعتداد بحال المتكلم وقد عرفت انه وهم باطل فلا تلتفت اليه وخذ من عبارة الشارح ماهو المتبادر منها والاشكالات التى اوردها لا يعتدبها اذ ليس المدعى فى الاعلام الشخصية لزوم تصور الذات قبل الوضع ماله وعليه على سبيل الكنه بل بوجه يتعين ويتميزبه عماعداه فلا يرد شئ من ذلك كما يعرف بادنى تأمل قوله ماعرف بادنى تأمل قوله ماعرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية قيل فيه ان اللام منحصرة فى العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية والذهنية من فروع الجنسية فتقسيمها الى

صح اشتقاق الاحمق لكن صحة اشتقاق الاحمق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحمق الواقع (فى نحو احمق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا تكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذ فيلزم ان لا يصح اشتقاقه ولم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكعملس الاحمق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان فجعله لقبا لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بتحرير المراد من لفظ الاحمق فى نحو احمق من هبنقة يعنى لا نسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كالجهل فان المراد (بالحمق) اى المذكور فى ضمن الاحمق فى نحو احمق من هبنقة ليس بالحمق الغير الظاهر الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه الحمق الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو الحية طويلة فسئل) اى من هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لاعرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفانى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورأى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لانى لو كنت انا لكانت القلادة فى ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (ففيه) اى ففى هذا الجواب (شائبة من حمق) اى حصة فى المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب هو الفاضل الهندى (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احمق) اى لفظ الاحمق (من حمق) اى من الحمق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره فى هبنقة (قياسا) لكونه حمقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد ان يكون آثار جهله وبلادته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون فى لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس لكونهما عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب فى عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما فى الباطن فيكون الاشتقاق قياسا والاخر انهما فى الظاهر كالحماقة الظاهرة فى هبنقة فيكون اشتقاقه شاذا كمثله بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق الجهل والبلد قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام

(وقد)

الجنسية والاستغراقية تقسيم للشئ الى نفسه وقسمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه هذا ومدار كلام الشارح قدس سره ماشاع فيما علماء العربية والمفسرين من التعبير بان اللام للجنس او الاستغراق او العهد وليطلب تحقيق الكلام من مقام احق بهذا المرام قوله والميم فى قوله ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام قيل فح سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف وهذا الاشكال وارد الا ان يقال ليس المراد بكونه بدلا من اللام انه ليس حرف تعريف حتى يتجه ذلك وفيه نظر قوله ولم يذكره المتقدمون هكذا فيما رأيناه من النسخ فكيف يتصور عدم ذكر

وقدشنع الش رحمه الله تشنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرا بديعا ولا يرضى بمثله عن مثله مثله وقداخذ كثيرا من فوائدشرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس مانقل من الهندى مرضياله كيف وقدكتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشاراليه بقوله فيه واذا لم يلتزم فلايليق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح ارادان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احمق) اى عدلفظ احمق من يشتق قياسا على انه من قبيل ابلد) مشتقامن البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول فى بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدالعيوب بالظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (يبنى منها) اى يصح ان يبنى منها (افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بنائه شرع فى بيان مايشتق على القياس ومايشتق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع فى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور والمضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك المحذوف على انه ظرف لغو له وانما فسر الش الضمير المجرور بقوله اى القياس الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعل اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعل اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (لا للمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائد على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا) اى غير متخلف بان كان لفظ افعل مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثر الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة المعلومة واما اذاعلمنا القياس المذكور نعلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) ى على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقدجاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا للمفعول حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورية) لا لمن هو اشد معتذرية (والوم)(لمن هو اشد ملومية) لا لمن هو اشد لائمية (و)(على هذا القياس) (شغل واشهر) (واعرف) انما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين الاولين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على

المتقدمون وارجاع الضمير الفاصل للفعل المنفى الى المص مع تصريح الشارح قدس سره فى شرح قوله وهى المضمرات بان المعارف ستة على رأى المص قائلا اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فلا تلتفت الى ماقيل من انه قدس سره قال ولم يذكره لرجوعه الى ذى اللام مع انه مذكور فى المتون وكأنه لم يكن فى متنه ثم قال القائل ووجه كونه فى اصل يايها الرجل خفى فالاظهر مافى الرضى ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب والصواب عندى مااختاره الشارح قدس سره وذلك لانه على ما ذكره الرضى يلزم ان يكون يارجلا معرفة لتحقق هذه العلة فيه بخلاف مختاره قدس سره فانه لما كان الخطاب لغير معين لم يكن اصله يايها الرجل واما ان اصل

تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا لمن هو اشد مشهورية والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبية واخوف اى اكثر مخوفية وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجئ اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات النحيين كما فى النكت للسيوطى وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنو اشد حبا لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجئ له افعل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زينى زاده فى المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فلفظه فانه من النفائس واللطائف ثم شرع المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال (يستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احد ثلثة اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احد تلك الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى آخرا ولم يجعل اسما كما فى الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما اهمل الش ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهماله بل على سبيل التنبيه والتتميم للفائدة ولما ذكرت الاوجه الثلاثة فى تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر فى الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهى) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعماله اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اى استعماله باللام ولما كان مآل هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهى المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو معا ومانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقى) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة فى التحقيق والانتفاء بمعنى انهما لا ينتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالات فى كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلابد من واحد منها) تفريع على كونها على سبيل الانفصال الحقيقى يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلابد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة فى اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقيق واحد منها ولامتناع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ على غيره) لما عرفت فى تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينتسب احد الشيئين الى الاخر اعنى انتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلابد فيه) اى فى اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه فى الاصطلاح

(بالمفضل)

يارجل ذلك فالاظهر من ان يخفى قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الخ قيل لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع الامور اربعة وهو وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار من التكلف فى المعنى وكأنه عبارة المتقدمين الذى لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زادوا ورد هذه العبارة بعده اختل الضمير ولعلك ترجح ما اختاره الشارح قدس سره قوله واحترز به الخ قيل لو قال ملوضع بوضع واحد بعينه لكان اخصر واوضح وانت خبير بما فيه من السماجة ثم ان المص قال فى الامالى قولنا بوضع واحد رفع توهم من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع بعد ذلك علما لآخر انه قد تناول ما اشبه فلا يكتفى به بقوله غير متناول ما اشبه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول اشبه بما تقرر فاذا زيد

بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالمفضل و لما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا فى الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا فى بعض من الثلاثة ونظريا فى بعض آخر اراد ان ينبه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره فيهما ظاهر لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم عمرو زيد اعلم عمرو فالمفضل عليه الذى هو عارو مذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اى المفضل عليه (فى حكم المذكور ظاهرا) اى فى حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه فى حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه فى صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور فى الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بتعين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع فى تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت اولا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما واردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو الافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) عمرو لا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا تصورت فى نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا وقلت بعد تأمل يا عمرو الافضل فان الانسان قد يتفكر فى مطلوب الغير فاذا لاحظه تصدى الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر ثمة فيكون العهدين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العينى ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد) تفريعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا فى قوله شخص افضل من زيد او متصورا كما كان فى المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام فى اسم التفضيل المستعمل بها الخارجى الا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل ارادة الزيادة التى لازمة له وقوله (فيجب) تفريع على كون التقسيم انفصالا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يمتنع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبيه على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معرفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن)

بوضع واحد اندفع هذا الاعتراض لانه وان تناول ما اشبهه فانما تناوله بوضع ثان لم يدخل اسماء الاجناس لانها خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لشئ بعينه وهو فى الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمى به باعتبار تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضعه واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشئ بعينه فى جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعاً فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد فى التحقيق هذه عبارته قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قيل يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما صرح به فالاولى ان يقول

اى اواستعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (اومعرفا باللام) اى اواستعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد الافضل) كما عرفت ماهو المراد منه فالفاء فى قوله (فلا يجوز) تفصيلية وفاعل لا يجوز لفظ نحو زيد الافضل فانتزع الشارح من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك المنتزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع الاثنين منهـا) فاعلا لقوله لا يجوز يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احدمنها لا يجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قوله المصنف (نحو زيد الافضل من عمرو) يعنى لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيد المقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيد المقصود ولما توجه على المصنف نقض بوقوع استعمالها معا فى قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا النقض بقوله (واماقوله «ولست بالاكثر منهم حصى • وانما العزة للكاثر») حيث وقع الجمع فى لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى فى قوله منهم (فقيل) اى فاجب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة لنقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى فى هذا البيت يعنى فى قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من خصائص اسم التفضيل واما استعمل فيه (بل) كلمة من فى هذا البيت (للتبعيض) وماهى للتبعيض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يعنى ان معنى البيت ليست يا علقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامرا كثر من اتباعك وانما العزة للتكثير وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه عن احد الاستعمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولا زائدة للاشارة الى انه معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف فى قول المصنف نحو زيد افضل وفى قول الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلو اسم التفضيل (من الكل) اى كل من الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل فى احد على غيره وذلك لا تحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كما لا يجوز الامثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة فضيلة زيد على اى شخص فح فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم الحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولذا فسره الش بقوله

اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه ولا يخفى عليك ان كون اسم الاشارة اعرف من الموصول لا يستلزم جريان الاعرفية فيما بين اصناف احدهما وان معنى قوله فيما يكون فيه هذا الترتيب فيما جرى فيه ذلك بحسب ذاته كما هو المتبادر ومن الظاهر ان جريان الترتيب فى اصناف المضاف انما هو بواسطة المضاف اليه فلا وجه لتصرف القائل قوله ثم المضمر المخاطب قيل وليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه فى الاصل معرفا باللام ولم يصدر عن فهم المقام لضرورة ان المقال فى اصناف المضمر من حيث هى هى فلا سبيل الى السؤال بما ليس منها وليته كان ممن تدبر فى الكلام فلم يقدم على تسويد وجوه قراطيسه البيض بامثال هذا الاوهام قوله الكمية آحاد الاشياء الخ قيل اشارة الى جواب

(المفضل)

المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا فى التقدير فى مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الاخران فى الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال فى مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار انه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفضيل فى مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ) اى كل موجود سواه ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كما فى قبل وبعد قوله (اوانه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال المحذوف فى مثل الله اكبر لفظ (من مع مجروره اى) الله (اكبر من كل شئ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ فى التقدير الاول انه لابد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لايجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتوين ثم اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المنافى له تنوين التمكن كما سبق ولو سلم فاى مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كما فى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما يجئ بعد اسم التفضيل ماهو فى صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه فى اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد فى الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلى الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عنه غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن ان يجاب ان قوله بجعله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب المجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية و افعالها غير مقيس على القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل فى تعريف لفظة الجلالة والله اعلم ثم شرع فى بيان القواعد بالمخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف) (اى اسم التفضيل) يعنى ان فى كل من الثلاثة مسئلة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعمل بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اى فيجوز ان يكون لذلك (معنيان) اى جائزان بان يراد واحد منهما (احدهما) اى احد المعنيين الجائزين وقوله (وهو الاكثر) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر

ذكره الهندى عن اشكال الرضى حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية الاشياء منفردة لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضى فى بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها شئت منه فتقول جاءنى العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه بمعنى جاءنى كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الاشياء فى معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال ثم قيل وفى كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مأت الا ان يقال هذا

الذى هو قوله (ان تقصد به) واشار بتلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الاخر الذى سيجئ يعنى احد المعنيين ان تقصد باسم التفضيل الذى اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الش ان يفسر بمجموع الكلام بقوله (اى احدهما) للاشارة الى ان قوله ان تقصد خبرله وبقوله (زيادة موصوفه) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله تقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسره ليصح الحمل بين المبتدأ الذى هو احدهما وبين الخبر الذى هو ان تقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اى المقصودية وهو صفة للمعنى الذى هو الزيادة فصفة الشئ لايكون محمولا قبل حمل موصوفه فلامعنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة مقصودة كذا فى الحواشى الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة فى تصحيح الحمل المذكور احدها جعل محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيهما جعل ان تقصد محذوف الجارى احدهما حاصل بان تقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذوان تقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه اى الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان تقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولايخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ماقال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اى علاما) للاشارة الى ان من بمعنى ماليشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل للاشارة الى ان نائب الفاعل فى اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان تحقق الفعل فى المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والضمير فى تحققه راجع الى ماوفى بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد فى ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى فى ضمنه وهو ماعدا المفضل ولايخفى مافى تركيب الشارح من الاضطراب فى افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد فى الطرفين لكن فى المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق فى المفضل ووجه المحشى محمد العينى كلامه بما ذكرناه ولذا قال العصام الاولى فى ضمن ماعداه يعنى الاولى للش ان يقول فى ضمن ماعداه المفضل عليه لا ان يقول فى ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيه الشارح

ليس جوابا من السؤال بكم بل اعترافا بعدم العلم بما سئل عنه وبيان مايسئل بقدر الاستطاعة وكلا القولين من قلة التدبر اما الاول فناشئ من الغفول عن لفظية الكمية ولو كان لاخطها لاعترف بفساد المعنى واما الثانى فلظهور ان السؤال بكم لايكون عماليس بعين وصحة الجواب بالكثرة الغير المعينة على سبيل الحقيقة بل هو من باب المجاز كأنه يقول لاتسأل من كمية ما عندى من الرجال فانهم لكثرتهم لايمكن لى تعيينهم ولا يمكن عدهم وحفظهم قوله فالاشباه هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها اى ذلك هو الحاصل من العبارة وقيل جعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها ويكفى ان يقول لكمية الاشياء فينبغى ان يقال المراد بالاحاد الواحدات بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية واحدات الاشياء لا لكميتها هذا

لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق فى الفرد الذى يوجد فى المفضل اى فى المفضل عليه (يلزم تفضيل الشئ على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل فى زيد وافراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم ان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر فى الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيجئ (لان وضع افعل لتفضيل الشئ على غيره) كما عرفت فى تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضول) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفضيل اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط)(فى استعماله) اى فى استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر فى يكون بقوله (موصوفه) للاشارة الى انه راجع الموصوف المذكور فى ضمن قوله الزيادة لانه فى معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط فى هذا الاستعمال ولما كان كون الشئ بعضها من شئ اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان الى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا (بحسب الارادة) يلزم تفضيل الشئ على نفسه كما عرفت وقوله (لان المقصود) بيان لعلة الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل (من استعماله بهذا المعنى) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه (على مشاركيه) اى على مشاركى ذلك الموصوف (فى هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف ولغيره من الناس (مثل زيد افضل الناس)(اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع) اى فى نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة فى المشاركين له فى كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله (فلا يجوز) تفريع على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الش عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للاشارة الى انه يجوز التركيب الآتى اذا قصد به المعنى الثانى وقوله (قولك) للاشارة الى ان قوله (يوسف احسن اخوته) مثال مصنوع لا انه استشهاد

وفساد ما اختاره اظهر من ان يخفى ثم ان الآحاد بمعنى ذكره الشارح قدس سره لا يكون اجزاء المعدودات لعدم تركبها منها وغيرها بل هى جزئيات لها اذا لمعنى كل فرد فرد اى كل فرد من افراد المعدودات واما الاستغناء مما اورده الرضى لكنه غير مسلم لظهور الحاجة اليه على تقدير التسليم فهو لزيادة البيان قوله اى اصوله اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث قيل لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التأنيث او والفه وكذا لم يجعله فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التأنيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار المص حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة ثم قيل وحصر الاصول

من كلام البلغاء ولا ان الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبيه على ماقلنا من توهم العكس يعنى انما لايجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اى عن الاخوة) وقوله (باضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور فى اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف مباينا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا فى الاخوة لزم اضافة الشئ الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف وهذا محال كما لايخفى ثم شرع فى ثانى المعنيين فقال (والثانى ان تقصد به) اى باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (اى ثانى معنييه) اشارة الى ان قوله والثانى مبتدأ والى انه معطوف على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المثنى الراجع الى معنيان والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى المعنى الثانى لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قول ان تقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان تقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو ان تقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان تقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجمع ماسواه يعنى ان تصريح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شانه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصد به ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخواته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان

(المعنى)

فى اثنى عشرة كلمة انما يصح لو جعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضى بكسر الباء وبعض العرب بفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود هذا والاول وارد والثانى ليس به اذ الكلام فيما تعين الاترى الى قوله لكمية آحاد الاشياء فاتى بعد البضع منها قوله او امتزاجيا كخمسة عشر قيل الصواب او تضمينا وفيه مافيه قوله ولما غير الواحد والواحدة الخ قيل والتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما

المعنى الثانى سؤال وهو انه اذا لم يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المص ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الش نائب فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى اضيف اليه) وصح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبة المستلزمة للطرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرهما لمعلوميتهما يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (للتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قول (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر وفيه نظر اذ لا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة فى سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر)فان قوله مصارع بضم الميم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المباين الى المباين بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم وقوله (ممالاتفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان تضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذى كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على

تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح فى مأة والف بصورة العطف بل اجملها بحمل العطف فى قوله ثم بالعطف على ماتقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل وبالعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما فى الحواشى الهندية اما على ماذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز فى الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة وليس مما يلتفت اليه لما فيه من الخلل الظ لمن له ادنى بصيرة قوله فنقول مأة وواحد او واحد قيل قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله مأة واثنان او اثنتان عطف على مأة وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومأة عطفا على واحدة وتجعل واحدة ومأة عطفا على مأة وواحد لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين مأة

ثلاثة انواع لانه امان يضاف الى جماعة اويضاف الى غير جماعة فالاولى امادا خل فيهم اوغير داخل فيهم ولما اختصر المصنف فى التمثيل بماهو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هوان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضلية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها عن قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان تضيفه) يعنى يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المص فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اى مثال المص مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (فى جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما تبين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المص فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح فى بيان النوع الاخر الجائز الذى اهمله المص ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم مما سواه) يعنى المراد به انه اعلم مما سواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتازة من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشاؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا ما الا انها افادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع فى بيان الفرق الاخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) (النوع) (الاول) ثم فسره الشارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المص يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والاخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى ان المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد اوالزيدان)

(او)

وواحد اذ المناسب له واحد ومأة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف فى الكل وبما نقلنا لك من الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما فى قوله ويجوز ان يعكس العطف فى الكل طبق ما فى الحواشى الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح وليس كما ينبغى اما اولا فان التنبيه على ما اتى به صورة العطف مما لا يحتاج اليه اذ لا سبيل الى عطف مأة على واحدة جدا لانه امر يأباه ظاهر اللفظ ولا يساعده السباق واللحاق ومن جوز ذلك فليس الكلام معه لانه ممن لا يحصل له النظر فى هذا الكتاب واما ثانيا فلان كلام المص مقصود على افادة صورة عطف الاقل على الاكثر وافادة جريان عكس ذلك من الشارح قدس سره مع قطع النظر عن كثرته بحسب الاستعمال اوقلته فيه فالاعتراض عليه بان الرضى صرح باكثرية ذلك وهذا لا يستفاد من

اوالزيدون) وامثلة التذكير (اوهندا او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس ثم شرع فى علة هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعلة ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعل من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن (الذى) صفة لافعل من يعنى افعل الذى (ليس فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيجئ حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو ويذكر المفضل عليه بخلاف مايستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها ومابه المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) الى صورته وماذكر المصنف بقوله (لمن هو) اشارة الى مطابقة وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا ههنا يعنى يجوز ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل صفة) (له) والضمير المجرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذان المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله (وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التأنيث وانما جاز المطابقة للموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهة) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ماهو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن ووجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من المشابهتين فمن حيث كونه مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى يأخذ حكمه الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصد به زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذى يكون من الثانى واشار

كلامه بل عبارته توهم الاقلية مما لايليق بشان المحصلين قوله لما فرغ من بيان حاله الخ قيل يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد و مميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع فى تلك المعرفة الفطنة الصافية وهذا وهم ضعيف بشهادة الفطنة الصافية فان مميز العدد لايكون من العدد وليس الغرض ههنا اثبات المميز لاسماء العدد حتى يكون راجعا الى بيان احوالها بل المقصود بيان حال ذلك المميز اعرابا وافرادا الى غير ذلك فيكون هو بحثا مستقلا متفرعا على ماسبق كما دل عليه عبارة الشارح قدس سره قوله ولايجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قيل قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها مأت او مئتين غير مستقيم والقياس مأة لا

الش اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلابد) اى لابد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه (من المطابقة) وانما اورد الش قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) وباعث التفسير مامر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوف فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلا لايعدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل ممتزجا (بمن التفضيلية لفظا) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المعرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقتضى مجرورا وما لا مجرور له لا جار له واما عدم كون المفضل عليه مذكورا فى المعرف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه له بل هو شئ آخر كما مر (و) (اسم التفضيل) (الذى) (استعمل) (بمن مفرد مذكر لاغير) (اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمامه (الكلمة) ولما فرغ المص من بيان مسائل اسم التفضيل ومباديه واقسامه شرع فى بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله ثم نفى وزاد الش قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسره به (بقرينة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قرينة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان وجه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمعموله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر بفاعليته والعمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان فى عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه لا يعمل فى مظهر الا اذا كان الخ والكلام فى مقام النفى والاثبات فى عمله فى المظهر لا فى رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما

غيره وتقول الظ من كلام الشارح قدس سره ذلك وهذا غلط وقع فيه من قول الرضى ان لمأة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مؤن وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مأت يضاف اليها كما فى ثلث مورات لكنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر هذا كلامه وهو عجيب منه فان ما تقدم من كلامه وما تأخر منه سيزيفه اما المتقدم فلانه قال ان الجمع السالم لا يقع مميز العدد عند سيبويه ان كان الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ الغرض من التميز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول فى جمع المكسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لابد فيه من السلام

خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم يعنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل فى الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل فى المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط (لان العمل فى المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (فى اللفظ) لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله فى المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعترض عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هى منه وماذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر انه لا يظهر فى لفظه اثر العمل والا لجاز عمله فى سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله فى المضمر يوهم ان ضعف عمله فى المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر فى علة عدم ضعف عمله فى سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هى منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوى يعنى الذى ظهر فى اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظ هى فى هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع فى بيان وجه تخصيص النفى بالفاعل فقال (وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يعنى اراد الكلام بين عمله فى الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى فى اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى فحين وجد از ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعل عاملا فى ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعل قرينة دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى ذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل) ثم شرع فى بيان حال عمله فى سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتميز فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى فى هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل فى المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بشئ فى هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الاثنان من الثلاثة (تكفيهما) اى فى عملهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط فى الظرف الذى هو اليوم وفى الحال التى هى راكبا (والتميز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل فى التميز بلا شرط لان التميز (ينصبه ما يخلو) اى ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل وما بمعناه ومثال الذى ينصب التميز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التميز فى هذا

والغرض الاهم من تميز العدد بيان الجنس لا التعيين فجزؤه منكر فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر فلة تميز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب فى تميز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة هذه عبارته ومراده بها افادة كون الجمع المكسر اولى بالتميز واكثر بحسب الاستعمال من الجمع السالم من غير فرق بين مذكره ومؤنثه وههنا صرح بعدم جواز كون الجمع المذكر السالم مميزا مع تعين جمع المؤنث السالم لذلك فيكون مناقضا لما قبله من وجهين فى الجواز والفرق بين الجمعين

المثال هو لفظ رطل لكونه اسنادهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رائحته ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثاني وهذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل مصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفي يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثاني ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمه ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فحينئذ يكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثاني فقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كما لم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل الظاهرى في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اى وصفا سببيا) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سببيا منسوبا الى سببه الذى هو المتعلق وقوله (هو في اللفظ) تمهيد لقوله (لشيء) واشارة الى ان تعلق الصفة لشيء تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المص بقوله الآتى وهو قوله وهو في المعنى يعنى ان اسم التفضيل

(اذا)

السالمين على ما ان تقدم من كلامه لا يفيد اولوية المكسر من السالم كما يعرف بالتأمل الصادق فانه قد اعترف بان السالم كما لا يقع مميزا اذا كان وصفا الا نادرا لا يقع المكسور ايضا الا ترى الى قوله فلا تقول ثلثة ظرفاء وما اتى به من التعليل في صورة العلية لا يختص بالسالم بل يعمه وغيره بالضرورة وما قال من انه اذا لم يكن السالم وصفا ولا علما فلا يميز به عند وجود المكسر فهو مع كونه دعوى بلا دليل يزيفه قوله عز وجل سبع سنبلات فبطل قوله فثبت ان الاغلب الخ واما التأخر فهو وقوله وقد جاء في الشعر ثلث مئين وخمس مئين على ان ما ذكره في عدم كون المأت مميزا لا يكون علة كما هو الظاهر فالاولى في التعليل ما قاله المص من ان القياس ان يقال ثلث مأت او مئين لكنهم كرهوا الجمع كما تكرر معنى التأنيث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت

اذا كان صفة لشئ فى اللفظ فسره كونه صفة الشئ بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على ذلك الشئ فى اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتاله) يعنى ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشئ اما ان يكون نعتاله اى لذلك الشئ (او) يكون (خبرا عنه) اى عن ذلك الشئ (او) يكون (حالا) من ذلك الشئ ولما بين تعلقه اللفظ شرع فى بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ فى اللفظ والحال انه (فى المعنى) (صفة) (لمسبب) واعلم ان العصام حكى عن الرضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسببا وقال الهندى اتى بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اى اجاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لايلزم ان يكون فى المعنى للسبب الواقع بل يكفى ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله اوسقيما انتهى ماقال العصام ملخصا وقال بعضهم المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على متعلق اسم المسبب دون السبب ولامناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذى ذكروه فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق اوعلى السبب اطلاق مجازى وفائدته الاشارة الى كون المسبب جعليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشترط) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشئ) وهو مايكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشئ وسيأتى فوائد القيود وقوله (مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة لمسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى مافسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح بقوله (اى باعتبار تقيده) ههنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق البائين بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لايتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل العصام عنه ومن ثمة اختار زينى زاده الحالية فقال التفسير ان فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقيد ذلك

ثلثمأة امرأة فجمعت مأة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال وبخلاف ثلثة آلاف هذا ولايبعد ما قاله الهندى وانما فعلوا ذلك لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد فى احد عشر الى تسعة وتسعين قهقرى الى الجمع الذى طال عهده فى ثلثة الى عشرة قال وانما رجعوا الى الخفض تحرزا من اعداد الثلثة الى التسعة من كل وجه قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا قيل الظاهر قليلة ثم قيل وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت فى الكلام كثرة فافرد لتقليلها والاول ليس بشئ والثانى خلاف الظاهر فان المتبادر ان حروف الجمع اكثر من حروف المفرد ومن المعلوم ان مجئ التميز لتبيين الذات وهو حاصل بالافراد فلا وجه لتكثير

المسبب (بذلك الشئ الذى اعتبر اولا) وهو جريان صفته عليه فى اللفظ فقوله اعتبرا اولا اشارة الى ان اولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولا والمراد بالشئ الذى قيد به المسبب هو ماذكر بقوله لشئ فكون اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشئ اولا وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى) على (نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المجرور اى ذلك السبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشئ يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده) اى تقييد ذلك المسبب (بغيره اى غير ذلك الاول) وهو التقييد بالشئ (فيكون) اى المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه) وقوله (منفيا) (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منفيا (او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زينى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا انسب لقوله الاتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفى التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفى الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم (مثل مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) (فرجلا) اى لفظ رجلا (هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (فى اللفظ) لكونه بالنصب صفة لرجلا وقوله فى عينه متعلق باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز ان يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد) اى وبين غيره الذى هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر لقوله والكحل اى ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل عليه) اى هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن مافيه من التسامح فى قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه فى الحقيقة ليس الموصوف بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذى فى عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للاشارة الى ان علة التغاير الاعتبارى هى تغاير العينين والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اى اسم التفضيل وقوله (فى اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اى انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا فى اللفظ (لشئ) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (فى المعنى لمسببه) شرطا فى عمله فى الفاعل الظاهر (ليحصل له) اى لاسم التفضيل (صاحب) اى موصوف (يعتمد) اى اسم التفضيل (عليه) اى على ذلك الصاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما مر (ويحصل له) اى وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك الصاحب)

اللفظ بلا حاجة فيما بعد من قبيل الفضلات قوله لان استعمال جمع مأة فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمأة رجل كما يقال آلاف رجل قيل هذا الوجه انما يتم لم يجز مأت رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مأت رجل قال الرضى وان لم يكن مأة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مأة رجل وليس بشئ لظهور انه لو قيل وجمعها للزم جواز ثلثمأة رجل وقدمر نفيه فيكون خطأ وذلك مراد الشارح قدس سره واما ان مأت رجل ثابت فليس بضار لعدم المنافات بين هذا وبين ذاك قوله واذا كان المعدود مؤنثا الخ قيل تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضى الا انه ذكر الرضى سابقا مايوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مأة وجب حذف تائها سواء كان مميزا لمأة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لان بالاعتماد تحصيل السببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا اومستترا واليه اشارة بقوله (حتى يتيسر عمله) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اى فى المظهر وقوله) كالصفة المشبهة) اشاره الى دفع مايتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف واشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة (لانحطاط رتبتهما) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل فانه) اى لان اسم الفاعل (يعمل فى مظهر) اى فى الظاهر الذى يقع (بعد سواء كان) اى ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب غلامه (اولم يكن) اى اولم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل ولقائل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وماقاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى فى العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التغاير بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضل غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراط (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل اوفى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعملا ان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين (واحد بالذات مختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفا بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولئلا يبقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادهما بالذات لئلا يبقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل

او امرأة لان مميزها المأة والالاف لاما اضيفت اليه المأة والآلاف هذا كلامه وانت خبير بان هذه الضابطة بحيث لايمكن تعميمها الى ماكان المميز فيه لمأة او الالف لانهما ليسا بهذه المثابة كماترى ولا يرد ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لابعد بيان المأة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا او تأنيثا لان هذا حكم يليق بيانه عقيب المميزات قوله هب ان مميز الواحد عنه قيل فيه اشارة الى منع الاغناء لجواز افادة التأكيد كما فى اله واحد والٓهين اثنين وذلك مع قوله لما التزموا الخ ولا يبعد ماقيل لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد فى سائر الاحاد فى الدلالة المتعدد ينبغى ان يعتبر فى اثنين ايضا قوله ونقول فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته قيل لايخفى ان التصيير ايضا حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال

(التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله لئلا يبقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل فى استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار ثم شرع فى بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعنى انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن فى هذا المثال اى فى المثال الذى اورده المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفى يكون بمعنى حسن كذلك (كل افعل) اى كل ما هو على وزن افعل فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتقا من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفى يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفى الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بقيد كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشروط الاول ليتحقق الاعتماد او الشروط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يعمل فى المظهر ولقد احسن الشارح فى بيان القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفى على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الخ (تحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلا) للاشارة الى ان احد هذين الاحتمالين غير منحصر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعل واقعا فى حيز النفى فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفى) حال منه وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفى يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيده) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفى على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد) واذا توجه النفى الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فحينئذ يبقى (اصل حسن كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقى (مقيسا الى حسن كحل عين زيد) اى الى فى عين زيد وقياس الحسن الباقى الى زيد بحسب ما يفيده هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما

بالرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدودات من غير بيان مرتبة لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثانى الى غير ذلك ومن الظاهر ان مراد الشارح قدس سره بتفسير الحال بالمرتبة المجردة عن اعتبار لتصيير افادة حسن المقابلة قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منه قيل ينتقض بحادى عشر احد عشر ونظائره اذ اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وهذا ناشى من عدم التدبر لان الاشتقاق على ما هو المعتبر المصطلح عليه انما يكون من الفعل فيكون الامر كما قاله قدس سره وان اعتبرت الاشتقاق بوجه غير ذلك فكلامه ايضا سديد لان عدم تيسر الاشتقاق باعتبار وتيسره باعتبار وليس مراد الشارح قدس سره نفى ذلك على اطلاقه قال المص انك تشتق من لفظ العدد

(زيادة)

زيادة على الاخر (اوبان يكون) اى اوبان يكون حسن كحل عين الرجل (دونه) اى منحطا عن حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للاخر وان كان جائزا بحسب مايفيده التركيب لكنه غير ملائم فى هذه المسئلة لانه (يأباها) اى يردارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فيرجع المعنى) يعنى فاذالم يكن ارادة المساواة مناسبا وملائما لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النفى اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفى) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى ثانى المعنيين اللذين تحتملهما هذه العبارة هو (ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة من قطع النظر عن النفى جائز (عرفا) وان لم يجز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفى الزيادة لايلائم المدح) لان المتعلق بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المتعلق لا يحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفى زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا او ان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المتعلق وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى فحينئذ بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفى لما مر من التجريد قبل النفى (وتوجه النفى الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقيسا الى حسن زيد) يعنى ان النفى يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (امابالمساواة) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى مارأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى القياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لايناسب المقام) لانا اذا قلنا مارأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفى قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى مارأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتفى) اى فحينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نفى المساواة على نفى الزيادة لامر اقتضاء مقام المدح ثم شرع فى بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة) يعنى فى قولك ليس عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا

اسما للمفرد منه تارة باعتبار تصييره لانه هو الذى صير ماانضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه فتقول الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة لا غير اى لايتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذى اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربعتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد واما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك وتارة باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذاقلت الثانى فمعناه واحد من اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لذهاب المانع فتقول الحادى عشر الى غير ذلك هذا كلامه وهو صريح فى عدم الاشتقاق فى صورة

النفى (نفى الزيادة ايضا) اى قصد به نفى المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفى المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفى الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفى المساواة بالمطابقة وعلى نفى الزيادة بالالتزام وانما يدل عليه بالالتزام (لان فى لزائد على شئ) فقوله فى الزائد خبر مقدم لان وقوله (ما يساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول فى يساويه يعنى انه يوجد فى الشئ الزائد على الشئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة كما يدل هذا الكلام على نفى المساواة يدل ايضا على نفى الزيادة فى مقام المبالغة لان فى العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية اولى وثانيهما الاثنان الذى هو زائد على الثمانية التى فى ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى فى ضمن العشرة ولا الاثنان الزائد عليها وقوله (فيصح) تفريع لقوله لان فى لزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونة العرف نفى المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى فى ضمن الزائد او المساوى الذى ليس فى ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزء للعشرة ولا للاثنان الذى هو جزء زائد عليها وقوله (فانتفى) تفريع لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد فى العرف ففى قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز ان ينتفى (لزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفريع للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل من جميع ذلك فيما نحن فيه (ان حسن الكحل عين كل رجل دون حسن الكحل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو النقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال التمدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له فى احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له فى كيفيته وان كان مساويا فى كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيا بطريق النقض الحقيقى يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ الخ جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة لرجل حال كونه منفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه فى المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز مختلف فى مثل هذا المثال مما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز فى المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله فى هذا المثال كما قتضى فى المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لا نسلم جريان هذا الكلام بعينه فى هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا ما رأيت رجلا احسن

الثانية واختصاصه بالاولى اعنى صورة التصيير قال السيرافى ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثانى احد عشر وثالث اثنى عشر وينونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه قال الرضى انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ماهو الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ماهو الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ماهو بمعنى الاحد فى صورة اسم الفاعل وليس به معنى كخائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو

فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبين ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه فى المثل المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده للص فى المتن (متحدان بالذات) وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل فى اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع فى مادة النقض فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (فى صورة الاتحاد) وهى صورة المثال الاول الجائز حيث اتحاد فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ما هو الاصل فيه والعدول عنه (فاذا زال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفى) اى بتسليط النفى عليه (زال) اى زال ذلك المعنى التفضيلى الضعيف (بالكلية) اى لم يبق له معنى تفضيلى اصلا (ولم يبق له) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل فى الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى بعد ان يكون ذلك الحكم زائلا للنفى (بخلاف ما رأيت) اى بخلاف مادة النقض وهو قولنا ما رأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اى مختلفان فى هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف فى معناه التفضيلى) فاذا انعدم الضعف (فله) اى فجاز للمعنى التفضيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله فى المظهر) ثم ان النحاة لما جوزوا عمل اسم التفضيل فى المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجها قريبا للوجوب فقال (مع انهم) فقوله مع منصوب على انه معمول فيه ايعمل اى الذى يتعلق به اللام فى قوله لانه بمعنى حسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل فى هذه الصورة لكونه بمعنى حسن ولعدم جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لو رفعوا) (احسن مثلا بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنعتية (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لفصلوا) اى للازم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى ما عمل فيه) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث انه) اى احسن (اسم تفضيل فيه معنى الفعلية) وانما قيده بهذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدء بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سيأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو ان العامل فى المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لا نسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبى (وذلك المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه فى عين زيد) اى هذا للفظ الذى وقع مفضلا عليه وتعلق جاره باحسن فى هذه

اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذى فوق العشرة قوله ومن ثمه اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين قيل الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذا ما يؤدى معنى فعليا لا بد من ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثانى فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى ثلثة مثله وما فوقه لانه

المسئلة وقوله (باجنبى) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذ كل ماليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدءً وعامله خبره وكل ماليس (معمولا له من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبى له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحيثية) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون ح اما صفة لاجنبى او ابتدائية يعنى يكون الكحل ح هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيده الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرجه) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدءً هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ما عرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) هو وانما لا يخرجه (اذ العامل بالحقيقة ح) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبنيا على كون الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى واشار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل او كان عاملا لكن من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذ عمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذا كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنبيا (فانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولا له (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فنقل عن المصنف الجواب عنه بانه لو قدم لزم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدء يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندى معترضا على المصنف بانه لا نسلم الركاكة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدء مؤخرا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخرا لفظا لكنه لكونه مبتدءً فهو مقدم رتبة فلا ركاكة فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

(فاجاب)

بمعنى واحد فى مرتبة خاصة من ذلك العدد ولا يخفى عليك ان هذا الذى ذكره وان كان صحيحا فى نفسه الا ان الحكم باولويته مما لا يعينه جزما قوله الى عدد يساوى عدده قيل اى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان اثنين يعينه عدد اخذ منه الثانى لا مثل ذلك العدد هكذا قيل وكأنه قدس سره اراد بالمساواة المشاركة فى حروفه الاصول قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة لانهما فى المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ ومنتهى فينبغى ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثانى او الثالث مثلا كذا قيل وذلك بط اذ لا يشك عاقل فى الواحد الاول من العشرة لا يكون الواحد العاشر منها فان هذه مرتبة اولى غير مسبوقة بالاخرى وتلك مرتبة عاشرة متأخرة بتسع درجات

فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى العامل الضعيف على كونه مبتدء فى هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدءً جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ركيك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد فى نفسه مخل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظام فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وههنا كذلك اما فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركاكته لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لو قيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهى قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريد به (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركاكة وتعقيد ايضا) اى كما لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركاكة مخالفتان للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هى مسئلة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى فى العبارة المشهورة وقال العصام هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين فى اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه النفى يضعف المعنى التفضيلى فيعمل افعل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلى قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (والمقرر) اى المصنف مسئلة الكحل اى مسئلة يجوز عمل اسم التفضيل فى المظهر (لا بين شرائطها) اى شرائطها التى يعمل فى المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عباراته التى يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ والى اثبات شئ بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساوات (اراد) اى ولما كان كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكوره (غير منحصر فيما

قوله المؤنث ما فيه الخ قيل يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذى وتاه والتى وانت وتدخل فى تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله اقتصر حاجة بيان الاحكام لانها تصير مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ وهذا من قلة الاطلاق لاتفاقهم على ان الصيغ الموضوعة للمؤنث لا تدخل فى تعريف المؤنث بل هى مذكرات لا غير ومما يرشدك الى هذا ان الفن من العلوم الاولية اللفظية فلا يعتبر فيه اولا وبالذات الا جانب اللفظ فاللفظ الموضوع لمؤنث لا يكون بمجرد ذلك مؤنثا الا ترى الى لفظ المؤنث فانه مذكر لا محالة قال المص وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم هذى امة الله وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون الياء

ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اى بلا اخلال يحصل فى العبارة وينقص حسنها (وعلى ترتيب) اى يمكن ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينتقل) بالنصب معطوف على ان يعبر اى واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) اويذكر مايقرب به (الى ما) اى الى شعر (انشده سيبويه واستشهد به) اى بهذا الشعر اوبهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهد (فى اثبات هذه المسئلة ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين سيذكرهما المص (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك) اى وجاز لك (ان تقول) (مارأيت رجلا) (احسن فى عينه الكحل من غير زيد) اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولايجوز حذفه لانه لوحذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه فى عين زيد) يعنى بحذف فى من فى عين زيد وبحذف الضمير المجرور فى منه فاقيم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بفقد او ضمير منه وكلمة فى) يعنى ان الاخصرية تحصل بحذف كلمتين فى الجملة احديهما ضمير منه والاخر كلمة فى من فى عين ولما انفتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من البين) وازيل منه (واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة فى كما فى الاول وكلمة عين وكلما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لولم يكن باقيا مع الحذف لم يجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالمعنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اى على الظهور الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى على ذلك الظهور الذى كان (قبل هذه التعبير) وانما بقى المعنى على اصله مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله من كحل عين زيد يعنى اذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على اصله الذى هو تغايرهما بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا مارأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير

(عنه)

بدلا من الهاء فى قولك هذه امة الله قال م الكلام فى المذكر والمؤنث فى قسم المتمكن وهذى من قسم المبنيات فلا وجه لذكرها وانما اوردنا كلامه ذلك لتضمنه الرد على القائل من وجهين قوله او ممدودة لصحراء قيل لايخفى ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف فى انها منقلبة من الالف المقصورة او اصلية ففى قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدود ماقبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة اوممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكساء وتقييد الحروف بما هو للتأنيث لايستلزم الدور وفى قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامته الهاء والتاء مغيرة عنها والكل باطل اما الاول فلان علامة التأنيث فى صحراء مثلا هى

عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصل على هذا لتقرير يستنبط من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشئ على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القبيل المذكور ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الاخر الذى ذكره الشارح بقوله ولو رفع بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتعبير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التى كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التى كانت ظرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة العين ولى جوز كون الكاف كافا اسمية بمعنى المثل ردا على ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله (مماثلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعنى ان النفى وارد على هذا القيد وان المراد به نفى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف فى الموضعين وستعرفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

الالف الممدودة بالاتفاق وانما الاختلاف فى هذه الالف الممدودة فهى عند سيبويه فى الاصل مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفصل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى حال وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لبقى الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون اولى لتبقى على مدها وعند غيره ممدودة على ظاهر حالها ولعل القائل وقع فى هذه الورطة بما نقله الرضى من مذهب سيبويه وذلك لعدم تأمله اوقصور فكره ورؤيته واما الثانى فلان المجعول علامة كما هو المتبادر من جعله علامة هو الزائد المنزل منزلة نفسه وتاء عرفات صارت بمنزلة الياء فى مسلمين ولذا لم يؤثر فى منع صرفه والالفان فى فتى وكساء ليسا من من الزوائد بل هما من الاصول لكون كل منهما لام الكلمة فلا حاجة

مارايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف يكون مثل الشئ زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة انتهى فالش اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض الذى ذكره الرضى فى السند مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى اصل الكحل لا فى الفضل فى حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة فى الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ واشار الى الثانى بقوله (اوتقول) يعنى اندفاع التناقض الذى ذكره الرضى اما بما ذكرنا فى التقدير الاول او بان تقول (معناه) اى معنى قوله ما رأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (فى كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفى والضمير فى كونها راجع الى العين وقوله (فيها) متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (فى غيرها) حال من الكحل ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفى المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفى الحسن الزائد (على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التى هى ابلغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها فى الحسن الناقص منها فيلزم (ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور وتقدير السؤال انه لا ضرورة فى اعمال اسم التفضيل فى هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبى اذ لا معمول لاحسن فى هذه العبارة وهو منه فاجاب عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها) اى فى هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجنبى بين احسن ومعموله فى الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا فى الحكم وقوله (لو رفعت افعل) قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذى يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كالزم فى العبارة المشهور (لانها) اى لكن جوز هذه الصورة شئ آخر وهو انها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما فى هذه الصورة ايضا اعتبارا باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل المقتضى لاضطرار كون الكحل معمولا لاحسن موجود فى هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

(وهو)

الى ماذكره من التقييد المردود واما الثالث فلان الكوفيين لا يقولون بان ليست التاء علامة بل يقولون بان التاء التى هى علامة التأنيث اصلها الهاء فكيف يتضمن العبارة الرد عليهم قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها قيل الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث غير حقيقى ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا يتم استدلال الامام ابى حنيفة رضى الله عنه بالقرآن على ان نملة

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى بقولنا وتقديره اى بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبي تقديرا وقال العصام ان لمصنف فرق بين التركيب الاخصر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول الاعتبارات كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم المص استشهد على التركيب الاخر بقوله (مثل ولا ارى) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت مارأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدءًا) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ المماثلة) اى به تحصل مماثلة قوله لقوله الشاعر فان مماثلة قوله وهو كعين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما بمغايرة المفعولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصول لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل مارأيت عينا كعينَ زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه لترك وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام الموضعين فرجح ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا وتمام البيت الذى تركه هو قوله (ومررت على وادى السباع ولا ارى ۔ كوادى السباع حين يظلم واديا ۔ اقل به ركب اتوه تئية۔ واخوف الاما وقى الله ساريا ۔ ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لا ارى واديا اقل به ركب) فقوله لا ارى اشارة الى مبتدأ النفى وقوله واديا مفعوله وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا

سليمان عليه السلام كانت انثى وهو من مشكلات النحو ولا وجوب فى شئ من ذلك الباب سوى المسند الى الضمير المتصل فان العلامة لازمة لرافعه سواء كانت التأنيث حقيقيا اولا وكلام المص مبنى على الاغلب بحسب الاستعمال فانه قد حكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنأ بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكار المبرد مما لا يلتفت اليه اذ لاوجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامامته فاذا ثبت ان الاغلب اثبات العلامة مع الفصل يتم كلام الشارح قدس سره ويبطل قول القائل الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بعدم القرينة لان الوجوب فى عبارته باعتبار اغلبية الاستعمال الا ان المستفاد من كلام الرضى كون صورة الفصل من باب الخيار مطلقا فانه قال اما الفصل بغير الاستثناء فالالحاق اجود لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فانما

وقوله به متعلق باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله وادى السباع فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما تقدم وجهه فى تقديم لفظ كمين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لا انه جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبى الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكبين على شئ مطلقا كما ان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصوص فى العرف بذات القوائم الاربع (والتئية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأييد بسكون الهمزة وبعدها الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من ائى يؤيى كعدى يعدى تعدية وهو مشتق (من ائى) يعنى بفتح الهمزة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حيي بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جائز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التئية حال ثلاثيه ائى او اى على وزن التحية التى هى مصدر (من حيي) بفك الادغام (او حى) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ويحيي من حى عن بينة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والتأنى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله لا ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوما (اما) مشتق من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت معديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متعديا الى مفعولين (فعلى الاول) ان فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه مماثلا لوادى السباع (قدم عليه) اى على تقرير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفى الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت

افتقر لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشئ مع تأخير الموعود وقوله واعلم ان يجب ان يستثنى الخ باطل لضرورة جواز جابتنى طلحة وقوله ويجب ان يستثنى ايضا اسم الجنس باطل ايضا لاتفاق الجمهور على خلافه وقوله وبهذا يتم استدلال الامام الخ مم لان له وجها آخر ليس المقام مقام بيانه فليطلب فى محله قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثها قيل يجب ان يستثنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه يجعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التى حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون والعجب من القائل انه بعد ما اعترف بان بنون لتغير ابن جعل كالمكسر كيف امكنه القول بوجوب الاستثناء فان المراد بجمع المذكر السالم ههنا ما كان مفرده سالما واما نحن سنون فعدم

ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع فى وقت الظلام لا فى النهار (والواو) اى الواقعة (ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الش (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى واو (حالية) وسيجئ ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجارى) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى والضمير المجرور (عائد الى واديا او ركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتئية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تئية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تئية صفة ذلك المصدر فاقيمت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسره بقوله (اى اتيانا تئية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنو اتيان وهو الاتيان على طريق التأنى (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان بوادى السباع (واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع فى اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة ما الوقعة (فى) جملة (ما وقى) الله (مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقى الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولفظ ساريا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسيره لمعناه وقوله (مفعول وقى) تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقرينة الركب مفعول قوله وقى (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الا ما وقى الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقرينة كون المستثنى مصدره بما المصدرية لتوقيتية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسير له بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجوع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف فى كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الا فى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال فى المعرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما فى قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن فى اخوف وجملة قى الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى وقيل مصدرية غير وقتية والمستثنى منطقع اى لكن

دخوله تحت جمع المذكر ظاهر الا ترى انه اذا اريد الادخال يرتكب التأويل قوله غير المؤنث الحقيق قيل يشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيق بمونث غير الحقيق لا بغير المؤنث الحقيق وليس بشئ لان القرينة المقامية معينة للمراد فلا يسبق وهم احد الى تشريك المذكر فيه قوله فى كونه جمع المذكر الغير السالم قيل الظاهر غير العاقل وليس بذاك لاستواء العبارتين فى المؤدى واحتياج كل منهما الى مؤنة المقام قوله اى آخر مفرده بتقدير المضاف قيل لايخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال وهذا من عدم الاطلاع على معنى التثنية وحده وكلام الشارح قدس سره فيه ومراده اذ لايخفى على احد ان نحو مسلمون ومسلمات لا يصدق عليه انه امر لحق آخر مفرده الف او ياء مفتوح ما قبلها الخ قوله مع لواحقه قيل

وقاية الله تثية (تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها) وقوله (والحال انى لاارى) اشارة الى ان الواو فى ولاارى حالية والى ان جملة لاارى مضارع منفى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولاارى حالية ولااختار ماقاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقرينة تكون هى العادة وقوله اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك لوادى) اشارة الى انه لما سلط النفى على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى مما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الاوقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الافات والمخافات) اى موضع الخوف ولما كان مايعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وثانيهما جعله وادى السباع كما فى عبارة المصنف بعد تغير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولاارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كما هى عبارة المتن (لقلت ولاارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الاخر هو مابه يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا اوحالا لقوله لاارى واستغنى به عن ذكر منه ثانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ماقصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا شرعنا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعيننى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعانتنى بها بلطفه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو بتخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل فى كلمة قسم ماضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل

فح يكون التثنية مجموع المفرد والالف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذلم يوجد مع تلك اللواحق لايقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لاتقدير للتنوين معها لاتقدير للنون وهذا البحث مما سبق قبحا فان دعوى الثبوت التثنية بلانون مما لايجترى عليه الاديب ولا يشك احد فى ان النون الساقط بسبب الاضافة فى حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس من اجزاء اللفظ وعلة سقوطه غير علة سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد لوورد على ذلك لورد على حد التثنية مطلقا كما لا يذهب على من له درايه فى ادراك المعانى قوله لانه على تقدير تسليه قبل هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف اوالياء وكون النون عوضا من الحركة او التنوين فى المفرد وماذكره على تقدير التسليم فى غاية

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة فى صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت النوبة) اى بعد اتمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب لما فى ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اى يذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلمة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكير دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والا فهو راجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأنيثه (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كائن) بالجر للاشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجح ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه اى فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها ولما كان المآل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير ذلك المال فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المنفهمة منها (من غير حاجة) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيجئ وانما لم يحتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا استقر فى مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهوميته من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ ثم شرع فى بيان توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى) توجيها للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذا رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فمرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحاق الالف او الياء وانت خبير بان الرد على القول الناطق نسبة الدلالة الى الثلثة الدال منها الاثنان تصح ولو باعتبار ان دلالة هذه الثلثة بواسطة ذينك الامرين بان ليست الدلالة مقصودة من مجموع الثلثة فى غاية السخافة ونهاية البشاعة قوله تحت جنس الموضوع له قيل يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان على مابينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ماذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه وكأن القائل

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد يكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لامعنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لايحتاج فى حصوله الى شئ آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شئ آخر حيث لايحصل بدون حصوله كما فى الحرف ثم الشارح لما ساوى بين الارجاعين ورجح الارجاع الى الكلمة ولم يرجح الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قربه وتذكيره حيث لايحتاج فيه الى التصرف اراد ان ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكر) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لايخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه مخالف لاخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخل الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخل فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجهنا كلامه بتعميم النسبة بان تقول سواء كانت النسبة الى فاعل ماهى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قال بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثتها ماذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ماسواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر

لم يفهم المراد بجنس الموضوع له ولم يتفطن لذلك من قوله قدس سره فيتجانسان تأمل تدرك قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قيل هذا كلام الهندى وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ماذكر فى تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لايفهم من قوله مثله الا مايقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف الاحتمال المماثلة فى اللفظ كما كما ذكره الهندى ولك ان تقول ان ماذكر فى تعريف الجمع لايبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون انى بقوله من جنسه اهتماما لبيان مذهبه باحتمال ان لا يحتمل المثلية على مايعم الجنسية متعين ان المراد بمثله مايماثله فى الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان الوجهان واحد بحسب المآل ولذا اكتفى قدس سره باحدهما لئلا

(مسند)

مسنداليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلاتستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل بالمفهومية) فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة لزم الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقى صحة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثانى ايضا فقال (ولما وصف ذلك المعنى) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه(بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادا بقيد فى نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان(تعين ان يكون المراد به) اى بقوله على معنى فى نفسه(الحدث) ولما انجر الكلام الى ارادة الحدث من المعانى الثلاثة وكان الحدث جزءً من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز فى التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعة للمعانى الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء ايضًا اذا اريد بالمعنى فى قوله مادل على معنى معناه المطابقى مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلاتصح ارادته لان معناه المطابقى ليس بمستقبل فى نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير مستقل فالمركب منهما يكون غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عن ما اريد فى الاسم والحرف لان تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى فى قوله على معنى(ليس معناه المطابقى) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعانى الثلاثة (بل) المراد بالمعنى (اعم) اى سواء كان مطابقيا او تضمنيا لتكون دلالته على المجموع وعلى جزء منه حقيقة ولما ورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك الشارح بقوله(لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه فى ضمن التضمنى وقوله(فخرج بهذا القيد) تفريع لقوله فى نفسه يعنى انه لما قيد المعنى فى تعريف الفعل بكونه فى نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق فى ضمن التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيجئ فى بحثه لكن كان الاسم داخلا فى التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن) (وضعا) اى اقترانا وضعيا لا عقليا وسيجئ فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة) وقوله (فى الفهم عن لفظه الدال عليه) للاشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع انفهام المعنى

يكون قوله من جنسه حشوا ولما اكتفى المص فى الجمع بقوله على ان معه اكثر منه ولم يزد عليه قيد من جنسه وكان المعلوم من مذهبه ان الامر فى الجمع كما انه فى التثنية فلا يجوز العيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب كما لا يجوز القران للحيض والطهر على ما صرح به فى الشرح وغيره قالوا لم يصرح ههنا به اكتفاء بما سبق فى حد التثنية فهل يلزم من فعله ذلك ان لا يحتمل مثله المماثلة بحسب الجنسية كلا وبذلك تبين حال قوله وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة فى اللفظ ثم الحق ان المتبادر من مثله هو كونه كذلك فى اللفظ والمعنى جميعا فلما لم يرد المماثلة المعنوية بقى فى دلاليه على المماثلة اللفظية فكان الاظهر ان يقال فى اللفظ بدل قوله فى العدد الا انه قال كذلك ليوافق قوله فى الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وهذا الذى اوقع القائل فى هذه الورطة قوله اوحكما

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا تفريع على كونه قيدا مخرجا يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل منهما صفه له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه فى نفسه لكونه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا ن) وهو معطوف على قوله وبه يعنى انه خرج بقولنا (وضعا يخرج اسماء الافعال) نحو هيهات ونزال (لان جميعها منقولة) يعنى ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة عن المصادر اوغيرها اى او منقولة عن غير المصادر (كما سبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ويدخل) معطوف على متعلق بقولنا يعنى ان لنا وضعا كما خرج به اسماء الافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى فى حد الفعل (الافعال المنساخة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين فى الفوائد الغياثية انتهى يعنى ان كلا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنه فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى مايتوهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (اقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لما دل على الزمانين لزم منه دلالته على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من ابيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك)

بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالو ان فى مسمى بالى قيل الالف فى الاسماء العريقة البنا كمتى وعلى والى واذا اعلاما عديم الاصل ومجهول الاصل ماهو فى اسم متمكن لم يعرف اصلها فجعل الى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرط فى قلب عديم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء ولا يلزم من تقييد الرضى فيه كذلك التقييد هنا بذلك كيف والرضى موافق فى ترك التقييد وعبارته هذه فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف من الياء وجب قلبها ياء وان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين اولى سمعت الامالة اولا ونظره مدفوع بان مبنى كلام

يعنى الاشتراك الناشى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال (ومن خواصه) (اى) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (اولتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلته وهذا ثانيها (اوتحقيقه) اى اولقصد اخبار تحقق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لايتحقق الافى) ضمن (الفعل) ومالايتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولايوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لايوجد الا فى الفعل وهما لايوجدان الافى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتهما على الاستقبال الذى لايوجد الافى الفعل نظر الانه ان اريد انه لايمكن وجوده فممنوع وان اريد ان وجودها فى غيره ممكن لكن لابدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذلا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مرادثم قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفست الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين منقوض من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول) (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت امالنفى الفعل كلم ولما) فانهما وضعتا لنفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى اووضعت تلك الجوازم (لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (للنهى عنه) اى عن الفعل (كلاء الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية اوفى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان اواسما كمهما ومتى (وكل من هذه المعانى) اى من نفى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشى به (لايتصور الافى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل امارة الاختصاص لان الشئ مالم يختص الشئ لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب بانا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لايجوز ان يختص عملها لانفسها الا ترى انها ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من طرف العصام بان مراده من قوله مالم

الشارح قدس سره كون الاعلام من الاسماء المبنية فى حكم متمكن الاصل والفرق كذلك مذهب البعض قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل قيل لابد من قيد آخر وهو ان لا يكون لامالته سببا سوى كون الالف منقلبة من الياء كما عرفت قلنا اتيان الرضى به ليس لتوقف الحكم عليه بل لغرض الايضاح و زيادة البيان كما يدل عليه ما نقل من قوله سمعت الامالة اولا قوله كقراء بضم القاف و تشديد الراء لجيد القراءة او المتنسك من قراء اذا تنسك قيل هذا سهو فى القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر و كرمان الناسك المتعبد كالقارى والمتقرى جمعه قراؤن وقرارى قلنا بل كلام الشارح قدس سره مبنى على ماهو المتعارف المذكور فى الكتب من ان القراء بضم القاف وتشديد الراء جيد القراءة وقد يكون

يخص الشئ لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شئ يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى وبعض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحوق تاء التأنيث) ولما غير المصنف عبارة ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما خص به) اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها) اى لان تاء التأنيث (تدل) اى لا تدل الا (على تأنيث الفاعل) ولما لم يكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اى لا تلحق التاء المذكورة ايضا (الا بما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لا بد له من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اى الصفات التى لا بد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اى عن تاء التأنيث (لما) اى بسبب شئ (لحقها) اى لحق لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها) اى على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اختص) اى لحوق تلك التاء (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال عن تاء التأنيث) لكونها واردة بالنكرة وقوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه ايضا لحوق التاآت التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المص (بنحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعنى فح تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) فان تلك التاآت ليست دالة على التأنيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (بمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اى لقصد التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار

(الى)

جما للقارى ويجوز ان يكون قراء بضم القاف ايضا مبالغة بمعنى العابد وفتح القاف غير مذكور فى الصحاح قوله لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل واللباب والمفتاح الخ قيل كتب فى الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما فى آخره همزة اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب اولا فالتى سبقها الف اصلية كقراء ومنقلبة من حرف اصلى كرداء وكساء وزائدة فى حكم الاصل كعلباء ومنقلبة عن الف التأنيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واو الاغير كحمراوان والباب فى البواق ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب

الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة هى الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان القبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى القبلية الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) وانما فسره به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمان ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قال قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فان لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لها يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشاؤه الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيها لتقدم مع التأخر

يوافق ما فى المتن هذا كلامه قدس سره والعلباء عصب العنق كذا فى الصحاح قوله غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقال الرضى ولا يقاس عليه خلافا للكسائى هذا ووجه ذلك ما ذكره المص حيث قال واما قلب همزة التأنيث واوا فلانها زائدة لا اصل لها فى الهمزة لانها الف فى الاصل وانما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التى قبلها فلما وقعت فى الموضع الذى صارت فيه كالمتوسط قلبت حرف لين ايذانا بزيادتها ومفارقتها الاصلية وخصصت بالواو لانها مثل الهمزة فى الثقل فكانت اقرب اليها من الياء قال وانما جاز الامران فيما سواهما ردا له الى التشبيه بكل واحد منهما كقولك كساآن وكساوان فمن جهة كونها غير زائدة اشبهت همزة قراء فبقيت همزة ومن جهة كونها ليست همزة فى الاصل اشبهت همزة

وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض الحواشى وفيه مباحث آخر والوجه فى تركها ماقال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه) فان ماعدا الماضى امادال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم انتقاض التعريف منعا بانه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالموصول) يعنى مافى قوله مادل (الفعل) كما فسره الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزاء فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لا على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقولك (و) المراد (بالدلالة ماهو بحسب اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة بحسب الوضع فاذا اريد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بلم يضرب) فانه ليس موضوعا فى اصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها عن اخوانه من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح) واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى بمرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) وهو مبنى على الفتح (تقديرا نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة ثم شرع الش فى بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع اتى الماضى على الاصل فلهذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا

التأنيث قلبت واوا قيل فاذا كان هذا مما لا يقاس عليه لا ينفع فى بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ اذ الخارجة من القاعدة قوله وهذه اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء دفع لما جاز ان يتوهم من قول الشريف وردها الى الاصل ان يكون مبنى ماذكروه من القلب الى الواو مالم يكن الاصل فيه ياء قوله ان لا يحذف آخر المثنى قيل اى من آخر مفرد المثنى فلا ينافى قوله وتاء التأنيث لا يقع فى حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف من المثنى وهذا كما ترى قوله المجموع ما دل اى اسم دل قيل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كسامى مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة اوحكما وعدا لشدة الامتزاج اسما واحدا واعرابا باعراب واحد وفيه ما فيه قوله بحروف مفرده اى بحروف هى مادة

على الحركة اى التى غير الاصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ما هو الاصل (فى المبنى فلمشابهته) اى لمشابهة الماضى (المضارع) اى الذى هو متحرك لكونه معربا (فى وقوعه) اى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فان ضرب ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا فى وقوع الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) اى يجوز ان تقول (ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح) اى واما وجه كونه مبنيا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اى فلكون الفتح (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيا على الفتح مشروطا بشرط لا شئ اعنى بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اى فان الماضى (مبنى على السكون معه) اى مع الضمير المذكور (نحو ضربن) وهو الجمع المؤنث الغائب (الى ضربنا) اى منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعنى طرفى الصيغ الثمانى معلوما ومجهولا وهى ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربت وضربتن وضربت وضربنا فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت وضربنا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى على السكون لا لكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل بل بناؤه على السكون لمرجع آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) اى حاصلة من اللفظين الذين (هو) اى احدهما مع الاخر (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احدهما بالاخرى شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كريه فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال احديهما بالاخرى شديدا بحيث تجعل احديهما مع الاخرى كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه مدلولا للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اى المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا) اى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اى فان فعل ضربا يعنى الفعل الماضى الذى هو مثنى ضرب (ايضا) اى كمفرده (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غيره) (الواو) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى ان كون آخر الماضى مبنيا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لايكون مصاحبا للضمير المذكور والثانى ان لايكون مصاحبا لواو الجمع المذكر (فانه) اى لان الاخر (يضم) اى يجعل مضموما (معها) اى مع كلمة الواو وقوله (لمجانستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى انما كان مبنيا على الضم اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

لمفرده قبل ومادة له ايضا والقصد هو الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذا الهيئة ايضا لها مدخل فى الدلالة والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال او من حروف مفرده المقدر فيه كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما فى الحواشى الهندية ان المراد بالاحاد حقيقة كرجال او اعتبار كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذ ما من جمع الا ويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع فى تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دورى واعتراضه على الهندى من قلة الانصاف لانه قال فى تعليل كلامه المنقول لانها لما كانت على

(كضربوا) يعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) اى او يضم تقديرا يعنى انه كان مضموما فى الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ماقبله مفتوحا (كرموا) بفتح الميم يعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وماقبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك فى اللفظ وفى بعض الحواشى ان هذه العبارة من الش موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو الظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها الحرف العلة لما صرح به فى المنهل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضى وتعريفه شرع فى بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما اشبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما وضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف تأنيث) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زينى زاده هذا فى معرب الكافية وقوله (فى اوائله) حال من الحروف او صفة له يعنى حال كون تلك الحروف فى اوائل المضارع (يعنى) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التى جمعها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تفريقا بين حرفى التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كذا فى بعض الحواشى واعلم ان ترتيب صيغ الفعل فى علم الصرف مخالف لترتيبها فى علم النحو فان ترتيبها فى الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفى النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التى جمعت تلك الحروف ثلاث اتين ونأيت ونأتى فى الابتداء فى الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفى هذا موافقة لترتيب النحو فى الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف فى صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر الضمير المجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشتركا) مفعوله يعنى تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التى تشترك بين المعنيين يعنى (بين زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع فى الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعنى انه من الالفاظ المشتركة والثانى انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرهما

اوزان الجموع واستعمالها فى التأنيث والرد فى التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع مثل عبابيد بمعنى الفرق من الناس اعتبر له واحد تقديرا كعدل عمر من نحو عباد وعبدود ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وعله هذا كلامه فانظر هل تجد امرا فيما افاد القائل وراء ما ذكره الهندى او مغايرا له فى كلام وقوله ثم لايخفى ان المفرد اه وهم باطل لعدم توقف معرفة الجمع على معرفة المفرد المتوقف على معرفته الجمع قوله فقوله مادل على آحاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس اه قيل المتبادر من الدلالة المطابقية فيخرج بقوله مادل اسماء الاجناس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحدة التاء قيل خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع

(وتخصيصه) وهو (بالحرف عطف على قوله وقوعه) وقوله (اى وتلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد المص كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لاتكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد من زمانى الحال واستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشتركا بينهما بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة وقوله وتخصيصه لان التخصيص انما يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمشابهة بينهما فان شرطها اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف اكمل الش بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرف) اى المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما اشبه ليكون التعريف مطابقا للفظ المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشيئين المشابهين شبها بالاخوين اللذين (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (فالهمزة) وقوله (من تلك الحروف) اما صفة او حال يعنى المراد بها الهمزة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف نأيت فالفاء فى قوله فالهمزة تفصيلية والهمزة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهمزة معينة لنفس المتكلم حال كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا مثل اضرب) ولايخفى ان المصنف غير ترتيب ماذكره فى الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهمزة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهمزة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال

بالاتفاق كما سيذكره ولايخفى انه ح يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فان اسم جمع لاواحد له من لفظه فان نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ولايخفى انه يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلافى وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ماذكره من التوجيه اصفى واعذب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولايذهب عليك انه لابد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه هذا وقوله

(والنون له) اى النون له (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكر والمؤنث لكن لا انه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحدا كان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر فيكونان جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمثناة وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعاينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكأنهما) لبيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والنون للمتكلم يعنى انى اظن ان الهمزة فى اضرب والنون فى نضرب (مأخوذان) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا و) النون مأخوذة من نون (نحن) (والتاء للمخاطب) (واحدا كان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله (وللمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة للمؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان (والياء للغائب غيرهما) وقوله (اى غير القسمين) تفسير لضمير غيرهما اى المراد بغيرهما غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة و) الاخر (مثناه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالمجموع ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرهما) اى غير القسمين المذكورين (بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافه) اى لم يصر بسبب اضافته الى الضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشان انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح ههنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالنعت واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة

يجب ان يقيد نحو ركب اه صحيح الا ان الشارح قدس سره ترك التقييد اكتفاء بما ذكره فى نحو تمر فان حاله كحاله ايجابا وسلبا ولك ان تريد بنحو تمر الخ وكذا قوله ولك ان تهمل تقييده الخ مما لا يلتفت اليه وقوله ولا يذهب عليك انه لابد الخ ناش من عدم الوصول الى مرام المص قال فى الشرح مقصودة بحروف مفرده يخرج منه نحو رهط فانه لا مفرد له بحروفه ونحو ركب وتمر لانها وان اطلقت على آحاد فليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد بنحو رجال بل هى فى وضعها كوضع رهط ونفر وانما اتفق ان ثم لفظا موافقا للفظها يطلق عليه مفرد قال وانما حكمنا بذلك لدليل دل عليه فاما نحو تمر فالذى يدل على انه ليس بجمع انه فى وضعه للجنس كوضع عسل وماء فكما ان هذا النحو ليس بجمع فكذلك هذا والذى يدل على انه كذلك صحة

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهو انه (حال) من الغائب ثم رجحه فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (لموافقته السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لايكون الاحالا ولايجوز كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس لضعف كونه بدلا كما توهم بل لوجه آخر ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اى الحرف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة مجردة عن الزوائد (كيدحرج اولا) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان احدها زائد اوذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيخرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى الحقت بالرباعى المجرد (ومفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة (فيما سواه) (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف (مثل يتدحرج) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدحرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرته ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا فى بعض الحواشى (ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى فى ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يجز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لايعرب اراد الشارح ان يمهد مقدمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لايعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لايعرب بشرط عدم اتصال نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولايخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره لايعرب اصلا سواء اتصل به النون اولم يتصل فيلزم صرف عبارته الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لايعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا لايعرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما نفى اعراب

اطلاقه على القليل و الكثير ومنها ان تصغيره تمير ولوكان جمعا لكان جمع كثرة اذليس من ابنية القلة و لوكان جمع كثرة لم يصغره على بنائه وايضا فان فعلا لم يثبت كونه من ابنية الجموع ومثل ذلك لايثبت الا بثبت واما نحو ركب فلايستقيم ان يدعى فيه انه كوضع عبل لانه مفهوم منه احاد فينبغى الوجهان الاخران وهو التصغير وكونه على بناء فعل هذا كلامه فنقول هذا التعريف ليس يختص باصطلاح من لايجعل التمر والركب جمعين كما وهمه القائل حتى يقيد بمثل ذلك بل هو تعريف للجمع على كلا الاصطلاحين صادق على نحو تمر و ركب ايضا لان القائلين بالجمعية يقولون بان كل واحد منها دل على احاد مقصودة بحروف مفرده والذاهبون الى خلاف ذلك يعنون ذلك القصد ويقولون بان هذا اى كون مفرده مطابقا لفظه انما كان بحسب الاتفاق فليس مثله داخلا فى الحد فالصرح

1
1

غير المضارع انفهم منه اثبات اعراب المضارع فان يكون من قبيل قولنا ماجاء فى غير زيد فانه يقتضى انحصار المجيئية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون (تأكيد) (ثقيلة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول تقييدا لحصر اعرابه فى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى يعرب مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدهما) اى نون التأكيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيا) وانما يقتضى اتصال احديهما كونه مبنيا (لان نون التأكيد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكور (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمنزلة آخر الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيهما) اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم (مختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى هو علم الفاعلية بل

بعد اتمام التعريف قال فهو تمر وركب وليس بجمع على الاصح تنبيها على ما هو المختار عنده ولو كان هذا مستفادا من ظاهر التعريف لما احتيج الى هذا التنبيه ولما صح قوله على الاصح وبالجملة انه لاريب فى اشتراك هذا الحدين الفريقين فلا يصح القول بتجويز جمل على الاصح من اجزاء المعرف فضلا عن لزومه قوله كجامل قيل فى القاموس هو جمع جمل وباقر جمع وكأنه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم فى الموضعين على المذهبين والثانى هو الانسب بحال صاحب القاموس قوله فالجمع الصحيح المذكور الخ الاظهر ان قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح لمذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر هكذا قيل قوله وشرطه اى شرطه اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم نشر الضمير اى انتشاره فى قوله فذكر علم يعقل لانه فى تأويل فكونه

(بمعنى)

بمعنى ضمة او نون ولان اقتضاء العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فاعرابه الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (فالصحيح)(منه) اى من المضارع ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفيين وبين النحاة وهو انه فى اصطلاح الصرفيين ما سلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النحاة ما سلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفيين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء كان لامه او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعد وقال صحيحتان عند النحاة وغير صحيحتين عند الصرفيين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لامه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدا وخبره الآتى قوله بالضمة (المجرد بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ يضرب لم يجرد عن الضمير البارز المرفوع فان فاعله الضمير الذى ذكر بعد الا وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذ قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه انه مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (للتثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح معنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى تلك التثنية (او مؤنثا) وقوله مثل يضربان وتضربان اشارة) الى تعميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفة بقوله (المذكر ليحصل تعميم الجمع الى المذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تعميم آخر يعنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) هو للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذى سيذكر ان يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكر و) ثانيها (تضرب) حال كونه (فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكر و) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد و) رابعها (تضرب) حال كونه (فى المتكلم مع الغير)(بالضمة) خبر المبتدأ يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن الضمائر المذكورة بالضمة (فى حال الرفع)(والفتحة)(فى حال النصب (لفظا) وقوله (اى حال كون الضمة والفتحة لفظتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى

مذكرا يعقل لانه فى تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص فى شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام فى جمع المذكر اما التذكير الذاهل عن كون الكلام فى المذكر واما التنبيه الغافل المتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضى هذان عذران بارد ان الابرد ان قلنا محروقا بنار الاشتباه وقال الهندى مناط فائدة الشرط انما هى وصف المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف لا ولم يضم هؤلاء الى جمع المذكر السالم فى بيان الاعراب كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج فى جمع المذكر السالم لضم اليه كما ضم الواو عشرون واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام

النسخ التى وجدها الش وليس بموجود فيما وجده صاحب الوافية وزينى زاده (والسكون) اى بالسكون (فى حال الجزم) ثم قال العصام لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لايكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قديكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قديكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجه بان هذا ناش عن عدم الفرق بين اللفظى والتقديرى فالباء فى قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرا بل فى الاصل ثم حرك العارض ولم يعتبر القوم التقديرى فى السكون كما اعتبر فى الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب و) مثال كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الاخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اردان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قاصرا او المتبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا (و) (المضارع (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الش والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق والضمير المجرور راجع الى الالف واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) جملة معترضة اوردها الش فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اى بحذف النون) للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على ان حذف النون اعراب فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجر) يعنى انما اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشابهتها صورة المثنى والمجموع فى الاسماء كذلك فى بعض الحواشى ثم شرع فى بيان امثلة فقال (مثل يضربان) وهو تثنية الغائب حيث رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تثنية الغائبة والمخاطب والمخاطبة (ويضربون) مثال الجمع الغائب (و) كذلك تضربون (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة

فى جمع المذكر من اشتراط التذكير وانت خبير بان جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه انما هو بالجاء الخبر فانه لولم يجعل كذلك لكان الحكم لغوا والتعليل بما افاده قوله لئلايلزم نشر الضمير الخ ليس بذلك ولقد افصح عن ذلك الهندى حيث قال اى شرط ماجمع بالواو والياء والنون اوبيان شرط الكلام او شرط هذا النوع من المجموع ان كان اى الاسم الذى اريد جمعه او المذكر على هذا مدار افادة فهو مذكر علم يعقل هذا كلامه وبعد الاطلاع على كلام الهندى يظهر حسن تصرف الشارح قدس سره واماما ذكره القائل من ان جمع المذكر الشامل لسنين الخ فمع مافيه يأباه ان نحو سنين وارضين وامثالها داخل فى الحد بعد ذلك الشرط ايضا ولأنه غفل عن قول المص فيما بعد وقد شذ نحو سنين قوله واراد بالمذكر مايكون مجردا من التاء ملفوظة او مقدرة اشارة الى دفع

وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الخ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع) (المعتل) (الاخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار ان هذا الحكم مختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيجئ حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمة تقديرا) (فى حال الرفع) وانما كان تقديرا لا لفظا (لان الضمة) يعنى لما كان آخره واوا اوياء وكانت الضمة (على الواو والياء ثقيلة) عند اهل الصرف تحذف انت الضمة المذكورة (تقول) فيما وقع فيه الواو (يدعوو) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمة التقديريه (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المعتل بالفتحة (لفظا) (فى حال النصب) وانما كان لفظا (لخفة الفتحة) اى لعدم كون الفتحه ثقيلة (عليهما نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوو) من اليائى نحو (ان يرمى)(والحذف) تفسيره بقوله (اى بحذف لواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمة والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله (فى حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين فى حال الجزم(لان الجزم لما لم يجد حركة)فى آخره(اسقط الحرف المناسب لها) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين للسقوط كذا فى العصام نقلا عن الرضى وفى بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل(نحو) اى مثال المجزوم من الواوى(لم يغزو)من اليائى(لم يرم) وقوله(و) (المضارع) (المعتل) (الاخر) شروع فى حكم المعتل بغيرهما يعنى ان المضارع الذى يعتل فى آخره(بالالف) يكون اعرابه(بالضمة والفتحة تقديرا)وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه (لان الالف لا يقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول)فى حالة رفعه(يرضىو)فى حالة نصبه(لن يرضى)(والحذف) (اى بحذف الالف فى حال الجزم)كما كان فى الاولين(تقول لم يرض)ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب شرع فى بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال(ويرتفع)وقوله (المضارع) تفسير للضمير المستتر فى يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم)ظرف مكان اوزمان لقوله يرتفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما(نحو) اى مثال المجرد المرتفع(يقوم زيد)ولما وقع اختلاف بين النحاة فى العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الاخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال(سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق ـ سواء كان المعنى الذى يعمل(فيه هذا التجرد

مااورده الرضى من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فيجرد من التاء ليخرج نحو طلحة و يدخل نحو سلمى و ورقاء على رجلين و من الظ مافيه من ارتكاب التخصيص بلامخصص قوله لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون مما يجب حذفه قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل قيل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندى ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه لكون الكلام فى جمع المذكر وقد عرفت مافيه ولايخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب ان يكون مااريد بالمذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه او اكتفى من التذكير هنا بالتجريد من التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو و النون واستدراك قوله ولا يكون بتاء التأنيث ولم يسبق فى كلام القائل شئ يرد على الهندى بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولايخفى ان المراد الخ

كماهوالمتبادر (من عبارته اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذالكسائى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع فى ذلك الرضى حيث قال هوالمتبادر الاانه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذاولم يصرح بان عامل الرفع هوالتجرد عن العوامل كماهومذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر فى ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرفع حين التجرد ولم يقل اذالم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هوالتجرد كماهومذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذافى بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتملة لاختيار واحدمنهما لكن المتبادر هوالاول والحاصل ان يقوم فى يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لايعين اختيار المذهب الاول بل يومى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال فى بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفى بيان المجزوم وينجزم بلم الخ ولوكان مراده ان يجعل العامل فى المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولمالم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذاتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهوكون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كمافى زيديضرب) حيث وقع فيه يضرب فى موقع الاسم (اى ضارب اومررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهوموقع ضارب ايضا (اورأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهوموقع ضارب ايضا فان قيل واذا كانت عبارته محتملة لهذا المذهب فاوجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل فى وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذاتجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انمايكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخله ناصب ولاجازم ففى لم يضرب لايصح ان يقال لم ضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله وترتفع اذاتجرد وانمالم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من الموضع فلايتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى فى هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من ببعض لابيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم التزم الش هذا المذهب حيث تعرض الى تفصيله وتحقيقه فقال (وانماارتفع بوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه فى هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هواسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ

غير وارد ليس المراد بالمذكر هنا مجردا لتجرد من التاء كيف ولم يصرح الشارح بذلك و لايلزم من كلامه هذا لان مافى قوله واراد بالمذكر مايكون عبارة عن المذكر كما يعينه المقام ثم نقول لاسبيل الى كون مدار قول الشارح كلام الهندى لانه مبنى على ان يكون اسم كان المذكر بل الوجه فى عدمها واحدا وقوع يعقل صفة فتدبر قوله اى مذكره غير مستوفى صيغة الصفة الخ قيل اشارة الى ان الجمع بالواو والنون فى صفة لايستوى فيها المذكر والمؤنث فى الصيغة ولايكون الفرق بين المذكر بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتهما بالاسم فى ان الشايع فيه الفرق بين المذكر و المؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل و الناقة والانسان و الفرس كما ذكره الرضى فالاولى ح ان يبين عدم جمع مثل احمر و سكران بالواو والنون بانهما كالاسماء فى عدم استواء المذكر و المؤنث فى الصيغة وجمع افعل التفضيل

اذاهما العمدتان فى الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل فى المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف فى كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع فى المضارع كونه واقعا فى موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع فى مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا فى المواضع التى يقع فيها موضع الاسم كذلك يقع مرفوعا فى المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا فى الصلة (نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حروف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وفى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل من ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وفى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لا نسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه انما لم يقع اذا لم يجز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز تقول كذلك بحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقدما والزيدان مبتدء مؤخرا (ويكفينا وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى الاعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرنا تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يجز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قياس السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب

بالواو والنون بانه لجبر نقصان عمله حيث لم يعمل فى المظهر وفيه ما لا يذهب على الفطن التنبيه قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة قيل يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضى وقال من قال به قاس من غير مساعدة السماع قلنا الامر كذلك ولا يستفاد من كلام الرضى عدم الارتضاء فان عبارته هذه واجاز سيبويه ندمانون لقبوله التاء وكذا اسفيانون لقولهم سفيانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب فى فعلان الصفة ان لا تلحقه التاء فندمانة وسفيانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعان بهذا الجمع حملا على الاغلب الاعم وما ذكره القائل من انه قال من قال به قاس من غير مساعدة السماع غريبة قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بتاء التأنيث قيل يغنى عنه اشتراك التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث وكان القائل لم يطلع على كلام

عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لايقوم وحده يعنى انه لايقوم حكما كما ان السين لايقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اى فى خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفاعل هو غير الاصل (لما) اى للوجوه الذى (يجئ) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى)(وينتصب) (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما قيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير ان كما سيجئ لاتكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثانى مقدرة واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى التام فيه بقرينة كونها لنفى الاستقبال (ابدلا الالف نونا) ورد بانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كايش) يعنى انه حذف الف من لا والهمزة من ان واوصلت اللام المفتوحة بالنون يعنى ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى اى شئ) يعنى فى استفهام ماهية الشئ فابقى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان ما فى حيز ان لايجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيبويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لايلزم من ان يكون الشئ مركبا من شئ وغيره كون حكمه كحكم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص نحو لولا اخرتنى كذا فى بعض الحواشى (وقال سيبويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انها الحق به لا للتصريح بانه لتأكيد النفى بل التأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفى بتأكيد النفى انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذن فخفف) يعنى ان مركب من اذا الظرفية التى للماضى ومن ان المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصالة اذ) يعنى بكسر الهمزة وبالالف وبعد الذال وهى (الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه) كانون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذن اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت اتيانك (وكى) وهى رابعها اى ينصب بكى ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيده بقوله (مقدرة) لدفع

(توهم)

المص فانه قال وكان يستغنى من قولنا ولا بتاء التأنيث لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير هو التذكير من جهة المعنى قوله وان لم يكن له مذكر الخ قيل لاوجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون هذا والاولى فى تعليل وجوب حذف ذاك القيد اظهار باء السباق واللحاق قوله فان لايكون بمجرد اقبل الاخصر فان يكون بالهاء وهو كما ترى قوله تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر قيل فيه ان التغير فى التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال لاخروج المتبادر الا لضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتبارى دون التغير

توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة والملفوظة غير المقدرة يعنى انه كما ينتصب بان حال كونها ملفوظة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كى) يعنى بعد اللام التى بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجحود) اى بعد اللام التى اكدبها النفى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم) وانما قدران بعد المذكور (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على الفعل) بحال (الا بجعله) اى بتصرف فى ذلك الفعل بان بجعله مصدرا بتقدير ان) اى بسبب تقدير ان (المصدرية)حتى بكون الجار داخلا فى الاسم (و) (بعد) (الفاء) اى وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى فاكرمك)(و)(بعد) (الواو) اى الواو العاطفة (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو لالزمنك اوتعطينى حقى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذى هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا العطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بغير تأويل احدهما بما يوافق الاخر (فجعل) اى ولدفع ذلك الامتاع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم) اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتاع ويحصل الجواز (فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك) انه (ليكون زيادة منك لى فاكرام منى اياك) يعنى طلب المتكلم ان توجد الزيادة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفى لا تأكل) اى فيكون المعنى فى لاتأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما او فهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك فى جميع الاوقات الا وقت ان تعطينى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة وسكون النون يعنى (التى ينتصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بحذف النون) اى نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى ولعله تركه

باعتبار الامر اللاحق فروعى المتبادر فى الاول دون الثانى بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لاينكر فى افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورة حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر فى تعريفه والاوجه ان يقال المراد التغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لاحاجة الى التكلف فى اخراج جمع المؤنث السالم لان الجمع السالم تغير مفرده بتغير آخره لابتغير صيغة لان مايطرأ الآخر لايغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته وان تغير بتغير آخره والاعتراض على ماهو المتبادر بنحو فلك وكذا مااجاب به كلاهما من سوء الفهم لظهور ان

ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للطالبين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة اوبالتأويل بالرأى لما فيهما من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين امارة الفرق بين المصدرية وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التى تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعنى ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذى لا يكون الظن اى اذا كان العلم مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق واليقين لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيجى حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم اوالرؤية او الوجدان اوالظن اوغير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيذ بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى بعد العلم الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كعرف وظهر وتحقق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجئ بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لا نسلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى قوله وقوله والتى مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله (المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (المثقلة) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل لا انها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان ان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (للرجاء والطمع) وهما دالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه بالاستشهاد فقال (وليست) وقوله اى ان الواقعة بعد العلم تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه اى انها المخففة لانها لولم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلائم دخول السين او سوف اوقد اوحرف النفى عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار

(بالتمثيل)

المراد دعوى كون المتبادر من اطلاق الغير المسند الى البناء ماهو بحسب الذات و لا نظر فى هذه المرتبة الى ما صدق عليه ذلك المعنى ثم انا بعد ذلك لما وجدتم يعدون الفلك جمعا باعتبار امر فيه يحصل المغايرة لفرده كما سبق قسمنا ذلك الى قسمين حقيقى و اعتبارى فكلام الشارح قدس سره مما لا يشق عليه الغبار كما لا يخفى على اولى النهى وذى الابصار و قوله بقى الى قوله و الاوجه ناش من عدم التأمل فان المعتبر فى الحد تغير بناء الواحد من حيث نفسه ولاريب ان ماهو بحسب نفس الواحد واجزائه الاصلية لا يشمل ماهو بحسب الامور اللاحقة لان اللاحق غير الداخل على ان السؤال بنحو افراس مما لا حاصل له فان الكلام مسوق لمعرفته لا غير وقوله والاوجه الخ مع قصوره فى الافادة يحتوى على تعسف قوله جمع القلة قد استدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها فى تمييز الثلثة الى العشرة واختيارها

بالتمثيل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و) (ان) (التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالته) يعنى ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالته (على غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ فى ضمير الشان وتكون الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء فى قوله باعتبار دلالته متعلق بقوله يلائم ههنا وكذا فى قوله (واعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية) يعنى ان الظن لما لم يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذى يحتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان المصدرية واذا وجد فى الظن استعداد الاعتبارين (ويصح وقوع كليهما) اى من المخففة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجرى فى ان) اى فى كلمة ان (التى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومسدرية (ولن) وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد تحسن يعنى ان كلمة ان مثل ما وقع فى لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (نفى المستقبل) اى نفى الفعل الذى وجد فى الزمان المستقبل وقوله (نفيا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو نفى الفعل نفيا مؤكدا لا نفيا مجردا عن التأكيد كما فى لا يقوم ولا نفيا مؤبدا كما قال بعضهم ورده الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفى نفيا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافى لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (فى قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال فى الارض اى ارض مصر (حتى يأذن لى) اى الى ان يأذن لى (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى فى البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح نفى البراح فى المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ يوجد (تناقص) فى كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان لن) على ما زعمه (تقتضى التأبيد) لانه فرض عليه وقدر به على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اى واتيان لفظ حتى يقتضى عدم التأبيد لان حتى (يقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة اختيار المصنف فى التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب وهى مبتدأ وخبره وقوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التى ينتصب بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احديهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة هنا هى التى ينتصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد فى لن لانها لم

فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يأت للاسم الابناء جمع القلة كارجل فى الرجل و الاجمع الكثرة كرجل فى الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة قوله يعنى بالحدث معنى قائما بغيره قيل ليس المعنى لقائم بغيره مطلقا حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره ان اراد ان هذا لا يدخل فيه مطلقا فم كيف ونحو ترب وجندل مما فعله فاعل فعل مذكور حدث ايضا كما صرح به فى الامالى وايضا قد صرحوا بان كل معنى يوجد فى شئ فهو حدث قائم به وان اراد انه ليس بمراد فى هذا المقام لانه لا يكون مصدرا فلم لان قيد الجارى على الفعل لاخراج امثال ذلك كما صرح به فى الشرح لكن سوق كلامه ليس كما ينبغى قوله وان كان الاخير ان مفعول مطلقا قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل

توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها) اما ظرف للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضه وقوله (اى لم يكن مابعدها) تفسير للاعتماد يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو ان لايكون مابعد كلمة ان من الفعل المضارع (معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ويكون مابعدها خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اى لانه (اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لا ينتصب) اى لايكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كلمة اذن (لضعفها) اى لكونها عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كلمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيما) اى فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لايكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ماقبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا للعامل الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اى سبقا حكميا بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لايكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اى والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعها فى زمان من الازمنة الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ماقبله (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما) اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع فى المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا فكان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثانى وهو كونه مستقبلا وفى المثال الثانى وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك فى الحال التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك فى الحال بل اظنك فيما يأتى وفى المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب

يجرى فى الاولين ايضا اذلا صنة فى المفعول المطلق وان لراد وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين قلنا المراد هو الاول وجريان الجواز فى الاولين ثم لظهور انه لايكون شئ منهما اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه وبما ذكره قدس سره ظهر الفرق بين المصدرين فتنبه قوله فيلزم اجتماع التثنيتين قيل اعترض عليه الرضى بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر فى اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار فى اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار فى الذى ينوبان عنه ويقومان مقامه يعنى الفعل والمصدر غير قائم مقام غيره والاظهر الاخصر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وليس بشئ لان المحذوف ايضا الفاعل فليس المحذوف غير المضمر حتى يلزم الالتباس المحذور قوله ويجوز اضافته الى الفاعل قيل

رفع المضارع الذى وقع بعدها وفى العصام ان فى تعليل الش الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال بحثا لانا لا نسلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل فى الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لا حالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على الاغلب وهما فى المضارع لا يمكنان الا فى الاستقبال اذ لا مدخل للجزاء فى الحال فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا فى الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثال) بيان لوجه اختيار المصنف فى التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد وتعصم دمك ونحوهما مما يحتمل الحال ثم شرع فى بيان الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ او الكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف) اى لغو (للانتصاب الملحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشرنا اليه) وهو قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته فى اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذ وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام فى الوجهان للعهد والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا

وهو اقوى المصادر فى العمل لا المنون كما ظن به الرضى واذ اضيف المصدر الى معموله الارجح جعله تابع ذلك المعمول تابعا لمحله ايضا عند الاكثر وانت خبير بان اكثر النحاة من المتأخرين صرحوا بكون اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون ثم خالفهم الرضى زعما منه ان الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل لكن لما رأى الشارح قدس سره ضعف كلامه وان ما ذكروهم اقوى وهو ان عمله منونا اولى بلمية انه ح اكثر مشابهة الفعل لكونه نكرة ح كالفعل ورأى ان كلام المص ايضا ظاهر فيه فانه يعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ذلك لم يلتفت اليه بل تبع المشهور وتم ما فصل قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قيل ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه ولا يخفى

على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) والجملة من حيث هى جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باعتبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ماقبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهى رابعة النواصب وقوله (التى ينتصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين ولما كان السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرها بقوله (اى سببية ماقبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لمابعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخلت فيه (كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لدخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التى ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب الملحوظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا اوحالا اومستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية (اوالى) اى اوكان حتى بمعنى الى الكائنة (لانتهاء الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاء الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التى بمعنى مع فلا يرد ماقال العصام انه لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى ان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بهما المضارع مثل ماوقعت فى هذا المثال وفيما يجئ من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (لحتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سببا وقد وجدت صحة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدما لك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (والاستقبال

ان هذا المنع غير مسموع اذ لكل مسلك سالك ولكل وجهة هو موليها قوله وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى مالم يكون مفعولا مطلقا اوما كان اياه قيل يعنى هذه الاحكام مشتركة بين قسمى المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بانه ذكرها عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على ان الهاض بداختصاص بالقسم الاول وفيه ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول وهذ فرية بلامرية اذلا يستفاد من كلام الشارح قدس سره اشتراكهما فى هذه الاقسام باسرها بل كلامه صريح فى خلافه الا ترى الى قوله لبيان بعض احكام عمل المصدر وكذا قوله لان عمل المصدر فى القسم الاول صريح فى اختصاص النظر بجهة العمل بحيث لا يتجاوز امر تقدم المعمول و تأخره قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام آه قيل نبه على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجعله للتعليل اى لاجل افادة من قام به الفعل فيستغنى

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعض انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير (واسير حتى تغيب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل ان تكون غيبوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لماقبله اذا كان ماقبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق حاصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيبوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (مابعدها) اى مابعد كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيبوبة تقع بعد السير ثم اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترد ابها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت (الحال) وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجىء مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (او حكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط وجزاؤه ما يجىء فى قوله كانت حرف ابتداء ولما كان كلام المصنف خاليا عن بيان التحقيق فى تصوير طريق الحكاية اراد الشارح ان يخبره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ماقبلها ومابعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فعبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو انه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيّئت) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت السابقة فى تعبير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعا) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

من التضمين ولا يخفى مافيه قوله اى الذات ماقام بها الفعل هذا يكفى ويغنى عن قوله اى الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى وقوله امله قصد التغليب وينبغى ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل الذات مع الفعل وقيامه به اذ اسم الفاعل للمجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل وقد اعترض الرضى بانه اخرج هذا القيد من التعريف مثل زيد مضارب عمرو او مقترب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ماقيل من ان باب المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة

هو زمان الحال تحقيقا لعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان المتكلم وتفرضه موجودا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة تحكيها (فابقيته) بعينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه عن غير تبديل شئ منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لا انه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المص وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى انما تعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) فى زمان الحكاية كما كان مرفوعا فى زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين كان مراده حكاية الحال (تقدير ان) اى المصدرية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهى منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاً لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر فى كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجارة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالمفرد ثم انه المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع بعده اى المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناصب والجازم) (ويجب السببية (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدهما للاخر (وان فات) اى ولو فات (الاتصال اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق المقتضى للاتصال اللفظى ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جابر المافات حتى لا تخالف لوضعها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال

اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المتلبسين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لابد وان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ لا على التعيين ثم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منوبا اليه على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الهندى من ان القيام فى هذه الاحداث امر اعتبارى والقيام المذكور فى التعريف اعم من الاعتبارى والحقيقى فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل جميع ذلك مما قيل ولا يخفى ان سؤال الكفاية والاغناء من جياد التصرف لكنه لا حاصل لقوله واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله

(لما) ای المضارع (ارید) بذلك المضارع (الحال) ای الدلالة علی زمان الحال (تحقیقا) وانما کان مثال له (فانه) ای لان المتکلم (قصدبه) ای بقوله لایرجونه (نفی الرجاء فی زمان التکلم) حیث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال لقال حتی لایرجوه بحذف النون ویجب فیه ان یقصد کون المرض سببا لنفی الرجاء وقال العصام ان هذا المثال کما کان مثالا لما ارید به الحال تحقیقا یحتمل ایضا ان یکون مثالا لما ارید به الحال حکایة انتهی لکن الشارح خصصه بالتمثیل لما ارید به تحقیقا واورد لما ارید حکایة ماسبق من قوله کنت سرت امس حتی ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بماسیأتی من قوله امتنع وجاز علی سبیل التنازع وقوله (ای ومن اجل هذین الامرین) اشارة الی ان من هنا اجلیة والی انه ثمة اشارة الی الامرین وقوله (ای کون حتی عند ارادة الحال حرف ابتداء الامرین یعنی ان احدهما کونها حرف ابتداء (و) الاخر (وجوب سببیة ماقبلها لمابعد) وهذان الامران موجودان فی هذا المثال کما عرفت واذا لم یوجد احدهما یمتنع الرفع ولذا (امتنع) (نظرا الی الامر الاول) وهو کون حتی للابتداء ولما لم یصح کونها للابتداء امتنع (الرفع) (ای رفع مابعد حتی) (فی) (قولك) (کان سیری حتی ادخلها) وقوله (فی) (وقت حصول کان) (الناقصة) (فی هذا القول) قید لامتناع الرفع یعنی انما أمتنع الرفع فی هذا المثال اذا جعلت کان فی کان سیری ناقصة (بان یجعل) کلمة (کان فیه ناقصة) لا تامة) کما تجعل فی المثال الجائز الذی سیأتی فانه حینئذ اقتضی اسما وخبرا فیکون سیری اسما له وحتی ادخلها خبراله فیکون معناه کان سیری منتهیا الی دخول البلدة (انما امتنع الرفع علی هذا التقدیر (لانها) ای لان حتی (لو کانت حرف ابتداء) یعنی انه لو فرض کونها حرف ابتداء لزم فساد المعنی فانها علی تقدیر کونها حرف ابتداء (انقطع مابعدها) ای لزم انقطاع مابعدها وهو المضارع (عماقبلها) وهو کان لکن انقطاع مابعدها عماقبلها غیر صحیح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذکور امتنع تعلق المضارع المذکور بکان (فتبقی) ای فحینئذ تبقی (الناقصة) التی لاتتم الابخبر منصوب (بلاخبر) اذلاتعلق لها من حیث الاعراب بماقبلها وان کان لها تعلق معنوی فلایقدر لها عامل فلایکون ادخلها بالرفع قرینة علی المحذوف بخلاف مااذا کانت جارة فانها تعلق الجار والمجرور فلابد ان یقدر قبلها الفعل العام فلایتوجه ماقیل ان الخبر فی صورة النصب لیس حتی ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره بقرینة صحة حتی ادخلها بالرفع علی تقدیره کذا فی بعد الحواشی جوابا لما اعترضه العصام واذا بقیت بلاخبر (فیقصد المعنی بخلاف مااذا کانت تامة فانها لاتقتضی الخبر) وانما خص الش الامتناع فی هذا المثال بالنظر الی الامر الاول فان الامر الثانی وهو کون ماقبلها سببا لمابعدها متحقق ههنا لانه یجوز ان یکون السیر سببا للدخول فی البلد (و) (امتنع الرفع نظرا الی الامر الثانی) وهو کون ماقبلها سببا لمابعدها ولما لم یصح تقدیر السببیة امتنع الرفع (فی قولك) (اسرت حتی تدخلها) ای بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببیة

لکان اولی وقوله ولعله قصد التغلیب لان هذین القواین اعتراض و جواب ولیسا کما زعمه نم کان یجب علی الشارح قدس سره احد الامرین اماترك التفسیر کذلك اوترك السؤال ودفعه بهذا الطریق وقوله وینبغی ان یعلم آه ممالا وجه له لان وضعه لیس الا لمن قام به الفعل والذات المجرد عن قیام الفعل به لایکون من قام به الفعل فتقییده بهذین الامرین من باب الحشو الواجب حذفه وما ذکره فی دفع ما اورده الرضی لایفید شیئا بل هو اعتراف بعدم القیام بواحد معین واعتراضه علی الرضی من سوء الفهم لانه لایقول بان النسب بین الفاعل والمفعول لا تقوم بمعین کیف وکلامه صریح فی انها لاتقوم باحدهما علی التعیین وهذا لایستدعی ذلك لانهما متعینان للاسناد الیهما فیکون القیام بالمعین ولقد اهتدی حیث قال نم لایتعین النسبة الی النسبة الی احدهما معینا لکنه ضل بعد ذلك بل الجواب ما ذکره الهندی واعتراض القائل علیه بان اطلاق المضارب

فى هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذا كان حتى حرف ابتداء (يكون مابعدها) اى مابعد حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وماقبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ ان ماقبلها سببا لمابعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ماقبلها مشكوكا فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو المسير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصول كان) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سيرى حتى ادخلها) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير مابعدها كلاما مستأنفا فانه لايلزم تعلق مابعدها بماقبلها تعلقا لفظيا (فان معناه) اى معنى كان سيرى (ثبت سيرى) ومعنى حتى ادخلها (فانا ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لماسبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقا لماقبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدلالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائره اى هو (فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز على جاز) اى على قوله جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سيرى) اى لا يجوز ان يكون معطوفا على قوله كان سيرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التامة كالمعطوف) اى كما كان المعطوف (عليه) صالحا له فان المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هذا وهو قوله (وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة) اى بتأخير قوله فى التامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سيرى ولا فساد فيه) اى فى كونه معطوفا على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازانى فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة

(الاولى)

مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل من قلة التدبر قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الخ قيل فيه بحيث لانه لايخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا انا لم نعثر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل الزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به ومن الظ ان هذه الزيادة ليست فى المشتق بل فى المشتق منه وحصولها فيه بحصولها فيه وليس هذا من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلتفت الى قوله الان يقال الخ قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قيل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لايقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع

الاولى بتقدير الفعل (ولام كى) وهو مبتدأ وقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذى بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اى اللام الجارة التى تكون بمعنى كلمة كى وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثاله مثل لادخل فى اسلمت لادخل الجنة (وانما يقدر ان بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى تلك اللام (جارة) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكونه الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التى ينتصب بها المضارع) وزاد الش قوله (هى) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (للنفى) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى مؤكدا بالفتح وقوله (بعد النفى) ظرف للتأكيد وقوله (لكان) اى للفظ كان متعلق بالنفى اى بعد النفى الذى قصد به نفى كان يعنى ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد النفى هى لام التأكيد بعد النفى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفى لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف النفى الموضوع لدخول كان هو المعنى او بعد النفى لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضى المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الش ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعنى ان المثال الذى اورده المص مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثانى ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهى) اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كى (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (يقدر بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة فى قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبرا له واشترط فى الخبر اتحاده مع الاسم وخفى الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان فى المثال المذكور فى المتن او فيما اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اى فحينئذ كيف (يصح الحمل) اى حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه وان لم يجز حمله بالحمل المتواطئ بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اى من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذفى والاخر طريق المجاز فى الكلمة فقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثانى (اى ما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى فى التقديم فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم

منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثانى فتكلف فى تطبيقه على ماذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ترى وكلاهما ليس بشئ اما الاول فلان الحكم بكون التثنية والجمع مشتركة فى هذه الاحكام محتاج اليه فانهما قد يغايران المفرد الا ترى ان لهما امرا وراء ذلك وهو جواز حذف النون بخلاف ما وضع للمبالغة فهو لو كان داخلا فى اسم الفاعل لما احتيج الى افراده بالذكر والحكم عليه بانه مثل الفاعل واما الثانى فلان قول المص ما وضع منه لا يكون شاهدا عليه فانه لو كان صيغ المبالغه من افراد اسم الفاعل لما قيل كذا بل ما كان منه على انه لو كانت صيغة المبالغة من افراده للزم انتقاض التعريف باسم التفضيل فان القائل صرح بعدم خروجه بالحدوث لانه قد يكون للثبوت ايضا ولا يكون خارجا بما ذكره الشارح قدس سره لتحقق الزيادة فى الجانبين قوله على

بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه نفى التعذيب لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اورده نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المجيب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفى ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين واشار الشارح بقوله (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفاآت وقوله (فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى تقدير ان بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى) قصد (سببية ماقبلها لمابعدها) يعنى احد الشرطين كون ماقبل الفاء سببا لمابعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين وانما اشترط فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان عدول عن الرفع) اى الذى هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص) اى ليكون النصب نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ماقبله يعنى اذا قصد السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى الشرط الثانى للانتصاب بالفاء (ان يكون قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او نهى الخ وفى قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما فى معناه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفى) وهو بيان وقوله (المستدعى صفة للنفى وبيان لوجه كون النفى بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفى (جوابا) وقوله (عن توهم كون مابعدها) متعلق بقوله ليبعد يعنى ليبعد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه عن توهم كون مابعدها اى مابعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر ان ليعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلابد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرام منى) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة (او نهى)

زنة فاعل قيل قال المص وبه سمى لكثرة الثلاثى فلم يقل اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على زنة الفاعل هو القياس وقد يأتى على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضى والاولى ان المأتى فى الاية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله فى الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد فى كونهم مأتيا

(اى)

اى اويوجد قبلها نهى (نحو لاتشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو انه مابال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى (نحو اللهم اغفرلى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولاتؤاخذنى فاهلك) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجى فيندفع بماسيأتى من ادراج الشارح لهما فى محلهما (اواستفهام) اى اويكون قبلها استفهام (نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى) (اونفى) اى اويكون قبلها نفى (نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث ويندرج فيه) اى فى النفى (التحضيض) اى تحريض المخاطب الى فعل وسيأتى فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه) اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفى (لاستلزامه) اى لكون التحضيض مستلزما (نفى فعل) وهو نفى الانزال ونفى كون الملك نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفى بالالتزام (فيندرج) اى مناسب ان يندرج (فى النفى) (اوتمن) اى يكون قبلها تمن (نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه) اى فى التمنى (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهو لعل (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون (لعلى ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهمله وبالفاء وبالصاد المهملة اسم لاحد راويى عاصم الكوفى (اوعرض) اى اويكون قبلها همزة عرض (نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (ففى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذى هو قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على جملة معنى السببية مقصود يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى وقع (بعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر الاخر (مما) اى من الفعل الذى وقع (قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشائيات وملحقاتها (واما نحو) اى قول الشاعر (« سأترك منزلى لبنى تميم « والحق بالحجاز فاستريحا «) يعنى بنصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذى كان لبنى تميم واصير ملحقا بالحجاز لاكون مستريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوبا حال كونه (بدون التقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان تجعل سأترك والحق من معنى الامر اى لاترك ولالحق فاستريحا انتهى (والواو) (التى)

للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة من نفسه فاسند المأتى الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع فى النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية هذا وما اعترض به على المص اصله كلام الرضى فانه قال بعد نقل كلامه وهو ذاك وبه سمى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فيه نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم مافعل الشئ ولم يأت المفعل والمفتعل بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعل والانصاف ان هذا وارد على المص ولو قال اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمتكسر والمتدرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا واما ماأتى به فى معنى الكريمة فمايأباه البلاغة القرآنية وما ذكره فى وجه البحث عن الصيغة كما ترى بل

كلمة الواو التى (ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان) فتقدير ان بعدها (مشروط) وجعل الش ههنا قوله الواو مبتدء بلا تقدير كما فى الفاء واستحسنه العصام (بشرطين) (احدهما) اى احد الشرطين (الجمية) ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية بالياء المصدرية اشار اليه الش بقوله (اى مصاحبة ماقبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبى وهو كون ماقبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ماقبلها وما بعدها مجتمعا فى زمان واحدا ولا واراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لا حشو فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ماقبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرهما (وامثلتها) اى امثلة ماوقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة ولا كرام) وهذا مثال ماوقع قبلها امر (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما لاستفهام هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ماتأتينا وتحدثنا والتمنى نحو ليست لى مالا وانفقه والعرض نحو الا تنزل وتصيب خيرا (واو) (التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله او اى كلمتها مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الا ان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان ان دلالتها عليهما دلالة تضمنية اراد ان يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظا او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان

البحث منها اما من قبيل البادى اولتتميم الصناعة بما ليس منها قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضى وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفى او الاستفهام والا ولى ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظ عطف قولهم او الهمزة اوما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما كذا قيل وفيه مافيه قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احتراز من لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه من شرط من شرائط العمل ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء فى المعنى من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصول داخل فى

المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخل فى مفهوم ما) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الا مع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر انه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة فى المضارع فقط (نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الا ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا لكونهما معنى او كما فى الامتحان انتهى وفى بعد الحواشى وانما يلزم تقدير ان لانها اما بمعنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الا على الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضمار ان ليصح دخولها على الفعل والثانى كلمة استثناء وهى لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه اختلاف فى تقدير او فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اى يقدر او (بالا) اى بمعنى الا وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لالزمنك) يعنى معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى هو لالزمنك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى حقى وغيره) اى وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اى يقدر ذلك الغير كلمة او (بالى) اى بمعنى الى (بتأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك) اى معنى قولنا لالزمنك او تعطينى حقى عند غير سيبويه هو لالزمنك (الى اعطائك حقى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد بها ههنا هى ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعض الخاص يراد به ماوراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا) اى او لم تكن من المذكورة (كثم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط) فان كلمة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان بعدها) اى بعد غير المذكورة (اى ينتصب) اى فحينئذ ينتصب (المضارع) الذى بعدها (بها) اى بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة العطف يعنى ان كلمة ان تقدر بعد العاطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم) بالنصب اى وان تشتم (اوفتشتم) اى فان تشتم (اوثم تشتم قثم) اى فلفظ ثم (ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط

الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفى الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفى الاعتماد عليه ومما لابد من معرفته فى هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما وقد يقومان باللام ويسمى لام التقوية فى غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفى اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا تقدم مفعوله فيقال زيد ضربت هكذا قيل ملخصا من الرضى وهو كذلك الا ان القائل تفرد بالتنبيه على الاستثناء وبطلانه اظهر من ان يخفى قوله وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فاته من المشابهة اللفظية قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية ومن المعلوم ان ليس المفاد كونه جابرا لنقصان المشابهة الفعلية

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال العصام ان الشارح قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لاتقدر ان الجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديرا ان فى الاولى ان لايقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف اعجبنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقييد بالصريح ليس بتقييد يجب ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى) اى اريد باول المعدودات (قوله حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير ان واذا كان مستقبلا ظرف له (اوعلى آخرها) اى اوانه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (اوبشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر لحتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة ثم اراد الش ان يبين الاعراب المرضى عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهر ان هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكر كما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرنا اى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ماعدا ماذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها اولا يلزم ان يذكر الحروف الثلثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ العاطفة لانه لايلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد العاطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا (به ليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع

كيف وهذا مما لا سبيل اليه بل كونه جابر النقصان المشابهة بالفاعل بسبب انتفاء هذا الوزن فيه قال المص وانما عملت هذه الصيغ وان فات ماذكرناه من الزنة لان فيها معنى المبالغة مايقوم مقام ذلك الشبه اللفظى وينوب منابه فلذلك عملت مع انها خلف عن اسم الفاعل بمعنى الحال اوالاستقبال ولذلك لم يعمل للماضى قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الخ هذه العلة لاتشمل المكسر فالاولى التفصيل كما فعله الرضى حيث قال اما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التى بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على المفعولية اذلا يحذف مع عملة رفع الفاعل لان حذف النون لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ اللام الموصولة لا تقيد اسم الفاعل تعريفا ولا

مخصوصا به) اى بماذكر (لماسبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى لجريانه فيما ذكر (ويرد عليه) اى فحين تخصيص الحكم بماذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اى حين اذاريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ماذكر) وقال العصام ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعداولا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذاقدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع فى بيان مايجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كى) اى كما يجوز تقديرها (نحو جئتك لان تكرمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف عن مع لام كى فى كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الاخر وانما سمى تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كى يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق بها) اى بلام كى (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبنى قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها فى ماوقع مع لام كى ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كى (نحو جئتك للاكرام و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبنى ضرب زيد وغضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى اسم صريح وهو) اى الحرف الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى فثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح ولم تكن معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجز ان يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان

بحذف النون مع لام التعريف هكذا قيل وليس بذاك لظهور انه كما قال الرضى اراد بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظوا عورة العشيرة لايأتيهم من ورائهم نطف والقول بان اللام الموصولة ليست لام التعريف مما لايعينه لانه لا يستراب فى صحة اطلاق حرف التعريف على مطلق اللام قوله اسم المفعول فى تقدير المفعول على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما ماذكره المص فى اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التى هى الكثرة فى باب اسم الفاعل فلاحاجة الى الحذف والايصال وكأنه الذى جزاه على ماقال هكذا قيل ولايخفى ان القائل لم يرد قول المص وصيغته من الثلاثى على مفعول وبه سمى ايضا لكثرة الثلاثى فى كلامهم فصار كانه الاصل قوله لمن وقع عليه قيل يشكل بخروج مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له

الاغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (حتى التى بمعنى الى) وانما حمل عليها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلمة حتى (التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فلانها) اى فنابت لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتنصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كما فى الفاء (والجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والاخر احد هذه الحروف التى توهمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (يجب) (اى اظهار ان) (مع لا) (الداخلة) اى حال كونها مع كلمة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتواليين) احدهما (لام كى و) الاخر (لام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب) ولما كان لاضمار ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الش ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضمر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضمر حال كونها عاملة وناصبة له بل تضمر حال كونها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون عاملة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأولا بالمفرد فيكون معناه سماعك بالمعيدى خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله « لا ايهذا اللائمى احضر الوغى ») فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول اللائمى والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائما لحضورى موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء بعمل او بغير عمل (ليس بقياس كما فى تلك المواضع) اى كما كان قياسا فى المواضع السابقة

الا ان فى قال الاستعمال على خلاف الوضع بتنزيل الظروف الست منزلة المفعول وذلك من جملة الاوهام فان يوم الجمعة والتأديب فى هذين المثالين ليسا بمضروبين بل المضروب من وقع عليه ذلك لاجل التأديب قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل قيل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل وانه يجئ على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل وانت خبير بان هذا السؤال انما نشأ من قلة الوقوف والاطلاع فان ابن مالك لا يقوم بان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد لا يجئ الا على وزن اسم الفاعل بل صرح بانه قد وقع وبذلك الاختلاف يحصل المخالفة لصيغة اسم الفاعل فان المراد ذلك دون انها لا يجئ على وزن اسم الفاعل قطعا قال المص فى

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه المواضع الاخيرة ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع فى بيان الجوازم فقال (وينجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (فى) (معنى) (النهى) وقال العصام اضاف اللام لانها قابله للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى بجمل فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا فى العبارة لا لعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا النهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احتراز) اى تقييد لا بقوله فى النهى للاحتراز (عما) اى عن لا التى (استعمل فى معنى النفى) نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى النفى وهو اخبار نفى صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيجئ وكذا وقع الاحتراز عن لا التى لم تستعمل فى شئ من النهى والنفى نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلا واحدا) وانما تركه المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجئ وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلا واحدا بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزومها بالعطف فتقول لا تضرب وتفعل انتهى (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب تاؤه قصيرة لا طويلة لكونها مصدر الاجماوقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة او اسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحروف والاسم (والمجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان) كما سيجئ يعنى قد يكونان فعلين كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) (ان ومهما واذما وحيثما) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاذو حيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان (واين ومتى) (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما اولا) اى اوليسا بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتنوين (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيفما واذا) اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يجئ فى كلامهم وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذا مع كيفما (فلان معناه) اى معنى كيفما (عموم

الشرح وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط باصل كما فى اسم الفاعل والمفعول بل ابوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يأت شئ منها على قياس الا لوان والحلى فانها اتت على افعل كاسود وابيض وادعج و اشهل والقول بان فيه حذف شطرى الاسم ليس بشئ قوله اى كائنة على قدره قيل يرد عليه انه فى الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه فى الثلاثى المزيد فيه والرباعى على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسا بل يكون تصورا على ما سمع ولقد عرفت مما سمعت من الاستثناء ان الحكم مبناه على الغالب وقد سبق ايضا ما يغنيك من الكلم فيما اورده ثانيا قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان قيل لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على

الاحوال) وهو ينافى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما تقرأ قرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذا (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالتها عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام اوغيرهما ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى وتجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضيا ونفيه) (اى نفى المضارع) المراد من المعنى القلوب هو الزمان اى تقلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به الشارح ثم اشار الى الاحتمال الاخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لوجعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى نفيه (عائدا الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد انها تنفى الحدث الماضى فى التوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلها) (اى مثل كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما لقلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا ما به الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اى) تمتاز (لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما لا ان لما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بواو وقوله (اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به ا كون الازمنة مستغرقة بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم) اى عيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولا ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان تقول فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى و

(تختص)

انها لا تنفك من الاعتماد وليس بشئ لظهور المراد قال فى الشرح معنى مطلقا من غير شرط فى الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتماد فذلك مأخوذ فى اصل وضعها وعملها بعد الهمزة وما قد علم فى باب المبتدأ وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه والايضاح والاعلام بانتفاء عمله فى مثل قائم الزيد ان قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف اوملتبس باللام قيل اوهذه مانعة لاجتماع اللام والاضافة فى زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقى وينبغى ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغى ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة فى المجرد من الاضافة فلا يخرج من الممتنع وزيد الحسن وجه

تختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) ان بلما وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينه على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى لما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (ان يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجها ظنيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز عن الفصل بفاصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها بالنسبة الى لما ليست بقوية فى الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان (ان فى ان لم اضرب) يعنى مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لما لا اثر ان فاثر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه بانا لا نسلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لا على الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمذكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى ينفى بها) اى بلما (فعل) الى حدث (مترقب متوقع تقول لمن يتوقع وينتظر (ركوب الامير اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص الاستعمال الغالب لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (وفى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفع الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لما يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون قوله (اللام) خبر المبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لا صفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون

وجه غلامه بالرفع فى القبيح وفيه مالا يخفى على المتأمل النبيه قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ نقل عنه قدس سره القول بان صورة الخطية لاتصلح الا وجهين فانه لابد فى صورة النصب من ثبات الالف وقيل هذا انما يتجه لوكان مراد المص بالامثلة الثلثة مايحتمله صورة الخط اما لوكان مراده الاحتمالات الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا وليس مراد الشارح قدس سره تخطئة المص رح حتى يقال كذلك قوله اثنان منها ممتنع قيل اى بالاتفاق كما صرح به الرضى قرينة واختلف فى حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما فى قولنا الضارب زيد وليس الامر كما زعمه فتدبر قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع

نائبه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى ينجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى و لم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (وتدخل فيها لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر لنا الله) ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين لام الابتداء التى دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا فى بعض الحواشى (وفتحها) اى وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد الواو والفاء وثم مثال الواو والفاء (نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى) هذا مثال الواو (لم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذان فى آية واحدة (وثم ليقضوا) هذا مثال ثم وقد قرئ الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت فى باب كتف وكتف لان سكون العين قياس فى فعل نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا فى الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب نحو وليصلوا تأمل (ولاء النهى) بالاضافة وفى بعض النسخ ولا النهى كذا المعرب مبتدأ (هى لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اى ترك الفعل) للاشارة الى ان الف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو ترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك فان ماهو من الافراد هو لا تترك كما حقق فى محله (وفى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (ولاء النهى ضدها اى لاء النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل)وقال العصام ان لا علم للنهى فلا يصح اضافة العلم وكأنه نكرة او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفى شرح اللب ولا النهى بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى بجواز الدخول فى جميع انواع المضارع وفى بعضها اراد ان ينبه عليه فقال (وهى) اى كلمة النهى وفى بعض النسخ وهو اى النهى (تدخل) بالتاء على النسخة الاولى وبالياء على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبنى للفاعل والمفعول) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع وبالنصب مفعول اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان (مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا انصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبنيا للفاعل فلزمته مسندا الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصرا لينصروا لانصر لتنصر واما فى غيرهما فنادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه اذا اريد المخاطب فالتعبير له بالامر بغير اللام تقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن يعنى ان النهى الغائب والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا فدخولها نادر كما سيجئ

انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغى ان يكون من قبيل حسن وجه ويكون مختلفا فيه وليس بذاك فان الكلام فى مثل الحسن وجهه وهذا ليس كذلك قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة قيل فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه لا الرابط كما فى حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه فى داره لان ماسوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب ولنأت بما ذكره المص ليتبين المقام وينكشف الشبه والاوهام قال فى الامالى انك اذا عملته فانما تعمله فيما كان من سببه فلا بد من ضمير يربط بينه وابنه فاذا حصل الضمير من غير زيادة ولا نقصان اتى على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه وترك الفضلة واذا لم يكن فيه ضمير كان قبيحا من

حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا اواسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهر فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازات التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المص فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة انما تدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده السببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما اسند الجعل الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولا شك) اى من البديهى (ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ) وقوله (بل ملزومية شئ لشئ) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما والثانى لازما لئلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردهما) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحقيق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا مسببا حقيقيا له لا ذهنا) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم الذى والاكرام (اظهار) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسميان) (اى هذان الفعلان) اللذان اعتبرت لسببية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سمى الاول شرطا (لانه) اولان الفعل الاول (شرطه لتحقق الثانى) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتب فاقتضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين

حيث صار كأنه اجنبى ولابد ان يكون بينه وبين الاول تعلق ولولا تقدير الضمير الضمير لم يجز البتة فهذا الذى قبح منه واذا كان فيه ضمير الا لم يكن كالاول فى الحسن ولا كالثانى فى القبح لانه اندفع الوجه الذى استقبح لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زائد غير محتاج اليه فهو الذى بعده عن الوجه الاول فى الاحسنية وهو مع ذلك حسن قوله وما لاضمير فيه الخ قيل فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان فى الاشتمال على التعريف العهدى النائب عن الضمير فى الربط الا ان يقال لم يكن الربط فى نعم الرجل بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغى ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه وذلك من عجائب الاوهام فانما نحن فيه لا يصح بدون تقدير الضمير كما هو الظاهر وباب نعم الرجل زيد لا يصح فيه ذلك التقدير لانه المذكور ظاهرا كقوله لا ارى الموت يسبق

يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء) قوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعنى ان تسمية الثانى جزاء ناشئ من اجل كون الثانى (يبتنى على الاول ابتناء) اى مثل ابتناء (الجزاء على الفعل) يعنى انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به قوله (فان كانا) شروع فى تفصيل الفعلين الذين وقع شرطا وجزاء وفى بيان حكم كل من انواعهما (اى الشرط والجزاء) يعنى ان كان الفعل الذى وقع شرطا والفعل الذى وقع جزاء (مضارعين) (نحو ان تزرنى ازرك) (او الاول) اى ان كان الفعل الاول الذى وقع شرط (فقط) اى دون الثانى فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذى هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبره محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرنى فقد ازرتك) وهذا من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعنى ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعا فالجزم واجب (فى المضارع) اى الواقع شرطا وجزاء او شرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اى على ذلك المضارع الواقع (وهو) اى ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اى الحرف الذى هو اصل فى الشرط (واما) اى او الكلمات التى (يتضمنها) اى يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل) لكون المضارع معربا قابلا للجزاء اى مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا او تقديرا وهو المضارع بخلاف الماضى فانه ليس بصالح لقبوله لفظا او تقديرا بل صالح لقبوله محلا لبنائه الاصلى (وان كان الثانى) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره محذوف حيث اشار اليه الش بقوله (مضارعا) والاول ماضيا (فالوجهان) (اى ففيه) اى فيجوز فى الثانى الواقع (الوجهان) احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اى ذلك الجازم الذى يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (اداة الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثانى الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اى بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيلولة الماضى) اى لكون الماضى الذى وقع موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اى ولو قوع الفصل بينه وبين عامله الذى هو الجازم (بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا مضرا اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آته) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتيه) يعنى بالرفع ولما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجوب الجزم وجوازه شرع فى المسائل التى تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الش بقوله (تفصيل للماضى) اى

الموت شئ فى معنى يسبقه شئ فان الرجل عبارة عن نفس زيد وهما فى الحقيقة شئ واحد كما صرح المحققون فى محله وليس اللام فيه نائبا مناب الضمير ولقد سقط بذلك قوله لكن مع ذلك الخ قوله لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعد الفاعل قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا لا فاعلا فينبغى ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفعل وليس مما يلتفت اليه لانها كالفعل رافعة لما بعده بالاتفاق فلا يخطر بالبال صورة الابدال قوله ففيها ضمير الموصوف قبل القياس يقتضى فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان للاضافة الى التميز او لشبه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذى هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشئ الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير فى الصفة وجعله كالمفعول الذى هو فى الغالب اجنبى فيلزم حين الجر اعتبار

قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ماوقع لفظا (نحوان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (اومعنى) اى اوكان ماضيا معنويا (نحوان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه جحدا مطلقا وان كان مضارعا لفظ (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظى او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقترن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد - واء كان) اى لفظ (قد ملفوظا كقوله تعالى «ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل» اومنويا) مقدرا (كقوله تعالى «ان كان قميصه قد من قبل فصدقت» اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (اقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم تحقق تأثيره لفظا امافى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) الدالة على كونه جوابا وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ ان اكرمتنى اكرمتك و) فى الماضى المنوى (ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقد ملفوظا او مقدرا (وان كان) (اى الجزاء) (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيا بلم) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى بلم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اى لكون المنفى بلم (ماضيا معنى) وقوله (او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعنى كما يكون قوله او منفيا بلا احتراز عن المنفى بلم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) اى لانه (يجب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه كان الجزاء كذلك (فالوجهان) احدهما (الاتيان بالفاء و) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع المثبت او المنفى بلا (كما تأثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فمع يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأثيرها (فى تغيير المعنى حيث خلصت) والظاهر انه بتشديد اللام من التلخيص يعنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى

الضمير فى الصفة كحين النصب فيقال فى التركيب الزيد ان الحسن وجهها بالرفع الزيدان الحسنان وجههما بالجر وانت مستغنى عن مثل ذلك التفصيل بما عندك من الاجمال المفيد وهو ان الفاعل لما جر بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها قوله فتؤنث انت الصفة قيل جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعى اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة وانت خبير بان الداعى الى ذلك قوله ومتى رفعت بها وكان القائل غفل عنه فاجترى على القول بان الانسب بالسابق جعله صيغة مجهول قوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه قيل صلة الموصوف اما محذوف اى موصوفة بالفعل او الزيادة لا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشئ ما قام به الشئ ما لا وقع عليه الشئ فالتعميم لا يتأتى الاعلى تقدير جعل

دخلته خالصا وخاصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح ولما وقعا فى حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال (فيترك الفاء) اى فحينئذ جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه وهو تأثيرها فى المعنى (وان لم يكن) اى ولم يكن التأثير فى المعنى (قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ فمثال الترك (نحو قوله تعالى «وان يكن منكم الف يغلبوا الفين») ومثال الاتيان نحو قوله تعالى («ومن عاد فينتقم الله منه») فان يغلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعان مثبتان وقعا جزءً فترك الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال العصام ينبغى ان يقيد المضارع المثبت بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ انتهى (والا) (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكورين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا اوكان ماضيا بقد او مضارعا منفيا بلم او بلن (فالفاء) (لازمة فيه) اى ذلك الجزاء (لان الجزاء حينئذ) اى حين اذا كان ماعداهما (اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس) حال كون الثانى (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقد لفظا وبقد تقديرا (لا تأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقد امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة) معطوف على قوله اما ماض يعنى الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد فتضربه (او مضارع منفى بما نحو ان لم يضربك فما تضربه (او) ب(لم) تضربه (او) ب(لن) تضربه (الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء والتمنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصيير الى الاستقبال كالجملة الاسمية واما المنفى بما فلانها لنفى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله (ويجئ اذا) استئنافية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لها وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجئ وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجئ يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى للمفاجاة فى موضع الفاء

(الجزائية)

صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غير ما سواه كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منها رطبا ولا يخفى عليك انه لا سبيل الى الشق الاول لالان التعميم لا يتأتى على هذه الصورة انك اذا اوقعت فعلا على ذات صح لك ان تقول وصفت فلانا بفعل كذا فهو الموصوف به لا محالة لان قوله بزيادة يأباه والحكم باولوية ما زعمه اولى مما لا يصدر من اصحاب المعرفة والتميز قوله فى اصل ذلك الفعل يعنى ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد من التعريف فانه للمشتق الموصوف بزيادة على غيره لكن لا فى المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة فى اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل اولم يكن لكن يكون الزيادة على

الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا فى حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة (تنبئ) اى تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر) اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية) فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التى كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة فى موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختصت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (« وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون » اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله يقنطون بالفاء فجاء فى التنزيل باذا موضع الفاء. ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابان احدهما كون ان مبتدء وكون قوله مقدرة خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة والثانى ما اختاره الشارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى يجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن فى الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لا حاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان تزرنى اكرمك) (و) بعد (النهى) (نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل نصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا) (كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يجز قصد السببية وقال العصام لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحقق

تقدير ثبوته كالى زيد افقه من الحمار هكذا قيل وهو سديد غير ان كلام الشارح قدس سره لا يستوجب تقدير فيه فى اللفظ لحصول الحق بدونه بل الظاهر فى خلافه وان التعرض للفظ الاصل والقول بانه لا فائدة لادراجه ليس كما ينبغى قوله او موصوف يخرج يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف الخ قيل لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف وقوله يخرج اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفى فى كون التعريف مانعا مالم يتعرض بخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه الموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافته زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذا لم يكن

السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا (قصد السببية) ظرف للانجزام المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع الذى يجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع الذى اريد انجزامه مسببا لما تقدم (يقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (مما تقدم) اى من مادة ما تقدم من الامر والنهى ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتمنى والعرض وغيرها مثلا يؤخذ المقدر فى زرنى اكرمك لفظ تزرنى وفى لا تفعل الشر ان لا تفعل وهكذا قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اى فحينئذ تقدر ان مع مضارع ويجعل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (مجزوما بها) اى بان المقدرة وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون السببية قرينة للشرط فانه لولم يقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة اوحالا اومستأنفا (وانما اختص تقدير ان بما بعد) اى وانما كان تقدير ان مقصورا على المضارع الذى وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اما لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اى طلب الفعل اوطلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض (والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر من العاقل يتعلق بمطلوب البتة لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اى على ذلك المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتيب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعنى يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اى لتلك الفائدة (وهى) اى الفائدة (مسببة له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصود الذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف على قوله كان يعنى ومع ذلك اذا قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامران احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد السببية لزم ان يقدر (ان مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اى وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) اى المذكور الذى وقع فى التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدر قوله (فينجزم) عطف على يجعل بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى الاسلام (مطلوب فائدته دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ماعداه فانه لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم وقوله لاحاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك باطل لان مراد الشارح قدس سره بيان لمية الخروج بالموصوف وعدم كون هذه الاسماء موضوعة لموصوف وماذكره صيغ المبالغة ليس بشئ لظهور خروجها بذلك القيد حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير قوله وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغة قبل قدر تميزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه الجادة وعلمك محيط بكون مااختاره قدس سره اولى بحسب اللفظ والمعنى قوله وفعلى للمؤنث قيل لاوجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له مثنيين وجمعين ايضا وليس بذاك فان ما ذكر ما هو للمؤنث انما كان لامرين احدهما دفع توهم اشتراك افعل بين المذكر والمؤنث والآخر السلوك

(وقصدا)

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (تقدر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدر (فقيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (لا) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهى (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) وانما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهى قرينة للفعل المنفى) وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لا انه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاولان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه ممتنع (عند الجمهور) (خلافا للكسائى) (فانه) اى الشان (لا يمتنع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر مثبتا مع وقوعه بعد النهى (عنده) اى عند الكسائى فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على ما عرفت) اى من قولنا فى تقدير الدليل وهو قوله لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت وقوله (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبران يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهى بالنفى كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو فى التركيب الجائز هذا تقرير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه) اى الكسائى (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهى قرينة الشرط المنفى (والعرف قرينة قوية) اى لا تعارضها قرينة النهى يعنى ان فى مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احديهما قرينة النهى فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الى الاولى والكسائى الى الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى فى المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى «فهب من لدنك وليا يرثنى» فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ يرثنى (مرفوعا اى وليا وارثا منى) فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فحينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان لا يقصد به السببية فحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى «فذرهم») اى فاترك الكافرين (فى طغيانهم

الى سبيل الاستطراد ولا وجه لبيان التثنية والجمع فى هذا الموضع قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر قيل لا يكفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما فى الاصل اخير واشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى المؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن والعجب من القائل انه ادعى اولا لزوم القول باصالة خورى وشرى ثم رجع وحقق انتفاء ذلك على انه لو كان فى اصلهما هذان ايضا لما استحق الشارح قدس سره بتركهما المؤاخذة كما لا يخفى قوله ليس بلون ولا عيب قيل ينبغى ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة وليس بشئ قوله ففيه شائبة من حق ابن هبنقة قيل قد تكرر من الشارح

يعمهون») اى يتحيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه مالم يقصد ان يكون الترك سببا للحيرة لم يجز انجزامه بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكن الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفهوم ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر «وقال رائدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف امرئ يجرى بمقدار») فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو ارسوا لكنه لما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلام وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو مقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المص من مسائل الفعل المضارع بانواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هو فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر فانهم) اى فان النحاة (يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى بالامثلة (صيغهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيها آخر فقال (وفى بعض الشرح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال (انما قال) اى مصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال) كذلك (اشتهر) اى استعماله (فى المعنى المصدر ايضا) يعنى من امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على ان المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قال فى بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد

ابن هبنقة واظنه سهوا صححه الهندى هبنقة من غير ذكر ابن وقال فى القاموس فى القاف الهبنق كعملس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد بن ثروان لجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محرك الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلامه والكعبة شرفها الله تعالى وتقدس لانه كان يعلق الودع فى ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه وزاد انه احد بنى قيس بن ثمامة وكان يضرب به المثل فى الحمق وقال الشاعر عش بجد وكن هبنقة القيسى او مثل شيبة بن الوليد وقد شنع الشارح تشنيعا للفاضل الهندى وذلك كان منه امرا بديعا ولا يرض بمثله من مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس ما نقله من الهندى مرضيا كيف

المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة الاخرى فلا تنافى بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما) نحو لانصر لتنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمكلم) فانه يطلب بهما فى الاول من الفاعل الغائب وفى الثانى من الغائب المتكلم والباء فى قوله (بحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق والثانى مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثانى متعلق به باعتبار الطلب بالصيغه من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوله تعالى «فبذلك فلتفرحوا» فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة ثم شرع فى بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اى آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجرور والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل فى آخر الكلمة وقوله (فى الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعنى وانما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر فى الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اى لانتفاء السبب الذى (يقتضى اعرابه وهو) اى السبب المقتضى للاعراب هو (حرف المضارعة لان مشابهته) اى مشابهة المضارع (بالاسم المقتضية) اى المشابهة التى تقتضى (للاعراب انما هى) اى تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اى بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفى) حكم (الصورة) معطوف على قوله فى الحقيقة يعنى انه فى الحقيقة مبنى وفى حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اى مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان المحل انما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله فى اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر فى المبنى لاثر المجزوم يعنى ان اثر

وقد كتب فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه وما ذكره من زيادة ابن حمق لان الزمخشرى وغيره من الثقات جعلوا المثل احق من هبنقة من غير ابن واما ما اتى به فى الاعتراض على الشارح قدس سره حيث شنع على الهندى كذلك فليس بذلك لان هذا ليس اذراء به بابراز هفوته او وضعا من رتبته باظهار سقطاته بل تنبيها على المرام حسبما ظهر له من الرد والقبول والنقض والابرام كيف ورفيع قدره قدس سره اعلى من ان يروم نحوه ويحوم حوله فان هذا شان القاصرين ليس الا قوله واما قوله ولست بالاكثر منه حصى الخ قيل والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا من صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما وهذا القول باطل لانهم لم يأتوا بمن الا لبيان المفضل عليه واللام يفيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما معنى ايضا فان معنى التعريف باللام جعله

الامر المبنى على الوقف كاثر المضارع المجزوم فى كون آخره ساكنا عند كون الاخر صحيحا (وسقوط) اى وفى سقوط (نون الاعراب) وهى نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اى وفى سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اى الامر بالصيغة (لماشابه) اى ذلك الامر (ما) اى امر الغائب الذى (فيه اللام) اى لام الامر حال كون ذلك الامر الذى باللام (من المجزوم) اى من المضارع المجزوم (معنى) اى من جهة المعنى فى كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اى لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اى حكم امر الغائب المجزوم (تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك فى اضربى واضربا (واخش) اى وتقول ايضا اخش بسقوط الالف فى آخره (واغزو وارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اى فى المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربو ولم يخش ولم يغزو ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اى الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب فى محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال فى شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين على السكون فى المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا فى البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة واما حذف الاخر فى المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب فى تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم استحسن ماقيل ان اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوم ومنبية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف فى الفرع وانما يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى واقول خذما صفا والله اعلم ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع فى بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء تفصيليه يعنى ان فى حكم اوله تفصيلا لانه اما ان تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثانى فقط كان على بيانه ان يكون اسم كان قوله الآتى ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول مازجا لقول المصنف بان يجعل اسم كان فى قوله ان كان (بعده) (اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (حرف متحرك اى ان كان بعد حرف المضارعة الذى اريد بحذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك (اسكن) اى حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجعل مابقى) من جوهره (امرا تقول فى تعد) بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التى وقعت بعد التاء متحركة (وفى تضارب) اى ويقول فى تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) اى ما كان بعده متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الاخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان

للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه ومعنى من تفضيله على من ذكر بعدها دون ما سواه فيصير باعتبار العهد لا باعتبار المعهود ذلك متناقض وايضا فان من تشعر باحتياجه ونقصانه واللام تشعر باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين النقيضين ثم ان القائل سمى لام العهد بلام الجنس بناء على ما زعمه من ان لام العهد متفرع على الجنس وهذا كما ترى ولم يلتفت الشارح قدس سره الى سائر الوجوه التى ذكروها من زيادة اللام وتعلق من بمحذوف اى لست بالاكثر اكثر منهم والمحذوف بدل استغناء بالاحسن قوله ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ اورد عليه انه لابد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه مم لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض فى جوار هند من جمله تنوين العوض على انه لامانع من جعله تنوين العوض على انه لا

كان بعده حرف) لقوله (سا كن) الى قوله فان كان بعده والواو فى قوله (وليس) حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (برباعى) خبره والجملة منصوبة المحل على انها حال من قوله سا كن يعنى ان كان بعد حرف المضارعة او حذفه حرف سا كن حال كون ذلك المضارع غير رباعى زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال فى هذه الجملة هو الواو فقط فانه ليس فى الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله سا كن كذا فى المعرب وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال نكرة محضة لكونه مقترنا بالواو لان الحال اذا اقترن بالواو كما فى جاءنى رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم الحال على ذى الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو العطف كما صرح به عصام الدين فى الحاشية انتهى ولما كان قوله برباعى شاملا للرباعى المزيد على الثلاثى وللمجرد يوهم شموله ههنا وليس كذلك فان الرباعى المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاراد الشارح ان يفسر الرباعى ههنا فقال (والمراد بالرباعى) اى المنى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعى من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعى هو باب الافعال لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعى لا يختص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعى بل الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته سا كن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حذف حرف مضارعته سا كن انتهى وقوله (زدت) جواب ان يعنى ان كان بعده سا كن كذلك فحكمه انه تزاد (همزة وصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالسا كن) لتعذر الابتداء بالسا كن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون ما بعده (اى بعد السا كن) (ضمة) يعنى من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه مضموما وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعا) اى لقصد الدفع (الالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع المعلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقتل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) وبفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

مانع من البناء على الضم كما فى قبل هكذا قيل وفيه ما فيه قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذى هو الحق واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اى ذو ان يقصد والشارح الى دفعه بقوله اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به الخ وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف كذا قيل وتخصيص ما اختاره الشارح قدس سره بالنسبة الى التكلف مما لا وجه له والوجه البرئ منه ان يقال ليس المراد بالمعنى المعنى بل العناية على ما هو المتعارف فلا اشكال فى حمل القصد عليه قوله باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم قيل الاولى فى ضمن ماعدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى

وكسرها على انه لايطلب احد بانه لم لم بفتح التاء اولم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى احالة الوقف واذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى مايريده فى الظاهر وقوله وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواه) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجرور يعنى انها زيدت همزة الوصل على مابقى حال كونها مكسورة فى صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا فى صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد فى نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت فى ساكن كذا فى بعض الحواشى وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعد ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة اوكلمة ما عبارة عن الوقت اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الى صور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس فى كل صورة منها فانه (لوضم) اى الهمزة (فى مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولوفتح) اى الهمزة على تقدير كسرة ماوقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولوضم) اى الهمزة (فى علم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول) للمتكلم (ولوفتح) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعى)(نحو اقتل)(مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة)(واعلم)(مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكون رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (فمفتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة فى حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة اواستئنافية يعنى انها هى الهمزة التى كانت فى اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين فى المتكلم

(الواحد)

بعض كان قلنا بل الامر بالعكس لان المتبادر من ماعدا المفضل ماليس ممن اضيف اليه فيفسد المعنى بخلاف عبارة الشارح قدس سره قوله لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره الخ قيل لايخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضلة عليه كما فى القسم الثانى من الاضافة وهذا من قبيل مالايعنيه اذ لا ملتزم للاضافة وليس الكلام الا فى صورة الاضافة الاترى الى قوله فاذا اضيف ومن البين ان ماذكره الشارح قدس سره وجه وجيه متكفل بافادة اولوية هذا القسم من ذلك القسم ووجه كونه اكثر قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده قيل يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مايتبادر عرفا قصد تفضيله عليه وليس مما

الواحد) وهوا كرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعنى ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزاد لابتداء الكلمة لا لافادة معنى زائد على الاصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هى تزاد لافادة معنى زائد على المعنى الذى افاده الثلاثى المجرد من المتعدى وغيره من معانى باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هى بعينها علة كونها مفتوحة وهى كونها اصلية فان كل همزة هى اصل فى الكلمة لازائدة لاجل شئ فهى همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع فى بيانه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعنى الفعل المجهول وقوله (اى فعل المفعول الذى) اشارة الى ان مافى قوله مالم يسم موصولة وعبارة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل الذى ذكر تعريفه فى المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واضافة الفاعل شروع فى تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذى هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اى الى الضمير الذى يرجع اليه (لادنى ملابسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملابسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله (اوعلى حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملابسة يعنى هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملابسة اوعلى حذف مضاف اى بين الفاعل والضمير فى قوله فاعله (اى فاعله فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملابسة وهى مناسبة وقوعه عليه وهذا التوجه انما يحتاج اليه اذا كان الموصوف عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذى لم يذكر فاعله (ويكون اضافة الفعل) اى العام الشامل له ولغيره (اليه) اى الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهى الاضافة لامية من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد كذا فى المعرب لزينى زاده فقوله مالم يسم فاعله مرفوع على انه مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ما موصولة وقوله (ماحذف) خبر لقوله فعل اويكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وماحذف خبر له والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التى فيها الواو فى هو كما هى النسخة التى اختارها صاحب المعرب واما على النسخة التى وجدناها فى بعض النسخ المتن وهى هكذا وهو ماحذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيأتى اونحوه وجملة هو ماحذف تكون جملة اخرى فتأمل يعنى ان فعل مالم يسم فاعل هو فعل حذف (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل

يلتفت اليه لان هذا الكلام برئ من مثل ذلك الابهام ولو سلم فلا اعتبار به لتصريح الشارح بمثالين المراد بالمفضل عليه كليهما الجميع قوله ويضاف للتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه قيل زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة التخصيص وفيه انه لاحاجة الى ذكره لان الاضافة لتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر وليس الامر كما زعمه القائل بل عطف التخصيص على التوضيح من قبيل عطف التفسير كما يرشدك اليه شرح المص واتيان الزمخشرى بالتخصيص دون التوضيح وانما عدل من عبارته لئلا يتوهم اختصاص الاضافة بالنكرات فان الامر ليس كذلك بدليل

ولم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقيم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقيم المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل مع انه المراد فى كل من الموضعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وقال العصام ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تفصيله من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقيم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قبيل واذا قرأت القرآن يعنى يذكر الفعل ويراد سببه (ماضيا) وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغيير وكان الضم سببا له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس المجهول بالمعروف واشار بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التغيير هى دفع اللبس والضم سبب له فاقيم السبب مقامه وقوله (وكسر ماقبل آخره) عطف على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختير له هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغيير الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ماقبل الاخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ماقبل الاخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له) اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان وزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (للخروج من الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب ولم اختار والاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريبا) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اى من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاثقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اى بالثقيل الذى

يوسف احسن اخوته وليت شعرى ما وجه التمثيل بمحمد افضل البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية وتقديره ثم بقرينة الاستثناء قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل فى المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعنى لا يعمل اصلا فى مظهر الا فى مظهر كذا غايته ان العمل فى هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية وليس بذلك فان المعنى ولا يعمل فى مظهر فى جميع الاوقات الا فى وقت كذا فتعين ما قاله الشارح قدس سره ولزوم اختصاص المظهر المذكور بالفاعل لانه يعمل فى الظرف والحال والتميز بلا شرط شئ كما فى شئ كما فى الشرح قوله وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر والرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل

هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما فى لم يعد لانه معطوف على ضم ابنى على الجزاء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر ماقبل آخره ويضم (الثالث) اى الحرف الذى وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اى انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ماقبل الاخر (واقتدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لئلا يلتبس فى الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب فى الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الاخر وقوله (و) (بضم) (الثانى التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ماقبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ماقبل الاخر (وتجوهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا فى المجهول لانضمام ماقبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع التاء (لئلا يلتبس) اى ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا فى التمييز على ضم التاء وقالوا فى مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه فى مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا فى جاهل يجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل فى مجهول ماضى تدحرج بضم التاء وفتح الدال لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضى او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله وبضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف فى جميع صور الماضى المجهول وحدوث ضم الثالث او الثانى فى بعض الاحيان واشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها ايضا فى الماضى وقوله (خوف اللبس) بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى) وفصله الشارح كما عرفت ولما كان فى الماضى المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الافصح منها وهو غير ذلك فقال (ومعتل العين) وهى مبتدأ الاول وخبره جملة الافصح فيه قيل وبيع ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد فقال (اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف) يعنى المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو

هى منه وما ذكره من التعليل انما يتم فى المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل فى المضمر لانه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر فى لفظه اثر العمل والا لجاز عمله فى سائر المبنيات والعجب من القائل حيث لم يخطر بباله ما هو اقرب الى الوقوع ولم يقل ان الشارح قدس سره اراد بالمضمر المستتر وترك التقييد به اعتمادا على ظهور كونه مرادا مما ذكره فى التعليل فانه انما يتم فى المستتر الى آخر ما ذكره قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا قيل وبما قدمناه ظهر لك انه ينبغى ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعه لظاهر فى تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل فى ملفوظ الرفع بالفاعلية

لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لاتبنى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لايعتل عينه) بان تقلب واوهما ياء وان تكسر فاؤهما لوقوع الياء بعدها كما كان فى بيع وقيل وانما لم يعل عين اللفيف (لئلا يفضى) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى) اى فى مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقلب الواو ياء لزم ان يوجد فى مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التى هى لام الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ماقبلها ثم قلبها الفا بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه صحيحا (قيل الاصوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المص بان الاصوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عينه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم ينقلب عينه الفا (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لوكان شاملا للذى لم ينقلب عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لايجوز ان يقال فيهما غير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عينهما لاتنقلب الفا (وانما خص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعية ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا) اراد به ان المصنف انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفاء ولوقوع زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ماقبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لانقل ولا ابدال فى رمى ولانقل فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيجئ ولا اختلاف فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين فى المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان فى كلام الشارح اختلالا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال انما ذكر ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول فى الماضى بدل قول فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن فى المتن كما فى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواو (قيل و) فى اليائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت

(الكسرة)

والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشئ الخ فلا يعمل الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به ولم يقل لايعمل فى المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك لزيد وقد عرفت كيفية ماقدمه وانه من اى قبيل وقوله لانه يصح الحكم بانه لا يعمل الخ باطل لانه ايضا قد خصص بهذين لعدم اختصاص العمل بهما وقوله فانه يعمل الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به باطل ايضا لاتفاقهم على انه لا يعمل النصب بكونه مفعولا به مطلقا قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ قيل ماذكره من الدليل لا يختص بنفى عمل الرفع بالفاعلية بل يجرى فى نفى عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله لانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفى عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام وذلك من الاوهام لان الكلام فى رفع الفاعل

الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو فى الاول وكسرة الياء فى الثانى (الى ماقبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف فى الاول والياء فى الثانى (بعد حذف حركته) اى حذف حركة ماقبلها من القاف والباء لاستثقال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم ينته فى الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ماقبلها فصار) بعد ذلك القلب) قيل) ثم شرع فى بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومتعلق العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استئنافية او اعتراضية كذا فى المعرب ولما كان المقابل للافصح اخيتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه قوله (نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ماسيجئ ثم اختلفوا فى حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واشار اليه بقوله (وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واوا خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة الحركة ماقبلها) يعنى ان كان ماقبلها فتحة تقلب الفا وان كان كسرة استرحت فى حالها وان كان ضمة اضطرب حالها (هذا) اى ماقرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة عن مجموع الميلين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى شئ وجئ وخيل ونحوها مما وردت به الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضع (كالاشمام حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط كسر الفاء خالصا) يعنى من غير امالة فى الفاء ولا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشمام هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كما فى القول الثانى (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة لقراءة (والغرض من الاشمام الايذان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف) يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كاشمام (فقيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل)

وعدمه فلا وجه لتشريك المفعول به على انه اذا ثبت عدم رافعيته ثبت عدم ناصبيته المفعول به بطريق اللزوم ولا يجوز ترك اللام لان كل واحد منهما وجه مستقل وليس الامر كما زعمه القائل كيف والاول ماذهب اليه المص والاخير ماذكره الاقدمون قال فى الشرح وانما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما تقدم من حيث كان فى اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه الصفة انما كان بذلك فضعف من شبه الفعل قال هذا قول النحويين وخير منه ان يقال انما عمل ما تقدم عمل الفعل لان له فعل بمعناه واما هذا فليس له فعل بمعناه فى الزيادة فلم تعمل لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى حسن ولتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ قبل الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشئ او وصفا سببيا ولا معنى لتقدير

اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة وهذا اى محض الاسكان ظاهر فى الاول اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى ولانضمام (ماقبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ماقيس على ماسبق فى هذا الحكم فقال (ومثله) (اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الش مزجه بقوله (باب) (الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو) (اختير) وهو الماضى المجهول من باب الافتعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله (فى مجئ اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذ خير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين يجئ (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرد منه (مثل قيل وبيع بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع (دون استخير) اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول استخار (واقيم) اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه لا تجئ اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم (مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ماقبل) اى لكون الحرف الذى وقع قبل (حرف العلة فيهما) وهو الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كانا ساكنين (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذ اصلهما استخير) يعنى بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم) يعنى بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ماقبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال (ان ينقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه) اى الى ماقبلهما من الخا والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقياسا كنين مكسورا ماقبلها فحينئذ تقلب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت) اى عين فعله (واو) اى فى اقوم (فيقال حينئذ (استخير) اى بضم التاء وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يجئ الاشمام والواو فيهما لعدم كون ماقبلها مضموما فى الاصل كما كان فى اختير وانقيد ولما فرغ من بيان الماضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اى الفعل الذى اريد حذف فاعله و اريد (اقامة المعمول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر فى كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل مجهول جزاء الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فحكمه ان يضم (اوله) (وهو) اى ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة لئلا يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج) وانما فسر الش اسم كان بقول اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذ الم تعتبر الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل مالم يسم فاعله هو ماضم اوله

الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضى هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلاضعف يعنى لاشتراط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه عمه ولا يخفى ان الحكم باولوية مازعمه اولى مما يصدر من ارباب التحصيل وليس مراد الرضى ذلك لانه قال برفع الاسم الظ فى الاعرف الاشهر الا بشروط فتعين ان هذا اشتراط الاصل لكن على ماهو الاعرف الاشهر قوله مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره قيل على ماجعل قول المص يخرج عنه مارأيت زيدا احسن فى عينه الكحل اليوم منه فى عينه امس فينبغى ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره فى قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر فى غير تقييده السابق بالاول وليس مما يلتفت اليه قوله والمساواة يأباه مقام المدح قيل هذا البيان يختص مثالا بكون الق منه المدح

(الخ)

الخ فى الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وفتح) معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وثانيهما ان يفتح (ماقبل آخره) اى الحرف الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ماقبل الاخر فى المجهول (لخفة الفتحة) اى بين الحركات (وثقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة فى طرف اوله (ومعتل العين) وهو مبتدأ وقيده الشارح بقوله (المبنى للمفعول) ليتحرز به عن المبنى للفاعل لان الحكم الذى افاده بقوله (تنقلب) (العين) (فيه الفا) مختص بالمبنى للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفا (ياء كانت) اى سواء كانت تلك العين ياء (او واو نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله يبيع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد) واصله ينقيد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب العين الفا فى هذه المذكورات (لتحركها) اى ليكون العين متحركة فى كل منها اما (حقيقة) كما فى ينقاد اذ اصله ينقيد فالياء متحركة (او حكما) اى بعد النقل كما فى يقام فانه كان فى الاصل متحركا (وانفتاح ماقبلها) اى ولكون الحرف الذى وقع قبل تلك العين مفتوحا فى كل منها حقيقة لاغير ولما فرغ من من تقسيم الفعل بحسب الصيغة شرع فى تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر وعدم توقفه فقال (المتعدى وغير المتعدى) اى بحثهما فيما سيأتى او ماسأذكره بحثهما فكأنه قال الفعل مطلقا اما متعدا وغير متعد ثم فصل كلا منهما فقال (فالمتعدى) وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدى الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيرهذا بقرينة التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر لايمكن تعريفه بمايتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جز آن لمعنى الفعل وماسوى المصدر ممايشبه فنقول المصدر المتعدى مايشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدى من الفعل (مايتوقف) اى فعل يتوقف (فهمه) اى تعقل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد ههنا هو الثانى فسره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لايكفى فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل (عليه) اى على ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لابدله من فاعل وفهمه) اى والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اى على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولايقال فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل

وحمل اسم التفضيل المذكور لايختص بمقام المدح فربما يكون النفى نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساوات او على وجه يكون دون حسن المفضل فى المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثانى لعدم اطراده فى فى تركيب ليس فى مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجرى فى الجميع وان كان لايجرى بعض ماذكره الشارح ولايتوقف عليه اصل البيان وانت خبير بانه على تقدير جريان هذه الصورة فى غير المدح بوجود الضابط فيه ايضا لاغبار على بيان الشارح قدس سره كما لايخفى على من رأى قوله وهذه العبارة تحتمل معنيين قوله وثانيهما ان يجعل احسن قيل تسليط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا قيل لايتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لايبقى وجه لذكرها وكان القائل قوله عرفا على ان ذلك السؤال لايتجه من اصله للزوم افعل التفضيل باحد الثلثة لعله غير منافية لذلك على ماسبق بينهما قوله ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل قيل

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لايقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء نسب الى الفاعل اوغيره وبقرينة هذه الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الا بعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فالمتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل او المفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز) اى ممكن ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى ينقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى بنقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى بنقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى بنقله الى المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت بزيد) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلهم لم يذكروهما اكتفاء بذكر غيرهما والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعلل نحو تدحرج ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى فى اول النظر وان لم يجز عقلا يعنى ان المتعدى (يكون) (متعديا) (الى) (مفعول) (واحد كضرب) (وهذا) اى المتعدى الى الواحد (فى الكلام كثير) بالنسبة الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار اليه المصنف بالمثالين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثالين فقال (ثانيهما) يعنى ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما (غير الاول) (كاعطى و) اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لا بمعنى ان مفهوم

اشارة الى شبهة نقلت عن المص من انه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى مالم يذكر لانه رده الهندى بانه لا فساد وفى رجوع الضمير الى مالم يذكره لفظا وهو مذكور رتبة كما هو فى هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ماذكره المص راجعا الى ماذكره يعنى يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة الخ قيل هكذا ذكره الهندى ووافقه الشارح وهو مما يقتضى منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف فى العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا فى اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا

احدهما عين مفهوم الاول بمعنى انه عين الاول (فيما صدقا عليه) يعنى ان الثانى يصدق على ماصدق عليه الاول (نحو علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللثانى باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعدد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى (بمعنى اعلم) يعنى بمعنى رؤية البصيرة لا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى علم وارى (اصلان فى هذا القسم) اى فى القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهمزة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اى فلما نقلا الى باب الافعال (زاده مفعول آخر يقال له) ى للمفعول الاخر الزائد (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا فاضلا فالزائد ههنا هو بكر ولما كان لمقصود الش ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه واشار الى ما هو الاصل منها فاراد ان يشير الى ماليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخر) (و) (هى) اى جملها (انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها) اى تعدية الخمسة (ايها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتمالها) اى اشتمال الخمسة (على معنى الاعلام) يعنى انها الحقت فى بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع فى بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعول) (باب) (اعطيت) خبر للثانى والجملة خبر الاول وقوله (فى جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعنى ان حكم المفعول الاول له كحكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخيران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفى جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه وذكر المفعول الثالث ولم يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فكما لا يجوز ان يقال اعطيتنى درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمتنى عمرا فاضلا كذا فى العصام ثم شرع فى بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعوليها) بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يجوز يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيد منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا)

الوجه يجرى فى الاثبات ايضا كان يقال رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاجاب الهندى بانه لم يسمع فهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه فى النفى يضعف المعنى التفضيل فيعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا ولا يخفى عليك ان منشأ هذا التعجب مما يورث الفصاحة لان حاصل لان حاصل الوجه ليس اضطرار العرب ولا يتصور القدح بالنسبة اليهم لانهم اهل اللسان ولا لنا الا التمسك باستعمالهم باى وجه كان بل هم لما اعملوه فى هذه الصورة دون غيرها على ما هو الاعرف سلك النحاة مسلك بيان ذلك كما هو دأبهم فوجهوه بوجه توجه عليه ذلك فدفع بوجهين لزوم التعقيد ولزوم المخالفة لما هو الوارد عنهم وهذا مما لا يشك فيه عاقل قوله واو رفع لفظ العين الخ قيل لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه فى كلام العرب وان لا مانع منه قياسا وفيه قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لا اذ اصله من كحل عين زيد آه قيل رد على تقدير

بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمها كحكم مفعولى علمت فيما ماذكر وفى جواز تركهما معافانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخرين معا وهذا مافهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لاوجه التخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص آخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفى تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم اوهل عمرو قائم اوما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشئ واحد فتقول زيدا اعلمتنى قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يختص بل قال ونحوهما ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لامن الاعضاء الظاهرة (تسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين ولما كانت تسميتهم بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه الافعال ارادوبه الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الاخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الاخر على مافى القاموس لا بمعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشئ) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلايجوز تسميتهما بافعال الشك لانه لاشئ (من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب مبتدا وقدر الشارح قوله (وهى) للاشارة الى ان قوله (ظننت) وماعطف عليه خبر للمبتدأ وانما قدرة كذا لوقوع البعد بين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الخاء (وهذه الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين (وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استئنافية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعنى على اسمين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره فيجعل ماهو المبتدأ مفعولا اول وماهو الخبر مفعولا ثانيا وقوله (لبيان) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اماعن الظن او العلم لانه يعلم او يظن اولا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبران يعنى لبيان ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك وظننت لبيان ان

ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بان الحق تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبارين وح يتغايران بالذات واما ان الحق تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه فى عين زيد حذف مجرور من جار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى مالا نظير له وكلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى وابقاء مدخوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة مم بل يكفى كون كذلك بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون فى الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لايفهم المفضل والمفضل عليه الابذكر لفظ واحد وهناك الاتقال الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل وليس بوارد لان الشارح قدس سره لايقول بمثل هذا التقدير وكون الكلام على الحذف والابقاء كذلك

(منشأ)

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان و الرؤية وغيرها هذا اما اختاره الشارح حيث راجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال العصام الاظهر ان المراد لبيان ماهى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ماذكره الشارح او بمعنى ماذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكون عليها مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ماهى الافعال عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى ماقاله العصام فقوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير اللفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبعضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احد مفعوليها (ذكر الاخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الاخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احد مفعوليها) وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على مافصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصلح علمت ضربى زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ماينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ماينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل مبتدء وخبرا وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معا هو

الا ترى الى قوله ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى الحق بل يدعى انه لا فرق بين هذا التركيب وبين ما تقدم بحسب المعنى ويؤيد كلام المص شارحا لقوله ولك ان تقول يعنى ان لك فيما بعد المرفوع عبارة اخصر من تلك والمعنى على ما كان كيف ولو كان مبناه الحذف والتقدير لما صح عده صورة اخرى لان المقدر كالملفوظ وقوله توقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة مع لايلايمه قوله بل يكفى كذلك بحسب المآل والصورة كما لا يذهب على الناقد ذى البصيرة قوله وتقديره مارأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد قيل الظ من عبارة المص ان بين التركيبين الاخصرين فرقا بان لا يتعين فى ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين

المفعول به فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف اليه الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احد المفعولين عد ذكر الاخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الاخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى «ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) (على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنطوقة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلهم) هو المفعول الاول الذى حذف وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهى يبخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره فى الفعل وهو انت فحينئذ يكون الذين يبخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر « لا تخلنا على غرائك انا ۔ طالما قد وشى بنا الاعداء » فقوله لا تخلنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف (اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اى خائفون لاغرائك اى لانبائك الملك ولا نمامك حالنا اليه لانه قد وشى بنا وانمنا اليه قبل ذلك الوشاة والنمامون عند الملك فلا يضرنا (بخلاف) اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى فى هذا الباب (الاقتصار على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف اولم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى بذكر المفعول الثانى الذى هو المعطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر معطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء) مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعلين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى اذ حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا يوجد تلك الفائدة فى ذكرهما او فى ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لا يستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى فى ذكر الفعلين

زيد بخلاف ما اذا قد ذكر لعين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه فى عين زيد لانه لم يذكر فى الاستعمالات فى هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الخ انك ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد الفضل والمفضل عليه اذا ايذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال احسن متحققتان نظرا الى الكلام وعلمك محيط بان ذلك من قبيل الاوهام قال المص يعنى اردت عبارة ثالثة وهى ان تقدم المفضل عليه فى المعنى قبل افعل فيستغنى عما بعد المرفوع وجاذت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لانها فرعها ولان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن وهذه المسئلة الثالثة مثل ما انشد سيبويه مررت

(المذكورين)

المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعني وانا لم توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو من علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال شارح اللب واما حذف المفعولين معا فمشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقديرا كان نحو من يسمع يخل وأن زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الاية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبقى العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفا نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ويحمله على الكذب (ومنها) (اى ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر الغى يلغى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما في الغاء بخلاف التعليق كما سيجيء ولعل الشارح اهمل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجيء ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (وانما يجوز الالغاء على التقديرين) للاشارة الى ان قوله (لاستقلال الجزئين) متعلق بالجواز وعلة له وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها) وقال العصام الظاهر الواو دون او (كلاما) تميز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة في وصف الجزئين يعني بالصلاحية لهما وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة في التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعني تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملهما وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء بان يجعلهما (مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اى عند كون الفعل باقيا في محله الاصلي (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتاخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأدية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم ذكر المفضل عليه قيل افعل فكان مثل قولهم ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فكذلك قوله ولا ارى كوادى السباع اقل به ركب اتوه فاقل به صفة لمفعول ارى وركب فاعل مرتفع باقل ارتفاع الكحل باحسن ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه بوادى السبع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السبع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع هذا بطوله من كلامه جئنا به ليتبين المرام قوله لانه لو كان في مقام بيان الاختصار قيل والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره وبطلانه ظاهر مما سبق قوله اعلم ان الفعل مشتملا على ثلاثة معان قيل هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدوث والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل وعليك تقول ذاك ليس امر وراءه

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوز) لانها قويت بالتقدم ولان عامل النصب لفظى فمع تقدمها يغلب العامل المعنوى ثم شرع فى بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال) اى افعال القلوب التى يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها) اى ابطالها (معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت) يعنى على حالها التى الغيت بسبب التأخر (زيد قائم فى ظنى) يعنى بكون زيد مرفوعا على انه مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله فى ظنى ظرف للنسبة (وفى قوله جواز الالغاء) اى وحصلت فى قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين (وفى بعض الشروح) اراد به شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر (وفى بعضها) اى وفى بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء والاعمال (متساويان يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر) وانما كان متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهى مستولية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء فى صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء فيها) اى فى هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين فعل من افعال الجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد فى حسبانى وظنى (وبين اسم الفاعل) اى وقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين مفعوله الذى هو زيد ومعناه ايضا انى لست بمكرم زيدا فى حسبانى (وبين معمولى ان) يعنى ان اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا توسطت تلك الافعال بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمرو فمعناه جاءنى زيد فى حسبانى وظنى وعمرو يعنى ان مجئ زيد محقق ومجئ عمرو معه مظنون (ولا شك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (فى هذه الصور واجب) يعنى فى صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانه لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبين (قيد) اى المصنف

هذه الثلثة لاشتمالها عليه فلا وجه لمدهرا بما قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى قيل اختلف فى ان معنى الفعل النسبة الى فاعل او الى فاعل معين ولا شك انها على الثانى معنى حرف لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى مستقل بمتعلق فاعل ما اجمالا وهو متفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه مستقل بمتعلق اجمالا متفهم من غيره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى فى تعريف الفعل على المعنى المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما وفيه نظر لا يخفى قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحى وتحقيقه فلا يصح قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الا فى الفعل قلت كأنه اراد الفعل الاصطلاحى واراد بقوله لتقليل الفعل مدلول الا ان الظاهر ان يقول وشئ من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير هكذا قيل وليس بمستقيم لان مدلول الفعل الاصطلاحى لدى الاطلاق هو المجموع المركب من الثلثة بل

(جوازه) اى جواز الالغاء (المنبئ) اى لفظ الجواز الذى يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اى كما هو منبئ عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعنى به توسط تلك الافعال (بين مفعوليها او تأخرت يعنى) به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها وبالجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كما فى تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثانى الالغاء المطلق اعنى سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اى امتاز (هذا الالغاء الخامس بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اى كمقيده (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اى كثرة وقوع المقيد فى الكلام (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب (انها) اى افعال القلوب (تعلق) يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يعرض لها ما يقال له التعليق فى اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعنى المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظا) لم تؤثر فى نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ماهما عليه من يعنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المعتبر فى اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشتمل القسمين يعنى سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيئ مثاله او بواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اى قبل اسم اضيف (الى ما) اى الى تلفظ (فيه) اى فى ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا فى هذا المثال الذى اورده الشارح لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام فى المضاف وحروف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كل تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل) (النفى) (الداخل) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفى الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معمولها) (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله فى زيد عمر ولكنهما فى المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المص (مثال اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفى واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفى الذى دخل على

الفعل الاول بمعنى الحدث والثانى بمعناه الاصطلاحى فلا يصح الضمير ثم كان الاحسن ان يقال لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع فى الماضى او مع التقليل فى المضارع كما قاله الرضى لكنه قدس سره وافق الهندى بناء على ظهور المراد قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب قيل مع التأكيد قلنا ليس جزء معناه الموضوع له كيف وقد سماه سيبويه حرف التنفيس وكذا سوف الا انه اكثر تنفيسا من السين ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفست الخناق اى وسعته قوله لانها وضعت الخ قيل ولان الشئ ما لم يختص بالشئ لم يعمل فيه وليس بشئ قوله ولحوق نحو تاء فعلت قيل الاخصر ان يقول ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التأنيث ساكنة ثم قيل والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا ولا يختص بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح والاول من قبيل مالا يعينه والثانى

معمولية (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفى واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هى لنها (تقع فى صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هى موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمرفوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئيها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فح تعارض المقتضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقتضيين (لفظا والاخر) اى وباعتبار الاخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء) بان ابقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها فى ثم شرع فى بيان المعنى العرفى للتعليق وفى بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ قولهم امرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقود (تكون) اى تلك المرأة (كالشئ المعلق) اى كالشئ الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لا مع الزوج لفقدانه) اى لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها المؤنة بيتها (ولا) انها (بلا زوج لتجوزها) اى لاعتقاد تلك المراة (وجوده) اى وجود زوجها لعدم يقينها بموته او بتطليقه (فلا تقدر) اى فح لا تكون قدرة (على التزوج) اى بزوج آخر (فالفعل المعلق) وفى نسخة فان الفعل المعلق يعنى فالفعل الذى علق (ممنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذى ليس له مفعول حاضرا (عامل) اى (وهو عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لامكان اعماله فى الجملة (لان معنى علمت لزيد قائم) معناه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا للجزئين فى حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير المعلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزئها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكرا قاعدا) على قوله لزيد قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثانى على محل جزئى الاول ولو لم يكن الجزآن للمعلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء والتعلق من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين فى معنى الابطال (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (ان الالغاء جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثانى) من الوجهين (ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعلق) بخلافه فانه (ابطال العمل فى اللفظ لا فى

محل نظر لاختصاص البارز المرفوع المتصل بالحركة فقوله بالمتحركة لم يكن للاحتراز بل للبيان هذا ان قلنا ان الف ضربا واو وكالواو فى هاتوا فليست ضميرا هى دلالة على ان المستكن فيما اتصلت هى به ضمير الجمع لا الواحد وان قلنا بخلاف ذلك كما هو الراجح فنقول لم يلتفت اليهما لمجرد ثبوتهما فى تثنية الاسم وجمعه وان لم يكونا فيه بضميرى الرفع البارز وحل فعلت على وجه يعم الساكن ايضا وان صح بحسب المعنى لكنه بعيد من جهة اللفظ قوله قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان قيل التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع فيه المتقدم مع المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما يكون بين العلة التامة والمعلول ويحققه علم آخر ويفهم مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشأ التباس التقدم بحسب الزمان لكن منشأه ان قيل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على

المعنى وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا يعنى لكون الجواز داخلا فى مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالغاء واجب فى الصور المفصلة يعنى فانه يفضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود فتدبر انتهى اقول فكان المحشى اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالغاء جائز يعنى ان الالغاء مختص وممتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب فى بعض افراده كما فى الصور المفصلة وان القيد بالجواز فى كلام المصنف قيد بخواصه التى يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اى ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها) فى تأويل المراد خبره او مبتدأ يعنى ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اى فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشئ واحد) (وانما قلنا) اى قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اى احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعنى بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان عن شئ واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتنى منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلا عبارتان عن المتكلم (وعلمتك) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحد (فى سائر الافعال فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (ضربتنى وشتمتنى) يعنى بضم التاء فيهما (بل يقال) اى بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسى وشتمت نفسى وذلك) يعنى ان وجه عدم الجواز فى غير افعال القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسى حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اى الاصل فى الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستتر المرفوع فى ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعنى لان الاصل فى الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر) وانما كان التغاير اصلا فيه لتغاير اكثر افراد المؤثر والمتأثر اى وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكون اكثر افرادهما كذلك بحكم الاستقراء حكمنا عليه بان الاصل فيهما التغاير ولا يتحقق الاتحادى اى اتحاد المؤثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحدا) اى فحينئذ ان اتحد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة المجهول اى استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذى هو التغاير فى الجملة (فقصد) عطف على كره اى وبسبب استكراه الاتفاق فى الضميرين (مع اتحادهما معنى) اى فى صورة كونهما متحدين (تغايرهما لفظا بان يجعل احد الضميرين

زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهه الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك ونقول بعون الله وحسن توفيقه قال الحكماء التقدم على خمسة اوجه الاول بالعلية كتقدم المضئ على الضوء وحركة الاصبع على الخاتم فان العقل يحكم بانه يحرك الاصبع فيحرك الخاتم ولا عكس الثانى التقدم بالذات كتقدم الواحد الاثنين وهو المسمى بالتقدم الطبيعى فانه لا يعقل ذات الاثنين وهو ذلك هذا الواحد وذلك الواحد ولا يتم له ذات الا بذاتهما فهذا التقدم مخصوص بجزء الشئ مقيسا الى كله دون سائر علله الناقصة وذلك على رواية صاحب المواقف والمشهور فى الكتب ان المحتاج اليه ان كفى فى وجود المحتاج كان متقدما عليه بالعلية كالمؤثر المستجمع بشرائط التأثير وارتفاع موانعه وان لم يكف كان متقدما عليه بالذات والطبع الثالث التقدم بالزمان كتقدم موسى على السلام فانه ليس لذات موسى ولا شئ من عوارضه الا الزمان فمناه

معبرا بالاسم الظاهر المنبئ عن التغاير (بقدر الامكان فمن ثمة) اى ولاجل قصد التغاير (قالوا) اى عبروا فى الصووة التى اتحدا فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى) وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتنى (فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين) اى فى قولنا ضربتنى (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لاتفاقهما) اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغايرهما لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كأنها) اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرهما بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا اولا (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصالة تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان قولنا علمتنى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بمنه قولنا ضربت نفسى (فجاز) اى فحينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما اجرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشئ واحد هو فعل (فقدتنى وعدمتنى) بضم التاء فيها وانما جريا مجريها (لانهما) اى لان هذين الفعلين (نقيضا وجدتنى) بضم التاء (فحملا) اى ولكونهما نقيضه حملا (عليه) اى على وجدتنى (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما اجرى هذان الفعلان مجرى افعال القلوب (اجرى) مجراها ايضا (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتنى بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى فى النوم حيث جاز فيها رأيتنى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا على رأى القلبية التى بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جوز (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ما جوز فيه) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون) بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر « ولقد ارانى للرماح درية * من عن يمينى تارة وامامى ») هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية يهمز ولا يهمز الحلقة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى اى من جانب يمينى فعن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

(بان)

ان موسى وجد فى زمان ثم انقضى ذلك الزمان وجاء زمان وجد فيه عيسى ومغايرته للاولين بينة الرابع التقدم بالشرف كتقدم ابى بكر على عمر رضى الله عنهما الخامس التقدم بالرتبة بان يكون اقرب الى مبدأ معين والترتب اما عقلى كما فى الاجناس او وضعى كما فى صفوف المسجد وقال المتكلمون فههنا نوع آخر من التقدم كالاجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس بالعلية ولا بالذات لعدم الاقتران واستحالته فيما بين اجزاء الزمان مع ان المتقدم والمتأخر فى هذين النوعين من التقدم يجوز اجتماعهما بل يجب ولا بالشرف والرتبة وهو ظاهر فان اليوم والامس مثلا متشابهان فى الفضيلة وليس بين اجزاء الزمان ترتب عقلى ولا وضعى بل نقول امتناع لاجتماع كاف فى نفى هذه الاربعة ولا بالزمان والا لزم التسلسل فى الازمنة بان يكون كل زمان فى زمان آخر واجيب عنه بان ذلك هو التقدم بالزمان وانه لا يعرض الا للزمان فاذا اطلق على غيره كان ذلك تقدما بالعرض كما ان القسمة تعرض للكم اولا وبالذات فاذا عرفت

بان اليسار كاليمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسى مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التى يتعلم عليها الطعن فتأتينى من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ماهو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعدا حسبت وخلت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة (اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان فحينئذ يكون المراد من المعانى على ماوقع فى بعض النسخ مافوق الواحد كذا فى حاشية العصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعنى ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة (انه) اى ذلك الفعل [بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين] كما كان فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس معناه الاول وانه بهذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انا قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيثية (لئلا يقال) اى لئلا يرد على قول المصنف بانه (لا وجه للتخصيص بالبعض) اى بما عدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها) اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت) اى جاء (بمعنى صرت احسب وزعمت) جاء (بمعنى كفلت) اى كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (الاثنين) اى كما هو المتوهم من قربه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون (بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى فيقال ظننت (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى « وماهو على الغيب بظنين ») اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بمتهم) بفتح الهاء يعنى ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم ان يخبر كخبر الكاهن الذى يخبر عن الغيب حتى يكون متهما (وعلمت) اى فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة) اى بالحاسة البصرية

لغيره كان بواسطة الحكم وذلك لا يوجب الحكم كما آخر فاذا تمهدت هذا عرفت ان الشارح قدس سره لم يصب فى دفع السؤال واما القائل وان اتفق اصابته فى القول بان التقدم بين اجزاء الزمان زمانى الا انه اخطأ فى التقدم الذاتى فان مازعمه ذاتيا هو التقدم بالعلية اتفاقا وايضا قد افتضح اشد الافتضاح حيث قال لزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع الخ فانه لا فرق فى ورود السؤال واندفاعه بين المتقدم وكلمة قبل ولا يتصور ان يكون منشأ السؤال ذلك الالتباس وقد احطت بحقيقة الحال خبرا قوله باحد حروف اتين فى اوائله قيل الظاهر فى اوله وكأن القائل غفل عن سر الجمعية وهو تعداد انواع المضارع قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين قيل لا يخفى ان الماضى ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماضى مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذى بسبب زيادة احد حروف يأيت دائمى فلذا قيد مشابهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقتل فانه

(ومنه) اى من هذا القبيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصر و فى كون قوله تعالى فانظر من هذا القبيل نظر فانه ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو مبنى لرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجوه القراآت (ووجدت بمعنى اصبت) (تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسباق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشفة العليا) فانه بعيد معنى من معنى العلم (ولوجدت) اى ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعانيه الثلاثة احدها وجدت (جدةو) ثانيها (وجدت موجدةو) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة)(انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصة لانها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كالافعال الغير الناقصة) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمرفوع وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ثم قال ولك ان تقول سميت به النقصان عددها بالنسبة الى الافعال التى تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ والخبر واللام فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المص والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فحينئذ لا فرق بينهما وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما فمعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبر عمدة فالعمدة فى الناقصة هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولا شك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما فى ما وضع

مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهته وانت خبير بان القول باشتراك الماضى خبط صريح وكأنه سبق وهمه الى ان بعض الالفاظ الماضية قد يستعمل فى معان مختلفة وهى موضوعة لها ولم يدر ان هذه حيثية اخرى وقوله ولو جعل مشابهته الى آخره ايضا من قصور فهم كما هو الظاهر قوله اى للمتكلم المفرد قيل يجب ترك قيد المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف فى اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه فى نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير والامر كما قيل قوله ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرف المضارع صح ان يتعلق به الخ قيل دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التأكيد اونون جمع مؤنث هو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التأكيد اونون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال ما ل البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد ونون جمع مؤنث وفيه ان

عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزاءله فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذى هو العمدة فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير لمراده خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها) اى على تلك الصفة (وكل من الصفة والتقرير عمدة فيها) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدهما (لا التقرير وحده) اى العمدة ليس التقدير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه) حيث لم يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بتام بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكلام) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان الدوام ومابرح للاستمرار كما سيجئ وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج مازادها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى طريق الانتقال الفاعل (اليه) اى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا) فى (كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلاشك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه شك (ان كل جزئى من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ماهو موضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ماوضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ماليست بخارجة عن تمامه كذا وجه الشارح على تقدير جعل اللام فى التقدير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفات خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة

قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة وانما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة محالها لا لحصر و[illegible]عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اى لا يعرب مغايرة فى وقت عدم الاتصال فالتقييد تعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين ومن المعلوم ان مرجع الكلام الشارح الى ماقاله الهندى من انه ظرف لمفهوم ماسبق من الكلام فانه اذا قال لا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد واما ماذكره القائل من الاعتراض عليه وما زعمه حقا فى المقام فبساده غنى عن البيان قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة اونون اقتضاها العامل لا بمعنى مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة اوحذف نون اوجبهما العامل وقوله وجزم بمعنى سكون اوحذف نون اوحرف اقتضاها العامل هكذا قيل وفيه نظر قوله

فان الغرض من وضعها) ای من وضع التامة (مجموعهما) ای مجموع التقریر والصفة (لا التقریر فحسب کما عرفت فخرجت) ای الافعال التامة (عن حدها) ای عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد علی التقدیرین فی الامتحان شرح اللب انه لا یجوز ان تکون اللام صلة لوضع والا فلا یشمل صیر بالتشدید بمعنی جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما کان تعریف الکافیة شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقریره لفاعله تکلف الشراح فی الجواب فبعضهم یعنی الفاضل الهندی خص الصفة بالخبر ای بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم یعنی الشریف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم یعنی صاحب المتوسط والسید عبدالله خصاها بغیر مدلول مصدره وشیء منها لا یفهم من اللفظ فالتقیید بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه یمنع کونه جامعا لخروج لیس حینئذ لانه لیس لتقریر الفاعل علی الصفة بل علی نفیها ولو ارید بالمصدر الموجود فی الاستعمال دخل نحو تعالی بل اسماء الافعال کلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد ما قاله الجامی بقوله وبعضهم قال معنی الحد ان العمدة فیما وضعت له هذه الافعال هو التقریر المذکور لا غیر بخلاف الفعل التام فان الصلة فیه عمدة ایضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غیر عمدة وهذا التوجیه بعد عدم تمشیته فی لیس وکونه تحکما بجعل التقریر عمدة بخلاف الزمان لا قرینة له یعتد بها علیه فلا یلتفت الیه فی الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول الفاعل علیهما لکان اقرب انتهی ملخصا ورده العصام ایضا حیث قال جعل التقریر بمعنی النسبة یحتاج الی التقریر الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنی لا نفسه ثم قال والاوجه عندی ان المراد بالتقریر ما اشتهر فی بیان فائدة التأکید والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقریر الفاعل علی صفة وتأکید اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وکیفیاتها من الزمان وغیره والتزام دخولها علی الجمل الاسمیة الدالة علی النسبة المدلولة بها فتتأکد النسبة المدلولة للجمل بدخولها علیها ولا ریبة فی ان الغرض افادة الزمان ایضا غایة ان العمدة افادة التقریر بمعنی التأکید هذا علی تقدیر کون اللام للصلة واما علی تقدیر جعلها للغرض فقال فیه ایضا انه علی هذا التقدیر ایضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقریر الفاعل علی ان العمدة تقریر الفاعل انتهی ما فی حاشیة العصام وانما حکینا ما قاله الفاضل فی هذا المقام لکونه من مشکلات ذوی الافهام فخذ ما هو الاوجه فیه (فظهر بما ذکرنا ان هذا الحد لا یحتاج الی قید زائد لاخراج الافعال التامة اصلا) (وهی) (ای الافعال الناقصة) (کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح ومازال ومانفک ومافتیٔ) (بالهمزة) یعنی بعد التاء المکسورة (وقیل بالیاء) یعنی المفتوحة بعد التاء (ومابرح ومادام ولیس) وهذا مذهب الجمهور (ولم یذکر سیبویه منها) ای من المذکورات (سوی کان وصار ومادام ولیس ثم قال) ای سیبویه (وماکان نحوهن) یعنی انه لم یحصر تلک الافعال علی المذکورات

(بل)

متصل به نحو یضرب وما یضرب الا هو فانه وان لم یجرد من الضمیر البارز لکنه جرد من الضمیر البارز المتصل قیل والاشبه انه لا حاجة الی قوله متصل به فان معنی التجرید من الضمیر ان یتصل به یدل علیه قوله والمتصل به ذلک ولیس مما یلتفت الیه قوله للتثنیة قیل لا حاجة الی ذکر هذه القیود لانه لیس ضمیر بارز مرفوع متصل الا للتثنیة والجمع والمخاطب ولقد اجاب عن ذلک المص حیث قال تبیین لتفصیل انواع الافعال باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف فی انواعها کما اختلف فی انواع الاسماء فیجیء نحو تبیینه فی الاسماء وبین اللفظی والتقدیری فی کل واحد منهما لسهولة امره فکل صحیح مجرد من ضمیر بارز مرفوع فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسکون کقولک هو یضرب ولن یضرب ولم یضرب ولا یکون هذا الضمیر البارز المرفوع المتصل فی مضارع الا للتثنیة والجمع والمخاطب المؤنث وانما ذکر تبیینا لحاله هذا کلامه قوله والمؤنث قیل فیه ان الضمیر البارز فی الصحیح المعرب لا یکون بجمع المؤنث لا تنقض فالجمع المطلق فی هذا المقام ینصرف الی

بل ذكر بعضها واشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى الافعال التى كانت نحو هن اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (مالا يستغنى) بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم بمرفوعه كلاما (والظاهر) اى الراجح من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمين ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله بهذه الملاحظة ولا براز ه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال فى تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار فى قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسما له وعالما خبرا له (وقد جاء) (جاء فى قولهم) فى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله (ماجاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ماقبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاءت ماجاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله (امابان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما) اى لفظة ما فى ماجاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالغين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فمعناه على هذا التقدير انه لم تكن (هذه) اي الغرارة (على قدر ماتحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (اواستفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انث) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانث ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو اللام وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون بالجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخر ذكرها زينى

المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لا تنتقض الحكم بجمع المؤنث وفيه ما فيه قوله والسكون فى حال الجزم قيل لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه الالفظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وافق على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك بالمجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم ولقد سبق ان ذلك تبيين لتفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف فى انواعها لان الاعراب لا يتصور فى ذلك الالفظا حتى يتجه النظر قوله والمضارع المتصل به قيل لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل ثم قيل ولو مثل المص بقولنا يدعوان وتدعوان الخ بدل يضربان وتضربان لكان واضحا وليس بذاك قوله والمضارع المعتل الاخر قيل المعتل عندهم ما يقابل الصحيح وهو ما كان

زاده هی ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فی حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلی بل هو مبنی علی الرواية قال فی مغنی اللبيب روی برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنی صار فعلی الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلی الثانی ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا علی معنی ما وحاجتك خبر ما انتهی وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضی الله تعالی عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علی رضی الله تعالی عنه (و) (جاء ايضا) (قعدت) (ناقصة فی قولهم «ارهف شفرته») ای حدد سكينه (حتی قعدت ای صارت الشفرة) وفيه اشارة الی ان الضمير المستكن فی قعدت راجع الی الشفرة بفتح الشين وهی السكين العظيم وقوله (كانها) حرف تشبيه وهی مع اسمها الذی هو ضمير المؤنث وخبرها الذی هو قوله (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (ای رمح قصير) تفسير للحربة والمعنی انه حدد سكينه حتی صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير ولما انفهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعملا ناقصا فی هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الی مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الی المذهبين فقال (قال الاندلسی لا يتجاوز وقعد) عن (الموضع الذی استعملها العرب فيه) ای فی ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزهما الموضع الذی استعملهما العرب فيه قال المص الاولی اطراد جاء فی مثل جاء البر قفيزين قال الرضی واجازه المصنف وقيل هو حال قال الرضی وليس بشیء لانه لا يراد ان البر جاء فی حال كونه قفيزين ولا معنی له ثم قال المصنف يعنی فی بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد فی الموضع الذی استعمل فيه اولا يعنی قول الاعرابی فلا يقال قعد كاتبا يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة كذا فی بعض الحواشی والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسی وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كما فی اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر ای وهی تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الی مرجع المستتر قوله (وما كان نحوهن) الی عموم هذا الحكم يعنی الافعال الناقصة وكذا الافعال التی كانت مثلهن فی كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (علی الجملة الاسمية) وقيدها الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والفاعل وقوله (لاعطاء الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (ای لاجل اعطائها) ای اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الی ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثانی وقوله (ای معنی هذه الافعال) اشارة الی ان الضمير المجرور راجع الی الافعال لا الی الجملة وقوله (يعنی اثره المترتب عليه) اشارة الی ان المراد بالحكم الاثر الذی ترتب علی ذلك المعنی يعنی ان تلك الافعال انما تدخل علی تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطی تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذی ترتب

آخره صرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المثل عام اريد به الخاص ولعل المتبادر ان ليس المراد بزيادة الاخر التنبيه علی كون مثل الوسط وغيره من اقسام المثل المصطلح بل اتی به لمجرد البيان قوله هذا التجرد قيل لم يقيدوا التجرد فی المضارع وقيدوه فی المبتدأ حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما فی قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الی التقييد فی المبتدأ دون المضارع لا يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع وذلك عجيب فان التجرد فيما سبق عام وههنا خاص فكيف يكون ثمه مقيدا وفيه مطلقا علی ان ما اتی به فی البيان ينادی باعلی صوت علی لزوم اعتبار القيد فی جانب المضارع دون المبتدأ وليت شعری لم لم يتفطن الصواب من قول الشارح قدس سره هذا التجرد ولم غفل عن قوله عن الناصب والجازم قوله كما هو المتبادر من عبارته قيل المتبادر من بيانه لاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع

على معناه (مثل صار زيدغنيافمعنى صار) وهوالفعل الداخل ههنا معناه (الانتقال وحكم معناهاى اثره المرتب عليه) ى اثرالانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (كون الخبر وهوالغنى (منتقلااليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هواثرمعنى الانتقال (فلمادخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيدغنى واقاد) حكم ان ذلك الفعل (معناه الذى هوالانتقال اعطى) جواب لمايعنى ولمادخل وافاداعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هوغنى) تفسير للخبر وقوله (اثرذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهوكون الغنى منتقلا اليه) تفسيرالاثر وكأن الش اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فمعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل اضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبرحكما هومعناه والفاء فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قبيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال الجزء)(الاول)(لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا)(وتنصب)(الجزء)(الثانى)(لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل التعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاماتاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فكان) تفصيلية يعنى ان المصنف ارادتقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدهاما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث مافيه ضمير الشان فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمه كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها) اى خبر كلمة كان وقوله (لاسمها)متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتا) للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق لثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام الاولى جعل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه لزمان معين من الماضى وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان يكون ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيادائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيدفاضلا)ومنه امثال قوله تعالى وكان الله عليما حكيما وقوله (اومنقطعا) عطف على قوله دائما يعنى واماان يكون منقطعا (نحو كان زيدغنيافافتقر) يعنى انقطع غناه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولايخفى ان القسم الاول مختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال فى حقه عزوجل واماما سواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذكل شئ هالك الاوجهه والله اعلم ثم شرع فى القسم الثانى فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعنى ان قوله بمعنى معطوف على قوله لثبوت خبرها (اى كان) يعنى كلمته تكون

له التجرد كيف وقدقال فى بيان المنصوب منه وينتصب بان الى آخره وفى بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد من الناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرفع اذ التجرد لان تحقق العامل انمايكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب اوالجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لايدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه فنى لم يضرب لايصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفى فى كثير من كثير من المواضع فلا يميزبه المرفوع عند المبتدى بسهولة والمق الاصلى فى هذا المقام تميزالاقسام الثلثة بعضها من بعض لابيان العامل وليس مما يلتفت اليه لان من له ادنى بصيرة يفهم من قوله ويرفع اذا تجرد جواز كون العامل فيه التجرد وهذا هوالمعنى المتبادر ولو قال ويرتفع بالتجرد لما صح النسبة الى التبادر لان كون العامل التجرد يكون مقطوعا به قال الرضى فى قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم وهذا وان لم

ناقصة كائنة بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) ان هذا العطف (من قبيل عطف احد القسمين على الاخر) يعنى من قبيل عطف احد القسمين على القسم الاخر (لا) انه من قبيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو) اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دائما و منقطعا (كقول الشاعر ، بتيهاء قفر والمطى كأنها ، قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ،) والباء فى بتيهاء بمعنى فى والتيهاء بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن بفتح الهاء المهملة وسكون الزاى ماغلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة تحير فيها السالك والحال ان المطايا فى سرعة سيرها كأنها قطا الحزن اى كأنها الطائر الذى يبيض فى المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى صارت فراخا بيوضها) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا فى وقت كونها فراخا وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخية لا تثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون وقوله (ضمير الشان) اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على قوله لثبوت) خبرها (اى كان تكون ناقصة) و (يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار و مقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقول الشاعر ، اذا مت كان الناس صنفان شامت ، و آخر مثن بالذى كنت اصنع ،) والقرينة كون قوله صنفان ، مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه خبر الكان ولكنه لما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثن اسم فاعل من اثنى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتى ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

يصرح بان العامل الرفع هو التجرد من العوامل كما هو مذهب الفراء ايماء اليه قال ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم وقال المص فى الشرح هذا اقرب على المتعلم من قولهم ويرفع اذا وقع موقع الاسم لانه ترد اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها هذا وذلك ظاهر فى اختياره مذهب الفراء وسرنيف لما قيل من انه لو كان العامل عنده هذا لقال ويرتفع بالتجرد وذلك انه لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم بل قال ويرتفع اذا وقع موقع الاسم على ان التعبير كذلك وجعل التجرد مجرورا بالحرف مما يأباه السليقة فان هذا ليس مثل قولهم وينتصب بان ويجزم بلم كما يعرف بالتأمل الصادق قوله ابدال الالف نونا قيل فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التنوين وهذا كما ترى قوله وقال الخليل اصله لا ان يرده ان لا ان تضرب فى تقدير لاضربك وهو ليس

فى كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمته (تكون تامة) وقوله (تتم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى المنصوب) اى الى خبر منصوب بعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اى ملابسة بمعنى ثبت (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ما قدر فى الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى « كن فيكون ») اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فمعناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب و ايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) و انما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة (التى وجودها وعدمها) سواء وقوله (لا يخل) صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (« كيف نكلم من كان فى المهد صبيا » اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لا انه خبر منصوب (فكان زائدة) اى هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى على المضى) دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الزمان الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونهما) اى مع كون لفظة كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرهما المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرهما (استيفاء لجميع) حالاتها و(استعمالاتها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريفها من مضارعه وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار تكون (للانتقال) اى لبيان ان مرفوعها انتقل

بكلام بخلاف لن تضرب اقول ان مركب من لا والنون الحقيقة التى حقها ان يلحق الفعل الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتأكيد النفى لا لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التأكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص ان بين حروف النفى لتأكيد النفى كذا قيل وهذا من عجائب الاوهام فان الرد كذلك والقول بان لا ان تضرب فى تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام مما لا يقول به اولوا الافهام قال الشاعر يرجى المرأ الا ان يلاق ويعرض دون اقربه الخطوب اى ان يلاقى ثم لورد بانه مفردا اذ لا معنى للمصدرية فى ان كما كانت فى ان ولانه جاء تقدير معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن يضرب لكنه مندفع ايضا لانه لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف وما تفرد به من ان اصله لا مع النون الخفيفة وحدها باطل اذ لا تركيب كذلك فى كلام العرب قوله بعد حتى نحو سرت الخ قيل ما ذكره الشارح فى تفصيل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى انتقل من صفة الجهل الى العلم (او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الجزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى انتقل وذهب (ويتعدى (حينئذ) بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان (او من بكر الى عمرو) اى انتقل هذا مثال الانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله (ويلحق صار مثل آل) بمد الهمزة (ورجع واستحصال وتحول وارتد قال الله «فارتد بصيرا») اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما القى عليه قميصه رجع بصره الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر «ان العداوة تستحيل مودة» وقال «فيالك من نعمى بضم تحولن ابؤسا») قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمى بضم النون الى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغاثة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما طلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونقمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة النقم التى هى المودة والله اعلم ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح وامسى واضحى) (تكون) (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (المدلول عليها) بالجر صفة الاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة اولا اعنى الزمان هو مدلول الفعل .(مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و)(تكون) اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا واشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لايكون المراد منها

الحروف التى يغير بعدما ان شروع فى الشئ قبل آوانه فان المص سيفصلها فيحمل ماذكره مقام تفصيل المص وفيه قوله اذا لم يكن بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين واو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم الرؤية اوالوجدان اوالظن الى غير ذلك ومن المعلوم ان استعماله فى معنى الظن شايع ذايع ولا يكون مثل الظن والوجدان بمعنى اليقين جزما وايضا لا يشك عاقل فى ان المراد الوقوع بعد لفظى العلم والظن كما يشهد به الامثلة قوله لكنها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال قيل فيه بحث لان جواب كلام القائل لايكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو طـ قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لاتقدر ان تعمل فى الحال الذى هو جار لماضى الذى هو مبنى لاصل ولايخفى ان الشارح قدس سره تبع فى ذلك صاحب الوافية فانه قال

(انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لاتدل على هذه الاوقات اصلا والا لم يحصل الفرق بين الاعتبارين (و)(تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة)كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) الفرق بين كونها ناقصة و بين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر فى هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد فى وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناه ان فاعلها داخل فى هذه الاوقات كذا ذكره المصنف فى شرح المفصل ثم شرع فى بيان صنف آخر منها فقال (وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت (ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اى لزيد (ذلك) اى السير (فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله) (وبمعنى صار) اى ويكون هذان الفعلان ملابسين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار) زيد غنيا وبات عمرو فقيرا يعنى بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا (وقد يجئ هذان الفعلان) اى ظل وبات (تامين ايضا) يعنى كما جاءت الافعال الثلاثة اولاول (نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا اى دخلت فى النهار ودخلت الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اى مجئ الفعلين اعنى ظل وبات حال كونهما (تامين فى غاية القلة جعله) جواب لما اى لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (فى حكم العدم ولذلك) اى ولكونه فى حكم العدم للقلة (لم يذرهما) اى لم يذكر المص اياهما (تامين) كما ذكر فى الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (ونضاهما عن الافعال الثلاثين السابقة) مع كونهما مشتركين فى المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (و آض) بمد الهمزة (وعاد وغدو راح فهذه الافعال اربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صا) يعنى لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اى هى تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (فى مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا) اى كذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا اذا مشى فى وقت الغداة و) معنى (راح اذا مشى فى وقت الرواح وهو) اى وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله(واسقط المصنف) بيان لنكته تركه يعنى ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعنى آض وعاد وغدا وراح (من البين) اى من بين الافعال الناقصة (فى مقام التفصيل) اى مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها فى مقام الاجمال)مع انه لم يسقط سائر ماذكره فى الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (وكأن

كذلك وعلله بان جواب الشئ وجزاءه لايكون الا بعد الشئ فلا يمكن ان الا فى الاستقبال لاقتضائه البعدية ذلك والتحقيق ماقاله الرضى من ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط فى المستقبل كاذ وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لامعنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما فى المستقبل او فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال فلما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال وان احتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التى هى علم الاستقبال وقال الهندى اذن انما عمل لمشابهة ان فى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل واما ما ذكره القائل من الوجه فليس بوجيه كما هو الظاهر

الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها صاحب المفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها آض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن البين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النحاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (ومازال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانه) اى لان ما كان مضارعه يزول تامة لا ناقصة وفى الصحاح زال الشئ من مكانه يزول زوالا فلان يفعل كذا انتهى (ومابرح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى مازال يقال مابرح زيد يفعل كذا اى مازال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوالها (مافتئ) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح ومافتئ اى ما زال ومابرح ويختص بالجحد وقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى ماتفتأ يعنى ماتزال فى ذكره (وما انفك) و فى الصحاح ما انفك فلان قائما اى مازال قائما و انما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزال ههنا مدلوله اللازمى لعدم الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ماانفصل) وقوله (لاستمرار خبرها) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبى وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المص ههنا الفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقله الش بقوله (قيل سمى اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيها) اى قصد للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل لخبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعده المص المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لاخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يعد المصنف فى المرفوعات اسم كان واخواتها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخواتها والله اعلم وانما اورد الشارح

قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل كذا قيل قوله بمعنى كى للسببية قيل لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز من الى بمعنى مع ثم اورد القائل سؤالا وجوابا قائلا فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمناها اومعنى كى قلت كانه اراد به انه لا يشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه وفيه ان السؤال غير صحيح لان حتى ليس معناها انتهاء الغاية وحده بل هى مشتركة بينه وبين السببية لانها تستعمل بهذا المعنى غالبا قال المص ويكون بمعنى كى غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى قولك اسير حتى تغيب الشمس قوله فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا اواستقبالا قيل لا يحتمل الاستقبال وذلك وهم باطل اذ لا مانع من التكلم بذلك الكلام قبل الدخول الى البلد قوله كما تقول كنت سرت امس قبل ذكر

هذه النكتة بطريق الحكاية ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمريض لاتيانه فى غير محله لان محله فى قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولايخفى ان هذه التنبيه ليس فى مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قال لاستمرار خبرها الفاعلها بخلاف قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلايلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لماجمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كمالايسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبنية امابمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف اوخبر مقدم عند الزجاج ومابعد خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الفاعل الضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اى قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها المذو فى شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا فى شرح اب الالباب للسيد عبدالله كذا فى المعرب فمعناه على الاول ان اول مدة استمرار زمان قبل فاعلها خبرها اى صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل فى زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر (اى من وقت) وهذا تفسير لمذ يعنى ان المراد بقول مذقبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذى (يمكن ان يقبله) اى ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اى فى العادة لا فى العقل (فمعنى مازال زيد اميرا استمر امارته) اى المفهومة من الخبر الذى هو اميرا (من زمان قابليته وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيام الامارة به فى ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لوكان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لايقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد من انه مستمر من وقت تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذقبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور ثم شرع فى بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (امادلالتها) اى وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفى مأخوذ) اى فلكون النفى مأخوذ (فى معانى هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معانى تلك الافعال (نفى النفى) لان معانى كل منها دالة على النفى وهو الزوال والانفصال فاذا دخلت عليه حرف النفى يكون نفى النفى اعنى نفى الزوال والانفصال (ونفى النفى) اى القاعدة العقلية ان نفى (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع فى بيان فائدة قوله مذقبله يعنى كأنه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية

امس مع ماضى قبل المضارع لايجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضى قبل فيجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك فى كلام المص بحكم وذلك من سوء الفهم اذ ليس واحد يدعى توقف كون المضارع لحكاية الحال على ذكر امس بل ذكره انما هو لتفهيم بعض الناس ان ذلك من باب الحكاية واما انه لايجعل المضارع حكاية واما انه لايجعل المضارع حكاية حال فما لا يصدر من اصحاب الفكر الرؤية لان السير المتصل بالدخول اذا كان واقعا فى الامس كيف يتصور خلاف ذلك وقد صرح المص فى الشرح بمثله قال الشارح قدس سره حيث قال ومثال الحكاية قولك وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلد امس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية قوله كانك كنت فى زمان الدخول هيئات هذه العبارة الخ قيل جعل حكاية الحال بمعنى حكاية للفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان

فليست بمدلولها اولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدلالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذ قبله اقتضى عدم التفريق بين الدلالتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لا تفسير لكلام المصنف يعنى انه فى الواقع كذا (ويلزمها)(اى هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (النفى) وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تعميم النفى بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفى (عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ماذكرت فى المتن (او تقديرا كقوله تعالى حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (« تالله تفتؤ تذكر يوسف » اى لا تفتؤ) ولا تزال وانما لزم النفى (فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر خبره وقوله (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذكر ماقبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها) متعلق بالثبوت يعنى كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا لفاعل (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد ودلالتها على الوقت حاصل به (لان لفظة ما) فى مادام (مصدرية فهى) اى كلمة ما (مع مابعدها فى تأويل المصدر) يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية ومابعدها من الفعل صلتها والموصول مع الصلة فى تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان (قبله) اى قبل لفظ ما (فلابد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث (يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اى مفيدا لما ارادة المتكلم وقال عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما فى مادام لا لكونه مصدرا فان مادام صار علما فى تقدير الزمان حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر انتهى وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى)(وجود) (كلام)(مستقل بالافادة وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اى حين كونه كما ذكر (مع اسمه وخبره)(ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فضلة) اى ليس بعمدة فى الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او خبر بعد خبر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)

الحال المحكى من حيث انه حالى بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال وذلك وارد بحسب الظاهر لان الغرض حكاية الحال دون حكاية العبارة فلا ارتياب فى ان اللازم من تصور الحكاية ان يقال بان تحكيه حالا ماضيا بحيث كانك تتكلم فى تلك وتجعل تلك الحال موجودة وقت التكلم قوله لانها علم الاستقبال قيل فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافى الحال الان يقال ينافى افادة الحال فلا يصح ذكره فى مقام افادة وذلك من قبيل الاهام لان ان متمحض فى الاستقبال يدل عليه دلالة قطعية والمراد ههنا خلافه فكيف يتصور الاتيان به قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان قيل يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال التحقيق وليس كذلك المص خص ذلك بالتحقيق كسائر الامثلة المذكورة فى المتن اتى بمثال الحكاية فى الشرح كما لا يخفى على من نظر فيه وكيف يتصور تعميم هذا المثال مع ظهور قصد نفى الرجاء فى زمان التكلم

فقوله اجلس هو الامر الذى اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه (اى اجلس مدة دوام جلوس زيد) والفاء فى قوله (فمادام) تفريعية (لم يشفع مادام) وفى هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو جعل الشئ زوجا للاخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة صلة ما فى مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام) مستقل عطف على لم يشفع عطف بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذى اريد توقيته يعنى ان قولنا فى المثال المذكور وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ جلس وترفيقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر ما ثاب من الافعال فان سائر الافعال التى تصدر (بحرف النفى) ليس كذلك وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اى آخر منها (وراءها) اى وراء تلك الافعال (وليس) مبتدأ وفى الصحاح اى ليس كلمة نفى وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استثقالا ولم تقلب الفا لانها لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتم انتهى وقوله (لنفى مضمون الجملة) ظرف مستقر خبره وقوله (حالا) بالنصب انه مفعول فيه للنفى (اى فى زمان الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفى مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه فى زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا فى الماضى والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفى فى الحال (اى الان وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه فى زمان الحال (هو مذهب الجمهور) اى غير سيبويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفى مضمون الجملة) اشارة الى ان قوله (مطلقا) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لا مع ما قبله وقوله (ولذلك) الخ اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله) فان الخلق المنفى ماض عن وقت التكلم وليس بممتد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى «الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم») فان نفى الصرف فى يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهذا) اى هذا المذهب (مذهب سيبويه) ثم شرع فى بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال (ويجوز تقديم اخبارها) (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعلق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس فى هذه المسئلة (الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها) اى فى المعمولات التى (عامله

كما قاله الشارح قدس سره قوله امتنع نظر الى الامر الاول قيل فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا لدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقديد كائن سيرى منتفيا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأمل وكائن القائل من انتفاء شرط صحة التأمل لم يدر مراد الشارح قدس سره ولم يصل الى المعنى الصحيح وذلك ان اعتبار الشرط الثانى وكون الاول سببا للثانى اولا انما يكون بعد حصول المعنى وصحته واما اذا فسد المعنى فى شئ فلا يعلل امتناع ذلك الشئ الا بفساد معناه وكلام المص صريح فى ذلك فانه قال فى بيان علة امتناع ذلك التركيب انك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وتقطعت الجملة عما قبلها والكلام فى كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها قال وامتناع سرت حتى تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل فعل حال وجب ان يكون ما قبلها

فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في مابين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا الى معنيين احدهما الامكان الخاص والاخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثانى يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده عدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ماهو مقتضى الامكان الخاص (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا مالم يعرض مايقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها مالم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبغى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض مايقتضى التقدم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جائزا فيبطل ارادة ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها ويمتنع تأخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة فحينئذ لم يجز تأخيرها او قرانها على الاصل وقال العصام الظاهر ان هذا بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل ثم هذا يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بالنصب معطوف على تقديمها يعنى او لم يعرض مايقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقى) فانه لما انتفى اعراب الجزئين وانتفت القرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفى الضرورة عن جانب العدم فقط) يعنى لا عن جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العام المقابل للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغى ان يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحينئذ) اى حين اريد بالجواز نفى الضرورة عن جانب العدم باعتبار القيد المذكور اعنى مالم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز ان يكون جائزا كما اذا لم يعرض هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها ههنا انتهى قلت وهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الامثلة وقال فى شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ماوجهه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقديم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع فى بيان تقسيمها بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى) وفسر الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ماهو الانسب وهو رجوعه الى الاخبار لان قوله وهو ان كان الى راح يقتضى ان يصرف الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يجز حينئذ ارجاع ضمير هو الى

سببا لما بعدها فيكون حاكما بوقوع المسبب شاكا فى وقوع السبب لانك استفهمت عنه قوله فبقى الناقصة بلا خبر قيل لا يخفى ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا لحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره ويكفى فى ابطال ذلك ما نقلناه عن المس فانه شاهد صدق بان حذف الخبر من باب كان عاما كان او خاصا ممنوع قوله فقوله ايهم عطف بتقدير جاز قيل لا يخفى بعده فى نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله اسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ماذكروا من انه اذا عطف على شئ وسبقه قيد يشارك المعطوف عليه فى ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على مالحقه قيد فالشركة محتملة وانت خبير بوجوب تقدير الفعل او الخبر مثل وكذا ايهم لئلا يلزم المحذور الذى ذكره قدس سره وما ذكره القائل من جهة البعد مع ما يليها بين السقوط قوله اى ما كان صفة الله تعذيبهم قبل الاول ما كان فعل الله تعذيبهم وفيه نظر ظاهر قوله والفاء التى ينتصب

(القسم)

القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبر الم يجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان اخواتها الا ان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (فى تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة اقسام (اى) فى تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اى على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم) بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اى الاول قسم واما لكونه مبتدءً بتقدير الصفة اى كائن منها فحينئذ يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان التقدير الاول صفة له يعنى ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اى اخبار تلك الافعال (عليها) اى على تلك الافعال (وهو) اى ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر خبره اى من لفظ كان منتهيا (الى راح) (وهو) اى هذا القسم (احدعشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعلة الجواز يعنى انما يجوز تقديمها فى المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الاحوال) يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع جائزا بديهى (لقوتها) اى لكون الافعال قوية فى العمل لاصالتها وقوله (وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اى وقسم من الثلاثة (لا يجوز) تقديم اخبارها (عليها) اى يمتنع (وهو) (اى هذا القسم) (ما) اى فعل (فى اوله) اى وقع فى اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كلمة واليه اشار بقوله (كلمة) (ما) وانما فسره بالكلمة ولم يقل لفظ ولئلا ينتقض بما الزائد فانها واقعة فى اول تلك الافعل ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهملات وكذا لو قال حرف ما لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعبير الشامل لهما هو الكلمة واشار اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة فى اولها سواء كانت نافية كما فى نحو مازال او مصدرية كما فى مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (نافية فلامتناع تقديم ما) اى تقديم المعمول الذى يقع (فى حيز النفى) اى فى محل بعده يعنى للقاعدة المقررة وهى ان تقديم معمول ما يقع فى حيز النفى ممتنع وانما يمتنع ذلك (لانه) اى لكون حرف النفى (يقتضى التصدر) اى يجب ان يتصدر فى الكلام ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لامتناع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اى تلك الكلمة (مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسا اراد المص ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الش قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون اشارة الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الش بقوله (ثابتا) الاشارة الى ان اللام فى قوله (لابن كيسان) متعلق بثابتا المقدر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان قبل جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين ونفى الضرورة فى موقعه واما نفى الفاء من قوله فتقدير ان فليس بمستقيم اذ لا يحصل بدونها الارتباط واما ما زعمه اولى فناقص لان الفاء بنفسها لا تكون ناصبة قال المص والفاء تنصب الفعل باضمار ان لانها او نصبت بنفسها لنصبت فى غير هذا الموضع لما لم تنصب دل على ان الناصب غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم ان بل الاولى والفاء التى تضمر ان بعدها ملتبس بشرطين او مشروط بهما قوله من النفى المستدعى جوابا قيل وصف النفى بما يكشف من كونه فى معنى الانشاء وقد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة انشائية للاختلاف خبرا وانشاً وهذا يدل على ان الفاء

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه) اى من جانب ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما تقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما فى القسم الاتى فان باب المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا الجمهور لا انه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعنى فصار ذلك الخلاف مشابها بحكم (لا مخالفة منهم) اى من واحد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره المصنف والذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (فى غير مادام اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لا فيما وقع فى اولها ما المصدية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها فى عدم جواز التقدم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوزه فى المصدرية (لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى) يعنى زال وانفك وانفصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (الثبوت) لما مر من نفى النفى اثبات فتكون تلك الافعال افعالا ثبوتية لا نفى قبلها فيكون معنى مازال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار بمنزلة كان اى صار ذلك المجموع من اداة النفى والفعل المنفى بمنزلة فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى) اى فلا يجرى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم الممتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز الثابت عليه وهو جائز جدا لان تلك الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست كذلك فيجرى عليها الدليل السابق والحاصل ان دليل الجمهور انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف انه اطلق عليها افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ماقبله اى قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله (فيه) اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فى الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ (من الجمهور) وخلاف بينهم يعنى المختلف والمخالف له هو دائر فى ما بينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للاخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله (فان الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم وكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المخالفة على المشاركة

(صريحا)

هنا مبعد من العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان مادل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية فى ورنى ناكرمك لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما فى تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ولا يقول الشارح بان الفاء لا يكون عاطفة ولا يلزم هذا من كلامه كيف قد صرح قدس سره فيما بعد بان فى هذا المواضع معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد الفاء فى تأويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء وكأن القائل غافل عنه ومن اراد تفصيل الكلام فليطالع شرح المص قوله اى بشرط ان يكون بمعنى الى الخ قيل هذا بعيد والا ولى ان يراد فى ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون فى التركيب معنى الى ان فيقدر ان لتم اللفظ الدال على معنى الى ان وانت خبير بما فيه من السماجة وسوء التكرار ومراد الشارح قدس سره دفع ما اورده الهندى من ان مقدرة

صريحا بالدلالة الوضعية يدل لفظا اختلف عليه ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الاخر (وهو) (اى القسم المختلف فيه كلمة) (لف) والانسب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى) ثابتون (على انه) اى تقديم خبر ليس على نفسها (لا يجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (للنفى) الواقع فى ليس (اذ يمتنع) يعنى انما راعوا النفى لانه يمتنع (تقديم معمول النفى عليه) اى على ذلك العامل الدال على النفى وكأنهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان النفى مستفادا من الخارج الاول (والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اى الداخلتين فى جملة الجمهور (فى حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن فى اوله ما مع كونه للنفى (معارضة ومجادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اى فى القسم الذى ليس فى اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه فى القسم الثانى وفى التفريق بينهما اطناب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين متنازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر كذا فى العصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف فى اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف فى ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله العصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة شرع فى بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع فى تعريفها بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اى فعل وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى ما وضع انتهى فكأنه اشار الى يمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشارة الى هو اللائق فى باب التعريف وهو الافراد واما مضرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجملتين كما انفهم من تقريره واللام فى قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اى للدلالة)

بعدها لا داخلة فى معناها قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا قيل قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم فانه يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه فى اعجبنى ان تضرب فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر عن العطف وليس بشئ فان وجوب النصب فيما اتى به من المثال مم بل الظ فيه الرفع ليس الا وعلى تقدير التسليم ليس هو من قبيل الفعل المأول بالاسم فجاز اندراجه فى الاسم الصريح قوله ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين اجيب بان للعاطفة فى تقدير ان على نوعين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراط الجميع فيه فعدا ولا الخصوصات بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العدد بذكر المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل وفيه قوله وكان

وانما فسره به للاشاره الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هى لام الغرض كما اشار اليه فى قوله لتقرير الفاعل بقوله ولايبعد فارجع اليه وقوله (على قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الونو والى انه مضاف الى فاعله وهو الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذاقلنا مثلاعسى زيد ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه امالدلالة رجاء اوحصول اواخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدية) اى على انه مصدر اى مفعول مطلق مجازى (بتقدير مضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المكلم) وفيه اشارة الى ان الرجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع فى حصول الخبر (له) اى للفاعل وقوله (لا الجزمه) يجوز ان يكون حالا من فاعل طمعه يعنى حال كون المكلم غير جازم (به) اى بالحصول فعسى فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل) اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وطمع فيه لانك جازم به) ثم اشار الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة اولتقسيم المحدود يعنى ان نوعا منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة الى ان قوله (حصولا) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فانه لما علم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى النبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدرا خبر (بذلك الدنو لاشراف الخبر) اى لكمال قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولا من الصعود فاذا شرع الحجر فى الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريبا الى الحصول بهيئة الاشراف اخبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله) اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه فى الطمع بعد وليس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر ولقرب حصوله للفاعل) (اخذا فيه) (اى دنو اخذ) وقوله (وشروع فى الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذ اذا عدى بفى يكون بمعنى شرع فيه واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر) والباء بسبب متعلق بالجزم ايضا لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (بالتصدى) ومعترضا (لما يفضى اليه) اى للاسباب التى تكون مفضية وموصلة الى الشروع (فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل) اى ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه) اى بشروع الفاعل (فيما) اى فى السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى الى خروجه ثم شرع فى بيان تعيين الالفاظ الموضوعة لكل من المعانى الثلاثة فقال (فالاول) (اى ما)

ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله قيل فيه بحث لان ان فى ان لم اضرب ليس عاملا فى اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب وانت خبير بان ذلك كلام الرضى وعبارته هذه وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى اوشبهه ومعموله وهذا البحث من قلة الاطلاع لاتفاقهم على ان والاخوات لا يعمل فى غير الفعل قوله ولاالنهى قيل لايصح اضافة العلم وكأنه نكرها اوجعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى الناهية ولايخفى مافى دعوى العلمية من الغرابة قوله لسببية الفعل الاول قيل السببية بمعنى كون الشئ سببا لابمعنى جعله سببا فاللائق ان يفسر الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثانى فكان المص اراده بجعله سببا فى نظر المخاطب وذلك ليس الابالافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الاانه بعد من التنقيح ولايذهب عليك ان سر هذا الشرح هو الاقتداء بالمص والاقتفاء اثره وقد بين قدس سره وجه ذلك الصنيع وما افادة القائل

(يعنى)

يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى) اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل (فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل (فى المكروه) اى فى ان اتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم اى الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله تعالى والذين هم من عذاب ربهم مشفقون اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى الاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقا لانقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لايكون باعتباره منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان ترك التقييد مضر للزوم خروج الافعال من تعريف المقاربة والله اعلم (و) اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لايجئ) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجئ (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول) اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للغائب وهما عسى زيد وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل (لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كامل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف) وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى ومعلوم ان الحروف (لايتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لاتتصرف تصرف الافعال الغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيرا بهما الى الاول فقال (تقول) (على احد استعماليه) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو) اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (لمعنى الترجى الذى هو توقع) اى انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا (فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا للحال والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اتصافه بالخروج حال كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على حال زيد على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او) ذلك

سقيم لان الجمل كما يحتاج الى التأويل يحتاج الافادة ايضا اليه فان يفيد القول بكون الافادة مال ذلك الجمل قوله من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل قيل اى قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان لزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية ومن البين ان وجه التسمية وكونه مبتنيا على الاول ابتناء الجزاء على الفعل انما يظهر فى صورة كون الاول ملزوما للثانى وما زعمه اظهر مما الحاصل له قوله وان كان مضارعا مثبتا قيل ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقيا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ ومن المعلوم ان لزوم الفاء عند احد هذه الامور مذكور على امتناع ترك الفاء فى هذه

التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها (وعلى هذا اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الاخير الذى يقضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا (لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا بالمواطأة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل (تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد ان يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من باصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكأن المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى فحين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية) اى عن كونه حاملا لمعنى المفعولية (صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع (مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى فى الصورة (وعلى هذا عسى تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب مشابهة المفعول (وقال الكوفيون ان) اى المصدرية (يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كما فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) هو زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله (وفى ابهام الشئ) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشئ مبهما (ثم تفسيره) اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشئ فى النفس) بخلاف ما يذكر مفصلا فى الاول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين (وجه قريب) لكونه سالما من تقرير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام فى مغنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف على فائدة الكلام وليس هذا شان البدل واجيب عن رده الدمامينى فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل لازما فى بعض الصور مع مجئ مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع فى بيان

الصور انما كان بالمانع والمانع مستثناة من القواعد وان لم يستثنى وبه يندفع ما قيل من ان فى اطلاقه نظرا حيث يمتنع ترك الفاء فى المضارع مصدرا بالسين او سوف قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى قبل الاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه وسبقه وليس بذلك قوله وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الخ قيل عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة فى قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قلنا انما اختار ذلك لزيادة فائدة لا تحصل بدونه على ان الظاهر من كلام المص فى الشرح ان قوله مقدرة منصوب بالمعنى الذى ذكره الشارح قدس سره فانه قال فى تفسير قوله وان مقدرة الخ اى يجزم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الاستعمال الثانى بقوله (و) (تقول) على الاستعمال الاخر (عسى ان يخرج زيد) (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو فى تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع (كان منصوبا فى الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى ان كان لفظ عسى فى هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعتبر (فى علمت) اى فى باب علمت (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثانى فكان علمت مستغنيا (عن المفعول الاخر) الذى هو مفعوله الثانى (فاقيم) اى لاستغنائه عن الاخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح فى باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثانى كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلمة عسى (فى هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت فى الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها فى هذا الاستعمال لما قدر ان ان يخرج مع فاعله اسم لها وانها مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) اى فحينئذ كلمة عسى (تامة لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا) ثم قال (وههنا) اى فى صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير احتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير) اى مستتر (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضمر فى البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج) اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما متنازعا فيه (فان اعمل الاول كان اسم زيد عسى و) كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ يقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثانى) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقى عسى مجردا عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) اى كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة فى الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرجا الزيد ان

الخمسة صالحا الخ قيل لا حاجة فى تقدير انا الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا اوادعاء نكتة ولاخفاء فى كون هذا القول مما لا يعينه قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر الخ قيل الامر المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فيخاف اما يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة هذا ولكل وجهة قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الخ قيل قوله يطلب بها اخراج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام والاستفهام ولا فى النهى لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام فى الفعل فلم يدخل اسماء الافعال فى التعريف

بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرجا لمرجه وايضا انه لو كان كذلك، كان ينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثانى تتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل عسى فلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا فى العصام ثم شرع فى بيان الاستعمال الاول له فقال (وقد يحذف ان) (عن الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (فى الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثانى فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى يخرج زيد وقوله (تشبيها لها بكاد) مفعول له يحذف يعنى ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى بكلمة كاد لئلا يحتاج الى تقدير شئ وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل للتشبيه يعنى كما حذفت ان فى المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقوله « عسى الهم الذى امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب » كان الاصل) اى الاستعمال الاصلى فيه ان يقال عسى الهم الذى (ان يكون وراءه فحذف ان) وانما جاز حذف ان فى الاستعمال الاول (دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاد زيد يخرج) وقال العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر اله او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول • اعلم ان فى عسى صورتين احديهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى ان يخرج زيد بعكسه فهى فى الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج فى محل النصب على انه مشابه بالمفعول او فى محل الرفع على انه بدل اشتمال من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج فى تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين وفى الصورة الثانية فهى ايضا اما تامة وانا ناقصة فان كانت تامة فان يخرج فى تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج فى تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته وراجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته وان كان فاعل يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثانى) اى النوع الثانى من افعال المقاربة (اى ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما وضع (لدنو الخبر دنو حصول) (كاد) اى كلمة كاد (تقول كاد زيد يجئ) (فتخبر) اى فقصدك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه هو المجئ ههنا لعلمك باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر تلك (على الحصول للفاعل) وقوله (فى الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لزيد فى الاستقبال طلع عليك باماراته القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اى اسم كاد (اسم

حتى يصح انه خرج قوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع الغائب والمتكلم قوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز من الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز من مثل قوله تعالى فلتفرحوا ومن مثل صه فقد عرفت ما فيه والحق انه من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل شروع فى كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع والحق ما افاده الشارح قدس سره لان القول بكون الامر باللام غير معطيه الفعل بصيغته بل باللام مما لا يتفوه به العاقل ودعوى كون المراد بالصيغة ما يختص بالفعل مما لا يساعده اللفظ والمعنى اما الاول فظاهر لانها منكرة واما الثانى فلوقوعها فى التعريف موقع الجنس ولم يجعل الشارح قدس سره جنس التعريف بمجموع قوله صيغة يطلب بها

محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو ان يكون اسما محضا لا مؤولا به كما هو الجائز ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنييه من غير ان) اى معنيي المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اختير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجود المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال فى اوشك مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجيه عندى ان المصدرية على الرجاء وهو مناف للزوم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان) (على خبر كاد تشبيها له بعسى) اى يرد بالتشبيه (كانه) اى الشأن (بحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شيء آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لاشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (« قد كاد من طول البلى ان يمصحا ») واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشيء مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل النفى على كاد فهو) (اى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقى الافعال وقوله (فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفى الداخلة على باقى الافعال ان مضمون ذلك الفعل منفى كذلك كاد اذا دخل عليه النفى افاد نفى المقاربة التى هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا كان او مستقبلا) اشارة الى تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول الغير الاصح فمعنى كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل نفيه) (اى نفى كاد)

الفعل بل لما لم يحتج فيه يطلب بها الفعل الى البيان بخلاف ما بعده من القيود سكت عنه دون غيره ولما نبه القائل لما ادى اليه حمله الشنيع من الفساد وهو لزوم استدراك بعض القيود ادعى انها ليس من تمام التعريف فبعد بمراحل عن التعريف وافادة الشارح قدس سره حسبما اراده القائل فانه قال هذا حد لما يسميه النحويون والاصوليون صيغة الامر ولا يعنون بصيغة ما يدل على الطلب مطلقا وانما ارادوا نوعا من صيغة وخصوه بهذا اللقب اغلبيته فيه وهو كل ما يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فيخرج ليفعل زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب ويخرج لتفعل كذا لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان قولهم لتفعل كذا قليلا منه ومنه القراءة الشاذة فى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء هذه عبارته قوله وفى الصورة حكم المجزوم قيل الاولى حكمه حكم المجزوم وليس بشيء لان التقدير وفى الصورة حكم اخره حكم المجزوم وذلك ظاهر قوله فى اسكان الصحيح الخ قيل لاخفاء فى اسكان

ليس كسائر الافعال بل (يكون) (اى فيه) (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفى مطلقا فى القول الاصح فمعنى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما فى الماضى) يعنى اما كونه للاثبات فى الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فمعناه على القول الاصح انهم لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فانه المراد اثبات الفعل لا نفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفى المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبلها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به نفى الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (فى المضارع فلتخطئة الشعراء) اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله (« الى غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح ») يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة فى قوله هذا فقوله رسيس الهوى بالرفع اسم لم يكد والرسيس يقال لبقية الشئ وقوله من حب مية اما حال من الرسيس يعنى حال كونه باقيا من محبة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكد والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه) اى ذو الرمة (تخطئتهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغييره) اى ولتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكد بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح ليوافق الكلام بمراده (فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد منه لم يكد نفى القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئتهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة) حيث اورد بصيغة الماضى الدال على حدوث الذبح (يدل على ثبوت الذبح) بعد انتفائه لا على ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته) اى وبين ثبوت ذلك (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم

الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون فليس آخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون بمنزلة الاخر ولعلك مستغن عن التنبيه على ما فيه قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة قيل يعنى المص بعد كون آخر فى حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن آخر مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما آخره نون او حرف علة سكان الاخر بل حذفه فينبغى ان يقول اسكن آخره او حذف وليس بمستقيم لان المص قال شارحا لقوله فان كان بعده ساكن يعنى انك اذا حذفت حرف المضارعة ودعوى القصور باطلة لان آخر الامر ساكن مطلقا فقوله تام شامل للكل من غير ضميمة قوله والمراد بالرباعى ههنا قيل اى فى علم النحو واما فى علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفى قوله من

ذى الرمة اتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئته خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة) ايضا اي كان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عنبسة) وهو على وزن طلبة من الاسماء الغريبة (انه) اى عنبسة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عنبسة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدثنى ابى) وهو ابو عنبسة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكد (كقوله لم يكد يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فانا مقر بخطائى و غيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (وانما هو) يعنى المراد بالفعل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو النفى فانه فى معنى لم يرها فان المراد بتلك الاية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى العظمة مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاءه التى هو اقرب مرئياته لم يكد يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو ابعد منها فحينئذ يكون معناها انه (لم يرها) وهو منفى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النفى الداخل على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يشتق منه) نحو يكد ويكاد (فى الماضى) يعنى ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال)(اى كسائر الافعال فى افادة النفى) اى الداخل عليه (نفى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول بمعنى المتمسك بفتح السين يكون مفعولا له لقيل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقيل يعنى لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفى فى الماضى (بقوله تعالى «وما كادوا يفعلون») (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا التمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفى الداخل على كاد وقال العصام لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون لنفى القرب وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل يؤيده انه قال واثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة «اذا غير الهجر المحبين لم يكد» رسيس الهوى

المزيد فيه نظر لان الرباعى لا ينحصر بالمزيد فيه وقوله وانما ومن باب الافعالى ايضا لايتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو يعود الى الرباعى الذى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعى بعد حرف مضارعته ساكن والعجب من القائل انه عد المعنى المراد الظاهر الذى ينادى عليه المقام باعلى صوت من قبيل التكلف واسند ما لا يتبادر اليه الاذهان مع قطع النظر عما فيه من الفساد الى ظاهر اللفظ فعكس ما هو ذلك لما انه منعكس كذلك قوله دفعا للالتباس قيل يعنى ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس المضارع على تقدير فتح الهمزة فقوله فانه اذا الهمزة فقوله فانه اذا قيل فى اقل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح الالم لم يكسر حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل

من حب مية يبرح) (حين اراد) يعني هذا التمسك حاصل حين اراد اي ذو الرمة (بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده ثم اراد ان يزيف قول القائل بالمذهب الثالث حيث تمسك في الدعوى الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة وتخطئتهم عليه فيه فقال (وهذا) اي التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعني لو قلت انه في الماضي للاثبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ في قول ذي الرمة لاجل استلزامه الاثبات المنافي لوضعه (لكن لا يثبت مدعاه) اي مدعي ذلك الفارق بين الماضي والمضارع (بمجرد ذلك) اي بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اي ما لم يقع الاثبات منه (دعواه الاولى) وهي ان كونه للاثبات في الماضي ثابت مسلم لان كون كاد للاثبات ثما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التي هي فذبحوها ودلالتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدح في تمسكه عليها) اي في تمسك القائل الثاني على دعواه حيث اجيب عن التمسك الاول بما اجيب ولم يكن كونه للاثبات بناء على استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان في حيز المنع وما دام يكون في حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المص انه كسائر الافعال مطلقا في الاصح ثم شرع في بيان النوع الثالث من افعال المقاربة فقال (والثالث) (وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) اي ثبوت مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الامر المشترك في الانواع الثلاثة وقوله (دنوا اخذا وشروعا في الخبر) بالنصب مفعول مطلق واشار به الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعني ان هذا النوع هو كلمة (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اي شرع (في الفعل يقال طفق يطفق) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يجيء (طفقا) على وزن نصرا (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) في بعض اللغة (طفق يطفق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب) (وجعل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهي) (اي هذه الافعال اربعة في الاستعمال) (مثل كاد) واشار الى وجه التشبيه بقوله (في كون خبرها) اي خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل) زيد (يقول) فالمراد بقوله تقول في المضارع الاول معناه يعني انك تقول كذا في مثاله وفي الموضع الثاني لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد في التنزيل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اي آدم وحواء شرعا (يخصفان) (واوشك) حال كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهي) (اي) كلمة (اوشك) (مثل عسى وكاد في الاستعمال) يعني (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعني على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقدم خبره على اسمه (نحو اوشك زيد ان يجيء) وهذا

في النل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل وهذا القول احق صرح بذلك المص والرضي وغيرهما ومع قطع النظر عن التصريح هو متعين بحيث لا سبيل الى خلافه قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة اه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه راجع الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة وكلمة ما عبارة عن الوقت اي وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة هكذا قيل وفيه ما فيه قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة قيل والصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة وليس بشيء لان التعبير كذلك انما كان لما في هذا التعبير من الهجنة بسبب اعادة لفظ واحد مع ظهور المراد فان الوهم لا يذهب الى خلافه قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعله يرد عليه ما قيل ان

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يجئ زيد) وهذا هو الاستعمال الثانى (وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان) وبامتناع تقدم الخبر على الاسم (نحو اوشك زيد يجئ) ثم شرع فى بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى هى ايراد الفعل مفردا لاغبار فيها لان الاصل فى التعريف هو الجنس والاصل فى الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخريين حيث وقعا على خلاف الاصل فتحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الش ان يشير اليها فقال (وفى بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس فى الرسم لكنها تلتبس بالمفرد فى اللفظ بحذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة الافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطراد (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع فى بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع فى اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (فى ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر فى النسختين الاخرتين للمفرد المذكور فى ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل فى التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيف الجواب المذكور فى الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه فى تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع فى جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمتسق وان صرحوا فى بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل فى التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى باب مصحح التفسير يعنى انما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حد فعلى التعجب منها (بمثل لله دره) فارسا والتعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاله) فانه صورت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر و) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاتله وعلى قوله ولاشل انهما فعلان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله

اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد فى الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة ولم يتنبه له الا ان يدعى سداد المعنى فى اضافة الفعل الى المفعول باعتبار تعلقه بخلاف اضافة الفاعل قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله قيل الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الموصول فكيف يصح الاتيان بالامر العام فى صورة كون الاضافة بيانية قوله ويضم الثالث الى قوله خوف اللبس قيل الاحصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره ضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء وليس بذلك لعدم صحة كون خوف اللبس علة لضم كل متحرك قوله اى ما يكون عينه فقط معتلا قيل ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به

من شاعر بن الجارة على ماهو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعين غالبا ولاتدخل على النكرة كذا فى بعض الحواشى وقوله ولاشل الشلل اليبس فى اليد واذهابها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمى وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض يعنى ان التعريف ينتقض منعا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لايدفع النقض لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الاان يقال) اشارة الى جواب النقض والى ضعفه يعنى انه لايندفع الابان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت كذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (اوالمراد) معطوف على قوله هذه الافعال اويقال فى الجواب بتحرير المراد يعنى انه لاينتقض لان المراد بالوضع المذكور فى تعريف التعجب انه (ماوضع لانشاء التعجب وحسب) يعنى اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لايستعمل فى غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لايصدق الا على فعل التعجب (وماذكر من مواد النقض) وان استعملت فى التعجب احيانا (فكثيرا مايستعمل فى الدعاء) ومايستعمل فى الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لايصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعنى لدفع النقض بنحو قاتله ولاشل بان المراد ماوضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وهذا لايجرى فى قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشى من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان صيغته وحصرها فى عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والاخر قوله (اولماوضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثانى مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائزان فى امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو ضاحك يجوزان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجح العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشئ ينافى للحكم عليه لاللحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صيغتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى مابه الاشتراك فى الصيغتين والى مابه الامتياز فيهما فقال (احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (ماافعله و) (اخريهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل المتضمن بفتح الميم هو مابه الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والاخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لايجب وجوده فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

(ان)

الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كماذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرنا هذا كلامه وقد قيل الصواب ان يقال وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف فى الماضى لماذكر وبتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكر وفيه كمافيه قوله المتعدى وغير المتعدى قيل هذا رقيد ان القسمين الفعل لاقسمان فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلق لايمكن تعريفه بمايتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لايتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف عامله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل وماسوى المصدر ممايشبهه فنقول المصدر المتعدى مايشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق مايتوقف فهمه على متعلق اويتوقف فهم مايشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدى من الفعل وفيه قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قيل قد دل

ان تكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك العمل فى ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع فى بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال (وهما) (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران (الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما فحينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفة) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفة بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له ثم شرع فى بيان خاصة اخرى له فقال (ولا يبنيان) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين فى ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤهما من مادة (الا) اى يجوز ان يبنيا حينئذ (مما يبنى) اى من المادة التى يجوز ان يبنى (منه افعل التفضيل) (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فثبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشئ الا اذا زاد على غيره فى الصفة وتجاوز حد اشكاله فلاجرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة التأكيد اصل الفعل وتقريره كذا فى بعض الحواشى يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولاجرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبنيان) الى كلام المصنف يعنى انهما لا يبنيان ايضا (الا للفاعل) يعنى يقعان على صيغة المعلوم ولا يقعان على صيغة المجهول المبنية للمفعول (كافعل التفضيل) اى كما وقع افعل التفضيل كذلك (وقد شذ) اى حكم بشذوذ ما وقع مجهولا قوله (ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب لان الطعام غير مشتهى وقوله (وما امقت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصر الكذب المذكور مبغوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشذوذيته ولما حكم بامتناع بناء فعل التعجب مما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق بنائه فى ذلك فقال (ويتوصل فى) (الفعل) (الممتنع) فقوله يتوصل فعل مجهول من التوصل

عباراته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فما وقع فى التعريف اسم مفعول الا ان التعلق من الجانبين فكما ان الفعل يتعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذى هو المفعول والتردد فى هذا المقام من عجايب الاوهام اذ لا ريب فى ان المتعلق هو اسم فاعل هو الفعل والمتعلق اسم مفعول هو المفعول به والمذكور فى التعريف مبنى للمفعول ليس الا قال فى الشرح ان المعانى انقسمت الى قسمين فقسم لا تعلق له بغير من قام به وقسم يتعلق بنفسه فما تعلق لنفسه فهو المتعدى وما استقل من غير تعلق يسمى غير متعد قال ثم المتعدى قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد وقد يتعين باثنين فيسمى متعديا الى اثنين فانظر هل ترى فى كلامه سبيلا الى كون المتعلق المذكور فى التعريف مبنيا للفاعل كلامه قوله وهيئة الفاعل قيل قد حق ان المفعول الذى يبين الحال هيئة اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول فى هذا المقام فان اللازم كالمتعدى له

وهو طلب الوصلة الى شی بتكلف وقوله فی الممتنع نائب فاعله ووسط الش قوله الفعل ليظهر موصوف الممتنع ولما كان الممتنع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك المتعلق بقوله (بناء صيغتی التعجب منه) ای من ذلك الفعل وقوله (من رباعی) بيان للفعل الذی يمتنع بناء التعجب منه وهو ما يمتنع منه بناء افعل التفضيل فانه يمتنع بناؤه من فعل رباعی فصاعدا (او ثلاثی مزيد فيه او ثلاثی مجرد مما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثی مجرد غير لون وعيب فاذا اريد ان يبنی من الرباعی فصاعدا او من ثلاثی فيه لون او عيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) فانه لما اريد بناؤهما من استخرج يستخرج امتنع بناؤهما منه فانه فعل يمتنع منه البناء لكونه غير ثلاثی فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقوله (ای يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه) وهو اشد ههنا فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثی غير لون وعيب (وجعل الممتنع) ای وجعل الفعل الذی يمتنع منه وهو استخراجه (مفعولا) فی الصيغة الاولی (او مجرورا بالباء) فی الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخری لهما فقال (ولا يتصرف فيهما) (ای فی صيغتی التعجب) يعنی ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف فی صيغتی التعجب (بتقديم) (ای تقديم جائز فيما عدا صيغتی التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز فی سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز فی سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخير) (ای تأخير جائز فيما عداهما) يعنی ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلی التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) ای عن الجار والمجرور ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) ای فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (لكون عدم التصرف بهما) ای بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتی التعجب) وانما حملناهما على الوصف المخصوص بهما بقرينة المقام (فان المقام يقتضی بيان الاحكام الخاصة بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان فی امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف يعنی انه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال ای فحينئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا بزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك فی سائر الافعال وانما لم يجز فيهما (لانهما) ای لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) ای بعد نقل الاولی من الماضی والثانية من الامر (الى التعجب) ای لانشائه (جريا) ای كان هذان اللفظان جارين (مجری الامثال) واذا جريا مجری الامثال فی الاخراج عن موضوعها الاصلی الى غيره وانما قال مجری الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليسا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله فی المضرب بل يبقی على طريقة

(واحدة)

تعلق برؤية الفاعل والمفعول وذلك بين البطلان قوله كمفعولی علمت فی وجوب ذكر احدهما عند الاخر الخ قيل لا وجه لتخصيص بيان المص بل جامثلهما فی خصايص آخر الباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنفی تقول اعلمت زيد العمرو قائم اوعمرو قائم او ماعمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الثانی مع الفاعل ضميرين بشیء واحد فتقول زيدا اعلمتنی قاعدا وليس بمستقيم فانه فی صورة جريان هذه الاحكام فيه لا مساس لها بالبيان ولا يتجاوز المقام عما ذكره الشارح قدس سره على ما صرح به الرضی وقال المص شارحا لقوله والثانی والثالث كمفعولی علمت اعنی انك اذا ذكرت احدهما فلابد من ذكر الاخر فان تركتهما معا ساغ لانهما فی المعنی مفعولا علمت وانما وجب عند احدهما ذكر الاخر لانهما فی المعنی كالمبتدأ والخبر فكما انه لابد من المبتدأ كذلك هذا بخلاف مفعولی اعطيت لانهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر احدهما ذكر الاخر فكان الاول

واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها فى المورود لما ورد الاعتراض على تعبير المصنف بلزوم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اى على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعنى ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الاخر (لان تقديم الشئ) اى على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره) اى تأخير الشئ عن الغير (يستلزم تقديم غيره) عليه لان بين التقديم والتأخير تقابل التضائف (فلو اكتفى باحدهما لكفى) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اى للتأكيد معنى منفهم مما قبله ضمنا (لا للتأسيس) اى لا انه ذكر لافادة معنى جديد غير منفهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من لزوم الاكتفاء فمورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقض وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولا بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى انا لا نسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع فى جواب آخر بالعلاوة يعنى مع انا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفك احدهما (عن الاخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الاخر (بالقصد) اى بكونه مقصوداً للمتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصدا وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصودا (فكأنه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الاخر فيه فذكر كلاهما على حدة لعدم اجتماعهما فى القصد وقال العصام لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ احسن يعنى فى ما احسن زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفى فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن انتهى ولا يخفى ان هذا التوجيه جار فى الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم وبانه يجوز ان يكون المراد تقديم شئ وتأخيره بالنسبة الى شئ آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن او ما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما او ذكر بعدما ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يغنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار فى الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وبتأخيرها لا خصوصية له بصيغة التعجب فانه يجوز مطلقا والكلام فيما له خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم ثم شرع فى بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) فسره الشارح

منهما كالمفعول الاول والثالث فى اعلمت والثانى منهما كالثانى منها فى اعلمت هذا كلامه قوله وكانهم ارادوا بالشك الخ قيل هذا من غلط اللغة باصطلاح المنطقيين والا فى اللغة بالشك خلاف اليقين وهذا وارد الا ان يقال مراد الشارح قدس سره ان الشك اذا كان ما يقابل اليقين فلا شك انه يعم الشك المصطلح ولا شئ منها بهذا المعنى فلزم تخصيصه بالظن ولم يتعرض الوهم لانه اذا سقط الشك فسقوط الوهم اولى به قوله لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه قبل الاظهار ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقينى هكذا وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضى ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه

بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للاشارة الى ان قولى (اصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم اوعلى قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للاشارة الى ان الباء فى بايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما يجوز ان يتصرف فى فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف بايقاع كلمة تفضيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (المعمول) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى و بزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدر زيدا واكرم اليوم بزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرائهما) اى لكون هذين المثالين جاريين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغيير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف اوبغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لما سمع من العبر قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما احسن و بين معموله الذى هو ان يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائز الما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بان تجويز المازنى للاتساع فى الظرف ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين وما بين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما دل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الان (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) اى لفظ ما فى احسن (ابتداء) (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقرينة عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء بناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتداء كما فسره به (اوذوابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والاخر بابقاء الابتداء على مصدريته وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكارة (لان النكارة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال عنه اى عبارة عنه والحق من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكور لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل وذلك من قبيل الاوهام الباطلة لضرورة ان المراد افادة الشارح قدس سره قال المص لان النسبة قد تكون من علم وقد تكون من ظن فاذا قصد بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه واذا قصدت بيان انها من ظن قلت ظننت ونحوه فيتبين بعلمت ان النسبة من علم فتنصب الجزئين لانهما متعلقان لها وقال الشارح الرضى اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة من ذلك الاعتقاد قال قوله هى عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر من علم وفى ظننت زيدا قائما من ظن فالشارح قدس سره لما رأى اعتبار الحيثية فى الكلام اهون من الحكم

يكون فيها) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيبويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون ما نكرة انما هو عند سيبويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شر اهر ذا ناب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال العصام وهذا من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل معنى قوله شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيبويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما يخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيبويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير مضافة نادر نحو فنعما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذا ناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شر اهر الخ فلا يرد عليه ما حكى عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتدأ وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول (اى جعله ذا حسن) اشارة الى الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ و(ما بعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ما وهو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جهل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فاطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يجهل سببه ثم اكده بقوله (وقد يستفاد) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين) وقال العصام وانما لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال (وما احسن بزيد

بحذف المضاف فعل كذلك ويعم ما فعل والقول بان علمت لبيان ان زيدا قائم عبارة عن معلوم يقين هكذا وهكذا فلظنين فان زيد قائم لا يكون عبارة الا عن الحكم عليه بالقيام واما ما زعمه اوجه فساده ظ مما سبق وايضا قد يعلم بالسابق ان ما حمله على ذلك سوء الفهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول لما قيل الظ مفعولاها وكأنه اراد ان كلا منهما مفعول لها ولا يخفى بشاعة ذلك التوجيه ثم تقول عبارة اكثر النسخ هكذا على انهما مفعولان لها ومعنى نسخة القائل الايماء الى ان كليهما مفعول لها يعنى انهما لما لم يجز ذكر احدهما بدون الاخر صارا كأنهما جميعا مفعول واحد قوله ولا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كأن تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اى يقع الظن منه كثيرا ويقع اليقين قليلا وتقول لا يعلم زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وتقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم وليس

فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال فى جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضى من افعل) كما فى الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى معناه ماض وهمزة للصيرورة (كالحم اى صار ذالحم) وهذا محل الاتفاق وماذكره المص بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن فى توجيه المجرور اقوال احدها انه (اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) كما فى كفى بالله (لازمة) اى لايجوز حذفها فقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لايجوز حذفها فى وقت الاوقت كون المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ماتوهم ان هذا التوجيه مخل للقاعدة فان افعل لما كان امرا فى الصورة اقتضى كون فاعله مسترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لاضمير تحته مسترا (عند سيبويه) (فى افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع فى بيان مذهب آخر فى لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل المجرور بالباء فى به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدية) يعنى ان مذهب الاخفش بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل فى الباء توجيهان احدهما انها للتعدية وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ يكون الباء للتعدية (اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع فى بيان التوجيه الثانى فى الباء يعنى او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا بنفسه و) على ان (يكون همزة احسن للتعدية كاخرج) فحينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذى افاد تعديته (ففيه) (اى فى الفعل) اى واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة فى الفعل الذى هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اى مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اى ذلك الضمير (فاعله) اى فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ماهو واجب الاستتار (اى احسن انت بزيد) ان كانت الباء للتعدية (او زيدا) ان كانت زائدة (اى اجعله حسنا) ولايخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفه) اى صف زيدا (به) اى بالحسن ثم نقل الشارح مذهبا اخر فى التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بامر يعنى كأن المتكلم المتعجب

عن سلامة الفهم لان الكلام فيما يكون أتيا به على وجه يتعلق بغيره قولك فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا وكذا لايعلم زيدا لا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وما ظننت اليوم وغيرها ليس من هذا القبيل فتدبر قوله لاستقلال الجزئين وكذا لافائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص والكل باطل لان الواو الواصلة ههنا غير جائزة بشهادة قوله وخبر اونى فائدة الوصف والتقييد ممالا يعينه وقوله وكلاميته غير مقيد الخ ناشى من الذهول عن الاستقلال فانه على تقدير ترادف الجملة والكلام لا يحصل الاستقلال فى صورة النصب كما هو الظاهر قال المص فى الشرح ومنها انه لايجوز فيها الالغاء اذا توسطت اوتأخرت لانك اذا توسطت او تأخرت لانك اذا الغيت استقل الجزآن كلاما قوله بلا واسطة كما يجئ مثاله وبواسطة نحو علمت من انت قيل فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام

يأمر كل من هو شانه الخطاب بجعل زيد (حسنا) اى بالحكم بحسنه (وانما بجعله كذلك) يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى بجعل زيد حسنا (بان يصفه) اى بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل وصفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن فى شخص) واحد وفى توجيه الفراء من المبالغة مالا يخفى وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ملخصا (افعال المدح والذم) وفسر الشارح بقوله (يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافى يعنى بان يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقا ينتقض الحد منعا بمثل مدحته وذممته وغيرهما من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر ان يقال فعل المدح والذم فى اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا فى بعض الحواشى وفسر الشارح بقوله (اى فعل وضع) للاشارة الى ان ما موصوفة وعبارة عن الفعل لكونه جنساله واختار كونها موصوفة لملائمة النكرة فى الخبرية وان كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (للانشاء مدح اوذم) متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذممته) يعنى من الفعل الذى يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اى من افعال المدح والذم المصطلحة (لانه) اى لان كل واحد من مدحته و ذممته (لم يوضع للانشاء) لانهما موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين فى الزمان الماضى لا لانشائهما بهذين اللفظين ثم شرع فى بيان افرادها فقال (فمنها) اى من تلك الافعال فعل (نعم و بئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (وهما) اى نعم و بئس (فى الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضى فانهما فى الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة ثم شرع فى بيان تصريفهما فقال (وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرد يعنى انه مطارد فى كل فعل شانه كذلك لا انه مختص بهما (احديها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كبئس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة فى نعم ايضا كما قال فى الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة فى هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين) يعنى

بلا واسطة لان المضاف الى مافيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام فى المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام وليس بشئ لان مبنى كلام الشارح قدس سره الظاهر واما اورده انما ذكره فى توجيه تأخير الاستفهام من الجار فلا يصح الاعتراض به نعم فى هذا المثال نظر والظاهر نحو علمت غلام من عندك قوله والفرق بين الا لغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء والتعليق من وجهين جائز لا واجب والتعليق واجب قيل فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لا واجبا لكان فى قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب فى الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقى الالغاء والتعليق فى هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد

فى نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى انشاء المدح (والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع فى بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا باللام) اى باللام التى هى موصوفة (للعهد الذهنى) يعنى لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعروف (ويكون فى الكلام) ويحصل من ذكر ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد ان يكون ذكر الشئ الواحد مرتين (اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احديهما مبهما بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها) (اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال مايكون بواسطتين (وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) وصف النكرة المميزة لمجرد التوضيح اذ التميز اما منصوب او مجرور وهنا لايحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لاعملا فاحترز به عن نحو مافى فنعما هى ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فحينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل رد المذهب ابى على وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة مثلها وقوله (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية) لاتكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال للمضمر المميز بالمفرد (او ضارب رجل) يعنى او نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف الى النكرة (او زيد) بالجر عطف رجل اى نحو نعم ضارب زيدا اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى معموله المفعول (او حسن الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميزا) عطف على قوله مميزا بنكرة يعنى ان هذا الفاعل المضمر ان يكون مميزا بنكرة او مميزا (بما) اى باللفظ الذى (بمعنى شئ) اى بمعنى الشئ النكرة حال كونه منصوب المحل على التميز) (مثل فنعما هى) (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما تميزله وقوله (هى) مخصوصة (وكون امثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

لوجوب وليس مما يلتفت اليه لظهور ان ليس المراد افادة كون الجواز جزء معنى الالغاء الموضوع موله وكون الوجوب كذلك بالنسبة الى التعليق كيف وهذا مما لا يتصور جدا بل المراد بيان الفرق بين الالغاء والتعليق المعتبرين فى هذا الباب وهذا هو المفهوم من كلام الشارح قدس سره لاغير قال المص والمراد بالتعليق ان يمتنع اعمالها لعارض لزوما بخلاف الالغاء فان المراد به ان يجوز ترك اعمالها واعمالها لعارض قوله ولبعض افعال القلوب ماعدا حسبت الخ قيل لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم ان لا فائدة فى هذا البيان لكمال ظهوره مع بيان المعنى وذاك كما ترى قوله اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقدير الفاعل قيل اعلم ان مدلول كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هى ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذى هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذى هو صفة

ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء وابو على هى موصولة) اى ما فى فنعما (بمعنى الذى) يعنى انهما معرفة (فاعل لنعم) اى كما فى نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله (فيكون الصلة باجمعها) اى بطرفيها (فى فنعما هى محذوفة) وانما حذفت (لان هى مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فمعنى فنعما هى نعم الشئ هى) فحينئذ لا يحتاج الى الصلة (فما) اى فحينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى) اى لفظة هى (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل المخصوص فقال (وبعد ذلك) (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشروطه يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدح او الذم) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اى كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هى) اى البعدية (بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ماقاله (وهو) (اى المخصوص) (مبتدأ وما قبله) (اى الجملة الواقعة قبله غالبا) وهى الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم من ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ القيام لام التعريف العهدى مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثانى الوجهين وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اى ذلك المحذوف (هو)اى لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعنى انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اشار الى منشأ السؤال (فكأنه) اى المتكلم (سئل من هو) اى الممدوح (فقيل) اى فاجيب انه (زيد) اى هو زيد (فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى الوجه (الثانى جملتان) احدهما اى فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط المخصوص ومسائله فقال (وشرطه) (اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا ((مطابقة الفاعل) والمجاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اى مطابقته الفاعل) اى مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

الفاعل ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف وذلك وهم محض لانها كلها اشتركت فى ان وضعها على ان ينسب الى الفاعل باعتبار صفة له فلذلك لم يكن بد من الخبر فهو لتقرير الفاعل على صفة وليست هذه النسبة بمعنى ثبوت الصفة حتى يكون ارادتها بالتقرير من قبيل المسامحة بل هى بمعنى الجعل المسند الى من يسند اليه التقرير كما لا يخفى على المتأمل الخبير قوله وكل من الصفة والتقرير عمدة قيل لو كان مجرد الدخول فى الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة فى هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر لا بد من بيانه حتى نتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة فى التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة الاتساعده وانت خبير بان الموجب لكونه عمدة هو القصد الى ما به يمتاز الافعال التامة عن الافعال

للمشاركة بين الاثنين وقوله (فى الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهى فى الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (اوتأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعى الفاعل من كونه مميزا بنكرة او بما فى نعم رجلا زيد و نعما هى فان الاول مطابق فى الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثانى مطابق له فيه تأويلا بان ما يأول بالشئ الذى يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون اشارة الى ماسيأتى من التأويل بحذف المضاف اوغيره فى الاية التى ستذكر (وفى الافراد) اى انه لابد ان يطابق الفاعل فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعنى انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة على الفاعل فى المعنى) وان كان منفصلا عنه فى اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيداً مطابق للفاعل فى الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق فى التثنية (ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق فى الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال الذم للمطابق فى التأنيث (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال الذم للمطابق فى التثنية والجمع وقوله (ويجوز ان يقال) اشارة الى ان هذا الفعل كما جاز مطابقته لفاعله فى التذكير والتأنيث يجوز ان لا يطابقه فيجوز ان يقال (نعم المرأة هند وبئس المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف) اى كانا مشابهين للحروف فى عدم جواز التصرف واذا كانا مشابهين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة التأنيث فى التأنيث الحقيقى بهذين الفعلين كما وجب فى سائر الافعال (و) (قوله تعالى) («بئس مثل القوم الذين كذبوا») واشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف يعنى ان هذا الايراد من المصنف فى معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهى هذه الاية الكريمة (حيث وقع والمخصوص) فيها (اعنى الذين كذبوا جماع افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يجيب عنه بان تلك الاية الكريمة (و) كذا (شبهه) (مما) اى من المواضع التى (لا يطابق للفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقض اذا لم يكن متأولا لكنه (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف المحذوف كما افاده بقوله (او بجعل) لفظ (الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا) وحذف المخصوص اى بئس مثل القول المكذبين مثلهم) ثم شرع فى ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا علم بالقرينة) ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) (قوله تعالى) فى قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته)(و) (قوله تعالى)(«نعم الماهدون) (اى نحن) يعنى ان الممدوح هو ذاته

(تعالى)

الناقصة والزمان ليس كذلك لظهور كونه مشتركا بين الصنفين ومن المعلوم ان المذكور فى التعارف يفيد الحصر من غير حاجة الى ذكر اداته فالمرام ما اتى به فى صورة الاستثناء وابراز المعنى الظاهر الموافق للمراد فى صورة الاستبعاد من دأبه القديم قوله ولو جعل الموضوع له الخ قيل اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونه قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتعسف وذلك من سوء الفهم لان تصحيح الحد لا يتوقف على ذلك الوجه حتى يكون هذا اشارة اليه بل هو وجه آخر مفيد لما افاده الوجه السابق بطريق آخر ولا ارتياب فى ان الصفة ليست جزء الموضوع له وانه بجميع اجزائه داخل فى التقرير على هذا التوجيه فقوله وجعلها مجرد التقدير الى آخر المنقول مما لا يخفى بطلانه

تعالى بقرينة ماقبله وهو قوله تعالى والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فنعم الماهدون فان البانى للسماء والفارش للارض وماهدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (فى افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط) اى فى الشرائط الثلاثة المذكور فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه من جواز حذف المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم) (لفظ) (حب فى) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حبذا مركب من حب الشئ) بفتح الحاء (اومن حب) بضمها (اذا صار) اى ذلك الشئ (محبوبا) هذا جزء المركب قوله (ومن ذا) اشارة الى الجزء الاخر قال العصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (وفاعله) اى ولا فاعله (اوذا) اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى «ولا تطع منهم آثما او كفورا» يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلا منها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها) اى لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لا تتغير كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان) حين كون المخصوص مثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا وحبذا هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم المذكور فى قوله وشرطا المخصوص مطابقة الفاعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا) (المخصوص) كما فى اخواته (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدء وماقبله خبره وعلى كونه خبرا للمبتدا المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل المخصوص) وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لئلا يتوهم الاشتراك (وبعده) (اى بعد مخصوصه) (تمييز او حال) حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقا له (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد (وهذا مثال) لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده وكذا قولنا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجالا الزيدون (وحبذا راكبا زيد) وهذا مثال لما وقع حالا قبل المخصوص (و) كذا (حبذا زيد راكبا) والاولى ايراده ايضا لئلا يتوهم عدم جوازه بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما ستعرفه لكنه اكتفى بالتمثيل

على ذوى العقول قوله ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك الخ قيل جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه ولا وجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة لها فيتأكد النسبة المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير حمل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل وليس لا كما زعمه لان التقرير على جميع التقادير بمعنى الجعل والتثبيت كما صرح به الرضى وغيره فان اراد بالنسبة ذلك المعنى فكونه بمعنى النسبة مسلم لكن دعوى الاحتياج الى التقدير باطل وان اراد به غير

بقوله (وحبذا رجلين اوراكبين) اى اوحبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التميز والحال ما) اى الصالح للعاملية الواقع (فى) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لا زيد) اى وليس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يجز ان يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبته بابطال نقيضه يعنى ان لم يجز ان يكون حالا من المخصوص يتعين ان يكون حالا (من الفاعل لا من المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التميز فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل فى التميز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير المبهم فى ربه رجلا انتهى وقال فى امتحان ويمكن ان يقال التميز ههنا من النسبة كطاب زيد ولله دره فارسا وانما قدم التميز على الحال لكونه رجحالكونه انسب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الان فى احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (ما دال على معنى فى غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما واشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (فى غيرها) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعقل بالنسبة اليه) اى الى الغير صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالنفى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ اوفاعلا اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا اوخبرا (بل لابد له) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (من ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجليه والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى لم الحرف (فى جزئيته) اى فى كونه جزءً (للكلام ركنا ان كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركناله بان يكون عمدة (اوغيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (اوفعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقق الخاص لا يتعقل

ذلك فم ومازعمه او به مما لا وجه له الا ان يرجع الى المعنى المراد المشار اليه وح لا يكون معنى غير ما اراد المص وحققه الشراح وكلام الشارح ههنا لا يأبى اعتبار الزمان جزء الموضوع له بل سكت عنه لما سبق بيانه من وجهين فلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشوا واجب الازالة فقوله القائل ولا ريب الخ لكان مبنيا على الاعتراض فمن سوء الفهم والا فهو من قبيل ما لا حاجة اليه قوله ثبوتا ماضيا قيل الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى فى زمان ماضى وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وكأن القائل غفل عن قوله اى كائنا فى الزمان الماضى قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الخ قيل وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة

الا بفعل ضرب ثم شرع فى بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير الافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشئ واصلا الى الاخر وقوله (ولما عدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله (اومعناه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شئ) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا اوغير مشتق (استنبط) اى استخرج (منه) اى من الشئ (معنى الفعل) اى الحديث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك (وغير ذلك) (الى مايليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تأويل الاسم كقوله تعالى «وضاقت عليهم الارض بما رحبت» اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما اوصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعنى كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل اومعناه الى مايليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجر معانى الى مايليه اولان اثرها فيما يليه الجر) اى اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجر من انواع الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثر فى الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالا ثم ما اختص بكل واحد منها من الخواص والمسائل فقال (وهى) (اى حروف الجر) (من) ابتدأ بها لانها للابتداء وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى) لكونها للغاية (وفى) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والاخر ما افترق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت اعاريبها تقديرية يعنى مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشان (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الاتية فان الحروف الاتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى عن مسمياتها (والباء واللام)

اوتامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها هذا وفيه مالا يخفى قال المص ويكون بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وهذه الى فيها ضمير الشان من الناقصة فى التحقيق الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الحديث فلا يكون خبرها الا جملة ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ فلما انفردت بهذه الصفات جعلت قسما برأسه تقريبا على المبتدى قوله وكقوله تعالى كن فيكون قيل الاظهر ان قوله تعالى كن فى موقع الايجاد بمعنى اثبت وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان يكون فى الجميع ناقصة ويكون فى مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا ويأباه سياق النظم الجليل قوله يسمى فاعلا قيل قد فات هذا القائل هذا التنبيه فى محله وهو قوله ماوضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس فى مرتبته لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ونحن نقول نبه فى هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احد الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المص هذين الحرفين (باسميهما) فان مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والتاء) اى للقسم (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف مابقى) اى الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف (ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب اوواوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى عدها) اى فى عده واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع و والقسم معها كما جمع باءه مع الباآت فرقا بين المعدود مساحة وبين المعدود حقيقة وقال العصام والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عند ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدها ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلاثة فى الشعر ايضا الا شاذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) اى تاء القسم وباؤه (وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحروف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فى العشرة الاول) وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لاتكون) اى تلك العشرة (الاحرفا والخمسة التى تليها) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما (والثلثة البواقى) وهى خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعلا) والفاء فى (فمن) للتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) وخبره فسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجاز فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذ لامعنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فحينئذ لامعنى لقولنا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطلقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى

(لان)

بجامع الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح بالخبر وليس الخبر على الاصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا وليس الاسم كذا لان الفاعل المذكور فى الحد غير متعين لان يكون اسما لباب كان الاترى انه لو لم يصح اطلاق الفاعل على مرفوع كان وتسميته به بحسب الاصطلاح لكان الحد مما لا يشق عليه الغبار وقوله ولا يخفى ان هذا التنبيه الخ مما لا يعينه لظهور ان هذا الاطلاق يعم باب كان كله وان اسمه لم يكن معنونا عنه فى المرفوعات واما ماتفرد به فسقوطه غنى عن البيان قوله واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا قبل حمله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص مما لا مقتضى له وكأنه لم يتدبر فيما قاله يتفطن لما اراده وهو ان دخول الاستمرار فى الموضوع له معلوم من جهة قاعدة دخول النفى على النفى واما دخول اعتبار القبول فيه فمعلوم لنا بشهادة عقلنا قال المص يعنى ان معناها ان هذا الخبر هذا للفاعل على

لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ماقصد واشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لان فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية اى ان من الابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقة او التنزيلية ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء امامن المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت فى سير له ابتداء ونهاية فابتداؤه من حيث المكان هو البصرة (اومن الزمان) يعنى الابتداء امامن الزمان (نحو صمت من يوم الجمعة) يعنى ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلامة من الابتدائية) يعنى القرينة على كونها للابتداء (صحة ايراد الى اوما) اى او ايراد شئ (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهاء وقوله (فى مقابلتها) متعلق بالايراد اى ايراد ذلك فى مقابلة من فمثال صحة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة و) مثال ايراد مايفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجائى وفرارى من الشيطان وانتهاءه الى ربى (والتبيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويجئ من للتبيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاظهار والمقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعنى اظهار ماقصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (صحة وضع الموصول فى موضعه مثل) قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت) يعنى اذا اولت قوله تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مستقيما وقوله (والتبعيض) بالجر عطف على ماقبله كما افاده بقوله (اى وقد يجئ من التبعيض وعلامته) اى علامة كونه للتبعيض (صحة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) (وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظا لكنه (مرفوع) محلا (بالخبرية) وقوله (وزيادتها الا تكون) اى لا توجد (الا) اشارة الى ان قوله (فى غير) متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة والى انها منحصرة فى غير (الكلام) (الموجب) اى لا توجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفى (نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالمنفى اعم من ان يكون منفيا بالصراحة نحو ماجاءنى او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى النفى وهذا الانحصار انما هو للجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش) (فانهم) لم يحكموا بالحصر فى غير الموجب بل (يجوزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (وقد كان

سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له فى المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل مازال زيد اسيرا انه كان كذلك فى اول وجوده قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير قيل جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره فى المصادر وذلك مندوحة عنه لان مافى دام صار علما فى تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر وفيه كلام قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها قيل كان الاهم ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وح لا يشكل عليه ما اورده الشارح ايضا وانت خبير بانه لا سبيل الى التسوية بين الامرين وامر الايراد سهل فان المراد هو الاخير اعنى معنى الامكان العام والحاجة الى التقييد ممنوعة لما سبق من ان منع الموانع مستثنى من بيان الاحكام وان لم يستثن وماقيل من ان المراد هو الشق يعنى الامكان الخاص والمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم والموانع العارضة فلما علم حكمها فلا حاجة الى التعرض ههنا من قصور الاطلاع لان القدح لا يكون اذا لم يمنع مانع

من مطر») فان من قوله من مطر زائدة مع انها وقعت فى موجب (فاجاب) اى واراد المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله) (وقدكان من مطر وشبهه) وقوله (مما يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بمايشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظ وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة إستينافية و قوله (بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من فى كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا لان التى وقعت فى امثاله ليست بزائدة لانها امامتأول بالها. (للتبعيض او) متأول بانها (للتبيين اى قدكان بعض مطر اوشئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله (وارد على الحكاية) فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فى الحال اوفى الاصل كذافى العصام (كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه قدكان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كلمة الى موضوعة (للانتهاء) (اى لانتهاء الغاية) فى الزمان والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغايه واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة الى (بهذا المعنى) اى حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء (لمن) اى لكلمة من التى للابتداء يعنى مقابلة لهافى الجملة لان من امالابتداء من الزمان اولابتداء من المكان والى قدتكون للانتهاء فى غيرهما كذافى العصام (سواء كان) اى سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق اوالزمان) اى او استعمل فى الزمان (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل اوغيرهما) اى او استعمل فى غير المكان والزمان (نحو قلبى اليك) فان الانتهاء فيه ليس فى الزمان ولافى المكان بل هى للانتهاء المطلق فان قلب المخاطب منته اليه) اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع) معطوف على قوله للانتهاء يعنى ان كلمة الى قدتكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قليلا) اى فى زمان قليل اواستعمالا قليلا (كقوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم) اى لاتأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم انتهى يعنى ولاتأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح وقد يجئ بمعنى مع كقوله الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى وتأكلوا اموالهم الى اموالكم وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا لمعنى الانتهاء (وحتى) اى كلمة حتى (كذلك) وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (للانتهاء الغاية) تفسير لوجه الشبيه (وبمعنى مع) اى فى حتى تجئ بمعنى مع (كثيرا) وهذا كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ماذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف حتى كما سيجئ واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون

ولا ينفع كون المعنى انها لاتمنع من هذا التقديم لان السؤال بثبوت الوجوب قوله نحو كم كان مالك اورد على هذا المثال انه بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل ثم هذا تجه على قوله قسم يجوز قوله بهذا اندفع ماقيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فى الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه اللغات لامااختلف فيه النحاة فجعل المص اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للغلط فى ليس وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المص فى

(كلمة)

كلة حتى (بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية) وقوله للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونها بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل وفى حتى كثير واشار الا الفرق الاخر بقوله (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبيه على ان الظاهر ههنا مايقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا وقوله (فلا يقال) تفريع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (يقال) اى كما يجوز ان يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يجز دخولها فى الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) اى وقوع المجرور والمنصوب (بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللعطف وهذا عند الجمهور (خلافا فالمبرد) (فانه جوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو قوله فلا والله لا يبقى اناس . فتى حتاك يا ابن ابى زياد (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لا نقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعين الظرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفى حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال لكونه سببا للنجاة ومشتملا له او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عز وجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قليلا) اى كلة فى تجئ وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال («ولاصلبنكم فى جذوع النخل» اى على جزوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل فى ما وضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الاية مجازا لتمكن المصلوب فى جزوع النخل تمكن المظروف فى الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان الالصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ ملصقا بشئ اراد ان يبين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق الى مجرور والباء

ليس بخلاف الافعال المنفية ولا وجه لذينك القولين ضرورة كون التقسيم الى ما اتفق عليه الجمهور وما اختلفوا فيه والخلاف بين الجمهور انما وقع فيما كان فعلا موضوعا لمعنى النفى كليس فمن نظر اليه من جهة معناه قال بالامتناع ومن نظر اليه من جهة انه فعل كسائر الافعال قال بالجواز والمصدر بما النافيه ليس من هذا القبيل فلا يصح جعلها من ذلك القسم المختلف فيه قال المص وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم ومن راعى معنى النفى فيه منع التقديم قال والصحيح الاول لما ثبت فى مثل قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا قوله عسى طمع واشفاق قيل فيخرج عن تعريف المقاربة عسى الاشفاق فينبغى ان يقول رجاء او اشفاق لا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منهنا وفيه مافيه قوله بتقدير مضاف اما فى جانب

هذه) اى كونها كدلك (كاترى فى مررت بزيدفان الباء فيه تفيدلصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم (والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس فى الاشتراء ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق حيث اجتمعا فى مادة وافترقا فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالصاق معا (فالالصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير عكس) يعنى ان المصاحبة لاتستلزم الصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدية)(اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء (اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب زيد) فى حال كونه للازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدرا له وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو المتعدى وثانيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى بمعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر فى الكل اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف على السماع وقيل فى الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما لتعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحروف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالصاق يعنى ان الباء زائدة (فى الخبر) متعلق بزائدة وقوله (فى الاستفهام) متعلق ايضا به فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخلا فى الخبر حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل لا بغيرها من ادوات الاستفهام واشار بقوله (لا مطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل لم يجز ان يقال (ازيد بقائم) فانه واقع فى الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفى) بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفى يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفى بليس (نحو ليس زيد

(براكب)

الاسم قبل يزيله ماجاء فى كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجع تأويل الخبر باسم الفاعل ومن الظاهر انسداد باب تأويل ان يفعل بالفاعل وكيف يكون هذا مزيفا لذلك مع ثبوت انه دليل من جعل المذكور بعد الاسم فى هذا الباب خبرا وانه يعتذر فيما ليس كذلك بتقدير المضاف قال الرضى المتأخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسم منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قول الزباء عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحنى انى عسيت صائما قائما قاله ونقل سيبويه منع كون ان يفعل خبره لان الحدث لايكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمين عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه قال وعذر المتأخرين ان يقدروا مضافا اما فى الاسم او فى الخبر قوله فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء قيل لا اولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما وهذا وهم باطل اذ لا معنى لجعله منصوبا

براكب وبما) اى فى النفى بكلمة ما التى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهد بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (تزاد فى الخبر فى هذه الصور) يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفى بليس وبما (قياسا) اى زيادة قياس وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى) فى (غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى) (سماعا) ولما وقع سماعا عم يعنى انه (سواء لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل (والقى بيده) حيث دخلت فى نائب الفاعل وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يداه) يعنى الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد) حيث دخلت فيه فى الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية (نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكه (وبلا ملكية نحو الجل للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى لبيان علة شئ) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لاحظ اولا فى ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردف لكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالاتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية اولا فان قصد به الحكاية فهو مرفوع تقديرا على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا فى المعرب وقوله (للتقليل) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسره بقوله (اى لانشاء التقليل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لها صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى

على المفعولية باعتبار الاصل ولا يرده نحو عسيت صائما لانه عند غير من جعل المنازع فيه خبرا اما شاذ على تضمين معنى كان او محذوف منه ان اكون قوله والذى ارى هذا وجه قريب قيل يرده نحو عسيت صائما وكان القائل غافل عن قول الرضى بعد ما نقله الشارح قدس سره واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد موضوع عسيت فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه فى المفعول معه هذا بطوله من كلامه قوله وفى يخرج ضمير يعود الى زيد قيل يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان كذلك لينبغى ان يجوز عسى يجوز يخرج زيد بحذف ان ولعله غفل من ان التثنية على مذهب الكوفيين هكذا وعلى مذهب

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء التكثير) وقوله (مختصة) خبر بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما الواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال وذلك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التميز منها ينى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيها شائبة العدد الطالب للتميز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة نكرة اى موصوفة اما بمفرد او بجملة وانما اشترط بالموصوفية (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما) اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونه موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا فى اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا المذهب الاصح هو (مذهب ابى على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والمختار عند المص الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها) اى هو الاصل فى كلمة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل فى معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل فى خلاف الاصل اكثر مما هو فى الاصل كما فى مقام المدح والذم فيكون المقام قرينة على استعمالها فى التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفى التقليل) اى وتستعمل فى التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالمجاز المحتاج الى القرينة)وانما قال كالحقيقة وكالمجاز ولم يقل حقيقة ومجاز العدم الاطلاع على معناها الحقيقى ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة فى عدم الاحتياج الى القرينة والثانى مشابه بالمجاز فى الاحتياج اليها (وفعلها)(اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى) اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل)(مض) خبره وانما كان ماضيا (لانها) ى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها الحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق والمعلومية (الا فى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك فى المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحو رب رجل كريم لقيته) فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال للماضى لفظا وقوله (او رب رجل كريم لم افارقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثانى للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة

(ماض)

البصريين صيا ان يخرج الزيدان كما صرح الرضى وغيره ولزوم هذا الجواب مم سلمناه لكن لا نم عدم الجواز قوله واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع قيل يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان يخرج الزيد ان وليس بذاك قوله لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك يخرج قيل هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج واما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او ان يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول وذلك مم قوله فتخبر من دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال قيل لا يظهر ذلك فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسم الهوى من حيث مية يبرح وهذا غريب فان الكلام فى كاد المجرد عن النفى واما اذا دخل النفى عليه فهو كسائر الافعال على ما صرح به فى الكتاب قوله ولقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه الخ قيل لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفى القرب فكان وجه قول من قال.

ماض (اى ذلك الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر ومع وجود القرائن المحققة الفعلية لزم الاطناب ومثال المحذوف (نحو رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اى لقيته) (وقد تدخل) (اى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمر يعنى على المضمر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة وقوله (على التميز) متعلق بالمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد) خبره يعنى ان ذلك المضمر المبهم مفرد دائما (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر او صفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا) وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (او امرأة) اى نحو ربه امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فما ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه المخالفة (فى مطابقة التميز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى فى كون المبهم مطابقا لتميزه وقوله (فى الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (المانعة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجر كما تلحق بان وكأن وقوله (فتدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخلها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ود ويؤكد ما قلنا قوله تعالى « فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم » اتى باذ وهو للماضى وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريه من الريب كذا فى الوافية (وقد تكون ما) اى لفظها (زائدة فتدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (على الاسم) اى المفرد (وتجر) اى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعنى رب ضربة حاصلة (بسيف صيقل) اى مجلو لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واو رب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح

انه فى الماضى للاثبات انه انما ينفى به القرب فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا من الفعل ويؤيده وانه قال واثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى الفعل فمع وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف وذلك سخيف فان من اين يعلم ان القرب انما ينفى اذا استعقب الوجود حتى يكون التمسك به قويا وهل يلزم من كون اثبات القرب مستلزما لنفى الفعل كون نفى القرب مستلزما للفعل كلا بل نفى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من نفى الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكد من ما ضربت وما ذكره الشارح قدس سره من السؤال والجواب هو ما ذكره المص وتبعه الرضى قال المص وليس ما احتجوا به بشىء فان معنى قوله تعالى وما كادوا يفعلون انهم ما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح والذى يقرره ما سبق من تعنتهم فى قوله اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هى ان البقر تشابه

اماخبره فى كلام المص فهو قوله (تدخل) يعنى ان واو رب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها كحكمها فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها فى حكمها فى كل مايجوز لرب فلايروج ماوجه العصام بموجهه حيث قال وكأن الشارح بتقدير فى حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول وواوها فى حكمها ولايختص مشاركتها فى الدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها فى حكمها لئلايلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفاوت بينهما فى مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلايصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل « وبلدة ليس بها انيس ه الا اليعافير والا العيس » (فقوله وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او غامر والانيس المؤنس وكل مايؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبى والعيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليعافير بالرفع على انه اسم ليس يعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها مايونس به الا الظبيات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا فى حقيقة هذه الواو فعند جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الاخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعنى اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو وان لم تقع (فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله) اى وان وقعت فى اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (فيقدر) اى فحينئذ يقدر (له معطوف عليه وعند الكوفيين انها) حال اى كلمة الواو (حرف عطف) اى فى الاصل (ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اى لا بتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لصيرورتها) اى لانتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون له) اى لتلك الواو (معطوفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لايقدرون (لان ذلك) اى لان التقدير (تعسف) (وواو القسم) اى الواو الجارة الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبر يعنى انما تقع (عند حذف الفعل) (اى فعل القسم) اى الذى يتعلق به الواو يعنى فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال) اى فحينئذ لايجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اى التزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها) اى لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (فى القسم فهى) اى الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعنى) اى اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر (يعنى لايستعمل الواو فى السؤال) يعنى فى الطلب (فلا يقال) اى فلايجوز ان يقال (والله اخبرنى كما يقال) اى كما يجوز ان يقال فى الباء (بالله اخبرنى) فان الباء تستعمل فى السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال (حطا للواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى التى هى اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث

(لقوله)

علينا وهذا التعنت دأب من لايفعل ولايقارن ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافى نفى مقارنتهم الفعل قبله لانه يلمجىء من ذلك دأبه الى الفعل ولو لا مادل على الذبح من قوله فذبحوها وشبهه لم يفهم من نفى الفعل الا نفى المقارنة هذا كلامه قوله بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى قيل فيه ان ماسبق يدل على انه جعل قوله وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال دعويين وجعل التمسك نشرا مرتبا وقد قدح فى التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام الا اطالة وفى قوله لايثبت مدعاه بمجرد ذلك مالم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن وليس مما لايلتفت اليه فان هذا الكلام لافادة ان بطلان هذا المذهب انما كان ببطلان بعض مايحتويه وكان ما اثبته من المؤاخذة هو ان المشار اليه بذلك اما المدعى نفسه او جزئه لكنه بين السقوط لما ان المشار اليه هى الاصابة فيه وكونه مسلما فان قلت بل اراد القائل ان مدعاه عين دعواه ففيه مافيه قلنا فكذلك ايضا لان المدعى هو المركب المشتمل على كلا دعوييه قوله وهى

لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله اوغيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعنى لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلها) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع وخبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منها كما عرفت وقوله (حطا لرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبتها اى رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو اصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (فى الجميع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اى المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونهما لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر) والمضمر (مطلقا) اى سواء كان من اسم الله اولا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فهى) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما انها اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضا ان الباء (تكون

مثل عسى وكاد فى الاستعمال قيل يتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض ولا يخفى ان بيان الشارح قدس سره قاطع لعرق هذا الايهام قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده قيل يعنى بمنزلة ذكر الكل فى المعرفات للتنبيه على حال الطرد ولعن قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة الكل ويكون النكتة فيه بعينه ما بذكر لذكر كل لكان اقرب وكلا الوجهين كما تراه فان الكل من عيوب المعرفات بل مفاسدها فكذا ما يقوم مقامها بل اراد الشارح قدس سره ان الاتيان بصيغة الجمع للتنبيه على كثرة الافراد وليس المعرف ذلك بل الجنس المفهوم فى ضمن هذا الجمع قوله وانما قيد التقديم والتأخير قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وليس به فانه قدس سره يريد بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب

لغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كونه جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل) ايضا (على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملابسه (بخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجميع بما ذكره اذا فسر لفظ يعنى الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ماذكر من الامور المختصة لا الاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى اختصاصات المذكورة فى كل منهما بمعنى انها مختصة ايضا بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ماذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو انها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجمع ماذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال) ان (الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال (ويتلقى) (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم جواب القسم يعنى انه يجاب (القسم) وقيده بقوله (الذى لغير السؤال) لتحصل الاحتراز عن القسم يعنى للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيتلقى يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفى) (اى) يعنى سواء كان حرف النفى كلمة (ما) ا (و) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فاللام) انما تقع (فى الموجبة) او فى الجملة التى اريد ايجاب نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لامتناع دخولها فى الفعلية (نحو والله ان زيدا القائم وما ولا) اى يقع كل منهما (اى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله ما زيد بقائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفى) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة كقوله تعالى «تالله تفتؤ تذكر يوسف» اى لا تفتؤ) يعنى بالله لا تزال ان تذكر يوسف (واما قسم السؤال) اى الطلب (فلا يتلقى) اى فلا يجاب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل

بدون ماذكره ظاهر بحيث لا ينازع فيه الا مكابر قوله واجيب الخ قيل ان شيئا من الجواب بين ليس بالمسكن والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر عما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما ولا يخفى على الفطن ان ابعد الاجوبة ما ارتكب اليه القائل على انه لابد فى كونه للتأكيد كيف وقد نطق بمثله قوله عز سلطانه لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قوله بهذا اللقب قيل اراد باللقب البتر لا العلم المخصوص كما هو المتبادر فى اطلاق النحوى والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو فى نظائره ولا داعى الى ارادة المشهور بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة وانت خبير بان الداعى الى ذلك شمول المعرف لدى الاطلاق وعدم اعتبار العهد لغير ما قصد بالتعريف مما يفيد المدح والذم ولقد اشار المص الى ماذكر الشارح قدس سره حيث قال افعال المدح والذم الذى ينوب اما اما وضع الخ قوله اقيام لام تعريف العهد قيل اى

قام زيد) فالاول مثال للطلب فى ضمن الامر صريحا والثانى مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (و) قد (يحذف جوابه) (اى جواب القسم) (اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم (يعنى معنى كونه معترضا انه اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخر (او تقدمه) (اى القسم) يعنى يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى (يدل عليه) (اى على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم فان القسم فى هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم وانما حذف جوابه فى الصورتين (لاستغنائه) اى لكون القسم مستغنيا (عن الجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لوجود مايدل عليه) اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعنى وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى ولو كانت (جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه) اى الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب للزوم وقوع القسم فى الصورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام ممتنع فى القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لا يجب) اى لا يقع (فيها) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفى (وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اى لمجاوزة شئ) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقتضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشئ بعيدا (عن شئ آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (اما بزواله) اى بان يكون الشئ الاول زائلا (عن الشئ الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالى (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشئ الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشئ الثالث الذى هو الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث (وحده) يعنى لا بزواله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم يزل عن الثانى (او بالزوال وحده) وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولا (نحو اديت عنه الدين) يعنى زال عنه الدين (وعلى) اى لفظ على موضوع (للاستعلاء) (اى لاستعلاء شئ على شئ) يعنى لافادة كون الشئ عاليا على شئ اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى) اى قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) (بدخول من) يعنى انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

العهد الذهنى ليلايم ماسبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن زيد كذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تميز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم مع تميزه صار بمنزلة نعم زيد ليس الضمير بل الضمير افراده فالعائد فى نعم رجلا الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام وما اورده على كون اللام للعهد الذهنى وارد لان التعريف باللام الذهنى لا يكون بتعريف واحد معهود وانما هو لتعريف المعهود فى الذهن وذلك مبهم ومن ثمه توهم كثير من النحويين انه للعموم فينبغى ان يحمل العهد فى كلام الشارح قدس سره على العهد الخارجى وح لا يلزم المحذور واما ان المناسب لما سبق هو الحمل على الذهنى فما لا يلتفت اليه لان هذا مقام وما سبق

من عن يمنى اى من جانب يمنى ومن عليه اى من فوقه) (والكاف) اى مسماه وهو الكاف المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى التشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثله شئ اذالتقدير) اى وانما حكم بالها زائدة فى الاية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود نفى ان يكون شئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الاية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخ زيد من اخ هو زيد فنفى هذا الملزوم والمراد نفى اللازم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفى ان الله تعالى مثل مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلا مثله والثانى ماذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفى البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه وبسد مسده فقد نفوه عنه كذا فى بعض الحواشى وقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة فى الاية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثانى بزيادة مثل لا بزيادة الكاف (وقد تكون) (اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتعين اسميتها بدخول عن عليها وتتعين حرفيتها لوقوعها صلة ويحتملهما فى نحو زيد كالاسد (نحوه يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطافته) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهى بقر الوحش وقوله جم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدأ خبره يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب فى الرقة واللطافة (وتختص) (اى الكاف) يعنى يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسره به ليكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (كه) وقوله (استغناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل ونحوه) اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بكه (وقد تدخل فى السعة) اى قد تدخل الكاف (على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها

(فى)

آخر ولقد مرما هو مختار المص ههنا وهو الحق من انه استغنى عن العائد المبتدأ لما ذكر ظاهر كقول لا ارى الموت يسبق الموت شئ لا معنى يسبقه شئ وقوله من قال انما استغنى عن العائد لما فى الفاعل من معنى العموم غلط اذلم يقصد المتكلم مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل او مطابقه الفاعل اياه قيل يعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظنى ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل وذلك من قبل بعض الظن لظهور بطلان دعوى التعين وعدم صحة القاس على ما قاس عليه قوله حقيقة او تأويلا قيل لا يخص التعميم المطابقه فى الجنس بل يجزى فى المطابقه فى غيره ايضا فالانسب تأخيره ومن البين ان التأويل انما يخص بالجنس لانه كثيرا لا يحصل المطابقه بينهما فيه بحسب الحقيقه فيحتاج الى التأويل لادراجه فيه بخلاف التثنيه والجمع وغيرهما فان الامر فيهما على حسب الظاهر قوله والعامل فى التمييز او الحال ما فى

فى السعة على المرفوع دون غير (خلافا للمبرد فانه) اى المبرد (اجاز ذلك) اى دخولها على الضمير (مطلقا) اى على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اى لانه ينظر نظر (الى ماجاء فى بعض اشعارهم)(ومذ ومنذ) بقوله مذ مبتدأ ومنذ عطف عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعنى كائنا للزمان وقيده الشارح بقوله (الماضى او الحاضر) للاشارة الى التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضى والحاضر واما التخصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما)(للابتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من (فى)(الزمان)(الماضى) وفسره بقوله (يعنى) انهما للابتداء (اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى (ان مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقا به (المثبت او المنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضى الذى اريد بها) اى بمذ ومنذ (لا) ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وهذا مثال للفعل المثبت (او مارأيت فلانا مذ سنة كذ) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية) لا حاضرة كما قيده بقوله (لاتكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا فى الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للابتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتى) كما فى المثال الاول (او عدم رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتد) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى) هذا (الان) اى الى زمان التكلم وقوله (والظرفية) بالجر (عطف على) قوله (الابتداء اى وهما) مذ ومنذ كائنا (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى وهذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الابتداء) لتحصيل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (فى)(الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لو مضى بعضه للاشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما) اى بمذ ومنذ (الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو مارأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى مارأيته فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان) ابتداء (انتهاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

حبذا من الفعلية قيل الاولى من الفعل لان العامل هو حب وهو فعل هذا القياس العامل فى التميز عن الذات المذكورة المبهم كما فى رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كاربه رجلا وليس بمستقيم كاربه لما وجد فيه الفعل تعين للعاملية والمبهم انما يجوز كونه عاملا اذلم يوجد الكلام فى ما يصلح للعاملية غيره واقد قطع الرضى وغير من العلماء بان العامل فيهما حب واما انه كان الاولى من الفعل فما لا يليق بالقبول لانه مع قطع النظر عما فى هذا التعبير من الهجنة يوهم استقلال الفعل فيه وانفراده وليس كذلك كيف وقد ذهب ابن السراج الى ان تركب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى وقال آخرون بل التركيب ازال اسميه اذ لان الفعل هو المقدم فالغلبة له فصار الفاعل كبعض حروف الفعل وبذلك يظهر حسن تعبير الشارح قدس سره قوله فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص هكذا فيما رأينا من النسخ وقيل على ان يكون العبارة فان الراكب فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو

عندنا) اى ما كان المتكلم والمخاطب فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة فى المثالين انما تحقق اذا كان الزمان المذكور اذ (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدء لزمان الفعل) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر انهما مثالان (للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثالا للاول والثانى للثانى فحكم صاحب الوافية على الامتناع حيث قال ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول فى الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثانى الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى واليه اشار الش بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصدين كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف اى مارأيته مذ دخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول و آخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وخلا وعدا) يعنى هذا الثلاثة (للاستثناء) (اى للاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (مابعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصالة حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها به) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (اما لفظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلانقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرباعى والخماسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها ما بنى على حرف واحد وعلى الاثنين (ولبنائها) يعنى مشابهتها له لفظا موجودة بوجه آخر وهو ان كل واحدة منها مبنية (على الفتح مثله) اى مثل ما كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى واما مشابهتها له فى المعنى او من جهة المعنى (فلا معانيها) اى لكون معانى تلك الحروف (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كأن (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل فالمراد بكونها كالافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون ان مثلا بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها لانشاء التأكيد

الحال لازيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا من المخصوص فالصحيح فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص كما فى بعض النسخ ولا يكون هذا من باب المصادرة كما هو الظاهر لكن يكون مما لا معنى له ولعله من خصائص نسخة القائل قوله وفى عدها من حروف الجر تسامح قيل ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع باؤه مع الباآت فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب يضمر بعدها ايضا ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة فى الشعر ايضا الا شاذا وتخصيص جعلها جارة بالكوفيين يأباه اسلوب كلامه فى الشرح فانه قال انها الواو التى يبدأ بها فى اول الكلام بمعنى رب كقوله وبلدة قالصة امودها وبلدة ليس بها انيس هى معنى ورب بلدة قد وقيل ان الخفض بها مقدرة وتقديره ورب بلدة وان الواو واو العطف لا يكون فى اول الكلام واجب بانها قد

(والتشبيه)

والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود نحو اشتريت وبعت كذا في العصام وقال في شرح اللب انها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى (وكان المناسب ان يعبر عنها بالا حرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحرف بالاحرف المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها (ستة لكنهم) استدراك على ارتكاب النحاة للتعبير الغير المناسب يعني انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا) اى لم يجملوا (تغيير الاسلوب) مستحسنا بان يعبر في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة) يعني مع انه يجوز ان تستعمل احديهما (في الاخرى) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يجر استعمال احديهما في الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها) ترق آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كأن ولكن صيغتين فتكون اربعة (و) كذا باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكسرة) وهو ما فوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلابد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجمالا ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذ ما صفا ودع ما كدر وقوله (وهي) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف عليها بقوله (وان وكأن ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرهما) اى جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اى لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للانشاء بخلاف الاربعة السابقة) فان الاربعة السابقة موضوعا للاخبار (لها) (اى لهذه الحروف) اى الستة المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة الاسمية مستأنفة وقوله لها خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيده الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز ان تلك الحروف واقعة

تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر معملا على خلاف القياس هذا كلامه والشارح قدس سره تبع في ذلك ظاهر كلام الرضي فانه اسند جعل الواو جارة الى الكوفيين فعد كلام المص من قبيل المسامحة لان دعوى تبعية المص الكوفيين مردودة ولا يجوزها الا الغافل عما هو شانه ودأبه قوله كثيرا اما يطلقون الغاية الخ قيل فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائيه بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى لا بتداء نهاية ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية والتنزيلية وليس من فهم المقام لان من للابتداء لا غيره الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو والمجيز لاستعمالها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة قال

فى صدر الكلام وقوعا وجوبا لا جوازيا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اول الامر انه) اى كون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (اى قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اى لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد) اى مثل الكلام الذى اريد تأكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتمنى والترجى) وقوله (سوى ان) استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الاان (المفتوحة) وقال فى المعرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر اعنى الها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصول واقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مثل مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اى بعكس باقيها) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير فى بعكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشئ بنفسه فان يكون المعنى حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة عن الضمير الثانى لاختلف الموازنة بين الضميرين لان الاولى حينئذ يكون راجعا الى كلها والثانى الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها فى الموضعين واعترض بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصحيح ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد بكون المفتوحة بعكس الباقى انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسره به لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضى ان يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها يمتنع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو ان المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لا جوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان المفتوحة (مع اسمها

الرضى انا لا ادرى فى الايتين من معنى الابتداء فى من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان فمن فى الآيتين بمعنى فى وذلك لان من فى الظروف كثيرا مايقع بمعنى فى وبذلك تبين سقوط ما ذكره القائل اولا وآخرا واما قوله والاحسن فهو مع كونه خلاف الظاهر صحيح لانها قد يجئ فى بعض المواضع مستبعد فيها الانتهاء لعدم القصد اليه وتوفر الغرض للمبتدأ منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان الرجيم على ماذكره المص قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة قيل فيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس فى مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس فى الاشتراء ولا يذهب على احد انه لما كان معنى مررت بزيد التصق مرورى بالمكان الذى يلابسه ظهر انه لابد وان يكون مقارنا له ومصاحبا معه بخلاف

وخبرها فى تأويل المفرد) واذ كانت كذلك (فلابد لها) اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى يتم كلاما) اى حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان المفتوحة مع اسمها وخبرها ان كان مبتدءً يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدءً وهكذا (وحينئذ) اى حين اذا كانت محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (فى الصدر) كما وقع باقى اخواتها (اشتبهت) اى التبست (بان المكسورة فى صورة الكتابة) وان لم تلتبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتملهما واعترض فى شرح اللب على الشارح بان المقدمات التى ذكرت فى دليل عدم الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة له لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لتم المقصود والاولى ان يذكر فى التوجيه انها بعكس الباقى لانها لا تقع فى الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل بانها لا تقع فى الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما حملنا) شروع فى وجه تفسير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنا قول المصنف (العكس على اقتضاء عدم السدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكفى فى ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فهى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فهى بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسره به للاشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لغوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به باعتبار بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله اله واحد وقوله [وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال « الا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا او نصفه فقد » حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بمساعدته فى الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) حينئذ (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما

بخلاف اشتريت الفرس بسرجه فانه لا يتصور فيه مثل ذلك المعنى بل يصح مع كون الفرس فى مكان والسرج فى مكان آخر بعيد منه فيتحقق المصاحبة بدون الالصاق بلا عكس قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة •

قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع من المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى انه لا يتحقق التقليل فى المعرفة لانها اما للكثرة فتنافيه واما للواحد المعين فلا يجزى فيه التقليل لانه انما يجزى فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز عنا لا به التقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم هذا ولا يخفى عليك ان القول باستواء رب مع سائر حروف الجر بين البطلان وليس ما ذكره الشارح الا ما صرح به المص حيث قال ولا تدخل الا على نكرة لان الغرض يحصل بذلك فلو عرف وقع التعريف ضايعا واما زعمه القائل وجها وجيها فليس مما يليق بان يتكلم عليه قوله فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف قيل وجوب ارتكابه للفاء وبل يسهل ذلك ويخرج من كونه

جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذ بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى (فان) للتفصيل يعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو ان (المكسورة) (لاتغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكنه (مع زيادة التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى كلمة ان كائنة فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ماتضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ماذكرهنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ماكانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى جزءً آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم التغير فى المكسور والتغير فى المفتوحة قوله (ومن ثمه) (اى ومن اجل الفرق المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف والنون (موضع الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجملة) اى بقاء الجملة (و) (وجب) زاده الش للاشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى وقت يقتضى المفرد) وفسر الش الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان اضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى لايراد الجملة والمفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار اليه بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء فيصح حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا فى المعرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) او فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

تعسفا وهذا وهم باطل جدا لان المحكوم عليه بالتعسف هو تقدير المعطوف عليه وهو لا يكون الا فى صورة كون الواو صدر الكلام ولا يقع شئ من الفاء وبل كذلك فلا يكون فيه ذلك الارتكاب فضلا عن وجوبه وتفصيل الكلام على ماذكره الرضى انه يحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين وقوعه فى الشعر وكون بعد الواو والفاء او بل اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ماقبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن فى اول القصيدة والرجز فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اولهما كقوله قاتم الاعماق خاوى المخترق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اندمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون فى نحو وقاتم معطوفا عليه لالا ذلك تعسف قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من

وقعت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد (مايشتق منه) من قال ويقول وقل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول لايكون الا الجملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) (كسرت ايضا) (بعد) (الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لاتكون الا الجملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم) (وفتحت) معطوف على قوله كسرت يعنى انه لما وجب الفتح فى موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة (حال كونها) اى حال كون كلمة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر فى فتحت (نحو بلغنى ان زيداً قائم) يعنى بلغنى قيام زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا و انما وجب التأويل ههنا (لوجوب كون الفاعل مفردا لكونه من اقسام الاسم الذى هو من) نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مبتدأة) (نحو عندى انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندى (لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) اى فتحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على ان فى كلام المصنف مساهمة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدءً ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعله مدرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيد القائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها العصام رحمة الله عليه (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بعد لولا مع اتفاقهم على فتحها فزعم المبرد والكسائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ماهو المختار عنده فقال انهم قرؤا (لولا انك) اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره و انما فتحوها (لانه) (اى ما بعد لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعنى هو المختار عندى (وكون المبتدأ مفردا واجب) اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعنى تقديره

اصلها يعنى حذف فعل القسم لظهور الواو فى القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل فى السؤال وغيره ومع الظاهر والضمير فوجه الظهور ان للباء معانى كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو هكذا قيل وليس بشئ لظهور ان مراد الشارح قدس سره انه لما كثر استعمال الباء الجارة فى غير القسم بخلاف الواو ظهر كثرته فيه بخلاف الواو فجاز فيه مالم يجز فيه فيكون ماله ما اختاره القائل وان لم يتفطن له وعلم ان التعليل كذلك قد فعله الرضى فانه قال ومن شروطها حذف جواب القسم معها وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اى الباء وتبعه الشارح قدس سره والوجه عندى ماذكره المص من انهم جعلوها عوضا من الباء والفعل معا ومن ثمه اجيب لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى بان واو القسم جرت مجرى الباء والفعل معا فصح اعمالها باعتبارين فكانت كانها عامل واحد قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص

(كذاحتى لايكون ذكرالخبر منافيالماسبق من ان خبرالمبتدأ الواقع بعدلولا واجب الحذف كمانبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذاوقعت بعدلولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذاوقعت (بعدلولا التحضيضية) وانماتكون مثلهاً (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعض التحضيضية (معمول للفعل الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك الفعل (نحو لولا انى معادلك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى اوزعمت انى معادلك) اى كن معادلا ومثلالى فيكون خيرالك (ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذاقالوا) (لوانك) معطوف على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كمافرؤا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح الهمزة كذلك قرؤها اذاوقعت بعدلو (بفتح الهمزة) (لانه) (اى مابعدلو) (فاعل) (لفعل محذوف الفاعل) اى وقدعرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا اوما (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك) ولمافرغ من بيان الموضعين الذين يجب فيهما احدالامرين شرع فى بيان مايجوز فيه الامران فقاله (فان جاز) (فى موضع) (التقديران) اى (تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جازالامران) اى احدالامرين (اى الفتح) حين يقدر مفردا (و) الاخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى جوازالفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى تأويل المفرد مبتدء (والكسر) اى جوازالكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) وقوله (مما وقع) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذاوقعت (بعدالفاء الجزئية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانهاوقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هوالجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية اواسمية فيجوز فيه التقديران (وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدء محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها امامبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح لكونه اصلافيه وقوله (و) منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله («اذا انه عبدالقفا واللهازم») ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقول فصيح وقوله (مما وقعت) بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة (الكسر) بناء (على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معهما) اى مع

لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى وليس بذاك كما لايخفى قوله ويتلقى ان يجاب قيل يقال تلقيت كذا اى القى اليك فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام الخ فجعل القسم ملقى اليه جوابه تجوزا فصار ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام فى جوابه اوان اوحرف النفى وانت خبير بان المجاب هو احد هذه الامور فلابد وان يكون يتلقى بمعنى يجاب ولاوجه لما اتى به القائل من التكلف اللائق بشانه قال الرضى معنى قول المص المعنى ويتلقى القسم باللام يجاب به يقال تلقاه بكذا واستقبله به اى اجابه به هذا كلامه ويشهد به كتب اللغة قوله الحروف المشبهة بالفعل قيل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر فى عملها وفرعية هذه الحروف وفيه قوله كما وقع فى بعض اشعارهم قيل فى يشعر بان السماع يساعد الجميع وهو مختص ببيت وليس مما يلتفت اليه قوله اى فى ابتداء الكلام قيل يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط

اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة) بان يجعل مبتدءً محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (وتمام البيت «وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا . اذا انه عبد القفا واللهازم» قوله ارى على صيغة المجهول) يعنى بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظانا (وكما قيل) اى وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اى رأسه (ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما) اى من الاعضاء التابعة لهما (تغليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اى عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جاز فى قوله انى التقديران جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) بمعنى اول القول الذى (او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل ح (المعنى المصدرى) بمعنى حمدى الله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله او انه مفرد (وليس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى) فحينئذ (تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان الجعل الاول ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى لاجل ان) كلمة (ان المكسورة لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع) وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فائدتها التأكيد فقط)

كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح الرضى وجه يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل مما تحت كون ان فى ابتداء الكلام وقد نبه عليه فى شرح كلام المتن حيث قال وكذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسطا كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها فى اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه فى حكم الفعل والظن وذلك من جملة الاوهام اذ لا سبيل الا تخصيص اول الكلام باول ما يفتتح به المتكلم فاللازم ان لا يكسر ان فى قولك اكرم زيدا انه فاضل وهذا باطل بالاتفاق وما اورده من انه يلزم انتفاء المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول من سوء الفهم لان الجملة المصدرة بالقول تقابل التى ليست بهذه الصفة وكذا الموصول فان الوقوع بعده شأن يقابل خلاف ذلك قوله حال كونها مع جملتها فاعلة قيل نبه على ان فى كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا

اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على محل اسم)(ان)(المكسورة) وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يترتب على كون اسمها فى محل الرفع لا على عدم تغييرها الجملة بل مايترتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المص منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة للتعميم المنفهم من قوله (لفظا وحكما) قوله (بالرفع) متعلق بقوله العطف وقوله (بان يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكمية يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) ومايشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل ان زيدا قائم وعمرو و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيدا قائم وعمرو) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضها مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال) بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكمية لان كلمة ان فى المثال الثانى (وان كانت) اى لوكانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (عملت) اى تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناب المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لايكون مع ماعملت بتأويل الجملة لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع مايتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السيرافى العطف على محل اسم ان المفتوحة كذا فى العصام وقوله (دون)(ان)(المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة او ظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع المكسورة لا فى المفتوحة ويؤيده تفسير الش بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة (بالرفع) متعلق بلم يجزوا انما لم يجز هذا العطف فى المفتوحة (فانها) اى لان المفتوحة (لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لم يصح فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون بفرض عدمها مبتدء مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما فى المكسورة فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع وفى العصام ان فى تخصيص جواز العطف بالرفع فى المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما فى سائر التوابع ماسوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال العصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصا وقوله

مضافا اليه بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل وان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندى انك قائم عندى ثبوت قيامك فالمبتدأ فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواق ومفعول مالم يسم فاعله مندرج فى الفاعل على اصطلاح غير المص ومندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص كما عرفت فى تعريفه المضاف اليه فلم ينفع ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضى وفيه ان الواقع فاعلا او مفعولا او مضافا اليه انما هو المجموع اعنى ان مع اسمها وخبرها فلا يصح دعوى كونها وحدها احد هذه الامور بتأويلها بمعنى الثبوت وفى بقية كلامه ايضا مجال مقال قوله وقالوا لولا انك الخ قيل خص ذكره

(ويشترط) متعلق بمسائل ان المكسورة يعني ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة مشروط بشئ وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشار اليه يعني بشرط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر تلك المكسور التي عطف على اسمها بالرفع (قبل المعطوف) اى قبل ان يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تميز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كما في قوله اعجبني حسنه ابا يعني مضى الخبر سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو (او تقديرا) اى او لم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمرو قائم خبر ان زيدا لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية ح وان كان مذكور بعد المعطوف لفظا لكنه في التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا قائم وعمرو قائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان الخبر (لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان العامل في نصب لفظ زيد هو كلمة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوى (مثل ان زيدا) يعني مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان) اى لا شك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذي هو عمرو المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية (فمن حيث انه) اى من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اى كلمة ان وقوله من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او متعلق بيكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من هذه الحيثية يكون العامل في رفعه لفظ (ومن حيث انه) اى ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمرو المرفوع (على اسمه) اى على زيد المنصوب (يكون العامل في رفعه) اى رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اى اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) (فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان) اى لفظه (عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر) اى واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اى كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اى ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اى حينئذ (اجتماع عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم بين كون اسم ان معربا ومبنيا يعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اى لكون اسم ان) (مبنيا) في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور) يعني ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقديرا وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان المحذوف في ذكرة فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائي

لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيين انما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله ولو انك ولانه قامل لانه لا سؤال يدفعه والظاهر انه لا تعرض في هذا الكلام ولا رد على احد فانه لا يفيد الا انفتاحها بعد لولا ولا يخالف في ذلك بل هو كما ذكره الرضي على ما يدل عليه صريح كلام المص حيث قال اردنا انما بعد لولا من ان واسمها وخبرها انما هو في موضع المبتدأ ولا يقدر جملة مستقلة فتكسر لانه لو كان ك لكان يجب عند حذ ان يقول لولا زيد قا لاكرمتك وهو غير جائز واذا ثبت ان خبر المبتدأ لا بد من حذفه فاذا وقعت فانما تقع في موضع المبتدأ خاصة فلذلك وجب الفتح واما لو انك انطلقت لانطلقت وشبهه فيفتح

فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذا لم يمض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائى فى الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان اسم معربا او مبنيا وفى عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا فى الثانى اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل فى الصورتين ثم فرع عليه قوله (فلا يجوز عندهم) يعنى لا يجوز عند الجمهور (انك وزيد ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلا فائدة فى بنائه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف فى الجواز وعدمه وقوله (كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق فى عدم الجواز وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذى ذكروه وهو اجتماع عاملين فى لفظ واحد (مشترك بينهما) اى بين كونه معربا مبنيا (خلافا للمبرد والكسائى) (فانهما يجوزان) وقوله (فى مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يجوزان (العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه (فانه) اى الشان (لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة) اى لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة (بنائه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مبنيا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة للتى (لم تعمل فيه) اى فى اسمه فى الصورة وان كانت عاملة فيه مؤثرة فى محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكأن الجمهور لم يفرقوا فى المحذور بين التأثير فى اللفظ والتأثير فى المحل وفرق بينهما (ولكن) اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (فى جواز العطف على محل اسمه) اى اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه) اى لان حرف لكن (لا تغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك) وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لا ينافى المعنى الاصلى) اى لا يكون منافيا للمعنى الذى كان فى الجملة قبل دخوله (كما انه) اى كما يثبت انه (لا ينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعنى فى ان المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقى معناها الاصلى فى لكن كما بقى فى ان يجوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأً مرفوعا فبقيت رائحته بعد دخولهما (وعطف شئ عليه) اى على اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى بقى (ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها) اى فيما عداهما من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما فى ان فظاهر واما فى

ايضا لان ان وما عملت فيه فاعل للفعل المقدر بعد لو اى لو ثبت انك منطلق لانطلقت فلذلك وجب الفتح هذا كلامه وبذلك تبين وجه الاتيان بلو انك ايضا وانه مما يساعد ذلك واما القول بانه قد علم مما سبق الخ فوهم ظ وقوله وان الفتح لا يوجب الفعلية من سوء الفهم فان السؤال ليس بايجاب الاسمية الكسر قوله لو انك قائم هذا سهو من الناسخ والصواب قت قوله لانها اما مبتدأ او خبر قيل اقتصر الرضى على الاول والثانى من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن فى كونه مبتدأ بحث لانهم اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله اوا كرامى ثابت له يوهم تقديم الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم اتى القائل بسؤال وجواب هما فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانهما تغيرا لهما من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التى دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فقوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله «ولذلك جاز» (اى لاجل ان المكسورة لاتغير معنى الجملة والمفتوحة اى ولاجل ان المفتوحة (تغيره) يعنى لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اى جاز دخول اللام (التى) هى (لتأكيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اى مع ان المكسورة (التى هى) اى تلك المكسورة (ايضا) اى كاللام (لذلك التأكيد) اى للتأكيد الذى استفيد من اللام وهو تأكيد معنى الجملة ولولم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام لان التأكيد فرع وجود المؤكد (دونها) (اى دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من المكسورة اى دون المفتوحة وهو اى حال كون المكسورة فى هذا الحكم يعنى جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اى كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (يعنى المفرد فلا يجتمع معها) اى لكون المفتوحة كالمفرد لايجوز ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اى اللام الذى (هو التأكيد معنى الجملة) اذ لا مؤكد فلا تأكيد وقوله (على الخبر) (متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها) يعنى خبر المكسورة (نحو ان زيد القائم (او) ووسط الش قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اى على اسمها) يعنى على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو ان دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى مصدره يعنى دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اى بين الاسم) (وبينها) (اى بين ان) وذلك الفصل لايكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان فى الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى «ان فى ذلك لاية» وامثالها او ظرف لتعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائما ولا يدخل على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفى ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعته وقد يتكرر اللام فى الخبر المتعلق نحو ان زيدا لعنك لراغب ويدخل على انفسها اذا قلبت همزته هاء كالغة فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذى هو قوله على الاسم او على بعيده الذى هو قوله على الخبر يعنى وايضا يجوز دخول اللام على الاسم الذى وقع (بينهما) (اى بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا لطعامك آكل) فاسمها زيدا وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام فى الطعامك الذى هو مفعول آكل (وانما خص دخله اللام) اى وانما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على

لايصح جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ فى مقام تعليل وجوب الفتح قاصر وانت خبير بان ما زعمه من زوائد الشارح قدس سره قد صرح به المص حيث قال ان اردت فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان اردت من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانه خبر المبتدأ هذه عبارته وما اورده على الاول ناش من عدم الفرق بين المذكر وغيره ومن الذهول عما اذا كان احد ركنى الجملة لا يكون ان الداخلة عليه الا مفتوحة وبذلك تبين بطلان قوله يوهم الخ لانه لا يتحقق الالتباس فيه سواء قدر الخبر مؤخرا او مقدما على انه لا ايهام فيه بل هو صريح فى تقدير الخبر مؤخرا كذا فعل الرضى ونسبة القصور من افحش القصور لان المقام لا يحتمل التقييد لكون الخبر فيه محمولا على المذكور فى المثال قوله وشبهه افنع اشباهه واجدرها بالتحقيق

الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد (لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه لان الابتداء المذكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كرهوا ذلك) اى النحاة كرهوا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحا للعامل) اى الذى هو ان (على ما ليس بعامل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ الحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (فى لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها كدخولها فى ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفا (لانها وان لم يتغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لا توافق اللام) اى لا تكون موافقة و مساوية مع (مثل ان) اى لموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد . وقد جاء مع ضعف فى قول الشاعر «ولكننى من حبها لعميد») الضمير عائد الى ليلى والعميد من عمدة العشق اذا اثقله وقيل هو من ان كسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اننى فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح . ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة فى بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) و ترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبل عطف العلة عن المعلول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حينئذ) اى حين اذ كانت مخففة (يجوز الغاؤها) اى ولا يلزم الغاؤها كلزوم اللام (اى ابطال عملها) لفظا مع بقاء معناها (وهو الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما كان الالغاء غالبا على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها الحاصلة (بالفعل) وانما قال بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها لبقاء معناها الذى هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الاخر) يعنى مثال المشابهة الفائتة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وككونها (على ثلاثة احرف) فانها لما خففت و بقيت على حرفين فاتت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعنى الاعمال مبنى

لكثرة استعماله وخفاء اصله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما لا اقسم عند الرضى لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه الخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد الذى فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا فى الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فما يختص به لا عن ذا جرم ان زيدا قائم وفيه ان ذلك لا ينبغى ان يعد من جملة اشباه ذلك فضلا عن

على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا التقديرين) يعنى الالغاء والاعمال (لازم لها) اى للمكسورة (اما فى الالغاء) اى اما لزومها فى تقدير الالغاء (فللفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التى بمعنى النفى كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجعلت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) فى الاول للنفى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى هذا مخففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حاصل فى الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع فى الصورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المخففة ومرفوعا فى النافيه (فلطرد الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين الغائها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قد يقع ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى) حتى يكون قرينة على كونها مخففة عند النصب ونافية عند الرفع وعدم ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابا تقديريا) كما تقول ان موسى لقائم وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو القائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى «ان هو الا وحى يوحى» فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى «وان كانوا من قبل لفى ضلال مبين» فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم اللام فى المخففة على الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتيج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (ويجوز) تفريع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اى دخول) ان (المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملابسة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هى كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذى دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان

انفيها واحقها بالتعرض له لان الغالب بعده الفتح كما صرح جوابه والقول بان لا رد لما سبق عند الخليل غلط والصحيح مؤكدة والرضى ليس اول من قال بكونها زائدة بل هو قول غير الخليل والرضى ليس ممن يقطع به بل ممن يجوز كلا الاحتمالين ويرجح قول الخليل كما هو الظاهر من كلامه والمنقول عن الفراء محتاج الى البيان. والقول المفيد من مذهب الفراء لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان فى المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع من هذا كان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيهما وما حكاه الكوفيون عن العرب وجوه لا جرم ولا ذا جرم ولا عن ذا جرم قوله جاز العطف على اسم ان قيل الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ

المكسورة المخففة لاتدخل الا على ذلك الافعال ولاتدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله «لاغير» وفسر به مراد المصنف بقرينة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عمموه لتلك الافعال ولغيرها ٭ ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر فانها فى قولنا ان زيدا قائم داخلة على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالغاء عملها بسبب انهدام المشابهة (اشترط ان لايفوت دخولها) اى جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطا لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) الى على الفعل الذى (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال مادخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال مادخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظنك لمن الكاذبين) (خلافا للكوفيين فى التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم والكوفيين اثبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لاتدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر «بالله ربك ان قتلت لمسلما ٭ وجبت عليك عقوبة المتعمد») يعنى اقسم بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشلر بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتهمل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها واعمالها بخلاف المفتوحة

كتابة المتن واعرض عن الربط وقد جاز كما فعله الهندى ولعل الواو والفاء سقط من قلم الناسخ واما جعل كان من حروف المشبهة بالفعل فمع ما فيه من الركاكة يأباه قوله من جهة انه فى محل الرفع قوله حيث يكون مع ما عملت فيه الخ قيل رد ذلك بان مفعولى علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مايتعلق بها ناشئا من مفعوليه كونه فى تأويل الجملة والجواب المنع قوله ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز الخ قال الشيخ الرضى الكسائى مع باقى الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شئ واحد خبرا لاسمين متغايرا لاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مخالفى الاعراب فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز فى ان زيدا وعمرو قائمان

فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (فى ضمير شان مقدر) فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا فى المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير الشان حتى لا تخلو عن العمل ولم يقدروه فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فما الفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقتضاء (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم تفرق من الفعل فى مثل قولك ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد فاعله من ان يئن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع فى دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها فى سعة الكلام وقع كقوله تعالى « وان كلا لما ليوفينهم ») اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى فى سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح اضعف على الاقوى (غير جائز فقدروا) اى فلذلك المحذور قدروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجحها على الاضعف اذا رجح باعمالها فى سعة الكلام حين وجد معمولا ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد سواء اعمل او لم يعمل فمعمولها موجود البتة وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قدروا ضمير الشان حتى يكون ذلك المقدر اسما والجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرا لها) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جعل عملها (فى المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (فى الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما فى تلك الاية (وقد لا تكون) كما فى حال الالغاء (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى ليست بتلك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا يلزم) اى فحينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال (فتدخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة مما يجوز دخولها بعد

عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد فى اثر واحد لان العامل فى خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائى لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المص توهم خلاف الحق حيث قال خلاف المبرد والكسائى فى مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان فى انتفاء اثر البناء مطلقا بل فى قسم من البناء بان يكون المبنى هو المضمر قالوا ضح تركه فى لينصرف الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم هكذا قيل ولا يخفى ان ما اسنده الى الرضى من القبول بان ما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائى لا يوافق كتب النحو كذب صريح فان الرضى صرح بان ما اسنده المص الى الفراء مذهب الفراء حيث قال الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو وقوله

التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة المخففة لما عملت فى ضمير الشان المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها (على الجملة) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان) (مطلقا) (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو اشهد ان لا اله الا الله (او فعلية وداخلا) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذى (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على المبتدأ والخبر (وشذ اعمالها) (اى اعمال المفتوحة المخففة) (فى غيره) (اى فى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) اى اعمال المفتوحة (فى الضمير فى السعة) اى فى سعة الكلام (نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة (قائم واحسب انه) بسكون النون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها فى الضمير وانث باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اى خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما فى الضرورة) يعنى اما اعمال المفتوحة المخففة فى غير ضمير الشان (فجاء) اى كلام البلغاء (فى المضمر فقط قال الشاعر «فلو انك) بتخفيف النون (فى يوم الرخاء سألتنى، فراقك لم ابخل وانت صديق») لرخى بالقصر مصدر رخى البال اى واسع الحال وفى الصحاح يقال رخى البال اى واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعيل بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوبة فى الرخاء والسعة الذى لا يوجب الرقة سألتنى ان افارقك اجيب لك لكراهتى لرد سؤالك وحرصا على رضاك ثم شرع فى بيان اللوازم التى تلزم المفتوحة فقال (ويلزمها) (اى المفتوحة المخففة) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اى الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذى تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة فى الفعل بل هى داخلة فى ضمير الشان المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه ينصرف الى الكامل الذى هو المتصرف اى الذى له مصدر وبقرينة لزوم ما يأتى من الحروف لها لتحصيل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما فى الدخول فى الفعل والذى يحتاج الى الفرق هو الفعل الذى له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى («وان ليس للانسان الا ما سعى») وقوله تعالى («وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم») فان لفظ ان فى المثالين مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر لليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعنى يلزم السين وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى («علم ان سيكون منكم مرضى») فالمخففة فى هذه الاية دخلت على الضمير المقدر وجملة ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هى دخول السين فى ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون الغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون

ان عبارة المص توهم خلاف المق الخ كما ترى ثم اما كانت الثابت عند المص الخلاف فى مطلق المبنى كان الانسب الاكتفاء بقوله خلافا للمبرد والكسائى قوله فلا يلزم المحذور المذكور يعنى به ما سبق من لزوم اجتماع عاملين على اعراب واحد وفيه نظر اما اولا فلان علة امتناع ذلك ان عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقى والاثر الواحد الذى لا يتجزء لا يصدر من مؤثرين مستقلين فى التأثير كما هو المذكور فى علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد منهما من الآخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا وذلك قائم سواء ظهر الاعراب او لم يظهر واما ثانيا فلان العامل عند الكسائى فى خبر ان ما كان عاملا فى خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين فى الخبر فالعامل فى خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يترافعان عنده فلا يلزم

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون (اوسوف) اى اويلزمها سوف (كقول الشاعر «واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ماقدرا») فان ان المخففة كانت مقرونة بيأتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشان وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (اوقد) اى اويلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى («ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم» ولزوم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون) اى هذه الامور (كالعوض من النون المحذوفة) (اوحرف النفى) اى اويلزم معه حرف النفى (نحو قوله تعالى («افلا يرون ان لا يرجع اليهم») قولا لان الا فى هذه الاية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفى فرق علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفى الا ليكون يعنى) ان لزوم حرف النفى ليس لما يلزم به امور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والاخر للعوض ولزوم حرف النفى ليس كذلك بل هو لا يكون لازما الا ليكون (كالعوض من النون المحذوفة وانما خص له (فانه لا يحصل بمجرده) اى بمجرد وجود حرف النفى (الفرق بين المخففة والمصدرية فانه) اى حرف النفى (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لئلا يكون وقوله «ان لا تعبدوا» وامثاله (فالفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق (بينهما) معنى ولفظا (اما) اى الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفى (الاستقبال) اى النفى فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المخففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى الا يرجع (فهى المخففة) (وكأن) اى من هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة موضوعة (للتشبيه ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشائه) اى التشبيه يعنى ان التشبيه حاصل به ولما اختلف النحاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل وليت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل معطوف على قوله حملا يعنى استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ماذكروا الثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير الصحيح هو ماذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة واصلها كان بكسر الهمزة وانما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية على ماهى عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا

صدور اثر عن مؤثرين ومذهب الفراء فى ذلك مذهب الكسائى كما صرح به الرضى وغيره فلا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد سواء ظهر الاعراب او لم يظهر وانما العلة فى ذلك ما سبق من اختلاف النظر فى كون الشئ الواحد خبرا لاسمين قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الخ قيل هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلة بطرد الباب وليس بشئ لان طرد الباب مأخوذ بالنظر الى صورة الاعمال مطلقا بخلاف ذلك الوجه الناطق بكون القصد الى الاهتمام والاحتياط فانه وان تضمن طرد الباب لكنه بالنظر الى بعض مواد الاعمال قوله اى من الافعال التى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير قيل ادرج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم دفعا لما اعترض به الرضى حيث قال قوله المص

اخبار لا انشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ايعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحتاج الى تغير الجملة والمغيرة للجملة انما هى المفتوحة (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى كأن) كما تخفف اخواتها من النونيات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الغائها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات فتحة الاخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر « ونحر مشرق اللون . كأن ثدياه حقان ») والواو فى ونحر واو رب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وثدياه تثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان اعملتها) اى ان اعملت كأن (قلت كأن ثدييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرف حال المخففة المفتوحة بانها لا تعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطروا الى ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشان المقدر لئلا تفرت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما فى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اى فحينئذ يقتضى ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شان مقدر عندهم كما فى ان) المفتوحة (المخففة ويجوز ان يكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع اللغات وكأن ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف فتلغى على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع انه اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

(من)

ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على فعل من افعال المبتداء لكن عدم دخولها على جميع الفعل اوجب كونه من نواسخ الابتداء لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد وما وجدنا فى نسخ الرضى ذلك الاعتراض وانما كلامه هذا فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصرية كونه من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية

من لا) اى النافية (و) من (المكسورة) المشددة (المصدرة) اى التى صدرت (بالكاف الزائدة واصله لاكأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد ان مابعدها) اى ان حكم مابعدها من الجملة (ليس كما) اى كحكم ما (قبلها بل هو) اى مابعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيا واثباتا و كلمة ان تحقق مضمون مابعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون مابعدها والتحقق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض الفراء على قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندى بانه طلب درك السامع بدفع ماعسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق مافى الصحاح حيث قال فلاستدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك مافات المتكلم باتمام كلامه ماليس بواقع بايراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت) انت (ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان موضع استعماله فقال (تتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيا واثباتا) يعنى انه كان الكلام الذى قبلها نفيا يكون مابعدها اثباتا وبالعكس (معنى) وفسره بقوله (اى تغايرا معنويا) للاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو التغاير المعنوى يعنى لايشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (واللفظى) اى والتغاير اللفظى (قد يكون) لنفى صريحا اى قد يوجد (نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ) فان جاءنى مغاير لقوله يجئ لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغاير اللفظى (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن مايفيده قوله حاضر مغاير لما يفيده قوله غائب فكأنه قال زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف) (اى لكن) (فتلغى) (عن العمل لخروجها) اى لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) (اى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلغى عن العمل ولم يجز اعمالها فى المقدر اعتبارا لاصلها لانها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها المشابهة لها (فاجريت) اى لكن (مجراها) اى مجرى لكن العاطفة اما مشابهتها لفظا فظاهر واما معنى بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المخففتين) يعنى المكسورة المخففة والمفتوحة

والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال قياسا واظن الرضى اعلى كعبا ممن يعترض بمثل هذا الاعتراض وقوله وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر الخ مما لا يلتفت اليه قوله وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدى بفتح الثاء وبكسر خاص بالمرأة او عام ومؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كما فى القاموس والظاهر حقتان وتبرأ اى انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع مكسر سوى ماعلى صيغة منتهى الجموع يصح تثنية بتأويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقه فى تشبيه الثدى اذ ليس حسن الثدى فى كونها عظيمة غاية العظم هكذا قيل وليس بذاك لشيوع مثل ذلك فى كلامهم بحيث لا يدعى ظهور خلافه ثم اذ فى بعض النسخ قد وقع ونحر موقع صدر وفيه واعلم ان الرضى قال واذا خففت

المخففة (فانه) اى لان الشان (ليس لهما) اى للمكسورة المخففة والمفتوحة المخففة (ما اجرينا عليه) يعنى ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلهما هذا فى النسخ الكثيرة من غير قيد (وفى بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى فتلغى على الاكثر (وكأنه) اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) اى اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهى ان وان وكأن وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعنى ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولا عن البلغاء (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (ومخففة) (الواو) مثل قوله تعالى «ولكن اكثرهم لا يشكرون» وقوله تعالى «ولكن كانوا انفسهم» (وهى) اى تلك الواو التى دخلت على لكن (اما لعطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتمنى) (اى لانشائه فتدخل) تفريع لكونها موضوعة لانشاء التمنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت البخيل يجود لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التمنى مشروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ليت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) (بنصب المعمولين) وبالهما معمولان لليت (بناء على ان ليت للتمنى فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التمنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب زيدا قائما على معنى اتمنى زيدا فسره الشارح بقوله (اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المفيد لمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى) يعنى تقديره (ليت زيدا كان قائما ومتمسكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر «ياليت ايام الصبا

كان فالافصح الفاؤها وقدجاء كان وريد به رشاء احلب وقال وصدر مشرق العمر كأن نديه حقان وح يكون فى كلام الشارح قدس سره ونقله نظر وكأنه اعتمد فى ذلك على رواية الهندى فانه قال فتلفى من العمل نحو وصدر مشرق كأن ندياه حقان قوله واللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرا لم يجئ قيل هذا المثال مما اثبته الرضى واحكمه الفراء حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فنا فاقماق القاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به النفى للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغى ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما فى الجملة كما فى الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافى الافضال بل لا يناسبه اذا اللائق ان يشكروا هذا ولا يخفى ما فى الكلام مع صاحب القاموس اذ ذكر وصف لشئ لا ينافى ثبوت وصف آخر له قوله فالجزآن

رواجما) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجما وكلاهما وقعامنصوبين فى قوله (فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجما والكسائى يقول اى ليت) ايام الصبا كانت رواجما والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجما منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كائنة لنا حال كونها رواجما) اى هو حال من الضمير المستكن فى كائنة واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذف فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى وجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا فى العصام (ولعل للترجى) (اى لانشائه ولا يدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا اولا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجى فقال (ومعناه) اى معنى الترجى (توقع امر مرجو) اى انتظار للامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار للامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى «لعلكم تفلحون» و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى («لعل الساعة قريب» والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو ولما كان فى استعمال لعل لغتان احديهما ان مابعده منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف الشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابعده مجرور وانه حروف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجر بها) (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الجر بها (فى اللغة العقيلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله («وداع دعا يامن يجيب الى الندى . فلم يستجبه عند ذاك مجيب . فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة . لعل ابى المغوار منك قريب») فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعا تقديرا على انه مبتدأ وان يكون مجرورا بواب رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذاك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لانى ارجو ان يكون ابو المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويجيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيرافى (بانه) لا نسلم ان يكون انشاده دالا على استعمالها جارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لا لالتزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوبا على

منصوبان على المفعولية قيل لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ايت وعند الكسائى نصب الثانى بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائى ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين وليس الامر كما زعمه لان المخصص بالفراء هو جواز نصبها الجزئين لكونها بمعنى اتمن لان الفراء اجاز التركيب وكون الاسمين منصوبين باى عامل كان خاصة كيف وهذا مما لا يخطر بالبال ولا يساعده سوق المقال قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء قيل ومنه ما وقع فى كتابه على رضى الله عنه كتبه على ابن ابو طالب قوله والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه قبل الجزم بوجود الجر لبعد هذا التأويل والحاجة الى

انه اسم لعل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابو طالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف فى شرح الكافية بانه بعد حكمه بالشذوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) هذه (اللغة الشاذة) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابى المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع قول شاعر آخر مجرورا حكاه هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فورد عليه بانه لا حاجة (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه جزما (بوجود الجر بها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشذوذه) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتج الى تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع فى مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (العطف فى اللغة الامالة) اى جعل الشئ مائلا الى شئ آخر يعنى ان معناه فى اللغة لا امالة مطلقا وفى عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا فى الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما فى الحكم والاعراب كما فى عطف المفرد على المفرد او فى الحصول كما فى عطف الجملة على الجملة كذا فى بعض الحواشى وفى العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهى) اى تلك الحروف (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها فانه ليس بعاطف (وام ولا وبل ولكن) بسكون النون هذا ما عد عند الجمهور (وعد بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما بعدها) اى اللفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال (كما ذهب) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءنى زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفى (و) هو نحو قوله (ما جاءنى زيد بل عمرو وليست) اى ليست كلمة بل التى تتصف بتلك الصفة

التأويل لئلا يقال بجر لعل للاشكال فيه مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع من عقيلى وفيه ما فيه والفظ الحلى منه قولك ان الحكم بشذوذ الجر بها نظر الى الظاهر لا يقتضى الجزم بوجود هذا الجر الا ترى الى سداد قولك وجرها كما فى هذا البيت شاذ وقد يقال لا جر بل ورد على سبيل الحكاية قوله كما ذهب بعض آخر الى ان الخ قيل ما هو المثبت فى الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعض آخر فلم نعثر عليه ونقول فى كتب النحو ان بعض النحاة ذهبوا الى ان اى من حروف العطف وذهب بعضهم الى ان بل ليست منها وهذا صريح فيما ذكره الشارح الا ترى انه لو لا كذا لقيل بعض النحاة ذهب الى هذين الامرين قوله وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل قبل الاولى فيه فى الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان وهذا ليس بشئ قوله فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما

(منها)

(منها) اى من الحروف العاطفة (لان مابعدها) اى لان مابعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (معها) مع كلمة بل (ففصيح مطرد) اى مستعمل استعمالا اطراديا (كلامهم لانها) اى كلمة بل فى مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بايرادها تصحيح تركيب بدل الغلط لا ان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لا ببل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعنى هذه الاربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم عن ان يكون جمعا (مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع فى الواو (اومع ترتيب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا اومع المهلة اومع ملاحظة الجزئية كما ستعرف وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (ومراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة ما يقابل احد الامرين يعنى (ان لا يكون) ذلك الحروف (لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت) كلمة (او واما) يعنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله مراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (زمان) واحد (او) فى (مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز ان يقال ان الفاء وثم للجمع فانه فى تركيب جاءنى زيد فعمرو لا يجوز ان يقال ان زيدا وعمرا اجتمعا فى الجيئية فى زمان واحد فانه ينافى التعقيب والامهال (فقولك جاءنى زيد وعمرو او) جاءنى زيد (فعمرو او) جاءنى زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كليهما) خبره يعنى ففى قولك جاءنى زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان الجيئية حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد او فى زمانين او فى مكان واحد او فى مكانين يعنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اى من زيد مثلا (دون الاخر) اى من عمرو كما كان فى العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للقيد فقال (فالواو) اى من الاربعة التى للجمع المقابل احد الامرين موضوعة (للجمع) وقوله (مطلقا) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى فى ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اى هذا الجملة (بيان لاطلاقها) اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اى لا ترتيب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدما) اى لا يفهم

مبتدأ لا خبر له لان قوله اى حصل تفسير جاءنى زيد آه فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف الخ فنقل الش وظن ما قبل قوله بخلاف الخ تاما فاقتصر عليه كذا قيل ولعل اى من الناسخ او طغيان القلم والصواب بعد قوله والفاء للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة قيل فان قلت معنى الترتيب انتساب الشئ الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب فى الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابلته مع قوله

منهاوجود الترتيب فى الواقع ولاعدمه ففى قوله جاءنى زيد وعمرو ولايفهم منه ان الترتيب الواقع مطابق للترتيب الذكرى اوغير مطابق له انها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لاتنفك فى الصور الخارجة عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى (والفاء) موضوعة (للترتيب) وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لابد منه لان الترتيب لايستلزم الجمع فان الترتيب قديكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون فى الذكر فمعنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد فعمرو اوفى الذكر اللفظى لافى الوجود الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الاان المعنيين مرعيان فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قديقع كثيرا فى عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى « فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة » وقديكون فى غير ذلك كقوله تعالى « ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين » وقوله تعالى « واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين » لان ذكر ذم الشئ اومدحه يصح بعد ذكره اواعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى « ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما » فان التعقيب هو كون الثانى تعقيب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ماقبلها حقيقيا للعلم بتراخى مابين ازمنة الاطوار المذكورة على ماورد فى الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر اجنبى عن التطور اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثانى كأنه وقع عقيب الاول من غير تراخ هذا ماقالوا فظهر منه ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول مضمونها فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها نفس الامر كذا فى بعض الحواشى (وثم مثلها) (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب) اى لامقيده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان ثم وان كانت مشتركة مع الفاء فى كونها للجمع الترتيب الاانها اى لكن كلمة ثم (مقرونة) (بمهلة) وقال العصام ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلامهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فهى) اى كلمة حتى (متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها) اى اصلا (وبين ثم المفيدة المهلة) وهذا فرق بين ثم وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة المعطوف بضمير حتى لادنى ملابسة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى ان حتى وان وان كانت مثلها فيما ذكر لكن المعتبر فى العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما

ومثلها بمهلة لانانقول فذلك من مقابلة الخاص بالعام وليس كذلك فان الشارح قدس سره لم يرد الابيان المعنى ولا يتوقف هو على زيادة قيد فيه لان المتبادر من الترتيب هو الاصل ولذا قيده فى معنى ثم بذلك لعدم حصوله بدونه على انه لاارتياب فى انفهام الوصل الذى فى الفاء من هذا القيد المذكور ههنا فلواتى به فيه ايضا لكان كلامه مشتملا على مالا حاجة اليه وقول القائل فذلك من مقابلة الخاص والعام من باب الاوهام لظهور المقام فى الاحتواء على تقابل المتباينين قوله والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين قيل بل من ثلثة اوجه ثالثها ماتقدم من ان المهلة فى حتى اقل من ثم وكان القائل لم يتصور معنى قوله بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة والا لما يقول بمثل ذلك قوله هكذا فى بعض الشروح ذكر الرضى فى بحث حتى الجارة انه لايجوز فى العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير

اقتضاه وضعا) اى وضع حتى وهو كونها موضوعة للغاية (جزء) (قوى اوضعيف من حيث انه قوى اوضعيف) قيد به ماليكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكر راجع الى المعطوف وانما اشترطت بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (اوضعفا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافادة العطف للقوة والضعف دلالته عليهما لان القوة اوالضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دل عليه لا انه افاده وقوله (حتى تميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعفه انما هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تميز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك جزء المعطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناس حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد انتهاء الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه منته فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميز منه واستخرج بالعطف بما دل على الانتهاء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من احاد الحجاج اضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد واشتراكهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى فى كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشترط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فيلزم حينئذ ان يكون المعطوف عليه صالحا للتجزى فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بيتعلق (وان كان) اى ولو كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

من اللاق له وكانه لم يتذكره الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ردا على الحواشى الهندية محل نظر لانه نظر وان كان لا يصح على تحقيق الرضى تمثيله للجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول العاطفة على اللاق للجزء اذ ليس اللاق فى حكم الجزء لكن لا خلل فى جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغنا عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة انما بعد العاطفة يجب ان يكون جزأ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطف على الليل باعتبار انه ملاق الجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل فى النوم كما اجازه الهندى فلا منافاة بين نفى الرضى وتصحيح الهندى ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على اللاق تكلف مستغنى عنه

المناسب انيكون كذا فى المثالكان (المناسب) فى قوة المعطوف اوضعفه فلابد من ان يكون معطوفها قويا اوضعيفا ليكون ايضا (فى الذهن) بان يقال فى المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك بان قدم الركبان بعد المشاة اوقدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) المثال اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لايجوز ان يقال فى هذه الصورة قدم الحاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع فى الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة فى حتى اقل منها فى ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء فى كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى اوالاضعف جزءًا من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى اوالاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى اوالاضعف يفيد اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل فى ماقبله بل مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائما فى الليلة الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) أى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب (يفيد شمول اليوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى فى هذا التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءًا مما قبله وفيما لايكون جزء بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزءًا من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العاطفة (فى معنييها جميعا ليبقى للاصل) اى للجارة التى هى الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزية) اى شرف وفضيلة وهذا بيان لتفرقتهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (انما استعملوها بيان لوجه الترجيح فى تعيين البعض للترك يعنى انما استعملوا حتى

(الجارة)

لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف اوالاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضى المغايرة لقوته اوضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لايفيد القوة والضعف هذا بطوله مما قيل وهو مشتمل على الخبط الصريح فانه حكم اولى بانه لايصح دخول العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى فى حكم الجزء وقال ثانيا بانه لاخلل فى جعل الجزء اعم من الحقيقى او الحكمى وجعل الصباح اعنى الملاقى فى حكم الجزء من البارحة وهذا تناقض ظاهر واعلم انما ذكره الشارح قدس سره فى هذا المقام هو المختار المعتبر بين المحققين الموافق لمرام المص رحمه الله فانه قال وقد شرط فى حتى ان يكون المعطوف جزأ من المعطوف عليه لان الغرض كونه غاية لذلك ومنتهى لقصد بيانه مخالفته الاول فيما اوجب المهلة من قوة اوضعف وكلام الرضى صريح فى ان حتى فى ذلك

الجارة التى هى الاصل وخصصوها بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزء فاستعملوا العاطفة التى هى الفرع (فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءً) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما فى عموم ماقبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليها اعرف بخلاف الصباح فان البارحة لما كان ظرفا للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزءً منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلناه (فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءً من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة وليشمل (المجاور) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كما وقع فى بعض الحواشى) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع شرع فى بيان مالا يكن للجمع فقال (واو واما وام) (كل من هذه الحروف الثلاثة)(لاحد الامرين)(اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسره بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا فى قولنا جاءنى زيد او عمر وليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اكتفى باقله كما اكتفى فى قوله الكلام ماتضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لايضاح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما فى الخارج بل المراد منه مايكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر مثل الشك والابهام وغيرهما فانما تعرض فى الكلام فحينئذ لا يتجه ماقيل ان هذا التفسير انما يصح فى او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات او للابهام فهو للمعين وقوله (ولا يتوهم) رد على ماتوهم (ان او فى مثل قوله تعالى « ولا تطع منهم آثما او كفورا ») يعنى اذا وقع فى حيز النفى ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفى كل منهما كما هو المراد منه لا نفى احدهما لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثل هذه الاية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى اثبات وباقية (على ما) اى على

المثال امس نمت البارحة حتى الصباح لايكون عاطفة ولا علينا ان تأتى بما ذكره قصدا لزيادة البيان قال ويشترك الجارة والعاطفة فى انه لابد قبلها من ذى اجزاء الا ان ذاك يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما فى الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان مابعد العاطفة يجب ان يكون جزأ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد او كجزئه بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم او جزء لما دل عليه ماقبلها كما فى قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال نعله عطف على الصحيفة اى القى جميع ماممه ويجب ايضا دخول مابعدها فى حكم ماقبلها فالضرب فى ضربت القوم حتى زيد الاحالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون مابعدها متصلا باخر اجزاء ماقبلها كنمت البارحة حتى الصباح

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى) يعنى ان كلا من الاثم والكفور واقع فى سياق النفى فيلزم نفى الامرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خللا فان عبارته تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ليس اللازم المنطقى بل بمعنى انها غير مستعملة بدونها (يليها) (اى يذكر بعدها بلا فاصلة) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما بلا ام المتصلة (و) (المستوى) (الاخر) (يلى) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يليها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يلى وهذا جائزٌ لانه من عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدهما) ظرف لقوله يليها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالما بثبوت احدهما لا على التعيين وجاهلا فى التعيين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلى احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فانها للشك فى التحقق وقوله (لطلب التعيين) متعلق بقوله يليها اى انما يليها كذلك لقصد طلب تعيين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لا لدفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين لما لم يوجد للمتكلم وجب احالته الى المخاطب (ومن ثمة) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشرط وهو (ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) (لم يجز) (تركيب) (ارأيت زيدا ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولو ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الاخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا اى الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمنقول) يعنى ان ما اختاره المصنف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائزٌ (حسن

وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزأ ايضا منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجزء والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها كما فى العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر هذا كلامه وقد علم به ان توهم عدم المنافاة بين نفى الرضى وتصحيح الهندى من عجايب الاوهام وعلى تقدير التسليم لا يرد به شئ على الشارح قدس سره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم الحاجة اليه وعلمك محيط بان ما ذكره قدس سره اسد تحقيقا من كلام الرضى لاشتماله على وجه ذلك الاختصاص المتضمن لافادة القوة والضعف وسره فالاعتراض بانه تكلف مستغنى عنه بما ذكر من المرام والقول بان التمسك ببعض الشروح من عدم تذكر ان الرضى جرى على ذلك مبنى على عدم الاطلاع على مراتب

فصيح و) تركيب (ازيدا رأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلي الهمزة (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ) اى وحين كون المنقول عن سيبويه هذا (يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح) فحينئذ ثبت خلل فى كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفى الترجمة الشريفية) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقرو على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان فى النسخة التى وجدت هكذا خللا ايضا لان حاصل اشتراط الولى للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا ببطلانه لكن (ان) هذا (الحكم بضعفه) اى التركيب (لتنزله) اى لقصد الاخبار (عن) تنزله من (مرتبة الافصحية الا) منزلة (الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا يعنى ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحا (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز او قوله ضعف (فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمة) شروع فى تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين) بان اجاب بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز ان يجاب بنعم (او لا) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق لكنهما (لا يفيد ان التعيين) بل يفيد ان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجب عنه بنعم او لا يفيده معنى انه جاء او لم يجئ ولا يفيد ان الجائى هو زيدا او عمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع فى بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهى او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو) قلت (اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا ونعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا) واذا قلت فى فى جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التعيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجئ بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجاب) عنه الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفى كليهما) بان يقال لم يجئ زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما) يعنى قد يكون المستفهم مخطأ فى دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة وام الدالتين على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طلب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب بنفى كلا

الكلام قوله او غير معين عند المتكلم قيل هذا فى او الشك واما التفصيل كما فى التقسيمات او للابهام فهو المعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجرى فى او وبهذا اندفع انها فى لا تطيع منهم آثما او كفورا بكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام فى المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار فى او واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان فيه لاحد الامرين بهما والعموم لزوم من دخول النفى على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم وليس كذا لاجماعهم على ان وضع او فى الاصل لاحد الامرين مبهما والتعيين فى التفصيل والابهام انما كان بحسب الاغراض المرعى فيها اصل الموضع فلا يرد ما اورده على الشارح قدس سره واما ما ذكره من البيان الدافع فى زعم فلا حاصل له قوله لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها قيل لزومه فى

الامرين بان يقال لم يجئ كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ماوقع فى الحديث ان ذا اليدين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على راس الركعتين فى احدى الصلوات الرباعيه اقصرت الصلوة ام نسيت يارسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال العصام ان مراد الشارح باتيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا ينحصر الجواب فى التعيين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصر الحصر الاضافى يعنى انه يصح التعيين بنعم اولا فحينئذ لا ينافى هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء فى جواب بالتعيين اولى مماذهب اليه الشارح فان الجواب بنفى كليهما ليس باجابة بل تخطئة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والاجابة انعام المسئول بالامتثال لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلايكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب فى الجواب بالتعيين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار فى كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالمشار اليه بثمة) فى قول المصنف ومن ثمة (فى الموضعين اى فى قوله ومن ثمة لم يجز وفى قوله من ثمة كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لايكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز فرعا على الاول بانحصار الجواب فى الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعوله يعنى ذكر المصنف كلمة ثمة مكررة لقصد الاشارة (فى كل موضع) اى من الموضعين (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجيم بمعنى القبح يعنى لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التى تفيد المرام بلاقبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثمة لم يجز) وقوله (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق) اى ولو جعل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع فى بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كبل) يعنى ان كلمة ام التى يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك فى معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (فى الاضراب) اى فى كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (للشك فى الثانى) اى ومن جهة كونها للشك فى الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان فى اللفظ الذى وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلهما بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اى الاسم الذى وقع قبل ام

(المنقطعة)

اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل كثيرا فى كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو اللازم *الميزانى وهذا من باب الغلط اذ لم يثبت فى الميزان جواز اطلاق اللازم على المفارق وانما هو قسم من العرض قسيم للمفارق قوله لان ماكان حسنا فصيحا لايعد ضعيفا قيل لا كلام فى عدم عده ضعيفا مطلقا اما فى عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر وليس بشئ قوله وقد يجاب بنفى كليهما قيل اما اعتراض على المص بانه لاينحصر الجواب فى التعيين اوتنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم اولا ولذا صرح بنفيه اذ يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة انعام المسؤل لارد السائل فالجواب مايطلبه ونفيهما تخطية له فى اعتقاده لااجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفى طلبها وح انجه ان الاولى ان يكتفى بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص نعم ولا بالنفى الا ان يقال لاشامل لنفى كليهما ولا يخفى ان القائل قد

المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بانشاء (مثل) (قولك) (انها لابل ام شاء) (اى) ان (القطيعة التى اراها لابل) يعنى اذا رأيت شجا وجزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطاؤك فى الحكم والجزم (اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شئ معين فانك لو جزمت بالثانى استعملت فيه بل لكنك لما لم يحصل لك علم فى الثانى ولم يقع رجحان على شئ حصل الشك (فى انها) اى القطيعة المرئية (شاء وشئ آخر فاستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل اهى شاء) فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة اعلم ان استعمال ام المنقطعة فى هذا المعنى هو الاكثر وقد يجئ لمجرد الاضراب من غير شك اذا كان مابعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير اذ لا معنى للاستفهام فى هذا الكلام لانه حكاية عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه جزم بكون خيرا فى زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان مابعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام الاستفهام للاحتراز عن الكرار ثم اعترض على قولهم انها لابل ام شاء بانه من عطف الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندى بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لاتكون ام المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف والكلام عن تقدير عدها من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهى غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان تول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر على اهى شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تستعمل فيه وفى غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما فى مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهى شاء الى قولك اشك واتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح فى بيان التوجيه الثانى فقال (واما استفهام) يعنى ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حين تقصد) اى انت (الاضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله ازيد عندك (بالاستفهام الثانى) وترك الاول ثم شرع فى خواص اما العاطفة التى هى لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اى كلمة اما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اى غير مستعملة الا معها) تفسير للزوم وقوله (يعنى اذا عطف شئ) تفسير المجموع اى يريد باللزوم انه اذا عطف اى اذا اريد عطف شئ (على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا) اى قبل العطف (باما) اى بكلمة اما (ثم عطف عليه المعطوف) اى الشئ الثانى الذى اريد عطفها على الاول (بان نحو جاءنى اما زيد

اوقعته فى هذا التردد قلة التأمل فى كلام الشارح قدس سره وما اتى به من القول بان الاجابة انعام المسؤل الخ مخالف لما عليه الاستعمال فان رد السائل وتخطئة من وجه يحصل الابكام والاسكات جواب فى العرف قوله ومن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاول قيل هذا من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال اما العاطفة كلتا هما والواو لعطف احديهما على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ولى يتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة للتأكيد ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن ولا يرد ذلك على الشارح قدس سره لانه لايلزم من كون المعطوف فى حكم

واماعمرو) وانما يلزم تقديم امافى المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصدان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبربعد خبراى كلمة اماقبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعني) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدرالمعطوف عليه باما نحوجاءنى اما زيد اوعمرو ولكن لايجب) ذلك كما ما فى العطف باما بل يجوز فى العطف باو (نحوجاءنى زيد اوعمرو) اى بلاتصدير اماوهذا عندالجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الخلف فان العاطفة (لم تقع) اى لم يجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لوكانت عاطفة لم يجز دخول العاطفة الاخر عليها وليس كذلك فانه (تدخل عليها الواو العاطفة فلوكانت هى) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغو اوالجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لايلزم من تقدم اماعدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لوكانت الاولى للعطف وليس كذلك (بل) هى (للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى) اى والجواب عن الدليل الثانى وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لايلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لوكان كلاهما عاطفين لشئ واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف مابعدها عن مابعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا) تكون (لغو) اً وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لاحدهما على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به مابعد الثانية على مابعد الاولى ويتجه على الشارح انه لولم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه فى حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفى بعض الحواشى انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص فى شرح المفصل ان الواو فى اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولاتكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين وما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس فى محله والعجب منه انه بعد اعترافه انه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا وبل ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لا لاحدهما) اى موضوعة لاحد الامرين كالحروف

(الثلاثة)

المعطوف عليه كون اما الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق فى الغرض المسوق له ذلك وهو حاصل بدون هذا الاعتبار قوله حرف التنبيه قيل الظاهر هذه الحروف ليست حروف المعانى بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة وذلك من قبيل الاوهام لان الموضوع للتنبيه يكون معناه التنبيه فهى من جملة حروف المعانى ولقد سبق التنبيه على فساد زعم القائل ان الاصوات من قبيل المهملات قوله يصدربها الجمل اه ولا تكون الا فى صدر الكلام سوى هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام نحو قوله تعالى هاانتم اولاء والاصل انتم هاؤلاء وقل الفصل بينهما وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل وغير القسم نحو هاالله ذا لتعلمن هالعمر وابيه ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والافال اماتحقيق الكلام الذي

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشكلا منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو انها (لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا (لزيد) اى ثبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد اثبات والاخر بعد النفى فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ما عطف عليه ببل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفى والاثبات فحينئذ يكون (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ (لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ) لانصرافه عنه الى المعطوف (لا بعدمه) لانه يثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسرة الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم عن مجئ زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجئ عمرو (ولهذا) اى ولكن الاخبار عن مجئ زيد غير مقصود (صرف عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المجيئية اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجئ زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى لها فقال (واما كلمة بل بعد النفى) صدرها بالتفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفى (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى فى كون الاول فى حكم المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفى (فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم المجيئية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمعنى قوله (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كما فى الاثبات يعنى لا يحكم عليه بنفى ولا باثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفى (تثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها للحكم باثبات ما نفى قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو) هو انه (بل جاءنى عمرو زيد اما) اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه او المجئ او لم يبق على

يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا خارج ومنه علم ان اما لم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان يجعل انما بعدها مكسورة هكذا قيل وفيه نظر قوله ويلزمها القسم قبل استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا لكان يقول وتلزم القسم وتقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار فى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها لساكنين واثباتها ساكنا مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجراء بهما مجرى كلمة واحدة كما فى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله هذا وفيه انما ذكره من ان المص قد استعمل اللزوم على خلاف عادته نظر الى قوله فى ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام من قبيل ما لا يعينه قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان المجئ (منفى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون وسكونها (للنفى) (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفى وقدم مافيه ولما تبدل حكم كلمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لطعف المفرد على المفرد فهى) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفى ما اثبت فى الاول (فتكون) لكن (لا يجاب) اى لاثبات (ما انتفى عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلمة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفى يعنى ان لزوم كلمة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا الاستعمال لازمة (لنفى الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منفى عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفى الحكم عن الاول لقال ماقام زيد ولا عمرو وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلمة لكن (نظيرة بل بجيئها بعد النفى والاثبات يعنى فى جواز وقوعها بعد النفى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون (لاثبات مابعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد لاثبات تكون (لنفى مابعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ) فان قوله عمرو لم يجئ جملة عطف على جملة جاءنى زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنفى مابعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لوقوعها بعد النفى (فعلى كل تقدير) من التقديرين غير مستعملة بدون النفى) وقد عرفت ان المراد باللزوم هو هذا المعنى (حروف التنبية الا واما وها) يعنى كلمة الا بتخفيف اللام وكلمة اما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والاليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والاليق لاحتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم ولما اكتفى المصنف باضافتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح ان بينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجمل كلها) اى سواء كانت اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ماذكر على تقدير الغفلة (لهذا) اى ولكون الغرض منها هذا التنبيه (سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم (واما زيد قائم وها زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين فقال (وتدخل ها) اى كلمة ها من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاولين مختصان بالدخول على الجملة بخلاف ها فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لايتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (لابهامها) اى لابهامها (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال الاشارة حتى تعين معناه الجزئى

لايختل قيل يوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى وقال مع انها لم تفد المعانى التى وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والالفاظ التأكيد اسماء كانت اولا فانها باقية على ماوضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذى يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال وانت خبير بان الرضى لم يقل كذلك وانما عبارته هذه قيل انما سميت زائدة لانها لايتغير بها اصل المعنى بل يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به فالقائل اخذ اعتراض الرضى بعد ان حرف الكلم عن موضعها واورده على الشارح قدس سره وقد عرفت ان ماذكره هو بما ذكروه فى وجه

العصام ان الصدارة فيها لازمة الا فى ها، المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما و بين اسم الاشارة واما اذا فصل بينهما فهى صدر الكلام نحو قوله تعالى «ها انتم اولاء» والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا تعلموا ونحو ها لعمر الله ذا قسمى وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا يفتح بها الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل فى النداء خمسة (يا اعمها) اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا للمتوسط قال العصام اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث وايها وايتها والمندوب لا ينادى الا بهام (وايا وهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد) اى لنداء البعيد ومختصة به (واى) (بفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح ان يأول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن ان المص (اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل) اى فحين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اى فى القريب (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله) اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله) اى ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذى هو أ (بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) (حروف الايجاب) اى الحروف التى يجاب بواسطتها وهى (نعم وبلى واى) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء) قيد للاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل) بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى تلك الحروف) متعلق بقوله (يتبين) اى يظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب) اى من بيان معانى كل من الحروف فيما سيأتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب واثبات الا انها تفترق فى ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا كان او اثباتا استفهاما كان او خبرا وبعضها لايجاب النفى فقط وبعضها لايجاب الخبر فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها فى الكون للايجاب فقال (فنعم مقررة

التسمية بشئ بوجه تحقق فى غيره ايضا لا يستلزم كونه مسمى به لان المراد بيان صحة الاطلاق والمرجح هو الارادة ولذا لم يلتفت الشارح اليه قدس سره ولم يتعرض لايراده ودفعه واعلم ان هذه الحروف انما سميت زوائد لانها وقد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة بل وتوهمها غير زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع اوغير ذلك قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا قيل يفهم الكثرة من تقييد المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها فى مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة وهذا وفيه ثم ان الوجه ظاهر فان المص لما صرح بالقلة فى بعض المواضع تبين ان مالم يقيد بها

لماسبقها) (ای محققة لمضمونه) یعنی المراد بکونها مقررة انها محققة وبقوله لماسبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما کان) ای ماسبق (اوخبرا فهی) ای فکلمة نعم (فی جواب اقام زید بمعنی قام زید وفی جواب الم یقم زید بمعنی لم یقم زید) یعنی ان الفرق بین نعم وبلی هو ان الاولی لتحقیق ماسبق فان کان نفیا فهی لتحقیق النفی وان کان اثباتا فهی لتحقیق الاثبات (وبلی) یعنی بخلاف کلمة بلی (فی جواب الم یقم زید) یعنی یظهر الفرق بینهما فی جواب النفی فانه اذا اجیب عنه بنعم یکون بمعنی لم یقم زید کما عرفت واذا اجیب عنه ببلی یکون (بمعنی قام زید) یعنی علی خلاف ما قلت ثم اراد ان یؤید هذا بقوله (فمعنی) والفاء فی قوله فمعنی تعلیلیة یعنی ان کلمة بلی بعد النفی لایجاب النفی لان معنی (بلی فی جواب الست بربکم انت ربنا) وقوله (ولو قیل) اشارة الی انه اثبات بابطال نقیضه یعنی کون کلمة بلی لایجاب النفی فقط ثابت لان المعنی الصحیح فی تلک الایة هو انت ربنا فحینئذ لو قیل (فی موضع بلی ههنا نعم لکان کفرا فان معناه ح) انت (لست ربنا) لکون نعم محققة لمضمون ماسبق نفیا او اثباتا ومضمون ماسبق ههنا منفی لدخول لیس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر فی علم المعانی من ان مضمون النفی الداخل علیه همزة الانکار منفی وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء علی ان معنی قوله تعالی الیس الله بکاف عبده انه هو کاف والیه اشار بقوله (وقیل یجوز استعمال نعم ههنا) ای فی جواب قوله تعالی الست بربکم (بجعلها) ای بناء علی جعل کلمة نعم (تصدیقا للاثبات المستفاد من انکار النفی) یعنی ان الهمزة الداخلة علیه لما کانت للانکار اقتضی ان یکون مضمونه اثباتا کما کان مضمون قوله تعالی الیس الله بکاف هو انه کاف وکذلک یکون مضمون الست بربکم هو انا ربکم فکلمة نعم تکون مقررة لمعنی انا ربکم لا لمعنی الست بربکم (وقد اشتهر هذا فی العرف فلو قال احد یا زید الیس لی علیک الف درهم وقال زید نعم یکون اقرارا) یعنی یکون بمعنی ان لک علی الف درهم (ویقوم) ای لفظ نعم (مقام بلی) فی هذا الکلام (لتقریر الاثبات) ای لتقریر الاثبات الذی حصل من الانکار والنفی (بعد النفی) (وبلی مختصة بایجاب النفی) یعنی انها غیر مستعملة فی تقریر النفی کما فی کلمة نعم والباء فی بایجاب النفی داخلة علی المقصور والمعنی ان بلی ممتازة عن نعم بکونها لایجاب النفی وقوله (یعنی) تفسیر لقوله بایجاب النفی یعنی ان المراد بکونها لایجاب النفی انها (تنقض النفی المتقدم) وتهدمه (وتجعله ایجابا سواء کان ذلک النفی مجردا عن الاستفهام نحو بلی فی جواب من قال ما قام زید) یعنی اذا اخبر احد بنفی قیام زید بقوله ما قام زید وقلت فی جوابه بلی کان معناه (ای قدم) فیکون ردا علیه وکأنه قال انک اخطأت فی هذا الاخبار (او مقرونا) ای او کان النفی مقرونا (به) ای بالاستفهام (فهی) ای کلمة بلی (اذن) ای فی وقوعها بعد النفی المقارن بالاستفهام تکون (لنقض النفی الذی بعد ذلک الاستفهام) کما هو المختار لا انها لتقریر الاثبات المفهوم من نفی النفی کما هو غیر المختار (کقوله تعالی «الست بربکم قالوا بلی») ای قالوا (ای بلی انت ربنا وقد جاء) ای لفظ بلی (علی سبیل الشذوذ لتصدیق ایجاب کما تقول فی جواب اقام زید بلی اقام زید)

(وای)

لیس بهذه المثابة بل هو متصف بالکثرة قوله فی بئر لاحور سری وما تشعر قبل الحور الهلکة علی وزن المرقة هکذا ذکر الجوهری فتوهم الشارح ان الهلکة جمع هالک کالطلبة جمع طالب فوقع فی ما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهری الهلکة والهلاک فی القاموس الحور بالضم الهلاک وجمع احور وفی شرح الابیات اخره بافکه حتی اذا الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنی البیت ذلک الرجل العاشق سری فی بئر المهالک وما علم انه سار فیها حتی اذا اضاء الصبح والحق الکاشف من الشبه علم ذلک لکن لا ینفعه ذلک هذا والمراد بالافک الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الکافة من العمل تستحق ان تجعل من الحروف الزوائد وکذا ما فی حیثما واذا ما لکن یجعلوها من الحروف الزوائد لان لها اثرا فی الکلام وهو

(واى) بكسر الهمزة وسكون الياء اى كلمة التى هى من حروف الايجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده بان كونها كذلك غالبى لا لزومى اشار اليه بقوله (لاشك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقة) حال اى لاشك انها فى استعمالها الغالبى حال كونها مسبوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لايكون الاستعمال الاخير مخالفا لكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم) يعنى انها مقررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى ان يذكرها مع نعم بان يقول فنعم واى مقررتان لما سبقهما ولما ذكرها المص ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا للتأويل يوافق ماذكره ابن مالك (ويلزمها) اى من خواص كلمة اى انه يلزمها (القسم) غير المص العبارة حيث لم يقل مثل ماسبق فى لكن وغيرها للتفنن فان مآل قوله واى لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسره بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة اى (الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اى وربى) يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى باء القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولايكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى) خاصة اخرى (تقول اى وربى واى والله لعمرى) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لاغير لنيابة ها مناب الجار وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجير) (بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كامس والفتح للتخفيف كأين وكيف كذا فى بعض الحواشى (وان) بكسر الهمزة وبتشديد النون يعنى ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) بكسر الباء اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شئ (وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان لمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك) فمرادك بالجواب باحد الثلاثة فى الاول تصديق له اورد مثالين للاشارة الى انها لتصديق المخبر موجبا ونافيا (اى قد اتى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اولم يأت وجاء ان) اى دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك) وقال ابن الزبير له (ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) اى ان خاصة (بعد الاستفهام) ايضا اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر ، ليت شعرى هل للمحب شفاء ، من جوى حبهن ان اللقاء ،) الجوى قال فى القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقة وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دائه الذى حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها) اى مجئ ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

كف ما لحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل فى الكلام وكف حيثما واذا من الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضى والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى الزائدة بعد العاطفة على النفى وفى من الاستغراقية ويرون تأثيرها لفظيا كانها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للمرأ عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه واما الكافة ليست كذلك اذ فى انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائما وفى حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببية الاول للثانى اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية

الزيادة) فاضافة الحروف من قبيل اضافة الموصوف الى صفة اى الحروف الزائدة ويؤيد ماقلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها المعنى وفائدة (لانها) اى لان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لا يختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيده اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لا انها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجئ وقولنا ليس زيد بقائم (واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (بزيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متهيأ) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر او الحسن السجع او لغير ذلك) من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (من الفائدتين معا والا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة فى كلام الفصحاء (ولا سيما فى كلام البارى) سبحانه و(تعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة مافقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (مخففتين) (وما ولا ومن الباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزاد) للاشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزاد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفى) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفى مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (وقلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المنفهمة من تزاد اى قلت زيادتها (مع ما المصدرية) (نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع) (لما) (نحو لما ان قام زيد قمت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (بفتح الهمزة وسكون النون) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزاد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزاد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير (و) (تزاد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (المتقدم عليه) اى على

فكلمة ما فى هذه الكلمات بمنزلة حروف المبانى التى لو حذفت لاختل دلالة اللفظ وما اورده على الشارح قدس سره ظاهر الورود واما ما اعترض به على الرضى فناش من انتفاء عين صحيحة وذلك انه لولم يؤت بما فى انما زيد قائم لقليل ان زيدا قائم فاصل المعنى وهو ثبوت القيام لزيد لا يتوقف على ما الكافة عليهما بل هو ثابت بدونها ايضا ولا مدخل لان ايضا فى اصل المعنى والعجب من القائل انه ناقض نفسه فى هذا الموضع فانه قال اولا ان ما الكافة تستحق ان تجعل من الحروف الزوائد وكذا ما فى حيثما واذا ما لكن لم يجعلوها منها لان لها اثرا فى الكلام ثم قال ان الحرف الزائد مايجب ان يكون بحيث لو حذف لما اختل اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى يختل بعدما وهذا تناقض كما ترى بل الجواب عما اورده الرضى ان هذه لا يختص تأثيرها باللفظ حتى قال

لو (نحو والله ان لو قام زيد قمت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو « كأن ظبية تعطوا الى ناضر السلم ») فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله « ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم » فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسام وهو الحسن وقوله تعطو من العطو هو التناول برفع الرأس واليدين اى تتناول وعدى بالى لكونه متضمنا المعنى الميل والجملة صفة ظبية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجه اذا حسن واراد به الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها فى هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اى كلمة (ما تزاد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج) (و) (مع) (متى) اى تزاد ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اى) (نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما ترين من البشر احدا) وقوله (حال كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزاد كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى (« فبما رحمة من الله لنت لهم ») اى فبرحمة (و) قوله تعالى (« مما خطيئاتهم اغرقوا ») اى من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (« عما قليل ») اى عن قليل فكلمة ما فى هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجرورة الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (« ايما الاجلين قضيت ») اى اى الاجلين اديت ومنه قوله تعالى « مثل ما انكم تنطقون » اى مثل نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فيها) اى فى هذه الامثلة (كلها نكرة) اى تامة بمعنى شئ (والمجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلمة لا تزاد) (مع الواو) (العاطفة) (بعد النفى) يعنى انها تزاد مع اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى (لفظا ما جاءنى زيد ولا عمرا) ومعنى نحو قوله تعالى (« غير المغضوب عليهم ولا الضالين »)

لم يرجح جانب اللفظ على جانب المعنى بل لها تأثير فى المعنى ايضا وتأثيرها اللفظى زائد على ذلك فلم يعد بذلك من الزوائد والاحسن ان موضوع الفن اللفظ فما ثبت له حكم بحسب اللفظ و تأثير فيه لم يجعل من الزوائد ومالم يثبت له ذلك عد منها قوله اى بفعل متقرر فى معنى القول اه اشار الى توجيه ظرفية المعنى اللفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندى انه على القلب جعل القلب قسيم الظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ المعنى ايضا اعتبارية كذا قيل قوله فقوله ان اعبدوا الله تفسير الضمير فى به اه قيل اشارة الى وجه قوله فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اه من ان قوله فى الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالاية فى انه يفسر مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتنى لكن قال الرضى

فان عمروا فى المثال الاول معطوف على زيد داخل فى حيز النفى اللفظى وهوما وا الضالين فى النظم معطوف على المغضوب الذى هو مدخول غير وليس بنفى لفظا بل معنى (و) (تزاد) اى تزاد لا ايضا (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابليس وقت عصيانه باستنكاف السجود لادم («مامنعك) اى اى شئ منعك يا ابليس (ان لا تسجد اذا امرتك» اى ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائد اذ المعنى المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقى هو ما منعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله ما منعك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حملك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره فى القرآن كما وقع فى غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعنى الزيادة اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة فى وجه زيادة لا بان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اسم) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا اقل كذا فى العصام (نحو قوله تعالى «لا اقسم بيوم القيامة» و«لا اقسم بهذا البلد») فان معناها اقسم (والسر فى زيادتها) اى زيادة كلمة لا فى هاتين الايتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى تزاد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى القسم عن فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفى القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشذت) اى (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر («فى بئر لا حور سرى وماشعر *) بافكه حتى اذا الصبح جشر (اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه متعلق بلا اشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها) (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة ايضا فى نحو قوله «ماجاءنى من احد وكفى بالله ردف لكم» (حرفا التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفا احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الباء (فهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة (ان) غير شاملة كاى بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)

مقدر امرتنى به امرتنى بقوله اذالأمورلايكون مفسر ان اعبدوا الله بل قوله امر والضمير مفعول قوله صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول فى عدم الظهور قال الرضى رح وينبغى ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا ولا يذهب عليك ان قوله ذلك لا يتصور ان يكون اشارة الى وجه الاتيان بقوله فى الاكثر فان كلامه صريح فى جعله ناظرا الى قوله فلا يقع بعد صريح القول وكون المعنى ان امر الكريمة هكذا الا يخطر ببالك من كون ان تفسير الا فانه مخالفة لما عليه الجمهور واثبات كما تقوه من الوقوع بعد صريح القول غيره وانما اشار اليه بقوله وقد فسر بها المفعول به الظاهر آه وما نقله عن الرضى مقرر وعبارته هذه

كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف) فيه اشارة الى ان فى اعنى فى قوله فى معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف فى التقرير بقرينة ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كما لا ينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبه به على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس كما فى اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما فى معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو بل يقال زيد جاء عمرو (ولا) تقع ايضا (بعد ما) اى بعد الفعل الذى (ليس فى معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى خاصة آخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤدمعناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى «وناديناه ان يا ابراهيم» فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر) اى لمفعوله المقدر وهو كلمة بلفظ فى قوله (اى ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لنادينا الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى نادينا به هو قولنا (يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان) اى كلمة ان فى قولك ان ائت (حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اقتضى ان تكون فى الاقل تفسر مفعولا مذكورا مثله بقوله (وقوله تعالى «ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله» فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسيرا للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير فى به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسيرا للمذكور وقوله (وفى امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعنى انه لا يجوز وقوعها تفسيرا لصريح القول وانه فى هذه الاية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسيرا لما) اى للفظ ما (فى قوله تعالى «ما امرتنى» لانه) اولان ما (مفعول الصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى «اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه» فان (قوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر) الصريح (لاوحينا) وقال الرضى وينبغى ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى «وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين» ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغى ان يجعل من حروف التفسير الفاء فى قوله تعالى «والزانية والزانى

وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير الضمير فى به وفى امرت معنى القول ليس مفسرا لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول الصريح وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل قوله فالهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها آه قيل جعل تصرفا تميزا عن نسبة اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه عنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل فى مواقع لا يدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف فى الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغى ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل تصرفات ليست للهمزة قال الرضى ويختص هل باحكام دون الهمزة وهى كونها للتقرير فى الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اى الم يثوب افادتها فائدة لنا فى

فاجلدوا » الاية على مذهب سيبويه انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف المصدر هى (ماوان) (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيجئ من المشددة وهو قوله (وان) (المفتوحة المشددة) (فالاولان) (اى ماوان المفتوحة المخففة) (للفعلية) (اى للجملة الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى يدخلان على الجملة الفعلية) تفسير للام يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما يدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها يعنى انهما انما دخلا عليها لافادة جعل تلك الجملة (فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى « وضاقت عليهم الارض بما رحبت ») يعنى ان ما فى بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى هى رحبت وجعلتها فى تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضاقت عليهم الارض بسعتها اى مع سعتها (ونحو قولك اعجبنى ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها فى تأويل المصدر حتى جوزت كونها فاعلا لاعجبنى (اى) اعجبنى (خروجك) ثم انه لما كان فى اختصاص ما بالفعلية خلاف بين سيبويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيبويه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية) على ماذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص (عند سيبويه وجوز غيره) اى غير سيبويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعد ما المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجويز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها بالفعلية هو (الحق) لا ماذهب اليه سيبويه من عدم التجويز (وان كان) اى ولو كان وقوعها بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه رجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبار الوقوعها (كما وقع فى نهج البلاغة) قوله (« بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية ») فان ما دخلت فى هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى هى الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للاسمية) (اى للجملة الاسمية خاصة) ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حينئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون المشددة المفتوحة انها (للاسمية) هو (انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة فى تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت فى جزء الجملة اعنى الخبر جاز ان تجعل الخبر فقط فى تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجعلها فى تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدر الاخوك الذى هو الخبر لكنها فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبنى ان زيدا يواخيك او مواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه

(بان)

حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصد اللايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفى فى خبر المبتدأ الذى بعدها نحو هل زيد بقائم ولايخفى عليك ان مراد الشارح قدس سره بذلك التفسير ابراز الاعمية والكشف عن معناها ولايحتاج الى ذلك التقدير وجعل الاضافة من باب ادنى الملابسة بل يصح كلامه فى اسناد التصرف الى الهمزة كما هو الظاهر من قوله فلا تتصرف تصرفها ثم ان جعل الاعم بمعنى الاعم من وجه غريب جدا فان الاعم عند الاطلاق لايراد به غير الاطلاق وايضا اعتبار هذا العموم نادر فى تلك العلوم وايضا كلام المص صريح فى العموم المطلق حيث قال اعنى انها تستعمل فيما لاتستعمل فيه تقول ازيدا ضربت ولاتقول هل زيدا ضربت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك منكر الضربة وهو على هذه الصفة فاستعملوها لا ثبات مادخلت على وجه الانكار دون هل لانبت من استعمالها الاثبات ما

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (لكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن ومعناهما واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هى اربعة (هلا والا) (مشددتين) بتشديد اللام فيهما (ولولا ولوما) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدلالتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبيين ذلك النوع (فتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) او لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام لتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لا من الكلام الذى هى فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد باللزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيد) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناها فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحدث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لمجيئه) اى لمجئ لفظ قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحروف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيه) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما لم يصنفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

دخلت عليه على وجه فى قولك ازيد عندك ام عمرو دون هل وتدخل الهمزة على حرف العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع دون هل ولم يذكر موضعا ثبت فيه استعمال هل دون الهمزة بل اقتصر على هذا القدر وكلام الرضى ايضا صريح فى العموم المطلق وما نقله عنه مستدلا به على دعواه لا ينفعه لان الكلام فى النسبة بينهما بحسب الوضع والاستعمال فيها دون الاحكام الثابتة لهما واما النسبة بحسب ذلك فعموم من وجه لا غير لان لكل منهما احكاما تخصيص بها وقد يجتمعان فى بعضهم كما فصل فى المطولات ولم يذكر الرضى جواز دخول الباء على الخبر بعد هل دون الهمزة بل اقتصر على الاولين قائلا ويختص هل بحكمين وقد نقله القائل عنه قوله وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا قيل فيه ان التقدير لا ينافى الوجود بل يعم الوجود والمعدوم وذلك من قبيل الاوهام لان المقدر هناك يعنى به المحقق فلا يتصور شموله الموجود قوله فيلزم لاجل

(ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيمنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى اصل فى معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (فى) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كائنة (التقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبه (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل اخبار ولذا فسر الشارح معنى تقريبها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا فى الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصول مدلوله فى الخارج اوبالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قدركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله واشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قدقامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع فى مقدمتها تحقيقا والفاء فى قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى فى كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب) هذا فى الماضى وسيأتى لها معنى رابع فى المضارع وهو التقليل وانما نعد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا اما اذا كانت اسما فهى بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد تكون كلمة قد مصبة (مع التحقيق التقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قدركب زيد) اى تحقق ركوبه فى الماضى القريب من الحال والجار فى قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (فى) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم حرف تنفيس) مثل يجود فى قولك قد يجود البخيل ثم ان فى توسيط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احترز به عن غير الاغلب وهو استعمالها لمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل ينضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كما فى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى («قد نرى تقلب وجهك) فى السماء» قوله «قد يعلم الله المعوقين منكم» اذ هى

انتفائه انتفاء ما علق به ايضا قيل هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان ومنشأ الغفول عن معنى التعليق او وجود ما علق به فى التركيب قوله وكون انتفاء الاكرام سببا الانتفاء المجئ فى زعم المتكلم قيل فيه بحث اراد بالبحث ماسبق منه من منع السببية وفساده ظاهر قوله موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه الله بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظر الى اصالته افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ما ضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت بموضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير

هناللتحقيق فقط وقيل انهاالآ يةالاولى للتحقيق مع التكثير . ثم انه شارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لايمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قدوالله احسنت و) قولك (قدلعمرى) بفتح اللام الموطئة للقسم والعين المهملة اى لحيانى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قدومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لهما بلما فى التوقع لانهم قديحذفون الفعل مع لما لجهلهم ماعوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو وقول الشاعر « ازف الترحل غير ان ركابنا . لما تزل بر حالنا وكأن قد » اى وكأن قد زالت . (حرفا الاستفهام) اى طلب الفهم وهما (الهمزة وهل) فقط واما قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ماحكاه قطرب عن ابى عبيدة فلغة فى هل بقلب الهاء همزة و(لهما) اى للهمزة وهل (صدرالكلام) بحيث (لايتقدمهما فى حيزهما) لوجوب تقديمهما عليه (لدلالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذهما لانشاء الاستفهام (كما مر) فى الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الفعلية) (اقام زيدوكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا (تقول) اى عند دخول الهمزة (فى) جانب الجملة (الاسمية (ازيدقائم و) عند دخولها (فى) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيدوكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليها حال كونك (تقول) عنه دخولها (فيهما) اى الجملتين (هل زيدقائم) فى جانب الاسمية (وهل قام زيد) فى جانب الفعلية وقوله (الاان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المص وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهمزة اعم تصرفا فكأنه فى معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره فى قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم فى الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل فانها لاتدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيدقام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حال (شذوذ) اى الاستعمال المغير الفصيح كما صرح فى المفتحات (وذلك لان اصلها) اى اصل هل فى الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فهى قدجاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (فى قوله تعالى «هل اتى على الانسان» اى قداتى) فكما لايقال قدزيدقام لايقال هل زيدقام . قال الرضى فان قيل مقتضى ماذكرتم ان لايقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قدزيد قائم قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها فى مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فلما كان اصلها) اى اصل هل (قدوهى) اى قد (من لوازم الافعال)

امر مطلق وبه اول ماجاء فى كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماضى منفى بلم اوفعل ماضى دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الااذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف الكلام ح ولايكون جملة اسمية خلافا للزمخشرى هكذا قيل وفى بعض ماافاده كلام قوله واذاتقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان المتكلم بالكلام فيصح ترك فى آه دفع لاعتراض الهندى انه لايصح ترك فى لعدم كونه زمان ولامكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام بمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولايبعد ماقيل ان التبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندى صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام

و مختصه بها (فان) جواب لما (رأت فعلا فى حيزها) اى وجدته فى مكانها (تذكرت عهودا بالحمى) جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى مايحمى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحنت) وهو امابالتخفيف من الحنو بمعنى الميل اوبالتشديد من الحنين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته) التزمته وضمته الى نفسها (وان لم تره فى حيزها) اى لم تجده فى مكانها (نسلت عنه) تكلفت السلوانْ عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والاترك ولما كان قول المصنف فيما سبق وكذلك هل موهما لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين الهمزة فى جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لايتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال (والهمزة اعم تصرفا) اى من جهة التصرف فهو تميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة وقوله (باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها) قيد للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لاتصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من التصر فى هل) خبره (تقول) هذا شروع فى بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة دون هل وعدمنها هنا اربعة احدها ماذكره بقوله تقول (ازيدا ضربت) ملابسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل) وهو ضربت فى حيزها لماسبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا (بخلاف هل زيد ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل فى حيزها فانه لايجوز (لما عرفت) من انها لاتدخل على اسمية خبرها فعل الاشذوذا للعلة المتقدمة (و) الثانى ماذكره بقوله (تقول) منكرا (اتضرب زيدا و) الحال (هو اخوك) (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار) هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو ان يكون مابعد الهمزة واقعا وما كان ينبغى ان يقع وفاعله معلوم نحو « اتعبدون ماتنحتون والله خلقكم وماتعملون» وقد يجيئ للانكار الابطالى وهو ان يكون مابعدها غير واقع ومدعيه كاذب نحو « افاصفاكم ربكم بالبنين» ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنا لو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وافيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره حيث لايجوز (لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذلا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله (لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفى واقترانه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه

(وهل)

مكان تنزيلا لا حقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينتصب بتقديم فى بلاضنة قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قيل وانما قال كذلك لان الاحتراز من توسطه بتقديم الشرط بقوله من الشرط وفيه بحث لان الاحتراز من جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط فلابد من ذكره وهذا من باب الاوهام اذلا سبيل الى كون قوله على الشرط قيدا احترازيا لانه جزء المسئلة لايفهم مساغ ذلك من كلام الشارح قدس سره حتى يقال انه اراد ذلك ثم يرد عليه بمثل هذا الرد وتوضيح المقام على وجه ينكشف الحق ويضمحل دجى الباطل ان المص لو قال فى افادة هذا المسئلة واذا تقدم القسم على الشرط لكان مناقضا لقوله وان توسط بتقديم غيره لدخوله فيه فيلزم تناقض هذا الحكم بذلك الحكم فاتى باول الكلام ليخرج ذلك

(وهل ضعيف فى الاستفهام) هذا من تتمة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل (فيه) كما تقدم (و) الثالث ماذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين (ازيد عندك ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذهى مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول زيد عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (انسب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا يرد انه لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدالانسبية فتأمل (وتقع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها) اى ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخل عليه هل (واستئناف سؤال آخر بام) المنقطعة (المقدرة) ببل و(الهمزة) كما مر فى الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعدد فيه اذ هو (فى تقدير بل اعندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو (و) الرابع ماذكره بقوله (تقول) اى تاليا اقوله تعالى (اثم اذا ما وقع) آمنتم به (و) قوله تعالى (افمن كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (اومن كان) ميتا فاحييناه (بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقتها فى الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضى كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزمخشرى فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر فى مثل افلا تعقلون اجننتم فلا تعقلون وفى نحو اولا يعلمون اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضى الحق ماقاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها فى اول الكلام من غير ان يتقدم مايصلح العطف عليه مع انه لم يجئ فى الاستفهام الا مبنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) (اى بخلاف اى) متعلق بقوله تقول ازيدا ضربت الى آخره فيكون قيدا فى الكل يعنى انك لا تقول هل فى هذه المواضع فتقول الشارح (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اى لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تتصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهى مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله لا ادرى وان كنت داريا * بسبع رمينا الجمر ام بثمانيا * يعنى ابسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط فى اللغة الزام الشئ والتزامه وقد نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهى من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهى ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو اما) بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اى لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

عنه ويختص الحكم
بما هو المرام قوله
اى لزوم القسم قيل
جعل ضمير لزمه القسم
مع بعده دون الشرط
مع قربه لان الكلام
فى القسم لكن وكأن
الجواب للقسم دون
ان بقوله وكان الجواب
له يدل على ان
ان جعل ضمير لزمه
لغير القسم فلم يضمر
القسم فى قوله وكان
الجواب له يدل على
انه جعل ضمير لزمه
لغير القسم فلم يضمر
القسم فى قوله وكان
الجواب للقسم اثلا
يتوهم عود الضمير
الى ما عاد اليه ضمير
لزمه ولا يخفى عليك
ان هذا الدليل اوهن
من بيت العنكبوت
قوله لانه يلزم ان
يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال
قيل فيه انه اذا
كان الشرط ماضيا
لا يجب جزم الجزاء
فكيف يلزم كونه
مجزوما وغير مجزوم
وجوابه ان يتكلف
ممنوع لانه اذا كان
هذا مستدعيا لصحة
الجزم وذلك لامتناعه
حسن ذلك التعبير
وانما كان الجواب
للقسم لانهم لما قدموه
وتعذر ان يكون

علية (لمامر) من انهاتدل على نوع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول مادخلت عليه فى الاستقبال (وان دخل على الماضى) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت اومضارعا نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقد بينه الشارح بقوله (يعنى هى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخل على المستقل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفى بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال وللمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع اوالماضى) يعنى ان المالغة الموجودة فى النسخة الاولى مراده وان لم يصرح بها فى الثانية وليس معناه ان مختصة بالمستقبل فلاتدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلاتدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (اكرمتنى اكرمتك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصد به (ان وقع منك اكرمى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلافرق بينهما وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل اوالماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ماقبله فيهما (بمعنى واحد) بلافرق (اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وهذا يكون معنى العبارة فى النسختين واحدا وقوله (وقد تستعمل كان فى المستقبل) اشارة الى ان لو تجئ مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى « ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم») فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناسبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدى ولا يجوز ان تكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انهى الش الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتنى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثانى وهو اعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اى مطابقة (لتعليق حصول امر فى الماضى) اذ هى حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح والباء فى قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعليق وهو بمعنى على او سببية وقوله (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى

لهما مما لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقديم القسم يدل على العناية به فكان جعله له وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لالفظا لان اليمين عليه وهو مشروط للاتيان اونفيه كما ذكره المص فى شرح ذلك مراد الشارح قدس سره حيث قال والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وما قيل فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لامجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى فى مجموع الشرط والجزاء. من عدم التدبر قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز نشرا على ترتيب اللف قيل لان تقديم الخبر مقدم على جواز الغاء القسم فى لذكر وفى قوله انا والله ان تأتنى آتك تقديم الخبر مقدم على الغاء القسم لكن فى قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط والجوز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر فان تقديم الخبر كما انه مقدم

(اى)

اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اى الامر الذى (كان حصول) وجوده وثبوته (مقدرا) مفروضا فى الماضى كان منتفيا فيه) اى الماضى (قطعا) اى جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضا) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لا على غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك) مثال لبيان التعليق (فقد علقت حصول الاكرام) وهو المعلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بعلقت او سببية اى بسبب حصول (مجئ مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اى الماضى والفاء فى قوله (فيلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤهما) اى المعلق عليه حال كونهما (معا) اذ المعلق عليه وهو حصول المجئ المقدر فى الماضى منتف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجئ) يعنى ان انتفاء المجئ سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناش عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيد به اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى مسببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء المعرى «ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر» والحاصل ان معنى لو المطابقى هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى المطابقى مقامه ووضعوا موضعه تنبيها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (واستعمال لو بهذا المعنى) اى الالتزامى المتقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (قد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقا عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعلق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقد وقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلولها مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء الملزوم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى (ولا يجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى «لو كان فيهما) اى فى السموات والارض (آلهة الا الله لفسدتا») مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام (فان لو ههنا) اى فى الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة المستفاد من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قائما مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الالهة فى الاية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء

على جواز الغاء القسم على معنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثانى فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذى باعتبار مثالى انا والله آه واتيتنى والله آه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم وباعتباره وعلى المعنى الثانى على ترتيبه باعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يتعجب منه الناظر او يجعل نظره من الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغنى نسخة لا يتجه عليه شئ وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده ثم الاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير انه يعتبر الى القسم لانه فى مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام هذا وفيه ان الشارح قدس سره يرد بالتقديم تقديم الذكر كيف وهذا مما يأباه صريح كلامه بل التقديم المذكور فى المتن وله

الاول (ولم يدر) عطف على توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعايق غير استعمال اللزوم و(ان ماذكره) اى من اللزوم (معنى يقصد اليه) اى يقصد البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء الملزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للاخر) كسببية انتفاء المجئ لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلا يتصور هنا) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك) تعليل لنفى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام) كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبى اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين معلوم له) اى المخاطب ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ) اى مسبب عنه لاغير وحينئذ لا استدلال فتدبر. ولما فرغ من التكلم عن هذا الاستعمال الثانى للو استأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خبر مقدم (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفته (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اى فسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشئ الذى اراد بيان استمرار (بابعد النقيضين عنه) اى ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين وذلك (كقولك لو اهانى لاكرمته) حيث ربط الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهى ابعد النقيضين عنه (لبيان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة فى المثال المذكور (فانه) الحال والشان (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى ابعد النقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استفهام انكارى اى فلا يصح انه (لا يستلزم الاكرام) بل يكون استلزامه له بطريق الاولوية اذ هو اقرب النقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظا) الخ تعميم اى سواء كان الفعل لفظا (كما مر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك ولو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب (او تقديرا) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى «وان احد من المشركين استجارك» و) قوله تعالى «قل (لو انتم تملكون») الاولى مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك احد) وفى الثانية (ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحذوا انتم)

كان تقديم الشرط ملفوظا بجواز اعتبار القسم على المعنى الاول وتقديم غيره بالغاء القسم وعلى المعنى بعكس ذلك كان المثال الاول باعتبار التقديم والغاء القسم نشرا على ترتيب اللف ولا يكون كذلك على المعنى الثانى بل يكون باعتبار التقديم كما كان على المعنى الاول وباعتبار عدم الغاء نشر على ترتيب فلا وجه لما قيل عليه الا انه ينبغى ان يعلم ان كلام الشارح قدس سره ليس كما نقله بل هو هكذا فيكون النشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيب اللف وباعتبار الشرط على غير ترتيبه كما يرشدك اليه التأمل الصادق فيما ذكره فى المثال الثانى لا يقال فعلى هذا يعترف القائل ايضا بعدم الفساد كما اشار اليه بقوله ولقد بلغنى نسخة الخ لان ذلك دل بجميع ما ذكره سيما قوله فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما على عدم

اى فى الايتين (مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسا بفاعلين لما بعدهما بل فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل منهما ولما كان فى فاعلية انتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل مع الفعل وانما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا للتوهم فقال (اما احد فظاهر) اى فكونه فاعلا ظاهر (واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا) قال السيالكوتى الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لما اى صار ذلك الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله (وليس تأكيدا لفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس انتم فى الاية تأكيد المضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعد من حذف الفعل وحده) فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل فتأمل (ومن ثمة) (اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا (قيل) اى قال النحويون (بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح الهمزة (لا بالكسر) اى كسرها (لانه) (اى ان) الذى هو حرف تأكيد حال كونه (مع معموليه) الاسم والخبر فى هذا المثال (فاعل) (للفعل المقدر بعد لو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون فاعلا من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة) تقول اعجبنى انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف على قيل المتقدم اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك (انطلقت بالفعل) (اى بصيغة الفعل) المتصل بناء المخاطب ولم يقولوا لو انك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق) وتفسير الشارح بقوله (اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه منصوب بنزع الخافض وقوله (لا الاصل فى خبر ان هو الافراد) تعليل لليافة وقوع منطلق خبر اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المذكور) الموضوع فى (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض) (من الفعل المحذوف) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله (فيقال) للسببية اى فبسبب ذلك يقال (لو انك انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو انك منطلق) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح ان ههنا سؤال وهو ان يقال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لا بد له من) فعل (مفسر) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو انتم تملكون (وان) اى وكلمة ان

اطلاعه على المعنى باللف والنشر فكيف يكون ممن يميز بين الصحيح والسقيم من النسخ ثم انه قصد التشنيع على الشارح قدس سره بانه اجاز لقيد بالاصطلاح واراد به المولى المحشى عبد الغفور ولا يخفى ان هذا افك عظيم ن هذا الرجل قد صرح فى عدة مواضع من حواشيه بانه كان ينبغى ان يكون كذا بناء على ما تقرر فى زعمه ولو كان الامر كما قال القائل لما فعل هو مثل ذلك قوله او مقدرة كالملفوظة فى صدر الكلام قيل مقدرة كالملفوظة مطلقا المقدر فى الصدر كالملفوظ فيه والمقدر فى وسطه كالملفوظ فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام وليس بذاك اذ لا ينكر احد كون المقدر كالملفوظ مطلقا الا ان المراد هنا ذلك فناسب التقييد كذلك فانه اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط مثلا سواء كانت تلك الكلمة اسماء جاز ما كن وما او حرفا كان ولو بالجزاء لتلك الكلمة

التى دخلت عليها لو فى قولهم لو انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى فى هذا المثال فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع) فيه (خبرا) اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الاتيان بالفعل فى خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كانطلقت (من مصدره) كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر (وان كان) الخبر اسما (جامدا) كالحجر فى قولك لو انه حجر لكان جمادا بحيث (لا يمكن اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يمتنع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا) حيث لم يكن الاتيان بالفعل (لتعذره) (اى تعذر وقوع الفعل موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى «ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام») تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (فيوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولما نهى المصنف من الكلام على ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم) بفتحين اى اليمين (اول الكلا) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فمبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان المتكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح ترك فى) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن عن المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا فتأمل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سيأتى فى قول المصنف انا والله ان تأتى آتك وقوله (على الشرط) من تتمة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله من الشرط قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا وفسره الشارح بقوله (اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير للقسم مع بعده لنظر رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف

(لزوم)

ولا يقدر القسم لتقديره على ما صرحوا به مخصوص باول الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء قيل فى لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء واذا لا يوسع فى قوله الاتيان بالفاء وليس بشئ لابتناء الكلام على الظا المتعارف قوله مما فى حيزها اى فى حيز فانها قيل هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما فى حيز اما مطلقا ما لم يكن فى حيز الفاء فان ما فى حيز اما معمول الشرط لا ثبته المذهب الاخر وفى قوله جزء مما فى حيزها مطلقا اطلاق مخل اذ لا يجوز فى اما زيد منطلق اما منطلق فزيد وفى اما يوم الجمعة فانى منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة ولا يخفى ان الشارح قدس سره لم يجوز الوجه الثانى الا باعتبار ان وضع الفاء موضعها فلا يرد ما اورده لانه لا يتجاوز فى العموم عن ذلك واما ما نسبه الى الماتن من الاخلال فوهم ناش من الذهول عما يقتضيه المقام وتفصيل الكلام فى الشرح فليراجع اليه قوله مطلقا لا يبعد ما قيل

لزوم الكل للجزء (لفظا اومعنى) تعميم فى الماضى (ليكون) اى الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيطابق اى الشرط الجواب) فى العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعنى انه لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل فى الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضى وانما كان للقسم لتقويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه لانه كزائد فى المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع النقيضين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما وغير مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشروطا (بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتنى) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضى لفظا) اذ لفظ اتيت ماض (اولم تأتنى) عطف على اتيتنى وهو (مثال للماضى معنى) لان تأتنى وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه للماضى فصار ماضيا معنى (لاكرمتك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى فى خلاله واثنائه والباء فى قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كما سيأتى فى قوله ان آتيتنى والله لاتينك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخيره لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله فى قوله انا والله ان تأتنى آتك وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى فى الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

جعل معمولا مطلقا وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اى زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف قوله واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد الخ قيل رد هذا المذهب الثانى بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز الشارح اختيار تقدير لكون وجعل هذا للايراد ردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد فى اما زيد فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع فى اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اى مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك السؤال سديد قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت الخ قيل هذا لا يدفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب

اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثانى (ان) (يلغى) (القسم ويعتبر الشرط) قد عرفت معناهما مما قبلهما فلا نطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل فى قوله جاز ان يعتبر ويلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد فى الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلمة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليهما) اى كل منهما (نشرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يرده الى محله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما فى عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشرا على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف ولبعض اللف الثانى اللهم الا ان يقال ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول ولا شك حينئذ فى اشتمال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثانى) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثانى وهو ثانى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روعى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف

فاستثنى منه الظاهر الحقيق وليس مراد الشارح قدس سره الا بيان الوجه الاتيان بها ثانيا وهذا حاصل بما ذكره بلا مرية واما ما اتى به القائل من وجه الذكر فليس ببعيد الا انه ليس اوجه مما ذكره قدس سره لانه اذا كان حكمهما معلوما فيما سبق لم يحتج الى ذكرها واستثنائها فسؤال الاستثناء قائم بحاله قوله اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان الخ قيل الضعف حين الاسناد الى الظاهر لا مطلقا كما افادة عبارة المص ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى مخبر لصار مقيدا لكن باكثر مما ينبغى ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ولو جعل مرتبط بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقى مخبر لصار مقيدا لكن باكثر مما ينبغى ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقى ويختل المعنى وهذا كما ترى قوله اى ادخلته نونا قبل اطلاق النون ليس على ما ينبغى لانه ادخال النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح يقال

(وان اتيتنى والله لآ تينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم خالف المصنف صنيعه الاول حيث اورد الشرط فى ذاك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضى فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما فى هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم. فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتنى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لآتينك وبعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين فى اللف (وعلى المعنى الثانى) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولاعتبار جواز (الغائه) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثانى) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه فى اللف قدم اعتبار القسم (فى كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتنى وان اتيتنى والله (تقع من حيث المعنى الثانى) اى بالنظر الى المعنى الثانى الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم (اختلاف بين اعتباريه) فان فى المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى المثال الثانى يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتباره (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثانى يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على المعنى الثانى لوجود الاختلاف فى الثانى (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان رعاية) اى ولو وجد فى هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثانى) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول) اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه)اى لكن المصنف (اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر فى الممثل مؤخرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثانى والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول لا يقتضى تأخير الثانى على تقدير تقدم (اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثانى تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على نشريهما) اللذين احدهما المثال الاول للثانى والثانى للاول (من حيث مثالهما)قيد للنشر

نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء وهذا مما لا يعبنه لان الغرض افادة التنوين فلا يصح فيه التقييد والقول بان اصل التنوين ادخال النون المسمى بالتنوين كما لا يخفى على صاحب الفطرة السليمة قوله فسمى ما به ينون الشئ قيل لا يقال لزيد مضروب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به ينون الشئ اى ادخال النون على الشئ بل هو النون الداخل وهذا ايضا كذلك بل هو افحش منه لان المنون ليست النون بل الاسم والمضروب هو زيد فكيف يقاس هذا عليه بل هو مثل ان يقال لما كان زيد مضروبا به ما به ضرب زيد سواه بسواه قوله نون ساكنة اى بذاتها قيل ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون فى آخر المعرب نحو محسن وصائن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه

ولما فرغ من ذكر القسم الملفوظ شرع فى حكم القسم المقدر فقول (وتقدير القسم كاللفظ)(اى لتلفظ به)وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (اومقدره كملفوظه فى صدر الكلام) اى اوالمعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذكره فيه وقوله (فلزم فى الشرط)تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كملفوظه لزم فى الشرط (الذى بعده المضى وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم)(نحو)(قوله تعالى) («ولئن اخرجوا لايخرجون») (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اى الجواب (جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط لكان) اى ورد قوله لايخرجون فى النظم (الجزم بحذف النون اولى به) اى من وروده بالنون مرفوعا (اى لايخرجوا وكذا قوله تعالى)(«وان اطعتموهم انكم لمشركون»)(اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط)اى قوله اطعتموهم (ماض و)قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط يلزم الاتيان)اى اتيانه (بالفاء)فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء)ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى بيان اما فقال (واما للتفصيل)(اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر) يعنى انه موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمل الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله فى الذكر والثانى ما اجمله فى الذهن والاول (نحو قولك جاءنى اخوتك) هذا مجمل اجمل المتكلم فى لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه فى حقهم فقال (اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله) اى او اجمل المتكلم هذا المجمل (فى الذهن)قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله فى الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا اونهيا وما قبلها منصوبا به اوبما فسر به فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما فما وقع فى توجيه اوائل الكتب فى قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغى انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اى كلمة ما (فلاستئناف من غير ان يتقدمها) اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب وقال فى شرح اللب ان اما الواقعة فى اوائل الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم فى الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستئناف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستئناف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور)يعنى اذا ذكر ضد لشئ يكون قرينة على ان ضده الاخر من مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى «فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه» فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر اى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات)ولما حكم فى اما بانها للشرط ولم يحكم فى حين واذا بانهما للشرط

ولا يخفى عليك ان المراد كما هو الظاهر المتبادر ما لعبارة يكون ان ساكنا بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه ولا ارتياب ان النونات فى امثال الحسن والصائم ليست بهذه الحيثية قوله فلا يضرها الحركة العارضة قيل الظاهر فلا يضره لرجوع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد بتلك الضمير عبارة التعريف وذلك من قبيل الاوهام لضرورة رجوعه الى النون الموصوفة بالساكنة والمعنى فالحركة العارضة لا تخرجها من ان تكون ساكنة فلابد من تأنيثه قوله وهى شاملة نون الخ قيل هكذا ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهور ان المراد نون هى كلمة لان الكلام فى قسم الحروف يمنع ذلك الشمول وليس بشئ قوله لان المراد من متابعتها الاخر الخ قيل فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حروف فالوجه ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط فى الوقف

اراد ان يذكر وجه الفرق بينها وبينهما فقال (والحكم بان كلمة اما الشرط) يعنى ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء فى جوابها و) الاخر (سببية الاول للثانى) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة فى القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا فى العصام ثم ذكر ههنا خاصة اخرى لاما دون الاولين فقال (والتزم حذف فعلها) اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض بينها) (اى بين) كلمة (اما) (وبين فائها) اى وبين فاء اما (الواقعة فى جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملابسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء فقوله عوض فعل المجهول وقوله (جزؤ) نائب فاعله يعنى جعل (مما فى حيزها) (اى حيز فائها او حيز اما) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على التفسير الثانى بانه لم جاز ان يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها) اى حيز كلمة اما ثم اشار الى تعميم ذلك الجزاء بقوله (سواء كان ذلك الجزاء مبتداءً نحو اما زيد فمنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطاق) فان يوم الجمعة معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه) يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جاز تقديمه على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد) (هو) (اى ما وقع بينهما وبين فائها) (معمول) (الشرط) (المحذوف) لا انه معمول لما بعد القاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى انه مفعول مطاق وقوله (اى معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى العاملية ومصدر المجهول بمعنى المعمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجويز التقديم وعدمه) كما ذهب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطاق) (فان تقديره على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما وسط) اى جعل (يوم

باسقاط الحركة ولا ينبغى ان يلتفت اليه قوله ولا ينتقض التعريف بالنون فى نون يارجل انطلق قيل قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الاخر نون التأكيد ايضا وكأنه اراد بما فيه ما سبق من ان المراد بالنون ما هى كلمة لذكرها فى قسم الحروف وعلمك محيط بحاله وما ذكره من الايجاب ثم قوله اسكت السكوت الآن قيل لا يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما لم يفرغ الآمر من امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اى اسكت السكوت الآن مسامحة معناها اسكت سكوتا متصلا بالآن وليس مما لا يحتاج الى التنبيه عليه قوله وعوض من الالف عند النفى الخ قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغنى عن تحصيلها

الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء . قدما مذكورا (بين اما وفائها) وانما جعل ذلك (لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار امايوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على مذهب الثانى فتقديره مهمايكون من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو يكن لانه معمول لمابعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى الذى هو مهمايكن وبقى ظرفه (صار) اى التركيب (امايوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان مابعد الفاء لايجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما اولا ثم شرع فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ماجاز تقديمه وبين مالم يجز فقال (وقيل) (القائل المازنى) حيث ذهب الى انه (ان كان) (مايتوسط بين اما وفائها) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله امايوم الجمعة فزيد منطلق (فمن) (قبيل القسم) (الاول) (وهو) اى المواد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا) (اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى الفاء (مانع آخر مثل امايوم الجمعة فان زيدا منطلق فان مافى حيز ان لايعمل فيماقبلها) فانه لما وقع ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فمن) اى فيكون من (قبل القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لايكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اى بين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التميز (لاما) اى اعطى لها خاصية (قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ مااقتضى الفاء من امتناع تقديم مافى حيزها فى غير ماوقعت مع اما (دون الثانى) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان مابعد اما) معمولا (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو امازيد فمنطلق فتقديره) اى يكون تقدير الكلام على مذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما (وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما والفاء لماذكر فصار) بعد الجعل المذكور (امازيد فمنطلق) اى فهو منطلق (فارتفاع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان اولا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى مذهب الثانى) وهو كون المرفوع جزءً من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا التفسير اشارة الى ان قوله فمنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذى هو يكون (اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار امازيد فمنطلق فزيد) اى المذكور بعد اما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى

بالاشباع ثم ابدله بالتنوين بل الاظهر اذ الحال التنوين معنى من تحصيلها بالاشباع وكانه من الذهول عن مسابق كلام الشارح ومن كون العوض نون التأكيد قوله واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل بين ذلك بان الظاهر ان التنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف ودالا على الجمعية كالنون بعيد فى قول المص وهى للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم فى معرض الموضوع له وفيه مافيه قوله الاان حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم اورد عليه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجوزله حذف الالف

لانه مرفوع بالابتداء ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال(واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعنى ان تقدير البعض فى المثال المذكور على تقدير الرفع اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر المحذوف (على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف يعنى نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع مابعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شئ آخر مضر وهو انه (يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايضا (جواز اما يوم الجملة فزيد منطلق برفع اليوم) الجملة (بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلا خلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (وانما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها)(حرف الردع كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام(الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص «فلان يبغضك» فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك («كلا» ردعا لك) اى زاجرا لك ومانعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفى العصام ان هذا مثال لرد المخبر ونفى لخبره يعنى لا انه رد لنفس الخبر فانه يجوز البعض منه وقد يكون بيانا لكون الذى اتى به المتكلم منكرا فى نفسه كقوله تعالى «واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا» (وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك «افعل كذا ») وتجيب له بقولك («كلا » اى لا يجاب) يعنى لا ينبغى ان يجاب (الى ذلك) اى ما امر تى به(وقد جاء)(اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد(بمعنى حقا) يعنى ثبت ما يقال ثبوتا (والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز ان يجاب القسم(كقوله تعالى «كلا ان الانسان ليطغى») اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يجاب ايضا به نحو قوله تعالى « كلا بل تحبون العاجلة » (واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى) يعنى

التخفيف لانه لو كان طالب لتخفيف لاستعمل بنتا ولا يخفى ما فيه قوله والف الجمع اى الالف الفاصل قيل الاولى الاكتفاء بالتفسير ومن الظاهر ما فى قول الشارح من رعاية حسن التقابل قوله فلا يقال زيد ما يقو من لا اقليلا قيل و مجيئها مع النفى بما نظر انما دخلت النفى بلا المشابهة النهى قيل مجيئها فى النفى بلا المتصلة قياس عند ابن جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا فى الدار يضربن زيد والمراد بالنفى ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بالنهى فى الجزم وذلك وهم بط لاعتبار هم النفى على اطلاقه واقد اعترف القائل بذلك حيث قال والمراد بالنفى ما يشمل الى آخر كلامه فناقض نفسه قال الرضى ودخولها مع ما يأتى فى الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبهه النهى فى الجزم وعدم الثبوت قوله ان اشترط فيه التقاء الساكنين على حده از تكون الساكنان

على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا. الذى هو حرف) فبينهما مناسبة لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة (لانك تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عمايقوله تحقيقا لضده) يعنى كأن الله تعالى فى قوله « كلا ان الانسان ليطغى » لما اثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم طغيانه. هذا خلاف مااختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ماتصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما) اى لامعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى حقا (تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيد قائم فحينئذ شابهت بان (فلم يخرجه) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان بمعنى حقا (عن الحرفية)(تاء التأنيث الساكنة)واشار بقوله (لا المتحركة) الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التأنيث المتحركة (لانها) اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت وثمت فيه تاآ تأنيث مع انهاقد دخلتا على رب ورب وثم وهما حرفا اللهم الا ان يقال ان قوله «مختصة بالاسم» بناء على عدم الندرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق)(الفعل)(الماضى) فكأن العصام اشار الى ان ماعلله الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما تلك التاء بالماضى (لتكون) اى اقصد ان تكون تلك التاء (من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله(لتأنيث المسند اليه) متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون (مفعول مالم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل فى الاسم(الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فيه) اى فاريد ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء مالحقته) اى على ان مالحقت به تلك التاء مبنى(وبحركة) اى واريد ان ينبه بحركة (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم(على اعراب ماوليته) اى على ماوليت له التاء من الاسم معرب وانما جاز التنبيه به (لانهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم (كالحرف ان خير مما تلحقانه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون مخير او قد يكون واجبا فقال(فان كان)(اى المسند اليه اسما)(ظاهر اغير)(مؤنث)(حقيقى فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث

فى كلمة واحدة وح لابد من بيان جهة عدم حذف الالف فى اضربان واضربنان كما سيجئ فى كلام الشارح قدس سره والحق انه لاتردد فى اشتراط ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة والمشدودة فى التثنية والجمع المؤنث نزلة المنفصلة هكذا قيل قوله بمنزلة الاستثناء منه قيل ولك ان تقول ماقبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكأنها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث ضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف فى تأكيدهما بالنون المشددة فح لايكون الحق الاستثناء وانت خبير بان هذين الاحتمالين مع كمال بعدهما يأباهما كلام المص فى الشرح لقطعه بالاستثناء قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الاقوال المنزلة الاخر قيل هكذا قاله الشارحون كلهم لكن غرضه لايقتصر عليه بل من غرضه

حقيقيا كان اوغير حقيقي وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقي واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقي (فمخير) (اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (اوفهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (مخير فيه على الحذف والايصال) يعني ان التفسير الاول نائب الفاعل لقوله مخير تحته مستتر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستتر المجرور تحته كما كان فى قولهم مال مستتر عبارة عن المخاطب (و) لما ورد صاحب المتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التأنيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن هذه المسئلة قد (ذكر فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف) (لعدم احتياجها) اى لعدم احتياج المذكرات (الى هذه العلامات) مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا ولم يكن فى لفظه علامة كونه مؤنثا كهند (اوسماعيا) شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلامة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومع نها لو الحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة حروف اتى بها اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا مذكرا او مؤنثا (كتاء التأنيث) او كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى شرح الرضى هذا) اى ماذكر التوجيه (ماقاله النحاة) واليه ذهب المصنف (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لاوجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان تجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة فى مثل هذا الابدال مامر) اى فائدته مرت (فى بدل الكل من الكل) وقوله (اويكون) عطف على مدخول من قوله من جعلها يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والغرض) اى يجوز ان يكون الغرض من اضمار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا (كون الخبر مبهما) اى الابهام اولا والتصريح ثانيا وهو غرض صحيح عند البلغاء (التنوين)

الفرق بين التثنية وصيغتى الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين فى التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة متصلا بالمدة او كالمتصل لامنفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوا الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باء مجاب والف مجي فانه يمتنع من اصلال ياء مجي فما ذكره الرضى ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لايصلح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلا بل ينبغى ان يشبه بالف التثنية لا بغيره اصلا ولا يحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد هذا وذلك مع بعده فى المقام يرد كلام المص حيث قال اريد ان ان النونين فى غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز كالمنفصل اى الكلمة المنفصلة فيجب ان يعطى آخر الفعل من

ولما كان المراد بالتنوين ههنا معناه الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه فقال (فى الاصل) يعنى التنوين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر نونته) يعنى يقال نونت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التنوين على هذا فعل المتكلم فالمتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتنوين آلة لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه (ينون الشئ) فوضع له وضعا عرفيا فسمى مابه ينون الشئ (اعنى النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعارا) اى لقصد الاعلام (بحدوثه) اى بحدوث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من) معنى (الحدوث ولهذه) اى ولكون الحدوث والعروض مستقرا فى المصدر (سمى سيبويه المصدر حدثا وهى) اى التنوين انث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح اهل العربية (نون ساكنة) (اى بذاتها) يعنى ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك (فلا تضرها) اى لا تضر لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عاد الاولى وهى) اى النون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدن و) نون (لم يكن وامثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التنوين فصار التعريف شاملا للاغيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ماذكر (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه النونات) المذكورة (اواخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات اواخرها) فان النون الساكنة من من مثلا هى نون ساكنة وآخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها) اى لحوق نون التنوين (به) اى بالاخر (من غير تخلل شئ) بينه اى بين الاخر وبينها اى وبين النون الساكنة (وههنا) اى ولو قال تتبع الاخر لم يوجد اللحوق بتلك الصفة لانها لاحقة بالاخر مع حصول التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين) فان ضمة زيد المرفوع مثلا متخللة بين الدال التى هى آخر الكلمة وبين النون الساكنة فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة يعنى ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الاخر لحصل المراد (قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر) يعنى لا نسلم انه يفيد المراد لان المراد من الاخر ليس هو الاخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الاخير الذى قام به الحركة (ولم يقل) يعنى انما قال حركة الاخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التنوين من خواص الاسم (ليشمل) اى التعريف (تنوين الترنم فى الفعل) (لا لتأكيد الفعل) يعنى ان النون الساكنة الواقعة فى الاخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه لا لتأكيد الفعل (فخرج به) اى بهذا القيد (نون التأكيد الخفيفة لانها ساكنة يصدق عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج الى الاخراج

ضمة اوكسرة او سكون كما هو حكم الكلمتين المنفصلتين اذا اجتمعتا والغرض بيان الافعال المعتلة عند اتصال النون بها هذه عبارته وقال فى قوله فان لم يكن فكالمتصل اريد انه ان لم يكن ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمتصل يعنى كجزء من الفعل كقولك للمخاطبين واخشين واغزون فترد المحذوف فترد المحذوف فى الامر لانه لما بنى لمجئ النون وجب رده لان حذف للاعراب والاعراب فوجب جعل هذه النون فى حكم الجزء كالف التثنية والرضى لم يقل بان المص اراد به غير الف التثنية او ماهو اعم منها حتى يكون تفسير المتصل بالف التثنية يدفع اعتراضه بل صرح بان مراد المص بالمتصل الف التثنية لكن اعترض عليه بان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء فى ارضوا وارضى متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على

ولاينقض التعريف بالنون فى نحويارجل انطلق) فانه يوهم ان قوله نون سا كنة تتبع حركة الآخر لتأكيد الفعل بعينه يصدق على النون السا كنة فى قوله انطلق فانها نون سا كنة تتبع حركة اللام فى رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقض به (فان المراد بتبعيتها حركته الآخر) ليس بمجرد وجودها بعدها بل (تطفلها) اى بتبعية النون (لها) اى لحركة الاخر (فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى) ثم شرع بعد تعريف التنوين فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى التنوين) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جار تأنيثه باعتبار انه نون سا كنة (للتمكن) (وهو) اى التنوين الذى يكون للتمكن (ما) اى تنوين (يدل على امكنية الكلمة) يعنى على تثبت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسره بقوله (اى كون الاسم لم يشبه الفعل) اى كواسمّيته محققا ثابتا قويا بحيث لم يجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته (بالوجهين) اى بالعلتين (المعتبرين فى منع الصرف) او بمايقوم مقام العلتين فى منع الصرف (وحينئذ) وحين اذا فسر التمكن بهذا (لا يتصور معناه) اى معنى التمكن (فى غير المنصرف) يعنى فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل التنوين فى غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن (والتنكير) اى وهو للتنكير (وهو) اى تنوين التنكير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد فى المعرفة غير تنوين التنكير كتنوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (الدال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المنونة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) بكسر الهاء غير منون (فمعناه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينا فى سكوتك فى غير هذا الان ونقل العصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم) يعنى قبل الحكم بمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتنكير بل هو للتمكن. قال الشارح الرضى ره وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا، فاقول التنوين فى رجل) كما يفيد عدم انصرافه يفيد التنكير ايضا (فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رجل (علما تمحض للتمكن) يكون لمحض التمكن (والعوض) اى هو للعوض (وهو) اى ما هو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى لقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكور عقيب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها

اطلاقه بصحيح وليس بشئ فانه اذا ثبت هذا الحكم فى شئ من افراد المتصل واشتهر ذلك فيه صح التشبيه به. بلا ارتياب قوله اما مع ضمير بارز قيل لا ينحصر فى القسمين لانه قد يكون خاليا من الضمير نحو ليضربن زيد ولا يخفى سقوط هذا الوهم لما ان الغرض بيان حاله مع الضمير فانه المحتاج اليه على انه لم يفت بيانه قوله والخفيفة اما مفتوح ما قبلها تقلب الفاقبل بقاء الكتابة فى الاخر على الوقف وفى الاول على الابتداء كما تقرر فى محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التى لم يفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس وفيه ان الوقف الذى نحن فيه مداره على قصد المتكلم فاذا لم يقف صحت النون وكتابة ثبت فى اللفظ لا يكون على خلاف القياس بل يكون واردا عليه معتبرا فهذا ما تيسر لى من ازالة الاوهام وتأييد الحق بتحقيق المقام مع قلة البضاعة وقصور الباع فى الصناعة وانا

(كيومئذ) او مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ وليلتئذ (اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى بآخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذفت وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل و(جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى كذا قولك مررت (بكل قائما اى وكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين المقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكر السالم) وهو نون مسلمون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين فى نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كما ان الواو علامة) اى كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه) اى فى مثل لفظ مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسلمون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى آخر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للتمكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة تثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرف ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للتمكن لزالت) كما زالت فى مثل ابراهيم احمد فان لفظ مسلمات غير منصرف (للعلتين) اى لوجود علتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن البين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التنكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيما) اى فى اللفظ الذى (كان علما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجوب تنوين التنكير فى العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة (ولا تنوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيما حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولا تنوين الترنم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترنم (لوجوده) اى لان تنوين الترنم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريع) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب لحمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترنم) وفى الصحاح الترنم بفتحتين الصوت وقد رنم من باب طرب وترنم اذا ردد صوته والترنم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترنم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد) وانما

ارجو منك تصلح ما تعثر عليه من الخلل والفساد بعد ان تنظر فيه بعين الرضى وتجتنب طريق العناد والله ولى السداد والرشاد ومنه المبدأ واليه المعاد ولقد فاض اختتامه وقضى به ختامه بعد عصر يوم الجمعة الحادى عشر من ذى القعدة الحرام لسنة خمس وثلثين والف من هجرة خير الانام عليه اكمل الصلوة وافضل السلام وعلى آله واصحابه ما تناوب النور والظلام وتعاقب الليالى والايام

تمت

⁂

(اختير)

اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل بك) اى باستمانته (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب للتحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتنبه لما ذكر قال سمى به لان فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها) اى فى اثناء الابيات والمصاريع (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاواخر (لان محل التغنى به) اى بالتنوين (انما هو الاخر) وانما انحصر فى الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع فى اثنائها يلزم الخلل فى سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه فى الاثناء كما يقتضى اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعانى) الذى هو المقصود (وهو) يعنى الترنم (اما يلحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشبعا باشباع حركته) اى حركة ذلك المتحرك وقوله (لواحد) وقع فى بعض النسخ واحدا وعلى هذا يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا الاشباع بتضمين معنى الجعل يعنى بجعل حركته مشبعا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذ الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لوجود اطلاق (الصوت) التى بترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة حروف مد (ولحوق التنوين) وهو بالرفع مبتدأ يعنى ان حاصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) اى بالنون (كما فى قول الشاعر

« اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن »

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب وآخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) ان فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا (وعوض) اى ثم عوض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند الغنى تنوين الترنم) فقوله اقلى امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء اى يا عاذلة بمعنى لائمة ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقلى لومك وعتابك على ما فعله وتأملى فيه فان كنت مصيبا بينى (واما) اى تنوين الترنم اما (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها حرفا ساكنة صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) اى تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع امتداده) اى ولامتناع الامتداد به وانما امتنع الامتداد (لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليتيسر) متعلق بتحصيل يعنى لا يتيسر امتداد

الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التى هى حروف المد (كقول الشاعر

« وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * مشتبه الاعلام لماع الخفقن »

فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المخترق فى آخر المصراع وقاف الخفق فى آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى فى المذكورة فى الاخر لكونها قافا ساكنة غير حرف مد (فحركت) اى القاف فى الكلمتين (عند التغنى بالفتح) اى فى لفظ المخترق (اوالكسر) اى او بالكسر فى لفظ الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المخترق والثانى الخفق (والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن) فقوله وقاتم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه محذوف اى قطعته اوسلكته والقاتم المكان المظلم المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو مابعد من اطراف المفازة والخاوى من خوى البيت اذا كان خاليا والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذى تخترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا شئ فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو مايهتدى به فى الطريق واللماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب الخافق اى المضطرب من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب فى المفازة اى بعيد الاطراف خالى الطريق عن الاستخبار مشتبه الاعلام اى ملتبس غير متميز لماع السراب قطعته (ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى) اى التنوين الغالى (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز) فوجد هذا المعنى فى هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اى ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن البيت الذى لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول) اى اللاحق بالقافية المطلقة (اسم يختص به) اى يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى) واذا كان كذلك (ففى عده تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا) اى كما فى تنوين الترنم (تأمل) كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة فى الاسمية بحيث لا تشبه الفعل الذى هو مبنى الاصل وبخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدخوله غير معين (ويحذف)هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين وجوبا) يعنى انه يحذف حذفا واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (موصوفا بابن) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافا الى علم آخر) حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (نحو جاءنى زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف

بابن مضاف الى عمرو (وذاك) اى كونه محذوفا ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والاخر مضاف اليه له) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بحذف التنوين من موصوفه وخطا) اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم * ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعتا (لغير العلم او كان) نعتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عام وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط اقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو) انما يكون هذا مثالا لبناء (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد * وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الا فى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لالتبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العصام ان فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظر الا انه لا الالتباس ههنا لان تاء بنت اذا طولت لم يلتبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو كان طالب التخفيف لاستعماله بها انتهى ⦁ (نون التأكيد) (قسمان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التأكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله (مع غير الالف) كالاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة) تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى ملابسة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربنان فانها) اى اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين المقارنة بهما (لشبهها) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان

الخواص لهما مشتركتين فقال (تختص) (اى نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل المستقبل) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (فى) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب للامر ولمفرد المخاطبة ولجمع المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكرها للثانى وبضمها للثالث وفى ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين (والنهى) اى ويختص بالمستقبل الكائن فى ضمن النهى (نحو لا تضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق (والاستفهام) اى وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمنى) (نحو ليت تضربن) (والعرض) (نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا) (والقسم) اى وبالمستقبل الكائن فى جواب القسم (نحو والله لافعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة . وانما اختص هذه النون) اى نون التأكيد مطلقا (بهذه المذكورات) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (للدلالة) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب ما يتمناه والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اى لان نون التأكيد (لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النفى) (فلا يقال زيد ما يقومن) وقوله (الا قليلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفى استعمالا الا استعمالا قليلا وانما قلت فيه (لخلوه) اى لخلو النفى (عن معنا الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له) اى للنفى (بالنهى) (ولزمت) (اى نون التأكيد) (فى مثبت القسم) (اى فى جوابه المثبت) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان يحصر التأكيد به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل (بما) اى بشئ من مؤكدانه (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيته) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت وفى قوله (لزمت) اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وقال العصا ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى « ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون » يعنى فان تحشرون جواب مثبت بغير النون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه فادة النقض مثبت لكن تعلق به الجار المقدم (وكثرت) (اى نون التأكيد)

(فی مثل اما تفعلن) قوله (ای الشرط المؤكد) تفسیر للمثل یعنی ان المراد بمثل اما تفعلن کل شرط اكد (حرفه) ای حرف ذلك الشرط (بما) ای بلفظ ما سواء كان التأكید لازما كما فی حیثما واذما او جائزا كما فی ان ما وانما كثرت فی مثل هذا (فانه لما اكد الحرف) ای حرف الشرط بالحاق لفظ ما به (قصدوا تأكید الفعل ایضا) ای كتأكید حرفه (لئلا ینتقص المقصود من غیره) ای لئلا یكون المقصود الاصلی الذی هو الفعل ناقصا من غیر المقصود الذی هو الحرف ولما فرغ من بیان مسائله من حیث تلفظه ولحوقه شرع فی بیان تلفظ حرف یقع قبل النون فقال (وما قبلها) (ای ما قبل نون التأكید خفیفة كانت او ثقیلة) (مع ضمیر المذكرین) (وهو) ای ضمیر المذكرین (الواو) یعنی اذا وقع كل من النونین مع الواو الذی هو ضمیر جمع المذكر السالم فالحرف الذی قبلها (مضموم) وانما ضم (لیدل) ای ذلك الضم (علی الواو المحذوفة لالتقاء الساكنین ان اشترط فی التقاء الساكنین علی حده) یعنی ان التقاء الساكنین انما یكون وجها لحذف الواو علی مذهب من قال ان یكون التقاء الساكنین علی حده ای علی محله مشروط بشرط وهو (ان یكون الساكنان) ای اللذان التقیا (فی كلمة واحدة) فعلی هذا لا یكون التقاء الساكنین اللازم من الواو والنون علی حده لانهما فی كلمتین (فان النون المشددة كلمة اخری) فلا یكون هذا الالتقاء علی حده فیجب حذف الواو لیدفعه وقوله (او لثقل الواو) معطوف علی قوله لالتقاء الساكنین یعنی لیدل ذلك الضم علی الواو التی حذف لثقله (بعد الضمة وقبل المشددة) وهذا یكون وجها لحذفه (ان لم یشترط فی التقاء الساكنین) ای فی كونه علی حده (ما ذكر) ای كونه فی كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمیر) (المخاطبة) عطف علی قوله مع ضمیر المذكرین یعنی ان النون اذا كانت مع ضمیر المخاطبة (وهو الیاء) فالحرف الذی یقع قبلها (مكسور) وهذا ایضا (لیدل) ذلك الكسر (علی الیاء المحذوفة) ای علی الیاء التی حذفت اما (لالتقاء الساكنین او لثقل الیاء بعد الكسرة وقبل النون المشددة) (و) (ما قبلها) (فیما عدا ذلك) (المذكور) او فی ما عدا الذی ذكر (من ضمیر المذكرین وضمیر المخاطبة وهو) ای ما عداهما (الواحد المذكر غائبا كان) ای ذلك الواحد المذكر (او مخاطبا) نحو لیضربن واضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها (مفتوح) وانما فتحت (طلبا) ای لقصد الطلب (للخفة وظاهر) یعنی ومن البین (ان ما عدا ذلك المذكور یشمل التثنیة وجمع المؤنث وحكمهما) ای مع كون حكم النون فی التثنیة وجمع المؤنث (غیر ما ذكر) من النون المشددة مكسورة فیهما وان الخفیفة لا تدخلهما واذا كان حكمهما غیر ما ذكر (فقوله) (وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اضربان واضربنان) ان یكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء عنه) ای عن حكم ما ذكر (فتقول فی المثنی) هذا تفصیل لكونه بمنزلة الاستثناء یعنی انك تقول فی المثنی (اضربان باثبات الالف) ای بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنین فی الكلمتین وانما غیر

الحكم ههنا (لئلا يشتبه) اى لئلا يكون شبيها بحذف الفه (بالواحد واضربنان) اى وتقول (فى جمع المؤنث) اضربنان (زيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات) احديها نون جمع المؤنث والاخريان نون التأكيد المشددة فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال (ولا تدخلهما) (اى التثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لا تدخل التثنية وجمع المؤنث (النون) (الخفيفة) هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بانها لا تدخلها بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حر مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لا فى المخففة (خلافا ليونس) يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يجيز التقاء الساكنين) وان كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على غير حده (مغتفرا) اى مسوغا وجائزا وقوله مغتفرا بسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفو اى يجعله معفوا عنه فى دخوله الخفيفة (كما) كان معفو (فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز فى الوقت فان قولك نستعين اذا وقف عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجمع الساكنان احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله (و) هو (ليس) رد لقول يونس يعنى ليس تجويزه قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النون معاملتان احديهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اى النون الثقيلة والخفيفة) (فى غيرهما) (اى فى غير التثنية وجمع المؤنث) (مع ضمير البارز) (اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمنفصل) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمها كحكمها (يعنى) تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف بانه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته) اى معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجئ (وغرضه) اى غرض المنصف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النونين) اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع التثنية وجمع المؤنث ماذكر) وهو قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمها مع التثنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير التثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (اما مع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل الذى فيه ضمير بارز (شيئان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيد (مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمه الثانية تحذف منها كذلك (فتقول) نحو (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتهما مع الكلمه المنفصلة فى اغزوا الكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو اغزن وارمن يا امرأة يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع ياء المخاطبة بحذف الياء كما حذفت) اى الياء (فى اغزى الجيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ماقبلها مفتوحا فحكمه ليس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ماقبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضممت الواو المفتوح ماقبلها اذا وقت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وبكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضميرٌ البارز وهو اى عدم كونه مع البارز واقع (فى الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش) (فكالمتصل) (اى فالنون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالمتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزوا وارميا واخشيا) اى هذا كما قلت برد اللامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل) (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا بحذفها (فى هل ترى كما يقال هل تريان) اذا كان بالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل) (و) (هل) (ترون) اى وقيل ايضا هل ترون (فى مثل ترون باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيد (والحال نون التأكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا المثال مافيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) ((ترين) اى وقيل هل ترين يعنى بكسر الراء والياء (فى) مثل (هل ترين باسقاط نون الواحدة واثبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة ترى والاول مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثالين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذا الحقت بهما النون لكونهما كالمنفصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال مافيه ضمير بارز يكسر لاجل النون)

(واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين فى هل ترى (لا على ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا عطف على الثانى يكون مثالا للجمع المذكر المخاطب (اى ومن ثمة اغزون برد الواو المحذوفة) اى التى حذفت للوقف (كما يرد) اى الواو مع ضمير التثنيه فى اغزوا) (واغزن) اى ومن ثمة قيل اغزن (فى اغزوا بحذوف الواو المضموم ماقبلها كما قيل) اى بحذفها (اغزوا القوم) فانها كالمنفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم تورد امثلة النونين فى غيرهما مع الضمير البارز معا وكذا لم تورد امثلتهما مع غير الضمير البارز معا جاريا على ترتيب تصريفها الواقع فى كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم بالواحد المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل) وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل) وهو هل ترين واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفردا فى بعض النسخ فيكون المراد (اى لالتقاء الساكن الذى بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الخفيفة لا الساكن الذى هو النون (وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فح يريد باحد الساكنين النون المخففة وبالاخر ما وقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول الشاعر « لا تهين الفقير علك ان « تركع يوما والدهر قد رفعه » اى لا تهينن) يعنى اصله لا تهينن بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء وبفتح النون بعدها وبالنون المخففة (حذفت النون المخففة لالتقائها) اى لالتقاء تلك النون (اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها) وهى فتحة النون (لتدل) اى تلك الفتحة (عليها) اى على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير) يعنى بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعنى الواجب ان تكون النون متحركة بالكسر كما فى امثالها من قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعنى وانما حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر (كما يحرك التنوين) يعنى اذا وقع التنوين قبل الساكن يحركون ذلك التنوين بالكسر ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اى لتحصيل الفرق (بينهما) اى بين النون المخففة والتنوين (وانما لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى النون والتحريك فى التنوين ولم يعكسوا الامر (خطا) اى لقصد الحد (لمرتبة ما يدخل الفعل ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله فى البيت لا تهين بمعنى لا تحتقرن وعلك لغة فى لعلك اجرى مجرى عسى فى دخول ان فى خبرها والمعنى لا تحتقر الفقير عسى ان تركع وتذل يوما والزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا المخففة) (فى) (حال) (الوقف) (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك

(النون)

النون (به) اى بذلك الحرف (تخفيفا) اى لطلب التخفيف ((اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او كسر ماقبلها) اى ماقبل النون الخفيفة (كما تحذف التنوين لذلك) اى للتخفيف (فيرد) اى فحينئذ يرد (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوفا (لاجل المخففة كما) اى حال هذا كحال ما (اذا الحقت المخففة باغزوا) اى بحو اغزوا (واغزى وقلت) اى واردت ان يلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لاجله وقلت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها (بحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقفت عليهما) اى على اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه) اى التنوين (لا يرد ما) اى الحرف الذى (حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء بناء على انهم قدروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها الفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعدم لزوم النون (فجعل) اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد ان يعطى للازم فضيلة زائدة وهى (بابقاء اثره على ماليس بلازم) (و) (المخففة) (المفتوح ماقبلها تقلب الفاء) (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لنسفعا بالناسية (تشبيها لها) اى لقصد تشبيه المخففة (بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها تقلب الفاء واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا) هذا مثال لمافتح (واصابنى خير واختم لى بخير ۰) ولما ختم الشارح آخر امثلته بالخير تفاؤلا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ۰ ولا تلحق بنا من تبعه شرورنا) اشار به الى ان الشرور تتابع وقوله (ضيرا ۰) بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة نون التأكيد واشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجعل نونات نقائصنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التى تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوسواس يعنى اجعل ما صدر عنا من النقائص المؤكده (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف الندامة ۰ منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه ممدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينه اضافته الى الاداب واشار بقوله (على نهج الاستقامة ۰) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى الحسنات حيث وعدته بقولك فالئك يبدل الله سيئاتهم حسنات ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التألف والمعنى اللهم وفقنا الى التوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كلمة شفاعته فى محو ارقام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لا تنفع فى حقه شفاعة الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية ۰) والجملة صلة من قوله (وعن مضرة)

معطوف على قوله فى محو يعنى كلة شفاعته عن مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافيه) ولا يخفى ما فى قوله كلة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه * وعلى من تبعهم من زمرة احبابه * قد استراح من كمد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم الانهاض *) هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعنى كنت بعد اتمام التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض *) وقوله (العبد) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامى وقد ولد قدس الله سره بجام من قصبات خراسان اشتغل اولا بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة * وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذا بنه جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واخرقوا ما فيه من الاحشاب * وتاريخ وفاته «ومن دخله كان آمنا» (وفقه الله سبحانه ووظائف عبوديته للاعراض * عن مطالبة الاعواض والاغراض * ضحوة السبت الهادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة * من الهجرة النبوية عليه افضل التحية *) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم * اكمل الله نقائصنا بحرمة البيت الحرم * وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح * فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف اصلح الله من سامح غلطات كلماته وافاض انوار عنايته على من اصلح سقطات حروفاته * وارجو من الله الذى اعرب السنة الانسان * وبنى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان * ورفع

درجات الذين اوتوا العلم بما خصهم بعناياته * ونصبه خليفة فى الارض بمناصب
علمه ودراياته * وخفض دركات الجهلة بمخفوضات افعاله واحصى
ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله * ان يخلص من قبضه
النفس لجامى * وان يحرم على النار برحمته لحامى *
برحمة حبيبه الذى لا يرضى * واحد من
امته فى النار حيث قال ولسوف
يعطيك ربك فترضى

م م
م